

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مصر في البرلمان السوداني ١٩٥٦ - ١٩٦٩

رسالة مقدمة من مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين  
لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية  
من قسم التاريخ ( تاريخ حديث ومعاصر )

تحت إشراف الأستاذ الدكتور / السيد علي أحمد فليفل  
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر  
وعميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

T. 12198

## الإجازة

---

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ  
الحديث والمعاصر / بمرتبة الشرف الأولى بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٣ بعد استيفاء  
جميع المتطلبات

### لجنة الحكم على الرسالة

رئيساً

الأستاذ الدكتور / شوقي الجمل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ بالمعهد

عضواً

الأستاذ الدكتور / حمدنا الله مصطفى حسن

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب

جامعة عين شمس

مشرفاً

الأستاذ الدكتور / السيد على أحمد فليفل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالمعهد

وعميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مصطفى جمال عبد العزيز محمد

مصر فى البرلمان السودانى ١٩٥٦-١٩٦٩

دكتوراه ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٣ .

---

تناولت هذه الرسالة البرلمان السودانى فى دراسة متكاملة منذ نشأته ، وأهم التطورات التى طرأت عليه من أحداث محلية ودولية وكيف تأثر موقف البرلمان السودانى من مصر وقضاياها بالأحداث الداخلية والخارجية التى تعرضت لها مصر ، أو شهدتها العلاقات بين البلدين ، أو نتجت عن صلاتهما بالقوى الكبرى .

وقد صار هذا البرلمان - فى دولة ديمقراطية وليدة - يرسم اتجاه القوى السياسية السودانية ، بحيث صارت دراسته توضح مؤشرات حركتها ، وصارت وثائقه من أهم مصادر الدراسات التاريخية السودانية المعاصرة .

وقد أدى قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ، ورفضها الاشتراك فى منظمات الدفاع الغربية ، ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر ، بالإضافة إلى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقى وحصولها على السلاح الروسى ، إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد المقابلة التى تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتى وعرض السفير السوفيتى على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة ، وقد قوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد فى الدوائر الغربية ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر ، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن نفوذ السوفيت فى مصر يهدد المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة . ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لبريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية والمصرية .



وانتهى الأمر بإعلان الاستقلال من داخل البرلمان السودانى وبداية الأزمات بين مصر والسودان ومنها أزمة الحدود بين البلدين وأزمة مياه النيل وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى .

وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى ، وسرعان ما تنتهى مع تحسن العلاقات فى فترة الحكم العسكرى للسودان ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هذه الفترة الزمنية ١٩٥٦ - ١٩٦٩ انتهت إلى تحقيق تعاون وثيق بين مصر والسودان أدى إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى بين البلدين وإقامة برلمان وادى النيل . وقد احتوت هذه الرسالة على تمهيد تناول البرلمان السودانى من حيث نشأته وتكوينه وكتله السياسية ، ثم خمسة فصول .

ويتضمن الفصل الأول : الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سودانى ومحاولات إعلان وحدة وادى النيل ، وأسباب تحول الأحزاب الاتحادية إلى صف الاستقلاليين وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان .

ويتناول الفصل الثانى أزمة مياه النيل وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر .

ويتناول الفصل الثالث أزمة الحدود وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر والتدخل الأمريكى لصالح السودان ، وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن وانتهى الأمر بإعلان مصر إرجاء تسوية الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية فى السودان وكيف أثرت هذه الأزمة على نتيجة الانتخابات البرلمانية فى السودان .

ويتناول الفصل الرابع موقف البرلمان السودانى من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ ، وكيف استطاعت مصر عن طريق البرلمان السودانى إحباط محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية فى السودان ، وانتهى الأمر باستضافة البرلمان السودانى لمؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٧ والذى أقيم بمبنى البرلمان السودانى .

ويتضمن الفصل الخامس البرلمان السوداني بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر وكيف تعاملت مصر مع برلمان الحكومة القومية وبرلمان الحكم العسكرى وهو ما عرف بالمجلس المركزى.

وانتهت الرسالة بخاتمة بأهم نتائج الرسالة ، كما أشكر كل من عاوننى فى هذه الدراسة خاصة فى فتره بحثي فى السودان الحبيب .

## **ABSTRACT**

This study deals with Egypt in the Sudanese parliament during the period 1956-1969.

The National Movement in the Sudan appeared before other national movements in Africa, the Sudanese National Movement was closely and greatly connected with the Egyptian National Movement.

The Sudanese National Movement organized parties like those in Egypt after it found that the Egyptian parties led the national movement in Egypt.

Before the parliamentary elections, the Sudanese parties were divided into two sections, the unionist parties which call for uniting with Egypt, and the independent parties that call for the Sudan for Sudanese.

Besides, after 23rd July revolution, Egypt thought to gather the unionist parties in one party which is the National United Party, which won the seats that were double of the seats of Umma Party in the first parliamentary elections.

In the beginning of 1954, the first Sudanese parliament has been opened. Therefore, the way became easier for declaring the union of the Nile Valley, but the interior situation in Egypt affected the Sudanese situation.

The joining of Egypt to the eastern camp and its obtaining of Russian weapons led to the presence of Russians in Egypt. This created a discord and farness between Egypt and the USA. This also incited the USA to establish its roots in the Sudan to prevent the penetration of the USSR into Africa through Egypt and the Sudan.

The role of the U.S.A. in that respect could not be ignored especially when they encouraged Al Azhari to call for independence. Egypt was aware of these steps and at once assured that independence was as a present from Egypt.

Therefore, the Sudanese parliament became a field of competition between the USA and Egypt with the aim of dominating and controlling the Sudanese parliament .

The matter ended in declaring the Sudan's independence inside the Sudanese parliament and the beginning of crisis between Egypt and the Sudan Such as the crisis of the Nile water and the frontiers between two countries .

This dissertation contained a preface, five chapters and a conclusion . As for the preface ,it sheds light on the beginning of the Sudanese parliament and its political fronts.

The first chapter tackles the attitude of the Sudanese parliament from the independence of the Sudan.

The second chapter shows the attitude of the Sudanese parliament towards the crisis of the Nile water.

The third chapter discusses the effect of the crisis of the frontiers between Egypt and Sudan on the parliamentary elections in the Sudan .

The fourth chapter tackles the attitude of the Sudanese parliament towards the triple aggression on Egypt in 1956 and the defeat of 1967.

The fifth chapter handles the attitude of the Sudanese parliament towards the civil regime and the military regime.It also tackles a study to the attitudes of both the civil and military regimes towards Egypt.

The Conclusion of the thesis deals with the main points and the most important results that could be deducted from that work .

Thanks to those who helped me to carry out that work in its final form specially those in the Sudan .

— المقدمة

— التمهيد

— البرلمان السودانى ( نشأته وتكوينه وكتله السياسية )

أ — م

١٨ — ١

— الفصل الأول

البرلمان السودانى ووحدة وادى النيل

أولاً — موقف البرلمان السودانى من استقلال السودان .

٤٧ — ٢٢

ثانياً — نظرة البرلمان السودانى لموقف مصر من استقلال السودان

٦٤ — ٤٨

— الفصل الثانى

أولاً — موقف برلمان حكومة الأزهرى من أزمة مياه النيل .

٨٩ — ٦٨

ثانياً — موقف برلمان الحكومة القومية من أزمة مياه النيل .

٩٩ — ٩٠

ثالثاً — إنقلاب عبود واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ .

١١٩ — ٩٩

— الفصل الثالث

البرلمان السودانى وأزمة الحدود بين مصر والسودان .

أولاً — حلايب والحدود بين مصر والسودان

١٣٤ — ١٢٣

ثانياً — الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود

١٥٩ — ١٣٤

— الفصل الرابع

موقف البرلمان السودانى من العدوان الإسرائيلى على مصر .

أولاً — الأهداف الأمريكية والروسية فى منطقة الشرق الأوسط .

١٦٨ — ١٦٣

ثانياً — موقف البرلمان السودانى من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

١٧٧ — ١٦٩

ثالثاً — موقف البرلمان السودانى من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان . ١٧٧ — ١٩٠

رابعاً — موقف البرلمان السودانى من عدوان ١٩٦٧ .

٢٠٢ — ١٩١

## — الفصل الخامس —

---

البرلمان السوداني بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر .

٢٢٥ — ٢٠٥

أولاً — موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم ائمدنى .

٢٢٧ — ٢٢٦

ثانياً — موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم العسكرى .

٢٤٠ — ٢٢٧

أ — انقلاب الفريق عبود والمجلس المركزى .

٢٤٦ — ٢٤١

ب — انقلاب العقيد جعفر نمىـرى .

٢٥٢ — ٢٤٨

— الخاتمة

٢٦٦ — ٢٥٤

— الملاحق

٢٩٠ — ٢٦٧

— قائمة المصادر والمراجع

٢٩٢ — ٢٩١

الفهرس

---

ارتبطت الحركة الوطنية السودانية بالحركة الوطنية المصرية ارتباطاً وثيقاً ، وتأثرت بها ، فنظمت نفسها في صورة أحزاب ، بعدما وجدت أن الأحزاب في مصر هي التي تقود الحركة الوطنية ، وكانت الأحزاب السودانية قبل الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٣ تنقسم إلى قسمين ، الأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادي النيل ، والأحزاب الاستقلالية والتي تنادى بالسودان للسودانيين . وعملت مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على تجميع الأحزاب السياسية الاتحادية التي تطالب بالاتحاد مع مصر في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي .

وفي أثناء الحملة الانتخابية لأول برلمان سوداني عام ١٩٥٣ ، وقد خاض الاتحاديون المعركة الانتخابية البرلمانية تحت شعار وحدة وادي النيل ، في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية الأخرى المعركة الانتخابية تحت شعار " السودان للسودانيين " وقد هاجم الاتحاديون هذا الشعار ، ووصفوه بأنه " كلمة حق أريد بها باطل " ، وأن حزب الأمة ينادى باستقلال السودان عن مصر لتتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان . وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة ، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادى بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني . كما اعتبرت بريطانيا دعاء الوحدة أجراً للاستعمار المصري . وجاء التدخل المصري مساوياً للتدخل الإنجليزي في شئون السودان . فكلتا الدولتين قدمتا الأموال والرشاوى لأنصارهما ، كما استخدمتا كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتأثير على الحملة الانتخابية لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده . وللسيطرة على أول برلمان سوداني ، وقد أسفرت الانتخابات لأول برلمان سوداني عام ١٩٥٣ عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي . يزيد علي ضعف مقاعد حزب الأمة ، مما مهد الطريق لمصر للسيطرة على البرلمان السوداني ، وأصبح الطريق ممهداً لإعلان وحدة وادي النيل .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة وأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة . واعتبرت الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي المؤيد لمصر هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلي صفها . وفي أوائل عام ١٩٥٤ تم افتتاح أول برلمان سوداني .

وقد كان من المتوقع أن تمضي الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان وهو ما حدث بالفعل ، وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدي إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف في مصر هو الذي أثر تأثيراً كبيراً على الموقف في السودان .

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً فعالة على الإنجليز ، حملتهم على تصفية الحكم الثنائي في السودان ، وإجلاء قواته عن السودان قبل أن يتم عن أرض مصر نفسها . وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا ينبغي لبلد أفريقي خفيف الوزن والثقل كالسودان أن يشكل عقبة تحول دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي ، كما أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان .

وقد أدى قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف، ورفضها الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ، ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر ، بالإضافة إلى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصولها على السلاح الروسي ، إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة، وقد قوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في الدوائر الغربية ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر ، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن نفوذ السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربي والأمريكي ، ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية والمصرية ، حيث تشير هذه الوثائق إلى اتهام مصر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها عقدت اتفاقاً مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر .

كما اغتنمت الحكومة البريطانية فرصة الأحداث الداخلية في مصر والسودان ، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغير كامل في السياسة البريطانية في السودان . وإعادة النظر في خططها ، لكي يوجهوا ضربة قوية لمصر في السودان ، فقد استدعى إيدن وزير الخارجية البريطاني روبرت هاو Sir Robert Howe الحاكم العام في السودان وعقد اجتماعاً حضره كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ، والمسؤولون عن شؤون السودان للاتفاق على الخطوات القادمة ، حتى يتجه الأزهري إلى الاستقلال ، وينحرف عن المبدأ الذي انتخب على أساسه ، وهو الوحدة أو الاتحاد مع مصر .



ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة ، وأهم ما جاء في التقرير أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان ، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم ، والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدواً إلا المصريين ، والاهتمام بدعوة الأزهرى رئيس وزراء السودان لزيارة إنجلترا ، ودعوة وفد من البرلمانيين السودانيين إلى لندن، والاهتمام بتقوية الروابط مع الأزهرى ، وتقوية الروابط بين البرلمان البريطانى والبرلمان السودانى .

وفي أعقاب تحول مصر للمعسكر الشرقى وتحول الأحزاب الاتحادية في السودان إلى المطالبة باستقلال السودان أصبح البرلمان السودانى مسرحاً للتنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان السودانى . وانتهى الأمر بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السودانى . كما كان استقلال السودان مع تقدم النفوذ الأمريكى في السودان و تقدم النفوذ السوفيتى في مصر بداية الأزمات بين مصر والسودان ، ومنها أزمة الحدود بين البلدين وأزمة مياه النيل وهى أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين في فترة الحكم البرلماني ، وسرعان ما تنتهي مع تحسن العلاقات في فترة الحكم العسكري للسودان ، وهذا ما توقعته الولايات المتحدة الأمريكية . حيث يتضح لنا من خلال الوثائق الأمريكية الخاصة بالعلاقات المصرية السودانية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان ، إذ أنها قابلة للانفجار ، خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم توقعوا أن يجدوا معارضة خطيرة من مصر ، لأن المصريين متورطون بعمق في السياسة السودانية وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل .

كما أدى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقى وحصول مصر على السلاح الروسى إلى وجود السوفيت في مصر ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترسخ أقدامها في السودان لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتى إلى أفريقيا عن طريق مصر والسودان ، وأصبح البرلمان السودانى مسرحاً للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر للتأثير على البرلمان السودانى . وقد صار هذا البرلمان - في دولة ديمقراطية وليدة - يرسم اتجاه القوى السياسية السودانية . بحيث صارت دراسته توضح مؤشرات حركتها ، وصارت وثائق من أهم مصادر الدراسات التاريخية السودانية المعاصرة .

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع فيرجع إلى ما يلي :-

أولا - إتمام عمل قمت به قبل ذلك في مرحلة الماجستير حيث كانت الدراسة حول الأحزاب السودانية وموقفها من قضية السودان ١٩٤٥ - ١٩٥٦ .

ثانيا - دراسة الحركة السياسية المختلفة التي ضمها البرلمان ، وكيف نظر إلى العلاقات المصرية السودانية خلال الفترة من الاستقلال إلى عام ١٩٦٩ . وقد رأيت من واجبي أن أزيح الستار عن موقف البرلمان السوداني من مصر والعلاقات معها ، باعتبار أن البرلمان السوداني في أغلب هذه الفترة كان يمثل نقطة التميز الرئيسية في النظام السياسي السوداني ، عن النظام في مصر الثورة ، والذي كان يقوم على نظام الحزب الواحد ، ومن ثم فإن دراسة البرلمان السوداني ومواقفه من مصر هي مؤشر جيد لقياس علاقات البلدين الشقيقين .

ثالثا - التعرف على مدى تأثير العلاقات المصرية السودانية في هذه الفترة بالصراع الدائر بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) .

رابعا - تعتبر هذه الفترة من أهم وأدق الفترات في تاريخ البلدين ، خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان ، وبداية أنظمة جديدة للحكم في كلا البلدين ، ومن ثم يعتبر التفاعل بينهما تفاعلا مباشرا ، يتم للمرة الأولى في العصر الحديث دون وسيط ، كان في القرن التاسع عشر هم الأتراك ، وكان منذ أواخر القرن المذكور وحتى الاستقلال هم الإنجليز . ومن ثم فقياس العلاقات المباشرة يعد مطلبا بحثيا مهما .

خامسا - أن هذه الفترة شهدت العديد من أنظمة الحكم في السودان بدءا من الحكومة البرلمانية حكومة الحزب الوطني ، إلى الحكومة القومية ، ثم الحكم العسكري ، ثم مجلس السيادة ، مما يتطلب دراسة مواقف هذه الأنظمة من مصر ، والتي اختلفت فلسفة كل منها نحو العلاقات مع مصر . ومدى ما فيها من ثبات أو تقلب ، وتأتي هذه الدراسة لتوضح كثيرا من ملابسات هذه الفترة المهمة في تاريخ البلدين .

سادسا - وكنتييجة لكل ما سبق فقد أدى انقلاب مايو ١٩٦٩ بقيادة جعفر نميري إلى انتهاء مرحلة شهدت العديد من الأزمات في العلاقات المصرية السودانية ، وبداية علاقات اتسمت بتحسّن العلاقات بين البلدين ، وانتهى الأمر بالتقاء البرلمان المصري مع البرلمان السوداني وعقد المؤتمر المشترك لمجلسي الشعب المصري والسوداني في القاهرة من ٢٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ . ومن ثم فقد رأيت أن الفترة السابقة على هذا الانقلاب هي التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

وقد قسمت هذه الرسالة إلى تمهيد تناول البرلمان السوداني من حيث نشأته وتكوينه وكتله السياسية ، وموقفه من العلاقة مع مصر ، ثم خمسة فصول .

ويتضمن الفصل الأول : الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سوداني عام ١٩٥٣ ومحاولات إعلان وحدة وادي النيل ، وأسباب تحول الأحزاب الاتحادية إلى صف الاستقلاليين وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان ، وما هي الأسباب التي جعلت عبد الناصر يوافق على استقلال السودان من داخل البرلمان ، وكيف اعتمدت بريطانيا على الحزب الوطني الاتحادي في تحقيق استقلال السودان ، مما أدى إلى التبعاد بين بريطانيا وحزب الأمة ، والتقارب بين حزب الأمة ومصر مما جعل عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة هو الذي يرفض إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ، وأصر عبد الله خليل على رأيه وأكد " إن الجنوبيين قد أوكلوا إليه إبلاغ رأيهم بأنهم قد لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان " ويستهدف هذا الفصل بحث كيف تكون أول برلمان سوداني ، وما هي القوى السياسية فيه ، وما موقفها من مصر ، وكيف تفاعلت مع التطورات السياسية للعلاقة بين البلدين .

ويتناول الفصل الثاني أزمة مياه النيل وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر ، وكيف عملت بريطانيا لبذر بذور الخلاف بين مصر والسودان ، كما أشاعت بين السودانيين أن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل إلا لمجرد السيطرة على مياه النيل ، وظلت أزمة مياه النيل قائمة في فترة الحكم البرلماني الأول أو ما عرف بفترة ( الحكم الديمقراطي الأول ) ١٩٥٤ — ١٩٥٨ ، وكيف انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ بعد الانقلاب العسكري وانتهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ظروف الانقلاب وأسباب تحول موقف الجيش السوداني ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ؟ وهو ما سيكون مجالاً للدراسة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى .

ويتناول الفصل الثالث أزمة الحدود وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر والتدخل الأمريكي لصالح السودان ، وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن وانتهى الأمر بإعلان مصر إرجاء تسوية الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في السودان وكيف أثرت هذه الأزمة على نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان .

ويتناول الفصل الرابع موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ ، وتناول هذا الفصل الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط ، وموقف البرلمان السوداني من المعونة الأمريكية للسودان والأحلاف العسكرية ،

وكيف استطاعت مصر عن طريق البرلمان السوداني إحباط محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في السودان ، وانتهى الأمر باستضافة البرلمان السوداني لمؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٧ والذي أقيم بمبنى البرلمان السوداني .

ويتضمن الفصل الخامس البرلمان السوداني بين الحكم العسكري والحكم المدني دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر وكيف تعاملت مصر مع برلمان الحكومة القومية وبرلمان الحكم العسكري وهو ما عرف بالمجلس المركزي ، ثم موقف مصر من الانقلابات العسكرية في السودان . انقلاب الفريق عبود ، وانقلاب جعفر نميري ، وما هي الأسباب التي جعلت مصر تدعم انقلاب نميري وكيف انتهى الأمر بإقامة برلمان وادي النيل بين الدولتين . وقد ختمت الفصول الخمسة بخاتمة لأهم نتائج الرسالة .

أما فيما يختص بأهم مصادر الدراسة فهي تنقسم إلى قسمين :-

### وثائق غير منشورة

وهي تحتوي على عدة خطابات من الصادق المهدي إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وخطاب آخر بمناسبة عيد ثورة ٢٣ يوليو ، مجموعة السودان .

— خطاب من الصادق المهدي إلى السيد يوسف السباعي ، سكرتير منظمة التضامن الأسويى الأفريقي ، مجموعة السودان .

— وكذلك تحتوي على عدة تقارير صنفّت بسري جداً من وثائق الأرشيف السري للرئيس جمال عبد الناصر موجودة طرف الأستاذ الدكتور جمال شقرة منها :-

— تقرير عن السودان ، مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، س / ف / ٥٥ / ١٢ سري جداً ، القاهرة .

— خطاب من صلاح سالم إلى السيد على الميرغني ، مجموعة السودان ، برقم ٢٥٩٧٢٩ / ١٦ .

— خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧ / ٧ / ٢٧ وثيقة تحت رقم ٩٨٦ / ٥ / ٨ .

— وتقرير مرفوع إلى السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السوداني عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكي بالخرطوم بتاريخ ١٠ / ٢٣ / ١٩٥٨ ، مجموعة السودان .

— خطاب الحزب الجمهوري للرئيس جمال عبد الناصر - مجموعة السودان ، برقم ١٣٠ —

- تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشي محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم ، تقرير سري جداً القاهرة ١١ / ٨ / ١٩٥٥

- خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٥٩ .

- خطاب إلى الرئيس جمال عبد الناصر من السيد محمد أحمد محبوب وزير خارجية السودان .  
كما استطاع الباحث الإطلاع على الأوراق الخاصة بالمستشار البريطاني المستر لوس مساعد الحاكم العام عن نتائج اجتماعه مع أعضاء حزب الأمة ، كما استطاع الباحث بفضل الله تعالى الإطلاع على تقارير لم تنشر موجودة في هيئة المساحة للبعثات التعدينية في مثلث حلايب ، ومن الوثائق التي لم تنشر باللغة الإنجليزية والموجودة بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم :-

- Message to Mr. Attlee from Ahmed Hussein, Cairo, August, 1949, The Sudan collection. No.5.

-Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi, July 11, 1953, No, 8/956.

-Summary of conversations With the Umma party on, 30. November. 1953, The Sudan collection.

كما استطاع الباحث الإطلاع على كثير من الوثائق بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم المليئة بالوثائق وهي عبارة عن كنز للباحثين ، كما حصل الباحث على صور بعض الوثائق من مكتبة جامعة الخرطوم ، تحت عنوان مجموعة السودان ، وأوراق خاصة برواد الحركة الوطنية السودانية ونواب البرلمان السوداني والجمعية التأسيسية والمجلس المركزي، ومنها خطابات وأوراق خاصة بكل من إسماعيل الأزهرى وأحمد خير ويحيى الفضلى وغيرهم .

ولا يفوتنى هنا أن أوجه شكري إلى جميع الأخوة الأفاضل في مكتبة جامعة الخرطوم ودار الوثائق القومية السودانية على حسن تعاونهم مع الباحث ، وهو ما لم يتوفر للباحث بدار الوثائق في مصر ومدى ما لقيته من عناء .

## الوثائق المنشورة :

- اطلع الباحث على الكثير من الوثائق المنشورة الموجودة بدار الوثائق بالخرطوم بمكتبة جامعة الخرطوم ومنها :-
- خطاب إسماعيل الأزهرى للحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادي النيل ، مجموعة السودان برقم ١٦٨٦٨٥ .
- مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان برقم ١٦٨٧٠٨ .
- دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان تحت رقم ١٥٢ .
- وثائق ومنشورات الحزب الجمهوري ، مجموعة السودان ، رقم ١٦٣٥١٦
- وثائق الجبهة المعادية للاستعمار « مجموعة السودان برقم ١٣٣١٥٤ .
- تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية « ( جلسات البرلمان السوداني من ١٩٥٤ - ١٩٦٨ ) الخرطوم ، ١٩٨٦ .
- مضابط مجلس النواب بالبرلمان السوداني .
- مضابط مجلس الشيوخ بالبرلمان السوداني .
- مضابط المجلس المركزي .
- مضابط الجمعية التأسيسية .
- الجمهورية السودانية : تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، الخرطوم ، ١٩٥٦ .
- تقرير لجنة التحقيق القضائية في الأسباب التي أدت إلى انقلاب عبود ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ الخرطوم ١٩٦٥ .
- خطاب من الصادق المهدي إلى الجنرال يعقوب رئيس جمهورية نيجيريا ، يوليو ١٩٦٧ .
- مجموعة السودان .
- وزارة الإرشاد القومي : السودان - الذكرى الخامسة لثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، الخرطوم ، ١٩٦٩ مجموعة السودان ، تحت رقم ( ١/١٤٤٢٥٠ ) .
- جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطني تاريخ المجلس الوطني - تاريخ إنشاء البرلمان السوداني - ٢٠٠١ .
- بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الأمة ١٩٥٧ .
- جمهورية مصر العربية : وزارة الدفاع - مصر والشرق الأوسط - القاهرة ١٩٨٢ .

— جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية — مصر ونهر النيل — القاهرة « ١٩٨٣ .  
— برلمان الثورة — تاريخ الحياة النيابية في مصر ( ١٩٥٧ — ١٩٧٧ ) ويشمل جلسات البرلمان  
من ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٧ .

وكذلك اطلع الباحث على كثير من المصادر والمراجع موجودة في صلب الدراسة وفي  
المراجع والمصادر .

— وثائق أمريكية أفرجت عنها وزارة الخارجية الأمريكية خاصة بعلاقة الولايات المتحدة  
الأمريكية بمصر والسودان ، وهي التقارير المرسلة من السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى وزارة  
الخارجية الأمريكية . وكذلك تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية للسفير الأمريكي في القاهرة  
والسفير الأمريكي بالخرطوم واستطاع الباحث الحصول عليها من المركز الثقافي الأمريكي  
بالقاهرة ، ومركز بحوث الشرق الأوسط ومنها :—

- 1— American Foreign Policy , 1950 — 1955 , Near and Middle East , South Asia , and Africa, Part XIII ( Sudan) The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, February 5, 1953, Document no. 1093.
- 2— The Charge in the United Kingdom (Holmes) to the Department of State, London, February 12, 1953, Document no. 1098.
- 3— The Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, February 13, 1953, Document no. 1099.
- 4— Anglo — Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .
- 5— The Secretary of State to the Director for Mutual Security, Washington, February 19, 1953. No. 1101.
- 6— The Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, London, February 20, 1953, No. 1103. (Top secret)
- 7— Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Jernegan) to the Secretary of State, Top secret, Subject: Procedure for Negotiations with Egypt, Washington, February 24, 1953, Document no. 1104.
- 8— United States Participation in the Mixed Electoral Commission for the Sudan : Statement by the Department of State, March 23, 1953.
- 9— Major problems of U.S. foreign policy 1954 , the Mediterranean — Middle East .

- 10— United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington ,August 16,1955.
- 11— Instruction from the Department of State to the Embassy in the Sudan, Washington, May,7,1956, Document no.235.
- 12— Basic Documents in United States Foreign Policy,1952-1961.  
Eisenhower Doctrine:Middle East,March 9,1957, Document No.71
- 13— Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957.  
Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon, Document no.236.
- 14— Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22,1957, Document No.237.
- 15— Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance ,Washington September 25,1957, Document No.238 .
- 16— The Democratic Republic of the Sudan :Policy Statement of the Southern Question,Khartoum,1969.
- 17— The United States and Africa - United States Policy Formulation.
- 18— Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries,February 7-23, 1970.  
(a) Letter from Sectary of State Rogers to President Nixon  
Submitting the African Policy Statement ,March 26,1970.  
(b)The United States and Africa:Policy Statement, Released on March 28,1970.

### — المقابلات الشخصية : —

واستطاع الباحث بفضل الله سبحانه وتعالى خلال فترة بحثه في السودان مقابلة العديد من الشخصيات الحزبية ورواد الحركة الوطنية السودانية، وكذلك بعض نواب البرلمان السوداني والجمعية التأسيسية وبعض النواب عن دوائر الجنوب السوداني ، كما التقى الباحث بالسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق والذي أحسن استقبال الباحث في وقت اجتماع لمجلس الوزراء السوداني . وكذلك في وقت اجتماع البرلمان السوداني ( الجمعية التأسيسية ) لحكومة الصادق المهدي الثانية وهي ما عرفت باسم الديمقراطية البرلمانية الثالثة . وكذلك التقى الباحث بالأستاذ أحمد خير صاحب فكرة مؤتمر الخريجين وأحد مؤسسي حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء والذي أصبح وزيرا للخارجية في حكومة عبود العسكرية ، والأستاذ أبيل أليز النائب



الجنوبي في البرلمان السوداني ونائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس نميري . كما التقى الباحث بأعضاء المكتب السياسي لجنوب السودان . كما أجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أحمد زين رئيس الحزب الوطني الاتحادي وعبد الحميد جبريل سكرتير الحزب ومع بعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي .

كما التقى الباحث بالدكتور ضياء نجل إبراهيم المفتى أول مرشح لرئاسة أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ ووزير التجارة في حكومة الأزهرى . كما أجرى الباحث لقاء مع بابكر قباني ومحمود الفاضلى وعبد الرحيم الحسيني . كما التقى الباحث برمضان شول رئيس حزب السلام القومي ورئيس منظمة الوحدة الوطنية السودانية للسلام وأول مرشح جنوبي لانتخابات الرئاسة .

### — الدوريات : —

لهذا المصدر أهمية خاصة في معظم الدراسات ، وفي دراسة البرلمان السوداني والعلاقات المصرية السودانية خاصة ، ويحتوى على تصريحات وخطب أدلى بها الذين شاركوا في الأحداث فمن الدوريات السودانية التي استعان بها الباحث صوت الأمة . وصحيفة الأسبوع السودانية ، وجريدة صوت السودان ، وجريدة السودان الجديد . ومجلة أم درمان . والسودان الحديث ، وصحيفة الأيام السودانية .

ومن الدوريات المصرية مجلة وادي النيل . وجريدة الشعب . وجريدة المصري ، وجريدة الأخبار . وجريدة الأهرام ، ومجلة الباحث العربي . ومجلة الطليعة ، ومجلة السياسة الدولية ، وجريدة الوفد وصحيفة البلاغ ، ومجلة الإخوان المسلمون وجريدة الإخوان المسلمون .

ولقد قابلت الباحث العديد من الصعوبات خلال إعدادة للرسالة خاصة قلة ما تناولته الأبحاث والدراسات في مصر عن البرلمان السوداني هذا من ناحية . كما أن معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات المصرية السودانية تقف عند استقلال السودان عام ١٩٥٦ . بالإضافة إلى معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات المصرية السودانية تتناولها من خارج مبنى البرلمان .

ومن ناحية أخرى رفضت دار الوثائق في مصر والخارجية المصرية الموافقة للباحث للإطلاع على الوثائق المصرية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٩ لعدم موافقة الأمن ، فكان على الباحث الاعتماد على الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا ثم الاستعانة بالوثائق والتقارير السودانية .

وأشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني في كتابة هذه الرسالة ولا أعنى بذلك أنها بلغت درجة الكمال فالكمال لله سبحانه وتعالى ، ولكن بذل فيها جهد ميسر ، وأشكر الله سبحانه وتعالى أن

وفقني للسفر إلى السودان عدة مرات ، ثم أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل في معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، كما أخص بالشكر المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد العال رئيس قسم التاريخ السابق بالمعهد ، والأستاذ الدكتور السيد فليفل الذي تفضل بالإشراف على الرسالة وقام بمراجعتها فجزاه الله عنى خير الجزاء ، والذي كان له فضل الإشراف على رسالتي للماجستير ، وصبر طويلا على عملي العلمي ، ووجهني لاستكمالها مره بعد مره ، حتى أتم الله على فضله ، وظهر إلى الأجود . فله جزيل شكري واحترامي ، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل الذي تعلمت منه الكثير .

كما أشكر كل من عاونني في فترة بحثي في السودان وعلى رأسهم السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق ، كما أشكر الدكتور مدثر عبد الرحيم رئيس جامعة أم درمان السابق ، ورئيس وسكرتير الحزب الوطني الاتحادي في السودان ، وكل من عاونني في فترة بحثي في السودان من العاملين بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم . وأخيرا أرجو أن يكون بحثي ، وقد بذلت فيه ما وسعني من جهد ، بداية على الطريق العلمي الطويل ، وأن تكون فيه إضافة إلى الدراسات السودانية في مصر . وأن تكون مرجعا يفيد الباحثين في مجال العلاقات التاريخية بين بلدي وادي النيل مصر والسودان ، وأعتذر عن كل تقصير فيه ، فالكمال لله وحده .

وما توفيقي إلا بالله

الباحث / مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين

التمهيد

---

البرلمان السوداني  
( نشأته وتكوينه وكتله السياسية )

مرت البرلمانات المعاصرة بالعديد من مراحل التطور سواء من حيث الشكل والهيكل أو من حيث قاعدتها الاجتماعية . ومدى تمثيلها لمجموع الأفراد وطابعها الجماهيري ، فمن حيث الشكل أو الهيكل انتقل البرلمان من كونه مجرد منتدى مؤقت يعينه الملوك والأمراء وقتما يشاءون ويلغونه وقتما يشاءون ، حتى أصبح الآن مؤسسة دائمة ، وركنا من أركان النظم السياسية في الدولة الحديثة . وبصرف النظر عن حجم اختصاصاته القانونية أو تأثيره الفعلي في الحياة السياسية ، فقد أصبح من النادر اليوم أن نجد دولة بدون برلمان <sup>(١)</sup> .

وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما أكاديميا بالدور الذي تلعبه البرلمانات في صنع السياسة العامة باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في سن أو إقرار التشريعات <sup>(٢)</sup> ، التي من شأنها تقديم الحلول للمشاكل القائمة ودورها الرقابي على السلطة التنفيذية ، ورسم السياسة العامة <sup>(٣)</sup> .

وقد نشأت فكرة البرلمان في السودان عندما أصدر الحاكم العام في عام ١٩٤٣ قانون إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان . وهذا المجلس قاصر على المديرية الشمالية فقط . وبدل اسم المجلس على طبيعة اختصاصاته . فكل قراراته استشارية . ولقد وجد المجلس معارضة قوية من العناصر الوطنية في السودان <sup>(٤)</sup> ، وشكل الحاكم العام في عام ١٩٤٦ مؤتمر إدارة السودان ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم إشراكا أوسع نطاقا من ذي قبل ، وقدم مؤتمر إدارة السودان اقتراحاً بإنشاء جمعية تشريعية تكون أكثر تمثيلاً للشعب السوداني من المجلس الاستشاري لشمال السودان <sup>(٥)</sup> ، وقاطعت جميع الأحزاب الاتحادية الجمعية التشريعية ، واعتبرها الشعب السوداني تحدياً لإرادته ، وانتشرت المظاهرات في كل مكان . وكانت الجمعية التشريعية قد انكشفت على حقيقتها ، واتضح رسالتها ونوعية المشتركين فيها ، فلم تضم غير زعماء العشائر ، وبعض الموظفين المؤيدين للحكومة

(١) على سيد الصاوي : تطوير العمل البرلماني العربي ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الخامس ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

(٢) وعن أهمية دور الأعضاء في البرلمان انظر : عزة وهبي وآخرين : مجلس الشعب والسياسة العامة ( الدور التشريعي والرقابي ) يونيه ٢٠٠١ ، ص ١١ - ١٢ .

(٣) سمير عبد الوهاب : مجلس الشعب وقضايا النظام المحلي المصري . مجلة النهضة ، العدد الثاني عشر ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

(٤) إبراهيم محمد موسى : التجربة الديمقراطية في السودان . دار المأمون ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٠ - ٢٣ .

(٥) مأمون سناوه : الجمعية التشريعية . ندوة تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، الخرطوم ٨ - ١٥ يناير ١٩٨٦ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ص ٦ - ٧ .

يعينهم الحاكم العام ، ومدة الجمعية ثلاث سنوات تبدأ من أول دورة ، ويجوز للحاكم العام حلها في أي وقت لأسباب يقدرها <sup>(١)</sup> ، ولم تعترف الحكومة المصرية بالجمعية التشريعية وقامت العديد من المظاهرات عند أول اجتماع للجمعية التشريعية <sup>(٢)</sup> .

أما عن البرلمان السوداني فقد جرت الانتخابات لأول برلمان سوداني في نوفمبر ١٩٥٣ على ضوء اتفاقية السودان بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا في ١٣ فبراير ١٩٥٣ ، وقد أحاطت بها ظروف وملابسات متعددة لأنها كانت تعنى في المقام الأول تقرير المصير لشعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال فكانت أول انتخابات برلمانية تشهدها السودان <sup>(٣)</sup> ، كما اتفقت الحكومة المصرية مع جميع الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية لمواجهة الجانب البريطاني في المفاوضات على تكوين لجنة الحاكم العام ، والسودنة ، والانتخابات البرلمانية وعلى وحدة الشمال والجنوب ، وجلاء الجيوش الأجنبية عن السودان ، فوحدة السودان في نظر الحكومة المصرية وديعة لا يمكن التهاون في أمرها ، حتى تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وإنجلترا في عام ١٩٥٣ <sup>(٤)</sup> ، وكانت الأحزاب السودانية قبل الانتخابات البرلمانية تنقسم إلى قسمين ، الأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادي النيل ، والأحزاب الاستقلالية والتي تنادى بالسودان للسودانيين ، والأحزاب الاتحادية هي حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار ، وحزب وحدة وادي النيل ، وحزب الجبهة الوطنية ، وقد اندمجت كل الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ <sup>(٥)</sup> ، ورغم اختلاف الأحزاب الاتحادية حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادي النيل ، إلا أنها كانت متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان <sup>(٦)</sup> .

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ج ١ ، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٩ ، انظر أيضا : إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية : كيف تعمل الجمعية ، بعض تعليقات على أعمالها أثناء الدورة الثانية ، فرع الاتصال العام ، صدر بتفويض من السكرتير الإداري ، أغسطس ١٩٥٠ .

(٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان : بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٢١ .

(٤) اتفاق بين الحكومة المصرية والأحزاب السودانية برئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ١٩٥٣ ، ونظر أيضا : محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣٦ .

(٥) بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ج ١ ، ص ١١١ ، وانظر أيضا :

Shibeika, Mekki: The Independent Sudan, London, 1959, p.488.

(٦) رأفت الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤١٣ .

ويعتبر حزب الأشقاء هو أكبر الأحزاب الاتحادية ، ويمتاز أعضاؤه بالقوة والمهارة والمناورات الحزبية مما أكسبه شعبية كبيرة في السودان حتى أصبح هذا الحزب هو المسيطر على الحركة الوطنية في السودان منذ نشأته وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي <sup>(١)</sup> ، وكان حزب الأشقاء والذي استطاع أن يسيطر على مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية يعتمد في تمويله على مصر <sup>(٢)</sup> . كما أن نجاح حزب الأشقاء كان يرجع إلى عدم نشر مبادئهم على الملأ كما فعلت باقي الأحزاب <sup>(٣)</sup> .

وكان حزب الأشقاء يتمتع بتأييد عدد كبير في الخرطوم والمدن الكبرى في السودان ، وبين الطلاب وبين العمال . والأشقاء لهم مكانة كبيرة لدى الجماهير في السودان <sup>(٤)</sup> ، وتتنظر بعض الأحزاب الأخرى إلى الأشقاء بعين الشك وأنهم يعملون للحصول على مساعدات من مصر لطرد الإنجليز ، ثم يستقلوا بعد ذلك عن مصر <sup>(٥)</sup> ، وهذا ما دافع عنه سكرتير حزب الأشقاء في اجتماع نادى الخريجين <sup>(٦)</sup> .

كما أكد إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الأشقاء <sup>(٧)</sup> : " بأننا نطالب بقيام دولة وادي النيل الشاملة

(١)

Niblock ,Tim :Class and Power in the Sudan ,1889-1985 London,1987,p.196.

(٢) جعفر محمد على : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية بالسودان ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٢ .

(٣) أحمد خير : كفاح جيل ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٢ .

(٤)

Abd El Rahim, Muddathir: Imperialism and Nationalism in the Sudan,Oxford,1969,p.174.

(٥)

Jackson ,H .C :Behind The Modern Sudan,London,1955,p.213.

(٦) خطاب سكرتير حزب الأشقاء في اجتماع نادى الخريجين بأمر درمان في ٢٠ فبراير ١٩٤٨ م ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٧٠٨ .

(٧) ولد إسماعيل الأزهرى بمدينة أم درمان في نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وكان جده من العلماء الذين درسوا في الأزهر ولهذا أطلق عليه لقب الأزهرى وأتم تعليمه في كلية غوردون قسم المعلمين عام ١٩٢١ وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٣٠ ، وعمل بالتدريس في كلية غوردون ثم استقال ليتفرغ للعمل الحزبي حتى أصبح رئيساً لحزب الأشقاء وكذلك تولى رئاسة الحزب الوطني الاتحادي الذي فاز في انتخابات ١٩٥٣ ، وأصبح أول رئيس للوزراء في السودان في عام ١٩٥٤ ، كما تم اعتقال إسماعيل الأزهرى في أعقاب انقلاب مايو ١٩٦٩ في سجن كوبر وتوفي في يوم الثلاثاء ٢٧ أغسطس ١٩٦٩ وكانت وفاته فاجعة هزت السودان كله ، لأنه في نظر الشعب السوداني زعيم الحركة الوطنية في السودان انظر :

Taha ,Abdel Rahman El Tayib : The Sudanese Labor Movement ,

A dissertation Submitted in partial Satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in Business Administration,University of California, Los Angeles, 1970,p.410.

لحدود مصر والسودان تحت التاج المصري " (١) ، وكانت مجموعة الأشقاء هي المسيطرة على الحزب الوطني الاتحادي وكذلك على البرلمان السوداني . وكانت أقوى الكتل داخل البرلمان السوداني ، ويرجح الباحث أن قوة ونشاط حزب الأشقاء يرجع إلى نشاط وكفاءة شخصية رئيس الحزب إسماعيل الأزهرى ، وبلي حزب الأشقاء حزب الاتحاديين والذي يطالب أيضا بوحدة وادي النيل مع وجود حكومتين منفصلتين في الداخل على أن تكون دولة واحدة في الخارج (٢) .

والأحزاب الاستقلالية هي : حزب الأمة ، وحزب القوميين ، والحزب الجمهوري ، والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني . وحزب السودان . وكانت تجمع الأحزاب الاستقلالية فكرة واحدة هي رغبتها في عدم الارتباط السياسي بين مصر والسودان ، فهي لا تقبل وحدة البلدين أو اتحادهما ، كما يجمع بينها عامل آخر هو أنها جميعاً من صنع الإنجليز . ولذا فقد كان كثير من المواطنين ينفرون منها لاعتقادهم الراسخ بأن كل ما يفعله الإنجليز في السودان ليس في مصلحة البلاد (٣) .

واتسمت الأحزاب الاستقلالية بأنها قصيرة العمر باستثناء حزب الأمة الذي يقوم أصلاً على أساس طائفي حيث ارتبط بالمهدية (٤) تحت زعامة السيد عبد الرحمن المهدي (٥) ، وهو الحزب الذي طالب بأن يكون السودان دولة مستقلة في الداخل والخارج ( السودان للسودانيين ) (٦) ، وعلى الرغم من أن الدعوة للاستقلال تمثل في كل بلد الشرف والبطولة لكننا نجد دعاة الاستقلال في السودان يرميهم الكثير بكل نقیصة ، ذلك أن الحركة الاستقلالية قامت في السودان تحت رعاية البريطانيين باعتبارها أداة لقمع الطموح المصري في السودان والذي يهدف إلى بناء دولة كبيرة وقوية في المنطقة .

(١) خطاب إسماعيل الأزهرى للحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادي النيل ، ١٩٤٦ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٦٨٥ .

(٢) مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، برقم ١٦٨٧٠٨ .

(٣) نشرت صحيفة البلاغ في العدد ٧٧٦٧ وثائق ومستندات تؤكد على أن الغرض من إنشاء حزب الأمة هو أن يكون ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية في السودان من خلال تقرير سري للسكرتير الإداري البريطاني إلى الموظفين البريطانيين في السودان وثيقة برقم M.82 / 4 / 1946..CS / SC R / 36 .

(٤) تضم طائفة الأنصار أتباع المهدي ، ويرفض زعماء الأنصار وصف الأنصار بأنهم ثوار أبناء ثوار ، ويعتبر السيد عبد الرحمن المهدي هو أصغر أفراد عائلة المهدي زعيم الأنصار ، وينتشر الأنصار في كردفان ودارفور ، كما ينتشرون في بعض مناطق النيل الأزرق ، كما يوجد قلة منهم في الشرق والوسط والشمال ، انظر أحمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٩ .

(٥) إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، ص ٥٥٦ .

(٦) دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم تحت رقم ١٥٢ .

وقد خاض الاتحاديون المعركة الانتخابية البرلمانية تحت شعار وحدة وادي النيل ، في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية المعركة الانتخابية تحت شعار " السودان للسودانيين " ، وهاجم الاتحاديون هذا الشعار ، ووصفوه بأنه " كلمة حق أريد بها باطل " وأن حزب الأمة ينادى باستقلال السودان عن مصر ، لتتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان ، وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة<sup>(١)</sup> ، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادي بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة أجراء الاستعمار المصري<sup>(٢)</sup> .

ويذكر السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار : " أن حزب الأمة لم يكن مبرأ من الأخطاء ، فمن أخطائه البارزة، أنه في بعض الظروف ، بالغ أكثر مما يجب في مهادنة الإنجليز ، وقد تبرم شباب الحزب من سياسته المهادنة هذه "<sup>(٣)</sup> ويعتبر حزب الأمة هو الوحيد من بين الأحزاب السودانية جميعاً الذي لم يعرف اسم رئيسه للناس منذ بداية تكوينه ، حتى دخوله الانتخابات البرلمانية<sup>(٤)</sup> ، وطالب الحزب الجمهوري الاشتراكي باستقلال السودان ولكنه عارض سيادة السيد عبد الرحمن المهدي وكانوا مستأعين من تسلط المهدي وبيت المهدي علي وسط وغرب السودان<sup>(٥)</sup> ، وطالب الحزب الجمهوري بحكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظة علي السودان بكامل حدوده الجغرافية<sup>(٦)</sup> .

كما عملت مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على تجميع الأحزاب السياسية الاتحادية التي تطالب بالاتحاد مع مصر في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي ، ولتكوين كتلة اتحادية واحدة داخل البرلمان السوداني<sup>(٧)</sup> .

وهكذا نجد أن الكتل السياسية التي اشتركت في أول انتخابات برلمانية في السودان والتي تكون منها أول برلمان سوداني في عام ١٩٥٤ كانت كالتالي : —  
الحزب الوطني الاتحادي الذي يطالب بالاتحاد مع مصر والذي يتمتع بتأييد طائفة الختمية

(١) أحمد سليمان : ومشيئنا خطي ، ج ١ ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

(٢) أحمد رشدي صالح : مسألة السودان ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٣٣ .

(٣) الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال ، دار الصحف الاستقلالية ، الخرطوم ، ١٩٥٦ ، ص ٤٩ ، انظر أيضا : زكي البحيري : التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٩٣٠ — ١٩٥٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٤٩٩ .

(٤) جلال الدين الحمامصي : ماذا في السودان ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٧ .

(٥)

Bectold, Peter : Politics in the Sudan ,Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation,London,1976,p.177.

(٦) وثائق ومنشورات الحزب الجمهوري مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، رقم ١٦٣٥١٦ .

(٧) خضر حمد : الاستقلال وما بعده ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٠ .



برئاسة السيد على الميرغني (١) .

وحزب الأمة الذي يقوم أصلاً على أساس طائفي حيث ارتبط بالمهدية تحت زعامة السيد عبد الرحمن المهدي .

وكذلك الحزب الجمهوري الذي يقوم على أساس فكر ديني أولاً ، والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني الذي يتمتع بتأييد الطائفة الهندية ويطالبون باستقلال السودان ، كما شارك حزب الجنوب في الانتخابات البرلمانية ، وقد اعتاد الجنوبيون الميل لتأييد زعماء قبائلهم بغض النظر عن اتجاهات الأحزاب السودانية ، وقد دخل حزب الجنوب الانتخابات مطالبين بالحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية (٢) .

وكانت الجبهة المعادية للاستعمار التي تمثل الواجهة السياسية للشيوعيين قد دخلت الانتخابات البرلمانية وهي تعتمد على بعض النقابات العمالية ، وقدمت الجبهة أحد عشر مرشحاً في الانتخابات البرلمانية كما اتهم الشيوعيون الطائفية بالتدخل السافر في الانتخابات (٣) ، وطالبت الجبهة المعادية للاستعمار باستقلال السودان بكامل الحدود الجغرافية تحت النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني ، وتوثيق روابط الكفاح المشترك مع الشعب المصري المناضل ضد الاستعمار البريطاني والأمريكانى ضد معاهداته وأحلافه (٤) .

ويتضح لنا من خلال الكتل السياسية التي اشتركت في أول انتخابات برلمانية في السودان والتي تكون منها أول برلمان سوداني في عام ١٩٥٤ عدة نقاط أهمها :-  
أولها - سيطرة الطوائف الدينية على الانتخابات البرلمانية وعلى البرلمان السوداني ، فالسند الطائفي

---

(١) أسس الطريقة الختمية في السودان السيد محمد عثمان الختم الكبير عقب وصوله إلى السودان في بداية القرن ١٩م قادماً من الحجاز ، وأنشأ قرية سميت بالختمية في كسلا ، وتعتبر الطريقة الختمية من أوسع الطرق انتشاراً في السودان وأقواها نفوذاً وتشمل تبعيتها شمال السودان وشرقه ما عدا مناطق قليلة ، كما أن لها تبعية كبيرة في الوسط ، وتولى السيد على الميرغني رئاسة طائفة الختمية في أعقاب الحكم الثنائي للسودان ، وخليفته هو نجله محمد عثمان الميرغني ، انظر: يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان - أسرار وراء الرجال - ج١ ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ص ٣٢ .

(٢)

Bectold, Peter: op . cit,p.178.

(٣) محمد علي الطيب : الحركة الوطنية في السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٦) رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٤) وثائق الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، تحت رقم ١٣٣١٥٤ .

للأحزاب السودانية الكبيرة مثل حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وفر شعبية وانتشارا جغرافيا كبيرا وهياكل تنظيمية وإدارية لهذه الأحزاب (١) .

ثانيها - التنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان السوداني عن طريق الحزب الوطني الاتحادي المؤيد لمصر والجبهة الاستقلالية المؤيدة لبريطانيا .

ثالثها - بعد خروج القوات البريطانية من السودان أصبح التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البرلمان السوداني .

ولقد نصت المادة ٢٩ من قانون الحكم الذاتي على أن يتكون البرلمان السوداني من مجلسين مجلس شيوخ ومجلس نواب (٢) ، وكان أول اختصاص للبرلمان السوداني هو التشريع حيث نصت المادة ٣٠ من قانون الحكم الذاتي على أن الهيئة التشريعية للسودان تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب ، وكان ثاني اختصاص للبرلمان السوداني هو ما نصت عليه المادة ٩ من اتفاقية السودان بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان من أن فترة الانتقال تنتهي عندما يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام دولتي الحكم الثنائي بهذا القرار ، وكان ثالث اختصاصات للبرلمان السوداني هو إقراره لقانون انتخاب الجمعية التأسيسية التي تقوم بعد فترة الانتقال لتقرير مصير السودان وتضع الدستور الدائم ، وهناك اختصاص ينفرد به مجلس النواب وهو مراقبة الحكومة وحقه في سحب الثقة منها .

ويتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضوا ، يعين الحاكم العام بمحض اختياره عشرين منهم وينتخب ثلاثون لتمثيل الدوائر (٣) .

ويتكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط ، ينتخبون لتمثيل الدوائر .

أما عن مؤهلات عضوية مجلس الشيوخ ( الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة ويكونون من ذوى الأهلية لتلك العضوية ) .

(١) طلعت رميح : مستقبل السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٢ .

(٢) النظام الديمقراطي النيابي هو أن يقوم الشعب باختيار نواب يمثلون السلطة التشريعية أو البرلمان الذي يختص بإصدار القواعد والقوانين ، كما يتولى إقرار السياسة العامة للدولة ، وقد يتكون هذا البرلمان من مجلس واحد أو قد يتكون من مجلسين انظر: محمد أبو زيد محمد على : الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ب .

(٣) وتغيرت هذه المادة بعد استقلال السودان واستقالة الحاكم العام ، حيث نصت المادة ٤٤ من الدستور المؤقت على أن يؤلف مجلس الشيوخ من خمسين عضوا ، ويعين مجلس السيادة بمحض اختياره عشرين عضوا منهم وينتخب ثلاثون ،

انظر : إبراهيم محمد موسى ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

أما عن السودانيين الذين يرشحون أنفسهم في الدوائر الجنوبية يكونون من ذوى الأهلية لتلك العضوية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ٣٠ سنة .

أما عن مؤهلات عضوية مجلس النواب فهي كالتالي :—

— الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة .

— أن لا يكون قد صدر ضده حكم بالإفلاس ، أو يكون ممتلكاته موضع صلح مع دائئيه .

— أن لا يكون قد حوكم بالسجن مدة لا تقل عن سنتين خلال السبع سنوات السابقة على الانتخابات .

— أن يعرف القراءة والكتابة ، وأن يكون سليم العقل .

ويستمر كل مجلس شيوخ لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة انعقاد له وهو غير قابل للحل .

ويستمر مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة له وعند انتهاء مدة مجلس النواب أو حله

يستمر رئيس الوزراء والوزراء الآخرون في مناصبهم حتى تاريخ انعقاد أول جلسة لأول دورة لمجلس النواب الجديد .

— ويكون لكل مجلس رئيس .

— وفي حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يرأسها رئيس مجلس النواب وفي حالة غيابه يرأسها رئيس مجلس الشيوخ (١) .

وكفل الدستور السوداني لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في توجيه الأسئلة لمجلس الوزراء أو للوزراء دون تدخل من أعضاء البرلمان الآخرين (٢) .

وأشرفت على أول انتخابات برلمانية في السودان بعد توقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٣ لجنة دولية طبقاً لاتفاقية السودان وكانت تتكون من أربعة أعضاء يمثلون دولهم وهم الدكتور سكومارسن Mr, Sukumar Sen مندوباً الهند ورئيس لجنة الانتخابات ، وعبد الفتاح حسن مندوباً عن مصر (٣) ، ومستر بيركنز Mr, Parkins . مندوباً عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وجاك بنى Mr, Peny.J.S مدير المخابرات الإنجليزية السابق في السودان مندوب عن إنجلترا ، وثلاثة من السودانيين في اللجنة وهم

---

(١) السودان حقائق ووثائق ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ص ٥٩ — ٦٤ .

(٢) المادة ١٥ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب السوداني الأول ١٩٥٤ — ١٩٥٧ ، انظر أيضاً المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ السوداني الأول ١٩٥٤ — ١٩٥٧ .

(٣) عبد الفتاح حسن هو رئيس أركان الجيش المصرى في السودان ونائب وزير الدولة لشئون السودان وهو حفيد الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ٢ ص ٢٥ .

خلف الله خالد ( حزب وطني ) وعبد السلام عبد الله ( حزب الأمة ) وغردون بولي نائب المأمور الجنوبي ممثلاً للجنوب <sup>(١)</sup> .

وكانت معركة الانتخابات البرلمانية معركة حامية حقاً نزلها الإنجليز بكل قوتهم في الشمال والجنوب ووقفوا إلى جانب كل حزب أو فرد يعمل ضد مصر والحزب الوطني الاتحادي <sup>(٢)</sup> ، وحدث تبادل الاتهامات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي ، وتطور الموقف ، وأصبحت البلاد علي شفا حرب أهلية. كما قدم الحزب الوطني الاتحادي شكوى إلى لجنة الانتخابات ضد حزب الأمة ، وذلك عندما قام وفد من الحزب الوطني الاتحادي بجولة انتخابية لتأييد مرشحهم في دارفور وهي من مناطق الولاء التقليدي لحزب الأمة ، وحدث هجوم مسلح من منظمة شباب الأنصار التابعة لحزب الأمة ، والتي كان أفرادها مسلحين بالرماح والحراب والعصي <sup>(٣)</sup> .

كما هاجم حزب الأمة الصحافة المصرية لشنها حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين، تصفهم بالخيانة ، والتكر لمصر ، والسعي ليصبح السودان مستعمرة بريطانية ، واتهموا الصحافة المصرية لدعوتها الناخبين السودانيين — يومياً — لإسقاط مرشحي حزب الأمة. وقالوا إن الأموال المصرية كانت تتدفق إلى الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها، وأن مصر جندت أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها والعاملين في مصر ، وأمدتهم بأموال كثيرة ، ومنحتهم عطلة تمتد إلى أكثر من شهرين ليسافروا إلى الدوائر الانتخابية في السودان التي ينتسبون إليها ، ويعملوا لدعم مركز المرشح الاتحادي فيها <sup>(٤)</sup> .

وأرسل حزب الأمة — هو الآخر — مذكرة شديدة اللهجة إلى اللجنة التي تشرف على الانتخابات البرلمانية مؤكداً لها : " أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ ، ولا يشك عاقل بأن الحكومة المصرية قد بذلت المال ، وسخرت الدعاية لقصم ظهر الحركة الاستقلالية ، وأنه إذا سمح لهذا التدخل السافر

(١) عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان .. بين الوداد والخصام ، دار الحرية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٤ ، وانظر أيضاً : الانتخابات البرلمانية في السودان ، بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ٢٣ .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٣)

Bectold, Peter : Parliamentary Elections in the Sudan, A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy ,Recommended for Acceptance by the Department of politics ,September, 1967,University Microfilms international , Michigan, U.S.A.1985,p.78.

(٤) أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ص ١٠٧-١٠٨ .

بالاستمرار ، فسوف يقوم الأحرار السودانيون بالدفاع عن حريتهم وحرية وطنهم وقد تكون إجراءاتهم غير سلمية " (١) .

وأكد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي للباحث : " بأن الحزب الوطني الاتحادي لم يحصل علي أي مساعدات مالية وقت الانتخابات البرلمانية من مصر أو من أي جهة أخرى وأن صلاح سالم لم يحضر أي أموال من مصر للسودان ، كما زعم البعض " (٢) .

ويرجح الباحث ما ذهب إليه حزب الأمة من أن مصر أنفقت الأموال الباهظة علي الحملة الانتخابية لصالح الحزب الوطني الاتحادي بدليل ما أكدته صلاح سالم نفسه في مذكراته (٣) : " أنني كافحت لكي أرفع معونة مصر للسودان من ثمانين ألف جنيه إلى مليونين من الجنيهات كل سنة " (٤) ، وما أكدته حسين ذو الفقار (٥) : " من أن صلاح سالم هو الرجل الذي أعد للمعركة الانتخابية للبرلمان السوداني وتعهدها بالجهد والمال " (٦) ، ودليل آخر ما أكدته أيضاً بعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي للباحث " من أن مصر ساعدتنا مالياً ووقفت بجانب الحملة الانتخابية بكل ما تملك " (٧) .

(١)

Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956, A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford College, 1972, p.328

(٢) محضر نقاش بين الباحث وعبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطني الاتحادي بمقر الحزب الوطني الاتحادي في السودان بتاريخ ١٩٨٩/١/١ .

(٣) ولد صلاح سالم في مدينة سنكات شرق السودان حيث كان يعمل والده « وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وكان عضو في اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، وتم تعيينه وزيراً لشؤون السودان والإرشاد القومي » انظر : محمد سعيد محمد الحسن ، الصاغ صلاح سالم والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر « الخرطوم ١٩٨٨ ، ص ١١٧ ، انظر أيضاً : Muhammad, Ahmed Al-Awad : Sudan Defense Force- Origin and Role, 1925-1955, Khartoum 1987, p.108.

(٤) محسن محمد: مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية) القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٣ .

(٥) حسين ذو الفقار صبري هو أحد ضباط الجيش المصري في السودان « وشارك في المفاوضات المصرية البريطانية في أعقاب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » وأصبح بعد ذلك العضو المصري في لجنة الحاكم العام « ثم المستشار السياسي للرئيس جمال عبد الناصر ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٥٣ .

(٦) حسين ذو الفقار صبري: ثورة يوليو واتفاقية السودان ، مطبعة سجل العرب ، القاهرة « ١٩٨٢ ص ١٠٢-١٠٣ .

(٧) محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي منهم عبد الرحيم الحسيني وبابكر قباني

بتاريخ ١٩٨٩/١/١ وفي ١٩٨٩/١/٧ .

وحاولت الأحزاب السودانية أن تقترب من الجنوبيين لكسب أصواتهم في الدوائر الانتخابية ، كما قام الأزهرى بزيارة إلى الجنوب ، في أعقاب الزيارة التي قام بها صلاح سالم وحاول استمالة الجنوبيين ، واكتسب شهرته بلقب الصاغ الراقص ، عندما أخذ يرقص وسط قبائل الدنكا <sup>(١)</sup> ، كما وعدهم الأزهرى بأنه سوف يعطي الجنوب عناية خاصة ، عند تنفيذ المشروعات الإصلاحية ، ووعدهم بأن يشغل أبناء الجنوب عدداً كبيراً من الوظائف <sup>(٢)</sup> .

واستمرت جهود إنجلترا ومصر في اجتذاب الناخب السوداني كل إلى صفه ، حتى أجريت الانتخابات والتي بدأت في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٥٣ ، وكان على إنجلترا ومصر والأحزاب السودانية أن تنتظر إعلان نتائج أول انتخابات برلمانية تجرى في السودان والتي تقرر إعلانها يوم ٢٩ نوفمبر <sup>(٣)</sup> ، وقد أسفرت انتخابات مجلس النواب عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي يزيد على ضعف مقاعد حزب الأمة حيث نال الحزب الوطني الاتحادي واحداً وخمسين مقعداً ، وحزب الأمة اثنين وعشرين مقعداً ، وحزب الأحرار الجنوبي تسع مقاعد ، والحزب الجمهوري الاشتراكي ثلاث مقاعد ، والمستقلون أحد عشر مقعداً ونال ممثل الجبهة المعادية للاستعمار مقعداً واحداً <sup>(٤)</sup> .

كما اكتسح الاتحاديون انتخابات مجلس الشيوخ ، فمن بين مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين المخصصة للانتخابات فاز الاتحاديون باثنين وعشرين مقعداً ، في حين حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد فقط ، كما حصل حزب الأحرار الجنوبي على ثلاثة مقاعد والمستقلون على مقعدين <sup>(٥)</sup> .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة لأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلى صفها <sup>(٦)</sup> .

(١)

Edgar ,O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977,p.37.

(٢)

Woodward,P :Condominium and Sudanese Nationalism,Lodon,1979,p.154

(٣) عمر عبد الله : معركة البرلمان السوداني « القاهرة » ، ١٩٥٤ ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٩ .

(٥) إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، ص ٣٣٣ ، وانظر أيضاً :

Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed, Baddour :Sudanese – Egyptian Relation,Amsterdam, 1960,p.172.

(٦)

Fabunmmi, L.A: The Sudan in Anglo Egyptian Relations , London ,1960, p.342.

وبعد نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان أعلن إيدن Mr. Eden في مجلس العموم البريطاني عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التي استطاعت التأثير على قرار السودانين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعم منها ، وهو الحزب الوطني الاتحادي ، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والإذاعة المصرية والوسائل الإعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الإعلام وشئون السودان في الحكومة المصرية ( الصاغ صلاح سالم ) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفاً " عدائياً " تجاهها . وأن المحاولات المصرية التي استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت في تقديم مصروفات مالية للسودانيين على شكل هدايا للمعاهد الدينية والتعليمية بالسودان ، وترتيب زيارات مستمرة لقادة الأحزاب السودانية إلى مصر ، وتجنيد كل العاملين المصريين بالسودان مثل موظفي الري المصريين والقيادة العسكرية المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية ، كما أن محمد أبو نار سكرتير وزير الإرشاد المصري ، أقام بشبه دائمة بالخرطوم ليمشّر عمله بسهولة ويجري اتصالاته بالقادة السودانيين ، وقام بتقديم بعض الهبات المالية للمدارس السودانية في الخرطوم والجزيرة " (١)

ويرجح الباحث أن التدخل المصري جاء مساوياً للتدخل الإنجليزي في شئون السودان خاصة في الحملة الانتخابية ، فكلتا الدولتين قدمتا الأموال والرشاوى لأنصارهما (٢) ، واستخدمتا كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده . ويعترف صلاح سالم بحقيقة الموقف المصري تجاه الحملة الانتخابية ، حيث يذكر في مذكراته " إنني أعترف بصراحة أن هذا الموقف الواضح السافر للحكام الإنجليز هو الذي دفعني لأن أقف بجوار الحزب الاتحادي المعتدى عليه بجوارحي وحواسي وأعصابي ، وموقفي هذا هو الذي حز في نفوس قادة حزب الأمة وانقطعت على أثره علاقات المودة والمحبة بيني وبين قادة الحزب " (٣) .

(١) محمد عبد الحميد أحمد الحناوى : معركة الجلاء ووحدة ولدى النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤ . القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) ولمزيد من التفاصيل عن الأموال والرشاوى لنواب البرلمان وللانتخابات البرلمانية ، انظر : اعترافات وزير الدفاع السابق خلف الله خالد الذي اعترف " بأن ميزانية الحزب الوطني الاتحادي تجئ من الأموال المصرية والتبرعات ، وأن الأموال والتبرعات كانت تجئ من مصر عن طريق صلاح سالم ، أو الضابط محمد أبو نار نائبه في شئون السودان ، وانظر أيضاً : الفصل الخامس من الرسالة .

(٣) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢١ ، بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٤ .

ويذكر الأستاذ الدكتور حمدنا الله مصطفى : " أن بعض الاستقلاليين كانوا يرون عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات ولكن بعد تداول الرأي قررت الحركة الاستقلالية قبول النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات، وقرروا تنظيم المعارضة للاتجاه الاتحادي داخل البرلمان وخارجه " (١) .

واجتمع أول برلمان سوداني في يناير ١٩٥٤ بغرض انتخاب رئيس مجلس النواب والشيوخ وكان الحزب الوطني الاتحادي هو الحزب الغالب، ورشح لرئاسة مجلس النواب إبراهيم المفتي (٢) ولم يوافق الحاكم العام علي اختياره لأنه شخص بارز في حزب سياسي وهو الحزب الوطني الاتحادي ، وبدأت المشاورات بين الحزب الوطني الاتحادي والمعارضة لاختيار شخص محايد غير إبراهيم المفتي يرتضيه الجميع ليس له انتماء حزبي وتم اختيار بابكر عوض الله (٣) ، وفاز برئاسة مجلس الشيوخ الأستاذ أحمد محمد يس نائب من نواب الحزب الوطني الاتحادي (٤) .

وفي جلسة البرلمان السوداني بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٤ وبعد الإجراءات الخاصة بحلف اليمين تقدم نواب الحزب الوطني الاتحادي باقتراح لانتخاب إسماعيل الأزهرى رئيساً للوزراء ، وأقترح الصديق المهدي انتخاب محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء فقال إسماعيل الأزهرى ٥٦ صوتاً ومحمد أحمد محجوب ٣٧ صوتاً ، وتم انتخاب إسماعيل الأزهرى كأول رئيس للوزراء في السودان وأصبح محمد أحمد محجوب زعيماً للمعارضة (٥) ، وكون الأزهرى الوزارة « ونجح ببراعة في أن يعين زملائه في حزب الأشقاء الذين تم استبعادهم من قيادة الحزب الوطني الاتحادي كذلك احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية بجانب رئاسته للوزراء (٦) .

(١) حمدنا الله مصطفى : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥-١٩٦٩، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٢ .

(٢) إبراهيم المفتي أحد مؤسسي حزب الأشقاء وابن عم الأزهرى ووزير الاقتصاد والتجارة في وزارة الأزهرى ، وأصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٦٦ ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء « زار الباحث منزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم في يوم الخميس ١/٥ / ١٩٨٩ وأجرى الباحث حوار مع ابنه الدكتور ضياء إبراهيم المفتي حول زيارات الحاكم العام لوالده لإقناعه بفكرة استقلال السودان عن مصر ، مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ( على عبد الرحمن - محمد أمين حسين - إبراهيم المفتي - عبد الماجد أبو حسبو - حماد توفيق - على حامد ) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

(٣) كان بابكر عوض الله يعمل قاضياً في الأبيض، وليس له أي انتماء حزبي، وأصبح بعد ذلك رئيس للوزراء بعد انقلاب مايو ١٩٦٩ ، وعن دوره في انقلاب مايو ١٩٦٩ ، انظر الفصل الخامس، ص ٢٢٣ .

(٤) ولد محمد أحمد يس في أم درمان في ٥ يوليو عام ١٩١٣ وتخرج من كلية غوردون قسم المهندسين ومن المؤسسين لحزب الأشقاء والحزب الوطني الاتحادي « انظر: يحيى محمد عبد القادر: مرجع سابق، ص ١١٣ .

(٥) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٦)



وحددت الحكومة السودانية أول مارس ١٩٥٤ موعداً لإجراء مراسم الافتتاح الرسمي للبرلمان وقررت أن تدعو اللواء محمد نجيب لحضور هذه المناسبة بالإضافة إلى عدد من مندوبى بعض الدول لزيارة السودان <sup>(١)</sup> ، وأراد الأزهرى أن يعطى افتتاح أول برلمان سوداني ما يستحق من الاهتمام العربي والدولي <sup>(٢)</sup> ، خاصة بحضور الرئيس المصري محمد نجيب <sup>(٣)</sup> .

وكان الأنصار <sup>(٤)</sup> ، يشعرون بمرارة شديدة بسبب هزيمتهم في الانتخابات فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم، فكان نتيجة إعلان أول مارس عطلة رسمية وجود تجمعات هائلة في شوارع الخرطوم ، وأخذت أعداد كبيرة من المواطنين يبلغ عددها نحواً من عشرين ألفاً أغلبها من الأنصار تحاصر طائرة اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم <sup>(٥)</sup> .

ويذكر اللواء محمد نجيب في مذكراته عن أحداث مارس : " إن قلبي كان يخفق فرحاً وأنا في طريقي لزيارة السودان بعد حوالي ثلاثين عاماً ولكن ما إن نزلت من الطائرة حتى فوجئت بتظاهرات حاشدة تهتف لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني ، ولم أجد في هذا الهتاف شيء مثير أو معادى فقد كان هذا هو ما نبتغيه فعلاً ، وفوجئت بالحاكم العام يحاول إيهامي بخطورة هذه التظاهرات وكان البوليس قد بدء الاشتباك معها وتساقط عدد القتلى والجرحى ، قدر بعد ذلك بحوالى ٣٣ قتيلاً و ١٠٧ جريح ، مجزرة

(١)

Shibeika, Makki: op.cit, p.490.

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

(٣) ولد محمد نجيب في الخرطوم عام ١٩٠١ وهذا هو سر اهتمامه بشئون السودان الذي ولد فيه ونشأ وترعرع بين أحضانه ، وكان والده يوسف نجيب يوزباشياً في الجيش ثم مأموراً لواءى حلفا ، وحفظ محمد نجيب القرآن الكريم في كتاب واد مدني حيث عين والده مأموراً لها ، أما والدته فمصرية ولدت ونشأت في السودان ، وقد اشتهر اللواء محمد نجيب بأن نصفه مصري ونصفه سوداني ، وقد ذهب البعض إلى أن أمه كانت سودانية وهذا غير صحيح إلا أن والده كانت له زوجة من السودان ، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة سنة ١٩١٧ ، وعين بالخرطوم بعد تخرجه في سنة ١٩٢٢ ، ونقل إلى الحرس الملكي بالقاهرة ، وحصل على ليسانس حقوق سنة ١٩٢٧ ، وعين مديراً لسلاح الحدود عام ١٩٥٠ ، ثم مديراً لسلاح المشاة قبل الثورة ، انظر : جريدة المصري العدد ٥٢٦٣ بتاريخ ٢٤ يولية ١٩٥٢ ، وانظر : خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٦١ وانظر أيضاً : محمد أمين حسونه : ٢٣ يوليو ثورة التحرير ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٤٩ ، انظر أيضاً : يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٣٠ ، وانظر أيضاً : محمد نجيب : رسالة عن السودان ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٨٤ .

(٤) واسم الأنصار مأخوذ من قول الله سبحانه وتعالى " يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله " الآية ١٤ من سورة الصف من القرآن الكريم .

(٥) بشير محمد سعيد : إدارة السودان في الحكم الثنائي ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر في السودان " (١) ، وهكذا نجد أن اللواء محمد نجيب يتهم الحاكم العام بتدبير أحداث أول مارس في السودان ليفشل تنفيذ الاتفاقية .

ويرجح الباحث أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان في تدبير أحداث أول مارس فقد كان سقوط العديد من القتلى من الجنود الإنجليز وعلي رأسهم قائد شرطة الخرطوم الإنجليزي مما يدل علي أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان لتدبير أحداث أول مارس ، كما كان في صحبة اللواء محمد نجيب سلوين لويد Mr. Selwyn Loued وزير الدولة للخارجية البريطانية لحضور حفل افتتاح البرلمان السوداني وكان أي خطر سيتعرض له اللواء نجيب كان بالطبع سيتعرض له وزير الخارجية البريطاني ، كذلك فإن إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ووزير الداخلية لم يلقي بتبعية هذه الأحداث المؤسفة علي مستشاريه البريطانيين .

كما يلقي دنكان Duncan (٢) اللوم على مجلس الوزراء السوداني وإسماعيل الأزهرى من خطورة دعوة اللواء محمد نجيب لحضور الافتتاح خوفاً من سخط حزب الأمة ، وخروج المظاهرات لكن مجلس الوزراء تجاهل هذا التحذير ، كما قام مجلس الوزراء السوداني بعمل غير مسئول أشعل من تحذيرنا بإعلان أول مارس عطلة رسمية ، فانطلق الآلاف في الشوارع وهجرت مدينة أم درمان وذهب أغلبية المواطنين إلي الخرطوم واحتشدوا حول المطار (٣) ، ويصف دنكان Duncan الموقف بعد تغيير مسار ركب اللواء محمد نجيب ووصوله إلى سراية الحاكم العام " تحرك الأنصار من المطار إلى القصر في زى موحد والعرق يتدفق من أجسادهم والتذمر بين صفوفهم " وسيوفهم ملطخة بالدماء وقتل قائد البوليس البريطاني وغيره من الجنود " (٤) ، فلم ينتظر الأنصار أن تتربع مصر والأغلبية الاتحادية على عرش القرار البرلماني فاختراروا موعد الاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني للتعبير عن رغبتهم وعن نقلهم أمام كل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد ، فخلدوه بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم (٥) .

ويذكر أحمد حمروش : " بأنه لم تكن زيارة نجيب للسودان مناسبة في موعدها لا في مصر ولا في السودان ، من حيث الصراع علي السلطة في مصر ، والمشاكل في السودان نتيجة خروج حزب الأمة

(١) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ، القاهرة، ١٩٨١ ، ص ص ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر أيضا : محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر « القاهرة » ١٩٨٤ ص ٢٩٣ .

(٢) شغل المستر دنكان وظيفة مساعد الحاكم العام في ذلك الوقت .

(٣) يتمتع بالعطلات الرسمية في السودان جميع العاملين في الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص حتى أصحاب الدكاكين والمحلات التجارية والباعة المتجولون ، وقد شاهد الباحث ذلك بنفسه في أثناء زيارته للسودان .

(٤) Duncan, J.S.R.: The Sudan's Path to Independence, London, 1957, p.180.

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٦٥ .

مهزوماً في الانتخابات البرلمانية فكان الموقف متفجراً في السودان لاتهام حزب الأمة مصر بتدخلها في الانتخابات البرلمانية للتأثير علي الناخبين لصالح الحزب الوطني الاتحادي <sup>(١)</sup> . وكانت صحيفة النيل قد حذرت إسماعيل الأزهرى أيضاً من دعوة مصر للاشتراك في افتتاح البرلمان . وطلبت منه الاعتذار عن هذه الزيارة لأن هذه الزيارة ستحيى جراحهم التي سببها المصريون الذين استخدموا كل ما لديهم من نفوذ وعطايا مادية للتأثير على السودانيين في أثناء معركة الانتخابات البرلمانية <sup>(٢)</sup> .

ويرجح الباحث أن موقف حزب الأمة يرجع إلى أنهم اعتبروا أن هزيمتهم في أول انتخابات برلمانية في السودان هو بمثابة هزيمة المهدي أمام طائفة الختمية ، فكانت هزيمة طائفية أكثر منها سياسية ، خاصة والتنافس كان شديداً بين الطائفتين حتى وصل الأمر في بعض الأوقات لعدم التزاوج بين الطائفتين ، وكذلك فقد اعتبر حزب الأمة أن مصر هي السبب في هزيمتهم ، وكان الأزهرى قد رفض السماح لشباب الختمية بإقامة مهرجانات أثناء افتتاح البرلمان حتى لا يحدث احتكاك بين الختمية والأنصار <sup>(٣)</sup> .

وعاد اللواء محمد نجيب إلي مصر في اليوم التالي في ٢ مارس ١٩٥٤ ، وتم تأجيل افتتاح البرلمان لمدة عشرة أيام ، وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد ، ومن ثم افتتح البرلمان في ١٠ مارس ١٩٥٤ بدون أي مظاهر احتفال <sup>(٤)</sup> .

وظن عبد الرحمن المهدي بعدما أثبت قوته بمظاهرات أول مارس أنه يستطيع إسقاط اتفاقية الحكم الذاتي . كما طلب من الحاكم العام إلغاء اتفاقية (١٩٥٣) وإجراء انتخابات برلمانية جديدة ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت طلب المهدي . ورأت السياسة البريطانية الجديدة بعد سيطرة مصر على البرلمان السوداني عن طريق الحزب الوطني الاتحادي . بأنه من الخطورة الآن تبني سياسة هدفها إعادة حزب الأمة إلى السلطة . وسياسة الاعتماد على حزب الأمة فقط لم تكن مرضية في الماضي واتجهت السياسة البريطانية الجديدة إلى الاعتماد على الحزب الوطني .

وبعد أحداث مارس وصلت برقيات من الحاكم العام السير روبرت هاو Sir Robert Howe ولويد إلى الخارجية البريطانية تنادى بضرورة القيام باستعراض القوة ، وإلا فالحاكم العام لن يستطيع الحفاظ

---

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج-٢، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٨٨ .

(٢) نهلة عبد العظيم إبراهيم : القضية السودانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ وموقف الصحف السودانية منها، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص ٢٧٢ .

(٣) جريدة المصري بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٠ .

(4) Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed Baddour : op.cit,p.164.

على النظام والقانون ( خاصة إذا غيرت مصر لجنة الحاكم العام ) ، وكان الموقف في الخارجية البريطانية يؤكد بأنه لابد من الوقوف أمام الوزارة المصرية ( وزارة الأزهرى ) وأنه إذا سمح للأزهرى بتغيير تشكيل لجنة الحاكم العام ، واستبعاد ممثل السيد عبد الرحمن المهدي استنادا على مظاهرات أول مارس ، فإن موقف بريطانيا سينهار ( بمعنى أن مصر ستسيطر على لجنة الحاكم العام ) وسيكون موقف الحزب المحافظ خطرا فمن المستحيل الوصول إلى اتفاقية بشأن قناة السويس . ومما أعلنه رئيس وزراء إنجلترا " بأنه يجب ألا تنام وزارة الخارجية هذه الليلة " ، وجاء الرد من الخارجية البريطانية بالتهديد بإعلان حالة طوارئ دستورية . انتظارا لقرار البرلمان بتغيير لجنة الحاكم العام ، وبعد أن رفضت الحكومة البريطانية إعلان حالة الطوارئ الدستورية انتظارا لقرار البرلمان بتغيير لجنة الحاكم العام . رأى الحاكم العام إعلان حالة الطوارئ العادية لمدة عشرة أيام فقط ، ووافق السيد إسماعيل الأزهرى على ذلك ، وكان الحاكم العام ذكيا في هذا القرار فقد كسب بذلك الأزهرى الذى أدرك أن الحاكم العام يريد منه الاستمرار في الوزارة وحرص على أن يعرف الأزهرى أن لويد يريد إعلان حالة الطوارئ الدستورية وتعطيل البرلمان وحل مجلس الوزراء ، وأن الحاكم العام هو وحده الذى رفض وصدق الأزهرى ذلك وسجله في مذكراته (١) .

---

(١) محسن محمد: مرجع سابق ، ص ص ٢١٥ - ٢٢٠ .

## الفصل الأول

---

### البرلمان السوداني ووحدة وادي النيل

---

- البرلمان السوداني واستقلال السودان .
- نظرة البرلمان السوداني لموقف مصر من استقلال السودان .

على الرغم من أن مصر عملت على توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهرى لمواجهة الجانب البريطاني في المفاوضات ، والاستعداد لدخول أول انتخابات برلمانية في السودان في نوفمبر عام ١٩٥٣ والتي انتهت بفوز ساحق للحزب الوطني الاتحادي المؤيد للاتحاد بين مصر والسودان . وكان مفروضاً أن تمضى الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان وقد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدي إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان ، كما أدى عزل اللواء محمد نجيب واعتقال الإخوان المسلمين وأخطاء صلاح سالم إلى التبعاد بين الحزب الوطني الاتحادي ومصر .

وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية التي منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان . إلا أن لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ورفض مصر الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر . أدت كل هذه الأسباب إلى التبعاد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية . ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر .

وأصبح البرلمان السوداني مسرحاً للتنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان قبل الاستقلال ، كما أصبح البرلمان السوداني مسرحاً للتنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال ، وعلى الرغم من سيطرة مصر على البرلمان السوداني خاصة بعد الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سوداني ولكن انتهى الأمر بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني نفسه ، فما هي الأسباب التي دفعت إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء لكي يعلن استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ؟ وما هي الأسباب التي جعلت مصر توافق على استقلال السودان من داخل البرلمان بدون إجراء استفتاء ؟ وما هي نظرة البرلمان السوداني من موقف مصر من استقلال السودان هذا ما سنتناوله هذا الفصل بالدراسة بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

## موقف البرلمان السوداني من استقلال السودان :

كان مفروضاً أن تمضي الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان قد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدي إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان <sup>(١)</sup> .

فقد أدى الخلاف الذي وقع بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى إقالة اللواء محمد نجيب من كافة مناصبه ، وما أن ذاع خبر إقالة محمد نجيب في السودان حتى اهتز السودان وثار البرلمان السوداني بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ وتساءلوا كيف يحدث ما حدث دون أن يكون لنا رأى نحن الذين نسعى إلى تحقيق الاتحاد مع مصر ؟ <sup>(٢)</sup> ، ووجه السيد عبد الرحمن المهدي نداء إلى أعضاء البرلمان السوداني بعد عزل نجيب : " لإعلان الاستقلال بدون قيد أو شرط فإن عدم الاستقرار في مصر يعتبر فالاً سيئاً للسودانيين ليبتعدهوا عن المصير المجهول لمصر ، فالإطاحة بنجيب نهاية لمرحلة في الثورة المصرية <sup>(٣)</sup> ، تشير إلى أن مصر غير مستقرة ولا يعتمد عليها " <sup>(٤)</sup> .

وأكد خضر حمد <sup>(٥)</sup> سكرتير الحزب الوطني الاتحادي في تصريح له في جريدة السودان الجديد :

(١) محمد نجيب : مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٣) وكان السيد عبد الرحمن المهدي يؤيد محمد نجيب حتى تدخلت مصر في الانتخابات البرلمانية لصالح الحزب الوطني الاتحادي ، وبعد اتفاق السيد عبد الرحمن مع اللواء نجيب وعودته إلى السودان أرسل السيد عبد الرحمن يقول : " وأنى لأسجل للرئيس اللواء محمد نجيب وأصحابه من ضباط الجيش البواسل ومن خلفهم شعب مصر عظيم شكري وامتناني للحفاوة البالغة التي قوبلنا بها خلال إقامتنا بالقاهرة ، وللروح الودية المخلصة الطيبة التي كانت تغمر جو المفاوضات بينهم وبين الوفد السوداني الاستقلالي حتى أسفرت عن اتفاقيتنا التي باركتها مصر وأيدها السودان تأييداً كاملاً " . وكان اتفاق السيد عبد الرحمن المهدي مع نجيب خطوة هامة بالنسبة لعلاقة حزب الأمة مع مصر ، انظر : عبد الرحمن على طه :

السودان للسودانيين " حقائق ووثائق " ، مطبعة شركة الطبع والنشر ، أم درمان ، ١٩٥٥ ، ص ١١٢ ، انظر أيضاً :

Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi, July 11, 1953, No. 8/956.

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

(٥) يعتبر خضر حمد من كبار الخريجين وقادة الحركة الفكرية والوطنية في السودان ، وكانت تنشر له في جريدة السودان عموده ( في الهدف ) وشارك في تأسيس حزب الاتحاديين وأصبح سكرتيراً له ثم سكرتيراً للحزب الوطني الاتحادي وتولى وزارة الري في حكومة إسماعيل الأزهرى في عام ١٩٥٥ ، ثم عين عضواً بمجلس السيادة عام ١٩٥٦ وأعتقل في أعقاب انقلاب مايو ١٩٦٩ وتوفي في سبتمبر ١٩٧٠ ، انظر : مصطفى محمد الحسن : رجال ومواقف في الحركة الوطنية ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ص ٧٤-٧٥ ، وعن دور خضر حمد في مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان : انظر أيضاً : الفصل الثاني من الرسالة .

« لا وحدة ولا اتحاد بغير نجيب » ، وكان لهذا الخبر أثره في مصر ، كما عمت المظاهرات في شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان الأخرى تهتف ( لا وحدة بلا نجيب ) (١) .

وكان اللواء محمد نجيب قد أصبح رمزاً للوحدة عند السودانيين ، فمدة خدمته الطويلة هناك وقرابته وعلاقته الوثيقة ومعرفته بالكثير من السودانيين جعلت منه شخصية محبوبة في السودان ولهذا كان يتمتع بشعبية كبيرة في السودان (٢) ، كما يذكر محمد عمر بشير " أنه نتيجة لإبعاد اللواء نجيب الرئيس المصري المحبوب لدى السودانيين والذي يمت إلى السودان بصلة الدم ، أدى ذلك إلى تغير موقف أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر (٣) . كما اعتبرت جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن في ذلك الوقت أن عزل اللواء محمد نجيب مأساة لكل سوداني (٤) ، وفي رسالة بعثت بها المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم إلى ويلي موريس مدير الإدارة المصرية في وزارة الخارجية البريطانية بعد إبعاد نجيب : "بأن هذه الأحداث أدت إلى انخفاض أسهم مصر في السودان وأصبح الحاكم العام في موقف أقوى في مواجهة الأزهري...وبدأ الاختراق المصري للسودان يتراجع " كما بعث السودانيون ربع مليون برقية احتجاج واستنكار إلى مصر " (٥) .

ويؤكد سير قوين بل (٦) "بأن اعتقال اللواء نجيب في نوفمبر عام ١٩٥٤ وتحديد أقامته كانت بمثابة المسمار الأخير في نعش الوحدة " (٧) ويؤيد بيتر بيكتولد Bectold, Peter هذا الرأي بأنه في أعقاب اعتقال اللواء نجيب تحول الأزهري عن فكرة الاتحاد مع مصر ، (٨) وفي أعقاب إقالة نجيب أبدى حزب

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) عبد اللطيف عبد الرحمن : لمحات من الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ٥٣، انظر أيضا : محمد سعيد القفال : تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥)، الخرطوم، ١٩٩٢، ص ٣٦٣ .

(٣) محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، ص ٣٣٦ .

(٤)

The Middle East Journal, vol.10.No.4, London, 1956, The Sudan collection.

(٥) محسن محمد : مرجع سابق، ص ٣٠٨ .

(٦) لقد شغل السير قوين بل منصب آخر وكيل بريطاني لوزارة الداخلية في الحكومة السودانية عند قيام الحكم الذاتي وله كتاب عن قصة حياته في السودان تحت اسم ( ظلال على الرمال ) صدر في لندن عام ١٩٨٣ باللغة الإنجليزية وترجمه إلى العربية حسين بيومي تحت اسم : إدارة السودان في الحكم الثنائي ، إعداد بشير محمد سعيد عام ١٩٨٨ . انظر نفس المرجع ، ص ١ .

(٧) بشير محمد سعيد : مرجع سابق ، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ١٢٩ .

(٨)



الأمة أسفه لما جرى في مصر وتساءل الحزب : ما موقف إخواننا الذين ينادون بالاتحاد مع مصر<sup>(١)</sup> ؟ كما يذكر نائب رئيس المخابرات المصرية : " بأنه عمل كمراسل صحفي في السودان ، وأن البرلمان السوداني والرأي العام يؤيد الاتجاه الانفصالي لتأثره بتصرفات ثورة يوليو مع اللواء محمد نجيب " <sup>(٢)</sup> . ويذكر عبد العظيم رمضان : " أن جنود التحول في الرأي العام السوداني نتيجة خشية السودانيين من الخضوع لحكم العسكريين " <sup>(٣)</sup> .

كما أدى حادث المنشية في مصر وما أعقبه من إحراق الحكومة لدار المركز العام للإخوان المسلمين بالقاهرة ، ثم تشكيل محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي لمحكمة الإخوان المسلمين ، ثم توالى الأنباء تحمل أبناء إعدام ستة من قادة الإخوان المسلمين وتخفيف حكم الإعدام على الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، واستتكرت جميع الهيئات الإسلامية في العالم قرارات محكمة الشعب وتصديق مجلس قيادة الثورة عليها <sup>(٤)</sup> ، وانفجر بركان الغضب في كل أنحاء السودان وعمت المظاهرات ساحاته فخرج الإخوان في مظاهرات بعد صلاة المغرب من جامع الخرطوم إلى أن وصلت إلى مبنى مجلس الوزراء تهتف بسقوط الدكتاتورية العسكرية (ولا اتحاد بلا إسلام ) .

كما أصدر إسماعيل الأزهرى أوامره بعدم التعرض للإخوان المسلمين <sup>(٥)</sup> ، كما خرج طلاب مدرسة الأحفاد يهتفون بسقوط الاتحاد وحياء الإخوان في مصر ، وتجمع طلاب مدرسة الأقباط في الخرطوم في فناء مدرستهم هاتفين ضد الإرهاب وقرروا الإضراب عن الدراسة تعبيراً عن احتجاجهم وقد تحدث إليهم ناظر المدرسة مهدداً إياهم بالفصل وإغلاق المدرسة ولكن الطلاب نفوا الإضراب بالإجماع ، وكذلك

(١) عبد الرحمن على طه : مرجع سابق ، ص ١٢٧

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل : كنت نائباً لرئيس المخابرات ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٣ .

(٣) عبد العظيم رمضان : أكذوبة الاستعمار المصري للسودان ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٦٧ .

(٤) بلغ عدد المعتقلين من الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ إلى ٢٩٤٣ معتقلاً ، وعدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب هو ٨٦٧ ، وعدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية من الإخوان ٢٥٤ ، بعد كشف مخابئ الجهاز السري ، انظر : عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩٢٣ يوليو ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٥) يذكر الأستاذ الدكتور يونس لبيب " أن جماعة الإخوان المسلمين انتقلت من مصر إلى السودان في عام ١٩٤٦ إثر محاولة من جانب الإرساليات الإنجيلية في أم درمان لتتصير فتاة مسلمة ، فكان بعض أبناء المدينة فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين " انظر : يونس لبيب : أيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ .

كما يذكر الدكتور زكي البحيري : أن المركز العام للإخوان المسلمين بمصر قام بإرسال عضوين للسودان وفتحوا ٢٥ شعبة للإخوان في أنحاء السودان ، انظر : زكي البحيري : المفهوم الاجتماعي للإخوان الجمهوريين في السودان ، الندوة الدولية لحوض النيل ، القاهرة ، ١ - ٧ مارس ١٩٨٧ ، ص ٣٠ ، انظر أيضاً : جريدة الإخوان المسلمون ، العدد ١٦٥ ، بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٦ .

تظاهر طلاب المدرسة الأهلية وانضم إليهم عدد كبير من جمهور الشعب السوداني وكانت توجه هتافات عدائية ضد الأوضاع القائمة في مصر <sup>(١)</sup> ، وبعد تنفيذ حكم الإعدام في الشيخ عبد القادر عودة وزملاءه من قادة الإخوان <sup>(٢)</sup> ، وفي صباح يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر ١٩٥٤ أرسل مجلس النواب ومجلس الشيوخ في السودان برفقة إلى جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، جاء فيها " لقد قتلتم الحرية بإعدامكم قادة الإخوان المسلمين ، وإننا نستنكر بشدة تجاهلكم لوساطة الدول العربية ، وشعور المسلمين والرأي العام السوداني بصفة خاصة ، وإننا نحملكم مسؤولية هذه المجازر الانتقامية " التي لن يغفرها لكم التاريخ " .

كما أدى جميع أعضاء البرلمان السوداني صلاة الغائب على أرواح شهداء الإخوان المسلمين ، وشاركهم في هذه الصلاة أعضاء المجلس البلدي بالخرطوم . وقد أم المصلين السيد مدثر البوشى النائب الاتحادي بالبرلمان السوداني ، وكان ذلك عقب انتهاء جلسة البرلمان السوداني يوم ٩ ديسمبر ، كما أقيمت صلاة الغائب على أرواح شهداء الإخوان المسلمين في مساجد السودان . وظل الرأي العام في السودان سواء كان داخل أو خارج البرلمان السوداني يعبر عن تضامنه مع الإخوان المسلمين في مصر بشتى الطرق ومختلف الأساليب . فقد قرر التجار في أم درمان والخرطوم إغلاق متاجرهم ، احتجاجاً على إعدام الإخوان المسلمين في مصر . كما أغلقت جميع الأندية الرياضية والاجتماعية والسياسية أبوابها بالأبيض <sup>(٣)</sup> .

ويذكر إبراهيم المفتي " أن الشعب السوداني عاطفي وملتزم بالدين فعندما أعدمت الحكومة المصرية الإخوان المسلمين ، اعتبر الشعب السوداني أن هذه الحكومة تحارب الدين في شخص الإخوان المسلمين مما جعل البرلمان والرأي العام السوداني يتحول فعلاً عن فكرة الاتحاد مع مصر <sup>(٤)</sup> .

وقد عضواً في مجلس النواب ، أحدهما من الحزب الوطني الاتحادي والثاني من حزب الأمة اقتراحاً بأن يعرب المجلس عن أسفه لتتحية محمد نجيب ، والأحكام التي صدرت في مصر ضد الإخوان المسلمين ، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتخفيف الأحكام . ولكن الحاكم العام رفض أن يناقش البرلمان

(١) نوال عبد العزيز : دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٣٦-١٣٨

(٢) تم إعدام محمود عبد اللطيف الذي اتهم بإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبد الناصر في حادث المنشية ، كما تم إعدام كل من إبراهيم الطيب وهنداوى دوير ويوسف طلعت والشيخ محمد فرغلى ، انظر : صلاح الأسواني : من أرشيف محكمة الثورة ، جريدة الوفد تاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٩ .

(٣) نوال عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ - ١٤٥ .

(٤) إبراهيم المفتي : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، مقابلات رواد الحركة الوطنية ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ٩٨ .

السوداني هذا الاقتراح طبقا لدستور الحكم الذاتي وصلاحيات الحاكم العام ، لأن المشروع يعد تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لحكومة خارجية <sup>(١)</sup> ، كما أرسل الحزب الجمهوري خطابا للرئيس جمال عبد الناصر يستنكر فيه كبت الحريات والأعمال العدوانية والدكتاتورية التي يقوم بارتكابها <sup>(٢)</sup> ، كما أن سياسة صلاح سالم التي انتهجها في السودان والتي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقرب بعض العناصر السودانية على حساب الآخر وموقفه من نجيب وتهجمه الشخصي على نجيب كان لها أكبر الأثر في نفوس السودانيين الموالين ، لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة ، وباعت جهود صلاح سالم بالفشل لتحطيم شعبية إسماعيل الأزهرى بتأليب أتباعه وأهل الجنوب عليه ، ومساندته لنور الدين الذي لم تتل شخصيته نفس وزن شخصية الأزهرى وشعبيته <sup>(٣)</sup> .

ويذكر السير قوين بل : " أنه إذا صح القول بأن هناك رجلاً واحداً أسهم بقدر وافر في إضعاف قضية مصر والسودان وسعيها الدعوى لتحقيق الوحدة بين مصر والسودان ، فذلك الرجل هو الصاغ صلاح سالم ، الذي أخطأ في فهم العقلية السودانية كما أخطأنا قبله ولم يقدّر اعتباراً لتطورها واستيعابها لما كان يجرى في العالم حولها من أحداث " <sup>(٤)</sup> .

ويذكر عبد اللطيف البغدادي : " بأنه على الرغم من كل الجهود التي بذلها صلاح سالم قبل انتخاب البرلمان السوداني ، فإنه وقع في كثير من الأخطاء بعد نجاح الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات فقد أصابه الغرور بعد نجاحه في هذه الجولة ، فبدأ يعامل الزعماء السودانيين بنفس الأسلوب الذي عاملهم به قبل نجاحه ، كما أنه كان يتعالى بطبيعته كرجل عسكري على رجال السياسة السودانيين ، وكان يرى أن عليهم أن يسمعوا ويطيعوا له مما أدى إلى استياء الكثير منهم من هذه التصرفات " <sup>(٥)</sup> .

ويذكر محمود الفضلي <sup>(٦)</sup> للباحث : " أن كثير من تصرفات وسياسة صلاح سالم في السودان كانت من وراء علم الرئيس جمال عبد الناصر " <sup>(٧)</sup> ، وأكد عبد الناصر للصحفي اللبناني جبران حايك :  
(١) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٢) كما أرسل الحزب الجمهوري خطاباً آخر إلى الرئيس جمال عبد الناصر يهاجم فيه رجال الثورة ويدين دور الثورة المصرية في تعجيل بلشفة العالم ، كما هاجم الحزب الجمهوري ثورة ٢٣ يوليو وتعاونهم مع المعسكر الشرقي الشيوعي ، خطاب الحزب الجمهوري للرئيس جمال عبد الناصر - مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم ، برقم ١٣٠ - ٢٢٨٤٨ .

(٣) محمد عبد الحميد أحمد الحناوى : مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .

(٤) بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص ١٢٩ .

(٥) جمال شقرة : الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٠ .

(٦) يعتبر محمود الفضلي من مؤسسي حزب الأشقاء وعضو بلجنة السودنة ، وأحد قادة الحزب الوطني الاتحادي ، وعمل مدرساً في المدرسة الأهلية فمحرراً لجريدة الأشقاء التي تغير أسمها إلى الاتحاد والعلم ، انظر : يحيى عبد القادر: مرجع سابق، ج ١، ص ٧٤ .

(٧) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفضلي بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ .

« أن أساس مشكلة السودان التنافس بين صلاح سالم ومحمد نجيب على شؤون السودان » (١) .  
ويؤكد الدكتور عبد العظيم رمضان : « إن صلاح سالم لم يكذب بتبين انقلاب إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادي على شعار الاتحاد مع مصر » حتى توهم أنه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التي ألغتها ثورة ٢٣ يوليو « فلم يتردد في الدخول في صراع شديد مع إسماعيل الأزهرى » وحاول تأليب بعض أعوانه عليه « كما عمد إلى استخدام الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب ، لكن إسماعيل الأزهرى واجه التحدي بأسلوب مثير حيث خطب في الجماهير : « إن لم أكتافي من مصر ، وقد دخلتها لأبساً حذاء كاوتش ، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر وصرخت الجماهير لا ... لا » أدى كل ذلك إلى نفس الثقة بين الزعماء السودانيين والحكومة المصرية بعدما أصبح هؤلاء ينظرون إلى الحكومة المصرية وصلاح سالم نظرة توجس فهي تمتلك أن تحرك أعدائهم بالأموال (٢) .

ولهذا يشير التقرير المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من اللواء صالح حرب بأنه (٣) « أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد مع مصر يتهم بالخيانة في حق الوطن ، ولهذا أجمعت جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صلاح سالم من حكومة مصر » (٤) .

كما أدت كل هذه الأحداث الداخلية في مصر من عزل اللواء محمد نجيب ومحاكمات الإخوان المسلمين والوجه الدكتاتوري لثورة ٢٣ يوليو ، إلى صدور بيان من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ يعلنون فيه « أن البرلمان السودانى سوف يلتئم في دورة استثنائية في السادس عشر من شهر يوليو يقرر جلاء القوات الأجنبية عن أراضى السودان » (٥) .

كما اجتمع مندوبون عن حزب الأمة والحزب الجمهورى والحزب الجمهورى الاشتراكى والجبهة المعادية للاستعمار « وقد وافقوا بالإجماع على الاستقلال التام » (٦) .

(١) محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، وتولى رئاسة جمعية الشبان المسلمين .

(٤) تقرير عن السودان « مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، س / ف /

١٢ / ٥٥ سرى جداً ، القاهرة التقرير موجود لدى الدكتور جمال شقرة .

(٥) جريدة الأمة بتاريخ ١٩٥٥ / ٦ / ٢٦ .

(٦) كان هذا الاجتماع يوم الاثنين ١٩٥٥ / ١ / ٢٩ بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأمر درمان « انظر : عبد الرحمن على طه :

مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

## البرلمان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية السودان :-

يذكر الدكتور زكي البحيري " بأنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية اهتمام كبير بالسودان حتى عام ١٩٥٦ أي قبل استقلال السودان " (١) ، لكن الباحث يرى غير ذلك ، فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً فعالة على الإنجليز حملتهم على تصفية الحكم الثنائي في السودان وإجلاء قواته عن السودان قبل أن يتم عن أرض مصر نفسها ، وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية : " أنه لا يجوز ولا ينبغي لبلد أفريقي خفيف الوزن والثقل كالسودان أن يشكل عقبة تحول دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي " (٢) .

وقد تعرض السير قوين بل لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان وأكد : " أن اهتمامهم بالسودان بلغ درجة جعلت سفارتهم بالقاهرة تنشأ لها نقطة استماع دائمة لها بالخرطوم يمدّها بالمعلومات والأخبار التي تمكنها من التقويم الصائب للأحداث ، وقد أدى بها حرصها على تلقي الأخبار الصحيحة أنها استبدلت بضابط الاتصال الذي بعثت به إلى الخرطوم في أكتوبر من عام ١٩٥٢ ضابطاً آخر عندما تبين لها أنه يتعاطف مع وجهة نظر الإدارة البريطانية التي تسيطر على مقاليد الأمور في العاصمة السودانية " (٣) .

كما أرسل وزير الدولة الأمريكي رسالة إلى الحكومة المصرية يعبر فيها : " عن رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتفاق ، الذي تم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية معرباً عن أمله في أن تكون هذه الاتفاقية بمثابة الخطوة الأولى في سبيل قيام تعاون بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في المرحلة الانتقالية ، التي تسبق قرار الشعب السوداني ، وفي قيام تعاون مستمر في الشرق الأوسط ، كما أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتابع بكل اهتمام الجهود العظيمة التي تبذلها الحكومة المصرية للتغلب على المشاكل التي تواجه الشعب المصري وتمنت لها كل النجاح والتوفيق في جهودها " (٤) ،

(١) زكي البحيري : موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع في جنوب السودان ، ندوة مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة ، ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

(٢) أحمد سليمان : مشيناها خطي ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٣) بشير محمد سعيد : سير قوين بل يروي ذكرياته ، إدارة السودان في الحكم الثنائي ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ١١٨ .

(٤)

American Foreign Policy , 1950 - 1955 , Near and Middle East , South Asia , and Africa , Part XIII ( Sudan ) Anglo - Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن : " الرئيس عبد الناصر عمل على استخدام الورقة الأمريكية ضد بريطانيا لتحقيق الجلاء عن مصر " (١) .

ويتضح من خلال الوثائق الأمريكية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان : " حيث أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لأن المصريين متورطون بعمق في السياسة السودانية ، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل " (٢) .

وادي تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية إلى استمرار الخلافات بين بريطانيا وأمريكا حول القضية السودانية . ويعترف بذلك إيدن Mr. Eden في مذكراته حيث أكد : " أن السفير البريطاني في القاهرة أشار في تقريره السنوي إلى أن السياسة الأمريكية بدت بصوره عامة متأثرة بالاعتقاد بأن مصر مازالت ضحية الاستعمار وأنها تبعاً لذلك مستحقة لعطف أمريكا ، وهي تبدو كذلك متأثرة بالرغبة في الوصول إلى حل سريع بأي ثمن وبالاعتقاد أنه إذا وجد الحل فسيكون كل شيء على ما يرام " (٣) ، كما يذكر المستر إيدن أيضاً : " أن الولايات المتحدة الأمريكية واصلت الضغط علينا بشدة لإرضاء المصريين في السودان " (٤) . كما أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان (٥) .

وعلى الرغم من كل هذه الأسباب التي أدت إلى تحول البرلمان السوداني والأحزاب الاتحادية للاستقلال فإن الباحث يرجح أن سبب فصل السودان عن مصر هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف في صف مصر ضد بريطانيا من قضية السودان ، وذلك لحماية مصالحها في مصر والشرق الأوسط ، لتضمن الولايات المتحدة الأمريكية اشتراك مصر في منظمات الدفاع الغربية ، ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بريطانيا لتترك السودان لمصر، إلا أن لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ورفض مصر في الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ورفض

(١) محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣٠.

(٢)

Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean – Middle East , p . 267 .

(٣) انتوني إيدن : مذكرات إيدن، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٣٦٥.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٣٦.

(٥) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحه لمصر ، أدت كل هذه الأسباب إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي ، وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر مما تحتاج إليه من أسلحة ، وقوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في دوائر الغرب ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر ، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربي والأمريكي <sup>(١)</sup> . ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر ، كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ حيث تشير هذه الوثائق إلى "اتهام مصر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها عقدت اتفاقا مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر" <sup>(٢)</sup> .

كما يشير التقرير السري المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر " بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمحاولات عديدة لاستقطاب إسماعيل الأزهرى لتحقيق استقلال السودان عن مصر " <sup>(٣)</sup> . ومما يؤكد صحة رأى الباحث أيضا ما أكده يحيى محمد عبد القادر " إننا كنا ضد الاستعمار المصري الجديد ، ولولا النجدة الأمريكية لتغيرت خريطة الشرق الأوسط الآن ولكان العلم المصري يحمل خمسة نجوم وربما ستة نجوم ومن يدري ؟ " <sup>(٤)</sup> .

ويؤكد صحة رأى الباحث أيضا ما أكده حسن نافعه : " كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في بريطانيا قوة منافسة ودخيلة على المنطقة وتستخدم أساليب بالية للسيطرة ، فلم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مانع من أزاحتها وإحلال النفوذ الأمريكي محلها . وقد أدى هذا الوضع إلى خلق منطقة من المصالح المشتركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية برزت في مواقف متعددة خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ " <sup>(٥)</sup> .

---

(١) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، ١٩٤٣ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٧٩ - ١٨١ .

(٢)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions , ( Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٣) تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم تقرير سرى جداً القاهرة ١١/٨/١٩٥٥ .

(٤) يحيى محمد عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤٧ .

(٥) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ٩٨٣ .

ويرجح الباحث سبباً آخر لاستقلال السودان ، هو أن الأحزاب الاتحادية لم يكن عندها أصلاً الفكر الاتحادي لتحقيق الاتحاد بين مصر والسودان ، بدليل ما أكده الأستاذ أحمد خير وزير الخارجية السوداني السابق <sup>(١)</sup> للباحث : "من أن كل الأحزاب الاتحادية كانت تعمل جاهدة لتحقيق الاستقلال ، وإذا لم يكن فيه استقلال يكون فيه اتحاد . نعم لقد نادينا بالاتحاد مع مصر في الخطب وفي كل مكان ، ولكن لم يكن أحد يهدف إلى الاتحاد ، ولكن كل الأحزاب الاتحادية كانت تسعى لتحقيق الاستقلال بما فيهم حزب الأشقاء ، ولقد ارتبطنا بالحركة الوطنية المصرية لنحصل على الاستقلال ، بدليل أنهم — الأحزاب الاتحادية — ما إن حصلوا على حق تقرير المصير حتى أعلنوا الاستقلال ، ولكن الجماعة الوحيدة التي كانت تطالب بالاتحاد مع مصر بالحقيقة هي جماعة أو حزب وحدة وادي النيل " <sup>(٢)</sup> .

وأكد الصادق المهدي <sup>(٣)</sup> للباحث صحة كلام أحمد خير ، كما أكد الصادق للباحث أيضاً : " أن جزءاً كبيراً من الحركة الاتحادية كان اتحادياً لأنه ضد الإنجليز وليس لأنه مع الوحدة مع مصر ، وعندما تأكد لهم أن الإنجليز سيرحلون عن السودان لم يعد للدعوة الاتحادية وجود ، وطالبوا بالاستقلال " <sup>(٤)</sup> .

ولم تقف الحكومة البريطانية طوال هذه الفترة مكتوفة الأيدي أو في موقف المتفرج ، لكنها اغتتمت فرصة الأحداث ، التي وقعت في مصر وأثرت على السودان من عزل اللواء نجيب ومحاكمات الإخوان المسلمين وأخطاء صلاح سالم ، كما اغتتمت فرصة الأحداث الداخلية في السودان ، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغيير كامل في السياسة البريطانية في السودان وإعادة النظر في خططهم ليوصلوها ضربة قوية لمصر في السودان ، فقد استدعى إيدن وزير الخارجية الحاكم العام ومستشاره لوس وعقد اجتماعاً حضره كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ، والمسؤولون عن شئون السودان للاتفاق على الخطوات القادمة، حتى يتجه الأزهرى إلى الاستقلال وينحرف عن المبدأ الذي انتخب على أساسه، وهو الوحدة أو الاتحاد مع مصر .

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة، وأهم ما جاء في هذا التقرير " أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان، والورقة

(١) ولد أحمد خير في عام ١٩٠٤ والتحق بكلية غوردون ، وهو صاحب فكرة مؤتمر الخريجين وتخرج من مدرسة الحقوق ، وانضم لحزب الاتحاديين أول الأمر ثم انضم إلى حزب الأشقاء ، وعين وزير للخارجية في حكومة عبود عام ١٩٥٨ ، انظر: بشير محمد سعيد: أحمد خير — عطاؤه وبذله في خدمة السودان — الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٤٤-٤٥ .

(٢) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ .

(٣) الصادق المهدي هو حفيد السيد عبد الرحمن المهدي ودرس الاقتصاد في جامعة أكسفورد بإنجلترا ، وفي ١٩٦٦ تولى رئاسة الوزراء وهو صغير السن وكان يبلغ من العمر ٣١ عاماً ، وتولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية بعد انتهاء نظام نميري في ١٩٨٦ ، وبعد انقلاب محمد عمر البشير أصبح الصادق تحت الإقامة الجبرية حتى هرب إلى إريتريا في ١٩٩٦ ، هو يقود المعارضة السودانية بشكل حالي في المنفى ، انظر :

www. Sudan . net / government / biography .

(٤) محضر نقاش بين الباحث والصادق المهدي في دار حزب الأمة بأم درمان بتاريخ ١/١/١٩٨٩ .



الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدوا إلا المصريين " ، وعرض لويد مذكرة على مجلس الوزراء البريطاني ، ووافق عليها المجلس وقال فيها: "لا أعتقد أن الدعاية والضغط المصرية مستوقف ، نظرا للسياسة المصرية الثابتة والمستمرة وهي وحدة وادي النيل ، والحاكم العام يشعر بأن السودانيين من جميع الأحزاب قلقون بشأن الخطر المصري ، وسوف يستأعون من الضغط المصري ، ومن المتوقع أن يتحولوا إلينا شيئا فشيئا طالبين المساعدة ، وستصبح القومية السودانية قوة للسيطرة ، وينبغي أن يكون هدفنا الاستفادة منها والخطوات العملية الفورية لتحقيق هذا الهدف هي :-

١- علينا دعوة رئيس الوزراء السوداني لزيارة إنجلترا ، فقد أظهر غيرته على استقلال السودان وإقامة علاقات طيبة مع الحاكم العام ، وزيارته لهذا البلد ستمكننا من تقوية شعوره بالاعتماد علينا في المساعدة على تحقيق استقلال السودان... وان تتم الزيارة قبل استئناف اجتماعات البرلمان السوداني (١) .

٢- دعوة وفد من البرلمانيين السودانيين إلى لندن.

٣- الاهتمام بمبارك زروق ( زعيم مجلس النواب وزعيم الأغلبية في البرلمان السوداني ) (٢) عندما يأتي إلى هذا البلد في سبتمبر ، إذ له تأثير كبير في مجلس الوزراء السوداني ، وبالفعل قامت مجموعة من نواب البرلمان من الحزب الوطني الاتحادي المؤيدين للأزهري بزيارة لندن .

٤- ونأمل أن نرسل بعثة تجارية إلى الخرطوم.

٥- مع الاهتمام بأمور هامة مثل التمثيل الخارجي ، أي سفارات سودانية وعلم وطني سوداني وغيرها مما يؤكد الهوية المنفصلة للسودان (٣) .

كما كتب لوس مستشار الحاكم العام مذكرة للخارجية البريطانية للاهتمام بتقوية الروابط مع الأزهرى وتقوية الروابط بين البرلمان البريطاني والبرلمان السوداني (٤) ، كما فكرت الحكومة البريطانية في رشوة بعض أعضاء البرلمان السوداني من الحزب الوطني الاتحادي ، لمساندة فكرة الاستقلال (٥) .

ويرجح الباحث إلى أن اهتمام وزارة الخارجية البريطانية على أن تتم زيارة الأزهرى إلى لندن قبل استئناف اجتماعات البرلمان السوداني ، حتى لا يعترض نواب البرلمان المؤيدين لمصر على هذه الزيارة.

(١) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) يعتبر مبارك زروق من مؤسسي حزب الأشقاء ، وأحد قادة الحزب الوطني الاتحادي تولى وزارة المواصلات في حكومة الأزهرى عام ١٩٥٤ ، ونجح في أول انتخابات برلمانية ، حتى أصبح زعيم مجلس النواب وزعيم الأغلبية في أول برلمان السوداني ، وعندما تشكلت الحكومة القومية في ١٩٥٦ من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي ، أصبح الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة داخل البرلمان ، وأصبح مبارك زروق زعيم المعارضة داخل البرلمان ، انظر يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان - أسرار من وراء الرجال - ج ١ ، ص ٥٧ .

(٣) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٣٥ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٤٩ .

(٥) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

وبعد أحداث مارس التي وقعت أثناء افتتاح البرلمان السوداني وفي منتصف أبريل عام ١٩٥٤ لم يكن البرلمان السوداني قد اختار العضوين السودانين في لجنة الحاكم العام ، وهما الدريدي محمد عثمان<sup>(١)</sup> وإبراهيم أحمد<sup>(٢)</sup> وأبدت مصر من ناحيتها رغبتها في الانسحاب من اللجنة ، إذا لم يتم تغيير إبراهيم أحمد عضو حزب الأمة وطلبت مصر عرض الأمر على البرلمان السوداني ، ووجد الحاكم العام أن مصر هي التي تدفع الحكومة السودانية — ولها الأغلبية في البرلمان — وسوف تعمل لتعديل اللجنة ، وسوف تعمل على خروج عضو حزب الأمة السيد إبراهيم أحمد منها ، وعرض الأزهرى الأمر على البرلمان ، ووافق البرلمان السوداني في ٢١ من أبريل على تغيير إبراهيم أحمد عضو لجنة الحاكم العام ، وتعيين سرسيو أيرو ، وهو جنوبي بدلا من إبراهيم أحمد لتهدئة الرأي العام الجنوبي ، وكان حزب الأمة قد هدد بمزيد من الاضطرابات وحرب أهلية، في حال تغيير إبراهيم أحمد ، وأعلن الحزب أنه سيقاوم حتى النهاية ، ولو أدى الأمر إلى مقاطعة البرلمان ، ولكن السيد عبد الرحمن تقبل الأمر خوفا من ابتعاد مؤيديه الجنوبيين في حالة انسحاب حزب الأمة من البرلمان.

ويرجح الباحث أن السيد عبد الرحمن المهدي أعقد انه يستطيع إلغاء الاتفاقية<sup>(٣)</sup> ، ولكن السبب الرئيسي هو أن الإدارة البريطانية هي التي ضغطت على المهدي للاستسلام للتغيير ، فقد تغيرت قواعد اللعبة تماما، إذ أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أزمة مع مصر، بشأن تعيين عضو في لجنة الحاكم العام<sup>(٤)</sup> .

وينكر الكثير من الكتاب والمؤرخين : أن استقلال السودان من داخل البرلمان تم فجأة ، عندما وقف الأزهرى في البرلمان يجيب على سؤال برلماني عاوى وفجأة قال : "أنه سيعلن استقلال السودان من داخل البرلمان في اليوم التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥"<sup>(٥)</sup> .

وينكر جراهام توماس أحد الإداريين البريطانيين في السودان أن الأحداث الدامية التي وقعت أثناء افتتاح البرلمان السوداني جعلت الأزهرى يعيد النظر في فلسفته الرامية إلى وحدة السودان مع مصر ،

(١) تخرج الدريدي محمد عثمان من كلية غوردون عام ١٩١٤ ، وعين مدرسا بالمدارس الوسطى ، ثم عين قاضيا عام ١٩٣٢ ، وتولى رئاسة الجبهة الوطنية ولعب دورا هاما في تكوين الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٣ ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٤٦ .

(٢) تولى إبراهيم أحمد رئاسة مؤتمر الخريجين العام مع إسماعيل الأزهرى ، وأصبح نائب مدير كلية غوردون ، ومن مؤسسي حزب الأمة ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٣) خطي جرجس غبريال : موقف الإدارة في السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣٩ .

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٥) فاروق محمد أحمد : ذكريات وانطباعات ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨ ، انظر أيضا : عبد اللطيف عبد الرحمن : مرجع سابق ص ٥٥ .

وتوصل إلى الاقتناع بأن الاستمرار في هذا الاتجاه سوف يزيد من مشاكل البلاد ، ويحدث انقسامات حادة خطيرة فقرر في اجتماع سرى مع محمد احمد محبوب زعيم المعارضة الاتفاق على استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني <sup>(١)</sup> ، كما يذكر محمد أحمد محبوب " لقد تقابلت سراً مع الأزهرى في منزل ابن عم الأزهرى بعيداً عن البرلمان ، وتم الاتفاق على أن يعلن الأزهرى الاستقلال من داخل البرلمان <sup>(٢)</sup> ، إلا أن الباحث يرجح أن فكرة الاستقلال من داخل البرلمان جاءت بعد أحداث التمرد في الجنوب في أغسطس ١٩٥٥ ، كما جرت أحداث كثيرة من وراء كواليس البرلمان ، حتى تم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

وفي أعقاب التحول وضع إسماعيل الأزهرى برنامجاً للطواف بالأقاليم ، حيث طاف بشمال وشرق وغرب السودان خاصة بالمناطق الاتحادية ، وعاد الأزهرى وهو مقتنع بأن الأغلبية تحولت عن فكرة الاتحاد مع مصر ، وألف لجنة من نواب البرلمان بالحزب المؤيدين للأزهرى ، لدراسة شكل الحكم المنتظر ، وقررت اللجنة التخلي عن فكرة الاتحاد مع مصر <sup>(٣)</sup> ، ويذكر صلاح سالم : " أن الأزهرى في طوافه على الأقاليم أخذ يدعو إلى الاستقلال في كل مكان يذهب إليه ويندد بفكرة الاتحاد " <sup>(٤)</sup> .

كما أنه بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات البرلمانية ، اعتبرت مصر أن قضية الاتحاد مع السودان قد حسمت ، لكن على الفور بدأ الإنجليز بالاتصال بكبار الختمية ، وشجع لوس مستشار الحاكم العام السيد عبد الرحمن وبعض الختمية على وحدة المعارضة داخل البرلمان ، وكيف يتم تكوين برلمان منفصل عن مصر ( أي برلمان يكون أعضاؤه غير مؤيدين لمصر ) ، وأكد مستشار الحاكم العام ولیم لوس لميرغنى حمزة <sup>(٥)</sup> : " أن العناصر المناصرة للاستقلال ستشكل

(١) جراهام توماس : السودان " الصراع من أجل البقاء " ترجمة : الطيب الزبير الطيب ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٧ .

(2) Mahgoub, Mohamed Ahmed : Democracy on Trial, London, 1974, p.56.

(٣) إبراهيم المفتى : مرجع سابق ، ص ص ٩٨ - ٩٩ .

(٤) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٣٠ ، ٣ يوليو ١٩٥٦ .

(٥) ميرغنى حمزة تخرج عام ١٩١٤ من قسم المهندسين بكلية غوردون وأنضم لمؤتمر الخريجين منذ تكوينه ، وعين وزيراً للزراعة في أول الأمر ثم استقال من منصبه ، وتشير التقارير السرية المرفوعة للرئيس جمال عبد الناصر إلى الاتفاق بين مصر وميرغنى حمزة على توليته رئاسة الوزراء بدلاً من إسماعيل الأزهرى على أساس إعلان اتحاد مصر والسودان ، وبالفعل وفي أثناء عرض الميزانية على البرلمان السوداني ، سقطت حكومة الأزهرى وتولى وميرغنى حمزة رئاسة الوزراء ، ولكن أمام الضغوط الداخلية والخارجية أعيد انتخاب الأزهرى لرئاسة الوزراء ، انظر : يحيى محمد : مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٥٠ ، وانظر أيضاً : تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل احمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم . تقرير سرى جداً القاهرة ١١/٨/١٩٥٥ ، وعن موقف ميرغنى حمزة من مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان ، انظر أيضاً : الفصل الثانى من الرسالة .

أقوى كتلة ممكنة في البرلمان فأجاب ميرغنى حمزة : " بأنه إذا رأت المعارضة أن الحزب الوطني يشجع النفوذ المصري في السودان، فعليه أن يعترض من داخل البرلمان " (١) .  
كما أشارت تقارير المخابرات الأمريكية في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ إلى أن السودان سيختار الاستقلال عن طريق البرلمان (٢) .

وفي التقرير الذي رفعته لجنة سودنة الوظائف للبرلمان بأن عدد الوظائف التي سودنت وكان يشغلها بريطانيون بلغ ١٠٩٦ على حين بلغ عدد الوظائف التي شغلها المصريون وخضعت للسودنة نحو مائة وثلاثة وخمسين وظيفة (٣) ، وعقد مجلس النواب السوداني جلسته رقم ٣٢ في دورته الثالثة في يوم الثلاثاء السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥ ، وقرأ رئيس مجلس النواب خطاب لجنة السودنة التي قررت في هذا الخطاب "أن عملية السودنة قد تمت ، ونصت المادة التاسعة في اتفاقية ١٩٥٣ على أنه بعد إتمام السودنة يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقبتين بهذا القرار " .

ووقف إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع في هذه الجلسة قائلاً : " سيدي الرئيس أرجو أن أقترح أن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقبتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان " .

وتكلم بعد ذلك السيد الصديق المهدي (٤) نائب حزب الأمة عن منطقة كوستى / شمال قائلاً : " إن جلاء الجيوش المحتلة لا يعنى توفير الجو الحر المحايد فحسب ، بل يعنى أكثر من هذا إحساس الأمة باسترداد كرامتها المسلوبة وشعورها بعزتها المنهوبة وإسعاد شعب السودان الموحد " (٥) .

(١) محسن محمد: مرجع سابق، ص ١٩٥ .

(٢)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions , (Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٣) محاضر مجلس النواب رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨ .

(٤) الصديق المهدي هو الأبن الأكبر للسيد عبد الرحمن المهدي وتولى رئاسة حزب الأمة ودخل البرلمان السوداني نائباً عن حزب الأمة عن منطقة كوستى / شمال ، وتوفي إلى رحمة الله سبحانه وتعالى في عام ١٩٦١ بعد أن أملى وصيته على ابنه الصادق المهدي . انظر: يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ٥٩ ، وانظر أيضاً : أمين التوم : مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(٥) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورته الثالثة بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٦ .

وتكلم بعد ذلك ميرغنى حمزة ( نائب حزب وطني عن دائرة أم درمان شمال ) قائلاً : " إنني أود أن أعبر عن خالص رجائنا وأملنا أن نجد العون الصادق في كل من حكومتي مصر وإنجلترا في تسهيل مهمتنا بكل وسيلة في تقرير مصيرنا ... ونتوجه بالنداء الحار إلى مصر الشقيقة التي طالما طوقت جيد هذا الشعب بمننها الكثيرة العظيمة وكان لموازرتها ومناصرتها لنا في كل مراحل نضالنا للتحرير أكبر الفضل في ما وصلنا إليه من نصر، أن تتوج أفضالها الكريمة وتختتم صحائفها البيضاء هذه بتمكيننا من تحقيق ما نصبو إليه ونعمل له بكل عزم وصلابة وتصميم الأغلبية الساحقة من أهل هذه البلاد لاستقلالها التام وسيادتها الكاملة وأن تسائر هذه الرغبة الجامعة ، كما نكرر ونلح في الرجاء أن تحرص مصر الرسمية على تجنب كل ما عساه أن يعكر صفو العلاقات المقبلة وأن تتوخى في مسلكها في هذه المرحلة العنصرية والمرحلة الحرجة خير ما يعين على توطيد تلك العلاقة برباط متين من الصداقة والتعاون الوثيق في المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بعد نوال استقلالنا " .

وتحدث بوث ديو ( نائب جنوبي عن منطقة وادي الزراف ) (١) : " وبدأ حديثه بالهجوم على مصر قائلاً : " إن هذا الموضوع المطروح الآن أمام المجلس يذكرني بالبيان الذي أدلى به في يوم الخامس من فبراير سنة ١٨٩٧ أحد وزراء المالية السابقين في مجلس العموم البريطاني قائلاً أن السودانيين الذين يناضلون من أجل حريتهم يجب أن يرفع عنهم الطغيان المصري " ويجب أن أقول في الرد على ذلك بأننا نحن السودانيون سنضرب الآن آخر مسمار في نعش السيطرة الأجنبية وخاصة في الأقطار المجاورة التي قد تطمع في إعادة ما مثلت من فصول في الماضي " .

واعترض بعض النواب داخل البرلمان من نواب الحزب الوطني الاتحادي المؤيدين لمصر ووقف السيد محمد نور الدين ( نائب عن الحزب الوطني عن دائرة حلفا ) (٢) يدافع عن مصر داخل البرلمان قائلاً " إن الوفاء للكفاح الشعبي وللتاريخ الوطني يفرض علينا أن نذكر المواقف التاريخية التي سجلتها الحكومة المصرية في إعداد اتفاقية القاهرة وإنجازها، فالسوداني نبيل، والسوداني وفي " والسوداني رجل لا يجحد اليد ولا ينكر الجميل ، وإذا كانت إرادة الشعب السوداني هي الحارسة الأولى لهذه الاتفاقية، فإن يقظتها هي التي عاونت الحكومة على التعجيل بطلب الجلاء وأن تلك اليقظة نفسها هي التي نطالبها اليوم بتوفير الجو الحر المحايد وكفالته، وبإطلاق الحريات العامة وإلغاء المواد والقوانين المقيدة لتلك

(١) بوث ديو كان عضواً في الجمعية التشريعية، ثم في أول برلمان سوداني ممثلاً عن الجنوب وخاطب الأعضاء قائلاً سوف انتحر إذا ما أصبحت شمالياً ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

(٢) ولد محمد نور الدين في حلفا عام ١٨٩٧ ، ولقد أطلق عليه لقب الوكيل لأنه كان في وقت واحد في عام ١٩٤٦ وكيلاً لحزب الأثقاء ووكيلاً لوفد السودان ووكيلاً للبنك الأهلي بأم درمان ودخل البرلمان السوداني عن دائرة حلفا عن الحزب الوطني الاتحادي وكان من أكثر المؤيدين لمصر داخل البرلمان السوداني، انظر يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

الحريسات أو المعطلة لها ففتح لجميع وجهات النظر المنصوص عنهما في الاتفاقية ( اتفاقية ١٩٥٣ ) حيث جرى استفتاء الشعب السوداني عليهما وهما الارتباط بمصر أو الاستقلال بمعنى الاستقلال الاتحادي أو الاستقلال الانفصالي " .

وتحدث السيد حسن الطاهر زروق <sup>(١)</sup> نائب الجبهة المعادية للاستعمار (دائرة الخريجين ) قائلاً " إننا في المقام الأول نريد أن نقيم في بلادنا حكماً ديمقراطياً يمثل المصالح الكبرى للشعب على أساس النظام الجمهوري البرلماني ... ونحن إذ نستعرض التاريخ الحافل للحركة الوطنية لن يفوتنا أن نذكر الشعب المصري الذي وقفنا معه في عام ١٩٢٤ ننادي باستقلال مصر واستقلال السودان ، ذلك الشعب المجيد الخالد الذي كافح معنا في تحطيم مشروع صدقي بيفن ومشروع خشبه - كامبل ، وأخيراً ضد الجمعية التشريعية ، أن علاقة الكفاح المشترك مع شعب مصر لهي أنبل وأقدس ما قام ويقوم بيننا وبين مصر من علاقات ، واليوم نقف إلى جانب الشعب المصري ، ونود له بكل قلوبنا ما يرجوه من رخاء وديمقراطية واطمئنان " .

واختتم محمد أحمد محجوب <sup>(٢)</sup> زعيم المعارضة جلسة البرلمان قائلاً " يحق لنا في هذا اليوم أن نستعيد تاريخ هذه البلاد في إيجاز ... إننا لا نستجدي استقلالنا من أحد كائننا إنما هو حق نطلبه ونأخذه ، لقد قال السيد نائب حلفا ( يقصد محمد نور الدين ) مذكراً بحفظ الجميل لمصر إننا نحفظ اليد ولكن المن يذهب للصنقات ، واتنا على استعداد دائماً أن نرد الجميل مضاعفاً ولكن ليس معنى ذلك أن نشرك في حريتنا واستقلالنا ، إننا سنرد اليد لشعب مصر بمعاونته في كل المحن والشدائد والوقوف إلى جانب الشعب المصري لتوفير الديمقراطية والحريات " <sup>(٣)</sup> .

(١) ولد حسن الطاهر زروق في أم درمان في مايو من عام ١٩١٦ ، وتخرج سنة ١٩٣٦ من قسم المدرسين بكلية غردون والتحق بوظائف التدريس الحكومية ثم اشترك في أعمال مؤتمر الخريجين ، وكان من مؤسسي حزب الأحرار وانضم بعد ذلك للجبهة المعادية للاستعمار ، انظر يحيى محمد عبد القادر مرجع سابق ، ص ٢١٦ ص ١٧٠ ، وعن دفاع حسن الطاهر زروق عن مصر داخل البرلمان السوداني أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ انظر : الفصل الرابع ، نفس الرسالة .

(٢) ولد محمد أحمد محجوب في الدويم عام ١٩٠٨ وتخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٣٨ ثم عمل في القضاء وانضم لحزب الأمة وكان أول سكرتير للجبهة الاستقلالية ، وكان أول زعيم للمعارضة في البرلمان السوداني ثم عين وزيراً للخارجية في وزارة عبد الله خليل ثم رئيساً للوزراء بعد سقوط حكومة الفريق عبود ، وحدث صراع بينه وبين الصادق المهدي في الحكم البرلماني الثاني على رئاسة الوزراء ، انظر :

Warburg, Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, p.114.

وعن دفاع محمد أحمد محجوب عن مصر داخل البرلمان السوداني أثناء العدوان الإسرائيلي على مصر عام ١٩٦٧ انظر : الفصل الرابع في نفس الرسالة .

(٣) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورة الثالثة ١٦ / ٨ / ١٩٥٥ .

ومع انتهاء الجلسة وقف رئيس المجلس لطرح الاقتراح بأن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقبتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظيمة وشمال أيرلندا بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان " .

وبعد طرح الاقتراح كانت النتيجة تأييد جميع الأحزاب السودانية وأجيز هذا الاقتراح بالإجماع <sup>(١)</sup>، ولما كانت المادة الحادية عشر من الاتفاق تنص على أن تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير ، تعهدت الحكومتان المتعاقبتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر <sup>(٢)</sup> .

ومنذ الصباح الباكر كانت الجماهير قد احتشدت خارج مبنى البرلمان لمساندة أولئك المجتمعين في داخل البرلمان ، حيث أغلقت المتاجر والدكاكين والمصانع ومكاتب الحكومة ، وظلت الجماهير تموج خارج مبنى البرلمان تحت وهج الشمس تردد هتافات ( الجلاء .. الجلاء .. لا استعمار .. لا أحلاف .. الشعب يطالب بالاستقلال .. عاش السودان حراً مستقلاً ) مئات اللافتات تحمل الشعارات في أرجاء الميدان وفي الشوارع المحيطة بالبرلمان ، وبعد انتهاء هذه الجلسة خرج النواب والشيوخ ، يتقدمهم كل من رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ، وحملت الجماهير القادة على الأعناق حتى وصلوا إلى مبنى وزارة الداخلية، حيث صعد الأزهري إلى مبنى الوزارة ، وخطب في الجماهير وأعقبه زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب في خطاب آخر <sup>(٣)</sup> ، رمزاً للتضامن الوطني في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ السودان، وتم جلاء آخر عسكري أجنبي في ٩ نوفمبر ١٩٥٥ <sup>(٤)</sup> .

ويذكر خضر حمد " كنا قد دعونا صحافة العالم لمشاهدة هذا اليوم وكانت مصر قد أرسلت بعض الصحفيين ، كما أرسلت صالح حرب وآخرين ، ليقفوا بأنفسهم على هذا المشهد ، الذي بلا شك يوضح لهم

---

(١) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورة الثالثة ١٦ / ٨ / ١٩٥٥ .

(٢) عبد الرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان ، الخرطوم ، ١٩٧١ ، ص ٦٣ .

(٣) لقد شاهد الباحث بنفسه جوانب من هذه الأحداث من خلال شاشة التلفزيون السوداني بالاحتفال بذكرى استقلال السودان وذلك خلال زيارة الباحث للسودان .

(٤) أحمد محمد شاموق : ديسمبر ١٩٥٥ ، القاهرة، ١٩٨١، ص ١١ - ١٢ .

رغبات الشعب من خلال هتافاته ولافتاته ، وخرج المراقبون من هذا المشهد بأن السودان كله ينادى بالاستقلال حتى أن صالح حرب قال " إن إسماعيل الأزهرى معذور إذ نادى بالاستقلال ، فهذه رغبة الشعب " كما أن صحفياً لبنانياً وهو جبران حايك <sup>(١)</sup> تطوع إلى أن يذهب ليقابل الرئيس جمال عبد الناصر ويطلعه على الحقيقة كما شاهدها <sup>(٢)</sup>.

وبعد أن قابل حايك الرئيس عبد الناصر كتب هذا الخطاب من بيروت إلى يحيى الفضلى <sup>(٣)</sup> : "وفقاً لما نكرته ... فقد تمكنت من مقابلة الرئيس المصري ... قلت أرجو أن يسمح لي حضرة الرئيس بأن أتكلم بكل صراحة ... أن الأزهرى : صادق عندما يقول : " إنه والحزب الوطني الاتحادي مالوا إلى الاستقلال ، دون الاتحاد تمشياً مع إرادة الشعب السوداني " ثم زدت على ذلك : ياسيدى الرئيس لاشك أن الحزب الوطني الاتحادي رأى أن لا يضيع الفرصة ، فأيد الاستقلال خوفاً من خذل الشعب له ، ثم قلت لجمال : وبالرغم مما شاهدناه في جلسة البرلمان والمظاهرة الكبرى واعتكاف الحكومة والشعب ... أحببنا أن نلمس بأنفسنا الحقائق ، لأننا خشينا أن تكون الحكومة « قد نظمت المظاهرة الكبرى ( خارج البرلمان ) » وكل حكومة تستطيع تنظيم مظاهرة ضخمة عندما تشاء « فقامت أنا وزميل لي ... بجولة في المدينة المثلثة ... وقد دامت الجولة خمس ساعات في السيارة ، كنا نوقف كل رجل أو مجموعة رجال ، ونسألهم رأيهم ، فكان جواب المئات الذين اتصلنا بهم ، وهم من مختلف الفئات والأحزاب والطبقات : "الاستقلال ... قلت لجمال : "إنني أستطيع أن أؤكد أنه إذا جرت انتخابات أو حصل استفتاء فإن الاستقلاليين يفوزون بأكثر من ٩٥% ، فمصلحة مصر تقضى بأن تبادر إلى إعلان الاستقلال ... وأخيراً قدمت إليه مشروع حل يتضمن بضعة عشر بنداً من الإجراءات الفورية :

١ - التخلي تخلياً نهائياً عن نور الدين في الناحية السياسية ، وقلت للرئيس عبد الناصر كيف يجوز أن

(١) جبران حايك عضو وفد الصحافة اللبناني أرسله يحيى الفضلى لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر للموافقة على استقلال السودان من داخل البرلمان ، وحضر العديد من جلسات البرلمان السوداني ، وبعد انتهاء الحكم البرلمان الأول للسودان ، قم بحث في ندوة لعلم السياسة في بيروت عن البرلمان السوداني والديمقراطية البرلمانية « نص خطاب الصحفي اللبناني جبران حايك إلى يحيى الفضلى وزير الشؤون الاجتماعية في ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ ولقد نشر هذا الخطاب في كتاب : محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧-٣٥ ، ولقد حصل الباحث على نسخة من هذا الكتاب بعد طباعته مباشرة هدية من الأستاذ الدكتور الفاتح عبد السلام والدكتور محمد عمر بشير بعد عدة لقاءات بمعهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بجامعة الخرطوم .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٣) يعتبر يحيى الفضلى الرجل الثاني في الحزب الوطني الاتحادي بعد إسماعيل الأزهرى ، بل ويعتبر هو المحرك والعضو النشط لحزب الأشقاء والحزب الوطني الاتحادي وعين وزيراً للشؤون الاجتماعية في حكومة الأزهرى ، انظر : يحيى محمد : مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٤-٥٥ .



يعتبر نور الدين ممثلاً لمصر وذكرت أنني لم أتمالك نفسي في جلسة البرلمان في ٢٢ أغسطس من إن أقول لأحمد قاسم جودة (١) وكان إلى جانبي ( أن مصيبتكم بنور الدين أعظم من بلائكم بالأزهري ) بمعنى ترك الأزهري لمصر هو أقل ضرراً لها في بقاء نور الدين معها، فضحك عبد الناصر ضحكة طويلة .

٢ - وقف الدفع والرشوة: وقد اعترف لي الرئيس أن مصر أنفقت في سنة واحدة خمسة ملايين جنيه ( بما فيها النفقات السرية ) .

٣ - وقف الحملات والتدخل ... ولذا فإنني اقترح وقف جميع الحملات ضد السودان في الصحف والإذاعة ووقف جميع التدخلات في شئون السودان ، وذكرت للرئيس أن السيد يحيى الفضلى خفف حملته على مصر ، وأوعز لراديو أم درمان بعدم التعرض وعدم الإساءة لعبد الناصر ... وقد أعلمني قاسم جودة قبل مغادرتي القاهرة بعد ظهر الجمعة ١٩٥٥/٨/٢٦ أن الصحف تلقت بلاغاً سرياً بعدم مهاجمة الأزهري ووقف كل حملة عليه ... أن تعلن مصر استقلال السودان التام الكامل ، ... واستأذنت الرئيس مرة ثانية بأن أتحدث بملء حريتي في أمور ربما لا يكون لي حق التحدث فيها ، فأذن وقلت : يجب أن يستقيل الصاغ صلاح سالم من وزارة شئون السودان ، وإذا رفض الاستقالة فيجب إعفائه ... وهنا قال لي عبد الناصر أنه مع الأسف قد أبلغه صلاح سالم منذ يومين بأن الاتحاديين سيفوزون ، فضحكت واستشهدت بعبارة يحيى الفضلى : أنك "أيها السيد المحترم صلاح سالم لا تستطيع أن تشتري شعباً بكامله (٢) .

يتضح لنا من هذا الخطاب أن نواب الحزب الوطني الاتحادي جناح يحيى الفضلى وإسماعيل الأزهري أرسلوا جبران حايك لإقناع الرئيس جمال عبد الناصر بالموافقة على استقلال السودان من داخل البرلمان بدلاً من الاستفتاء، وكذلك تخلي مصر عن تأييد محمد نور الدين ، وذلك بسبب انقسام نواب الحزب إلى جناحين جناح يحيى الفضلى وإسماعيل الأزهري ، وجناح نور الدين وخضر عمر ، ذلك الانقسام والعداء يرجع إلى ما قبل تكوين الحزب الوطني الاتحادي ، وكذلك يتضح لنا أيضاً من هذا الخطاب محاولة إبعاد صلاح سالم عن السودان وذلك بإعفائه ، بسبب جهوده المتواصلة لتحقيق وحدة مصر والسودان ، كما يتضح لنا أيضاً محاولات تقديم الجانب السوداني عدة تنازلات منها حل أزمة مياه النيل في مقابل موافقة مصر على استقلال السودان .

وأصدر السيدان ( السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي ) بياناً بمطالبة الأحزاب السودانية لتكوين حكومة قومية (٣) ، وكان الحزب الوطني من أشد المعارضين للحكومة القومية قبل إعلان الاستقلال ولهذا عمل الحزب الوطني على الربط بين الحكومة القومية وإعلان الاستقلال من داخل

(١) أحمد قاسم جودة صحفي في جريدة الجمهورية ، شارك في حضور معظم جلسات البرلمان السوداني ، وقبل إعفاء صلاح سالم ، استدعى مجلس قيادة الثورة أحمد قاسم جودة لشرح موقف البرلمان السوداني تجاه الاستقلال ، انظر: عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ص ٢٧ - ٣٥ .

(٣) عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

البرلمان أي أن يكون إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ثمناً لقيام الحكومة القومية <sup>(١)</sup> ، ويذكر محمد عامر بشير كاتب البرلمان السوداني أن الحزب الوطني الاتحادي قبل أن يكون له نصف عدد الأعضاء في الحكومة القومية على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان فور تكوين الوزارة القومية <sup>(٢)</sup> .

ويذكر خضر حمد أيضاً : " بأن الجميع اتفق على أن هدف الحكومة القومية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأكثر الطرق العملية وأضمنها ، استقلال غير مشروط أو مقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأي دولة من الدول ، ووصلنا الاجتماع بعد هذا اليوم وقال عبد الله خليل <sup>(٣)</sup> سكرتير حزب الأمة في صراحة : إننا غير متفقين يعني بذلك المعارضة ولكننا اتفقنا ضدكم أي الحكومة ، وبدأ نور الدين يتحدث عن نصوص الاتفاقية وأن له صندوقاً هو صندوق العلاقة مع مصر ، وتحدث ميرغني حمزة عن أهمية الاستفتاء بدلاً من إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، واتفاقنا فيما بيننا في الوطني الاتحادي على أن نحصل على موافقتهم على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ولو اقتضى ذلك أن نعطيهم عدد أكثر في الوزارات وأن تكون الرئاسة عندنا وانتقل النزاع الذي كان قائماً بين الأحزاب وبصورة أشد إلى داخل البرلمان واستمر شراء النواب ورشوتهم في الخفاء " <sup>(٤)</sup> .

ومن المفارقات الغريبة أنه حين أعلن نواب الحزب الوطني الاتحادي تغيير اتجاههم السياسي من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام ، نادى فريق من أعضاء البرلمان ممن ينتمون لحزب الأحرار الجنوبي بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد ، وقد تم هذا التحول بإغراء وتشجيع من صلاح سالم <sup>(٥)</sup> .

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) محمد عامر بشير : الجلاء والاستقلال ، الخرطوم ، ١٩٧٥ ، ص ٥١ .

(٣) تخرج عبد الله خليل من قسم الهندسة من كلية غردون ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها كضابط عام ١٩١٢ وكان أول سكرتير عام لحزب الأمة وتولى رئاسة الوزراء بعد سقوط حكومة إسماعيل الأزهرى عام ١٩٥٦ ، وتولى رئاسة الوزراء حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر عام ١٩٥٨ ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ج١ ، الخرطوم ١ ، انظر أيضاً :

Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day, London, 1989, pp. 170 - 171.

(٤) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٥) محمد حسن داود : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢-١٩٩١) القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٦٣ .

وبعد عدة مناقشات أصر خليل على رأيه وقال عبد الله خليل "إن الجنوبيين قد أكلوا إليه إبلاغ رأيهم بأنهم قد لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان ، ( وكان نواب الجنوب في البرلمان كانوا قد سافروا إلى مصر بدعوة من صلاح سالم ، وقدمت لهم الهدايا والوعود ، وتم إعداد حفل كبير لاستقبالهم ) .

وطالب ميرغني حمزة أن تسير إجراءات الاستفتاء جنباً إلى جنب مع إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وقال مبارك زروق : "إن طريقة إعلان الاستقلال من داخل البرلمان أسلم " واعترض السيد محمد نور الدين على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، واتفق الجميع على أن هدف قيام الحكومة القومية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق وضمنها سواء كان ذلك عن طريق الاستفتاء أو من أن يعلن البرلمان الاستقلال أو عن أي طريق آخر استقلالا غير مشروط بشرط أو مقيدا بقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأية دولة من الدول ،<sup>(١)</sup> وكان الأزهرى قد عرض على السيد على الميرغني أن تقوم الحكومة القومية على أساس إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الحالي<sup>(٢)</sup> .

وفور قيام الحكومة القومية يطلب البرلمان السوداني من دولتي الحكم الثنائي ما يلي :

١- أن يعلن البرلمان السوداني استقلال السودان .

٢- أن تنتهي مهمة الحاكم العام فوراً مع إعلان الاستقلال.

واقترح النائب البرلماني للجبهة المعادية للاستعمار أنه في حالة إقرار مطلب إعلان الاستقلال بواسطة البرلمان يتم إرسال وفد برلماني إلى الدولتين المتعاقبتين لاقناعهما بضرورة هذا الطلب ، ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح على أن يكون إحدى الوسائل التي تنتهجها الحكومة القومية إذا رأت ضرورة لذلك<sup>(٣)</sup> .

وكانت مصر قد أرسلت إنذار للأزهرى بأن مصر لن تقف مع السودان في قرار الاستقلال مادام الحاكم العام البريطاني في منصبه ، كما اقترحت مصر أن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية من السودانييين<sup>(٤)</sup> .

(١) ضابط مجلس النواب جلسة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٥.

(٢) صحيفة الأيام بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٥.

(٣) جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٥.

(٤)

وفي جلسة الثلاثاء ١٣/١٢/١٩٥٥ بدأ الاجتماع بمناقشة موضوع الاتحاد الفدرالي بين الشمال والجنوب مما جعل السيد مبارك زروق زعيم مجلس النواب يعلن بأن الجمعية التأسيسية وحدها هي التي تستطيع أن تقرر مسألة الاتحاد الفدرالي .

واعترض ( نائب الجنوب عن منطقة ياي ) بنجامين لوكي وقال : " إنه لا يقصد الاتحاد الفدرالي بالمعنى المتبادر، ولكنه يقترح تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين لتدرس موضوع تنسيق العلاقات بين الشمال والجنوب ، وعلى الفور وافق الجميع على أن يرفع هذا الاقتراح كتوصية للحكومة القومية، خاصة بعد أن صحح بنجامين لوكي معنى الاتحاد الفدرالي الذي يقصده . وبعد ذلك قدم السيد محمد نور الدين اقتراح بالإسراع في مناقشة تكوين الوزارة القومية . فاعترض نائب الجبهة المعادية للاستعمار ( الحزب الشيوعي ) الطاهر زروق بأن موقفا جديدا قد نشأ وهو استقالة الحاكم العام وهو موضوع هام وقد اقترحت بريطانيا أن يخلفه شخص محايد من سويسرا مثلا ، ومصر قد لا توافق . ولكن مصر توافق على أن تحل محله هيئة سودانية بموافقة جماعية . هذا هو الذي يجب أن يناقش الآن " فقال عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة " بأنه عندما سمع نبأ استقالة الحاكم العام من منصبه لم ير بأسا بأن يعمل العضوان السودانيان في لجنة الحاكم العام بالإضافة إلى اثنين آخرين للقيام بأعباء الحاكم العام ، ولكنني بعد أن فكرت كثيرا رأيت أن الموضوع يحتاج لدراسة أعمق من ذلك " ووافق الشيخ على عبد الرحمن ( حزب وطني اتحادي) على اقتراح مندوب الجبهة المعادية للاستعمار .

وتكلم مبارك زروق (حزب وطني اتحادي وزعيم المجلس ) قائلا " إن الفرصة قد سنحت الآن لأن يعلن البرلمان الاستقلال فورا في الوقت الذي يرسل فيه البرلمان رأيه للدولتين بشأن الهيئة السودانية التي تعمل كرأس للدولة ، ومعنى هذا حل لجنة الحاكم العام الحالية ، وأن الطريق أصبح ممهدا لأن يعلن البرلمان الاستقلال لان مصر أعربت عن رأيها بأنها ستوافق على ذلك الإعلان إذا أجمع عليه السودانيون وإنجلترا لا تمانع وإذا لم تنتهز هذه الفرصة فسيكون الوضع أشبه بالوصاية الدولية ، فاعترض محمد نور الدين ( حزب وطني ) على ربط مسألة تعيين اللجنة السودانية التي تقوم مقام الحاكم العام مع إعلان استقلال السودان بواسطة البرلمان لأن في ذلك مخاطر <sup>(١)</sup>

وحدثت عدة مناقشات بين الأعضاء حول هذا الموضوع فريق يؤيد تعيين اللجنة التي تحل مكان الحاكم

(١) مضابط مجلس النواب الأول ، جلسة مجلس النواب ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٥ .

العام أولاً ، وفريق آخر يربط بين هذه اللجنة وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وفريق ثالث يطلب موافقة مصر أولاً على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، فقد أيد الشيخ علي عبد الرحمن ، والسيد عبد الله خليل والسيد يوسف العجب تعيين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام أولاً، وأيد إبراهيم المفتي رأي مبارك زروق بأن يعلن البرلمان الاستقلال فوراً ، ويجب ألا نضيع هذه الفرصة ثم بعد ذلك يتم تعيين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام . وتحدث نائب الجبهة المعادية للاستعمار الطاهر زروق قائلاً : " إن مصر قالت بصريح العبارة أنها توافق على إعلان استقلال السودان ، كما أن إنجلترا لا تريد أن تعيين حاكماً بريطانياً آخر " .

وبعد عدة مناقشات اقترح ميرغني حمزة : باستعجال تكوين اللجنة ثم يتم الاتصال بمصر وبريطانيا في مسألة إعلان الاستقلال" ، ووافق الجميع على هذا الاقتراح ، وأيد جميع الأعضاء في البرلمان اقتراح مصر بأن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية وهي ما عرفت بمجلس قيادة ، مما أدى إلى تقديم استقالته للبرلمان السوداني ووافق البرلمان على استقالته (١) ، كما أخبرت السفارة البريطانية في القاهرة الحكومة المصرية باستقالة الحاكم العام من منصبه (٢).

وفي يوم الخميس ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ عقد مجلس النواب جلسته رقم ٤٢ في دورته الثالثة وفي بداية الجلسة تقدم السيد يعقوب حامد بابكر ( نائب حزب الأمة عن دائرة شمال الفونج ) بسؤال إلى السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء : هل تلقت الحكومة البريطانية أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان ؟ فأجاب إسماعيل الأزهرى قائلاً : كلا ثم كلا .

وتسأل ( نائب بور ) السيد بلن أليز : هل كلمة كلا هذه تنطبق على الاتفاق الذي قيل أنه أبرم مع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها هذه البلاد ؟

فأجاب إسماعيل الأزهرى : " ليس من حق حكومتي أن تبرم اتفاقاً كهذا ، كما وأنه ليس من سياسة حكومتي لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل أن تعقد أحلافاً عسكرية مع دولة من الدول وأن مهمة حكومتي محددة في إتمام السوينة وقد تمت وإتمام الجلاء وقد تم ، ثم في جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضاً ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله وأرجو أن يقدموا عليه ويقرروه بكل شجاعة وأؤكد أن حكومتي لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أي شخص كان أو حكومة ولم تتقدم حكومتي بشيء مثل هذا إلى هذا البرلمان ولن تتقدم به في المستقبل إن شاء الله " .  
ثم تسأل ( نائب وسط النوير شرق ) السيد داك داي : إذا لم يكن هناك اتفاق فعلاً فلماذا لا زالت بعض الطائرات الحربية تحلق فوق سماء السودان بعد الجلاء ؟

(١) مضابط مجلس النواب ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٥ .

(٢) بشير محمود بشير : مؤتمر الخريجين ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤٥ .

أجاب السيد إسماعيل الأزهرى قائلاً : أما أن الطائرات الحربية مازالت تحلق فوق سماء السودان فذلك راجع إلى اختصاص معالي الحاكم العام الذي أراد أن يتمسك بالحق الذي منحه إياه الاتفاقية في قوانين السودان ، ولكن من حسن حظ السودان فإن الحاكم العام قد قدم استقالته وهو في انتظار من سيعينه هذا البرلمان ليحل محله وعندها سيبارح السودان وأرجو أن يوفق البرلمان في يوم الاثنين القادم لاختيار لجنة قومية تصبح رأساً للدولة وتكون مستقلة تماماً وليست عميلة لأي دولة من دولتي الحكم الثنائي ، وبذلك ينتهي الحكم الثنائي وتكون للسودان السيادة التامة وعندها يكون من حق تلك اللجنة أن تسمح للطائرات الحربية أن تحلق فوق سماء السودان أو لا تسمح لها ... وأرجو أن تنتهي المفاوضات بين الأحزاب المتحدة ولا أقول المؤتلفة سريعاً ويتم الاتفاق اليوم أو غداً ونتمكن في يوم الاثنين القادم من إجازة قرار إجماعي ونحقق للسودان سيادته التامة . وانتقلت جلسة البرلمان بعد ذلك إلى مناقشة لجنة السيادة والحكومة القومية وانتهى الاتفاق على أن تكوين لجنة قومية ثلاثية لتحل محل رأس الدولة وتتكون من عضو من حزب الحكومة وعضو من أحزاب المعارضة وعضو من الجنوب (١) .

وبعد رفع جلسة مجلس النواب اجتمع مجلس الشيوخ واقترح مبارك زروق أن تكون صيغة إعلان الاستقلال من داخل البرلمان " أن من رأى المجلس أن يكون السودان دولة مستقلة كاملة السيادة وأن تتصل الحكومة بالدولتين المتعاقبتين ( مصر وبريطانيا ) للاعتراف بذلك استقلال " ، وخشي الأعضاء من عدم موافقة الدولتين فقال ميرغنى حمزة إنه لابد من الاتصال المسبق مع الدولتين حتى يكون الإجراء مضموناً وسليماً (٢) .

وكان البرلمان قد وافق من قبل على إجراء الاستفتاء للاستقلال لكن بعد ذلك وجد البرلمان أن الاستفتاء يعقد الأمور (٣) .

ويذكر خضر حمد " بأننا خرجنا من البرلمان ورحنا ننتظر المفاوضين من المعارضة ونقلنا المعركة إلى صفوف النواب وحمل نوابنا على نواب حزب الأمة الذين كانوا جادين في تحقيق الاستقلال ، أما عبد الله خليل فظن هو وميرغنى ونور الدين أنهم يستطيعون المساومة ولكن عرفنا أخيراً أن نواب البرلمان من حزب الأمة قالوها صريحة لعبد الله خليل إن الأزهرى إذا طرح موضوع الاستقلال فسيفقون معه ، ولم يكن لميرغنى في البرلمان نواب فقبل واتفق هو وعبد الله خليل على أن نور الدين إذا لم يوافق فسيتركونه ، وفي الأيام القليلة أي الجمعة والسبت والأحد تمت بواسطة بعض الإخوان أشياء كثيرة اتفقنا عليها واتفقنا على كيف يقدم الاقتراح ومن يثنى حتى تكون الجهات كلها مشتركة في هذا العمل التاريخي واتفق الجميع

(١) جلسة البرلمان رقم ٤٣ في دورته الثالثة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ .

(٢) جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ .

(٣)

على أن ينتخب البرلمان لجنة مكونة من خمس سودانيين لتمارس سلطات الحاكم العام حتى يتم انتخاب رأس الدولة ، وتقاسمت الأحزاب عن طيب خاطر شرف تقديم اقتراح الاستقلال على أن يقدمه السيد عبد الرحمن محمد دبكة " نائب حزب الأمة " ويثنى الاقتراح السيد مشاور جمعه "حزب وطني اتحادي" (١). وفي يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ عقد مجلس النواب جلسته رقم ٤٣ في دورته الثالثة تقدم السيد عبد الرحمن دبكة بالاقتراح التالي "سيدي الرئيس : أرجو أن اقترح الآتي أن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ... ونأمل جادين أن تسرع الحكومة المصرية والبريطانية بالاستجابة لهذا النداء الصادر من برلمان الشعب السوداني وتعترفا باستقلالنا الكامل وسيادتنا التامة " وقال أيضا " إننا نريد لبلادنا استقلالاً كاملاً نظيفاً ليس فيه لأي دولة نفوذ يخل بكيانه أو تدخل يقلل من حقنا في التصرف وفق مصلحة السودان " وأثنى هذا الاقتراح ( نائب دار حامد غرب ) مشاور جمعه ، وأكد السيد مبارك زروق قائلاً : " نحن لا نشك أن مصر وبريطانيا ستقران هذا الوضع وتعطيان اعترافهم فوراً لحرصهم على صداقتنا وسيختم هذا الاعتراف العلاقات الماضية بخيرها وشرها خاتمه سعيدة لنفتح صفحة جديدة في علاقتنا الخارجية أساسها المساواة والاحترام المتبادل " .

وفي نفس الجلسة داخل البرلمان أشاد مبارك زروق بالعلاقات مع مصر قائلاً : " إنني أود أن أشير إشارة خاصة إلى مصر الجارة العزيزة التي رابطتنا بها روابط الإخاء والزمالة والعروبة والمصالح المتعددة ، والتي نكن لها كل ود ونتمنى لها ولشعبها كل سعادة وخير والتي لا تتكر أياديها الماضية .. . وأنه بالرغم من السحابة التي ظللت علاقتنا فترة من الزمن إلا أن هذا شيء طارئ لن يحول قلوبنا عن رجاء الخير لها فإذا توجت اليوم سالف خدماتها بهذا الاعتراف الناجز فإن السودان الحر المستقل لن ينسى لها هذه اليد ولتطمئن مصر إلى أن استقلال السودان ووقوفه إلى جانبها موقف الند إلى الند قوه ومنعه ليس لها وحدها فحسب ولكن لدول الشرق الأوسط كله " ومع أن لوائح المجلس تمنع التصفيق صفق الجميع ، حتى إن السيد محمد نور الدين الذي وهب حياته كسياسي لتحقيق وحدة وادي النيل ، وقف مؤيداً الاقتراح ومؤكداً "أن السودان المستقل سيكون أفضل شقيق وصديق لمصر" (٢) .

وتقدم مبارك زروق باقتراح لاختيار اللجنة الخماسية لممارسة سلطات رأس الدولة (٣) ، وأجيز الاختيار بالإجماع في نهاية جلسة البرلمان (٤) .

(١) خضر حمد : مرجع سابق ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) جلسة البرلمان يوم الاثنين ١٩/١٢/١٩٥٥ رقم ٤٣ الدورة الثالثة .

(٣) وهم أحمد محمد صالح ، وأحمد محمد يس ، والدريدي محمد عثمان ، وعبد الفتاح المغربي وسرسيو ايسرو من الجنوب .

(٤) جلسة مجلس البرلمان رقم ٤٨ الدورة الثالثة بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥٥ .

كما اجتمع مجلس الشيوخ يوم الخميس الموافق ١٩٥٥/١٢/٢٢ ووافق على الاقتراحات الأربعة التي أجازها مجلس النواب في جلسة يوم الاثنين الموافق ١٩ ديسمبر وهي استقلال السودان وأن السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، وإعطاء الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية لمطلب الجنوبيين لحكومة فيدرالية للمديرية الجنوبية الثلاثة ، كما وافق مجلس الشيوخ على تعيين مجلس السيادة ، كما وافق مجلس الشيوخ على قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان ، وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل (١) .

وعقب الانتهاء من هذه الجلسة التاريخية توجه الأزهرى ومجلس الوزراء لزيارة السيدين كل في داره وأبلغهما القرار وتبادلا التهاني ، وتوجه رئيس الوزراء بعد ذلك إلى مكتبه حيث كان رؤساء البعثات الدبلوماسية في انتظاره وما أن وصل الأزهرى إلى مكتبه حتى علم أن هناك اتصال تليفوني من القاهرة وكان المتحدث الرئيس جمال عبد الناصر الذي أبلغه تهانيه الشخصية وتهاني الشعب المصري باستقلال السودان (٢) .

وفي لندن ناقش مجلس العموم ( البرلمان البريطاني ) قضية السودان ووافق البرلمان البريطاني حكومة ومعارضة على الاعتراف باستقلال السودان ، حتى أن رئيس حزب العمال الجديد تحدث لأول مرة في البرلمان بعد توليه رئاسة الحزب ، فأيد في خطابه استقلال السودان (٣) .

وأعلنت السفارة البريطانية في القاهرة أن الحكومتين البريطانية والمصرية اتفقتا على الاعتراف باستقلال السودان الذي أعلنه البرلمان ، وأخذ ممثلو البلدين يضعون في القاهرة مشروعاً بهذا الشأن يقوم على عدة قواعد :-

- ١ - الاعتراف باستقلال السودان .
- ٢ - سيني الحكم الثنائي المعقود في عام ١٨٩٩ وهو الاتفاق الذي حكمت بريطانيا ومصر السودان بموجبه .
- ٣ - سيلغى الاتفاق الذي عقد بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٥٣ والذي خول للسودان حق تقرير المصير . في فترة تنتهي عام ١٩٥٦ .
- ٤ - سيلغى اللجنة الدولية التي كانت ستتولى الإشراف على تقرير المصير .
- ٥ - سيلغى منصب الحاكم العام ، وقد خولت اتفاقية ١٩٥٣ للسودان حق الاختيار بين الاستقلال أو الارتباط بمصر ، ولكن إعلان الاستقلال يوم ١٩ ديسمبر من البرلمان السوداني جعل هذه الاتفاقية واتفاقية ١٨٩٩ منسوختين (٤) .

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الدورة الثالثة ، جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢ .

(٢) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٣) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٣١٧ .



## - نظرة البرلمان السوداني لموقف مصر من استقلال السودان :-

يذكر عبد الماجد أبو حسبو أحد الوزراء في حكومة إسماعيل الأزهرى قائلاً : " أما عن المؤامرات التي تلت إعلان الاستقلال، فقد فتحت مصر نيرانها على حكومة الحزب الوطني الاتحادي ، وسلطت إذاعة ركن السودان كل نشاطاتها على الحزب وقياداته ، وبعد أن كانت إذاعة ركن السودان تعمل لفترات محدودة ، حولت إلى إذاعة كاملة تعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم ، كلها هجوم على الحزب وحكومته فاتهمته بالخيانة والتكر للمبادئ وعدم الثبات في المواقف وهكذا ، وكانت الإذاعة المصرية أقوى بكثير من إذاعة أم درمان ، وكان مداها يصل إلى كل أطراف السودان ، فتبطل الرأي العام السوداني وكان لا بد من مواجهة تلك الحملة الضارية ، فاستدعاني الأزهرى وأوكل إلى الأشرف على الركن السياسي بإذاعتنا أم درمان للرد على تلك الحملة " .

كما يذكر أبو حسبو أيضاً : " لقد قلت للرئيس الأزهرى ذات مرة إن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاءك وإزاء الحزب والحكومة ، وهي ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة ، فضحك وقال " هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك ، والحكومة المصرية قادرة على ذلك ، لأن لها أيادها بيننا ، ولكن الشيء الذي لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذي أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات " فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث ، ولا رجعة فيه ، وليحكم السودان بعد ذلك أي سوداني " (١) . و يذكر صلاح سالم " أنه عندما أخبره إسماعيل الأزهرى بأنه قبل دعوة الحكومة البريطانية له بزيارة لندن فإن هذا الخبر وقع علي كالقنبلة وقالت الصحف البريطانية أن الأزهرى يؤكد قيام كيان منفصل للسودان عن كل دول العالم وأن تسمية الحزب الاتحادي إنما تعنى اتحاد قبائل السودان " (٢) .

كما يذكر عوض إدريس : " ( أنا أول من سمعت بقرار الاستقلال ) فبعد عودة الأزهرى من لندن ذهبنا لاستقباله وقال لنا: اطمئنوا يا أولاد خلاص ففهمنا أنه في طريقه لإعلان الاستقلال " (٣) . وفي باندونج حيث انعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، ووجهت الدعوة لحكومة الخرطوم وجاء وفد الخرطوم برئاسة إسماعيل الأزهرى ، ووفد القاهرة برئاسة عبد الناصر وعضوية صلاح سالم (٤) ،

(١) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢٨ ، ١٩٥٦/٧/١ .

(٣) عوض أحمد : من زكريات الاستقلال ، صحيفة الأسبوع السودانية العدد ٧٦٥ ، ١/١/١٩٨٩ .

(٤) أجمع المؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونج لبحث المسائل المشتركة التي تعنى بلاد آسيا وأفريقيا، انظر: سياسة مصر الاستقلالية، وثائق وبيانات ، القاهرة، ١٩٥٧ ، ص ٥ .

واتسم اللقاء بين الوفدين بالفتور ولاحظ كل من حضر هذا المؤتمر من أعضاء الوفود ومن الصحفيين التباعد الهائل في كل شئ بين وفد مصر ووفد السودان ، ولم يحضر الوفد المصري حفل الشاي الذي أقامه الأزهرى لوفود المؤتمر<sup>(١)</sup> . وكان الرئيس عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التي حدثت بين القاهرة والخرطوم ، وطلب من صلاح سالم أن يدعو الأزهرى لزيارة القاهرة في طريق عودته ، وتم الاجتماع بين الوفدين ، وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهرى قائلاً "إنكم أحرار ولا شك في أي اتجاه تسلكونه وترون فيه خير بلدكم ، ولكن أطلب شيئاً واحداً هو أن يعرف كل منا الآخر على حقيقته ولا داعي لى أخدكم أو تخدعوني " وأحب أن أعرف رأيكم بوضوح حتى أكون على بينه من أمري ونهيه بلاننا لقبول ما يستقر عليه رأى السودان الذي تقودونه "<sup>(٢)</sup> وشكا الأزهرى من تدخل بعض المصريين في السودان في شئون حزبه ونوابه وضرب مثلاً لذلك رجال مكتب الاتصال المصري الذين يتصلون بنواب البرلمان ويؤلبونهم على قيادة الحزب "<sup>(٣)</sup> .

وعندما وجهت حكومة مصر الدعوة للأزهرى لحضور الاحتفال بعيد الثورة كان في مصر الرئيس الإنونيسي سوكارنو وكبار الشخصيات ، وكان الاجتماع في ميدان عابدين ، ألقى سوكارنو خطبة أمام الجماهير وانتزع التصفيق من الناس وهم لا يعلمون ما يقول إلى أن يترجمه المترجم ، وجلس كل معارضين للأزهرى في الصفوف الأمامية ، ويذكر أحمد زين للباحث " أنه كان يجلس في الصف الثاني ، وهو تلميذ للأزهرى ، وكان الأزهرى يجلس في الصف الثالث ، وجاء جماعة من النوبيين وبعض السودانيين وهتفوا أمام الأزهرى " عاش الثبات على المبدأ " كما شنت الصحافة المصرية هجوماً كبيراً على الأزهرى وشن أحمد سعيد هجوماً شديداً عليه عن طريق الإذاعة ووصفه بأنه تخلى عن الوحدة مع مصر ، مما يعتبر خيانة للعروبة "<sup>(٤)</sup> ، وقد زاد إسماعيل الأزهرى من حدة الخلافات عندما صرح لأحد لصف الحزبية السودانية برأيه في مستقبل الحكم في السودان بأن يكون السودان جمهورية برئاسة برئيسها مجلس وزرائها وبرلمانها كما أن مصر جمهورية (ولها برلمانها)، وتتجاوب الهيئة البرلمانية للحزب الوطني مع الأزهرى في رؤيته للعلاقة بين مصر والسودان ، والمتمثلة في قيام جمهورية سودانية مستقلة لها رئيسها وبرلمانها ومجلس وزرائها ، وكان من شأن قرار الهيئة البرلمانية أن ازدادت اتهامات الحكومة لمصرية للحزب الوطني الاتحادي وتضاعفت الضغوط على الأزهرى ونواب البرلمان للرجوع عن رأيهم والعودة إلى وحدة وادي النيل "<sup>(٥)</sup> .

(١) منكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٣١ ، ٤/٧/١٩٥٦ .

(٢) منكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢٩ .

(٣) جريدة الشعب العدد ٣١ - ٣٢ ، ٤ - يوليو ١٩٥٦ .

(٤) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد زين رئيس الحزب الوطني الاتحادي في منزله بالخرطوم بحري بحضور عبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطني الاتحادي يوم ١/٤/١٩٨٩، انظر أيضا :

Henderson , K .D .D :Sudan Republic, New York, 1965, p.160.

(٥) محمد حسن دلاود : مرجع سابق ، ص ص ٥٧-٥٨ .

كما أدى تصريح الأزهرى إلى مزيد من الانقسام داخل صفوف الحزب الوطنى ففريق أيده وفريق آخر تمسك بالاتحاد مع مصر مثل محمد نور الدين، وأيد حزب الأمة هذا التصريح . واعتضت مصر على تصريح الأزهرى وصرح صلاح سالم " أن مصر لم تقبل أي تسوية بغير وحدة وادي النيل " (١) وأوعزت إلى محمد نور الدين أن يرفضه وأن يحاربه إلى الحد الذي جعله يدعو الحزب للاجتماع بوصفه وكيلا للحزب الوطنى الاتحادي أثناء غياب إسماعيل الأزهرى ، وعين محمد نور الدين بعض أعوانه في هيئة الحزب ، وأصدر قراره بفصل إسماعيل الأزهرى وخضر حمد ويحيى الفضلى من الحزب ، ونصب نور الدين نفسه رئيساً للحزب ، والطبيب محمد خير سكرتيراً عاماً للحزب (٢) . أعطى صلاح سالم هذا الخبر كل اهتمامه وفتح له كل أبواب الدعاية من صحافة وإذاعة ، واستطاع نور الدين أن يكون مجموعة اتحادية داخل البرلمان لتعمل من أجل وحدة مصر والسودان . وأنقسم نواب الحزب الوطنى الاتحادي داخل البرلمان إلى جناحين جناح نور الدين والطبيب محمد خير المؤيد لمصر ، وجناح الأزهرى يحيى الفضلى (٣) .

وبعد عودة الأزهرى عمل على دعوة الحزب الوطنى للاجتماع ، وحضر الاجتماع ١٧٤ عضواً ، وبناءً على طلب من شيوخ ونواب الحزب الوطنى بفصل نور الدين والطبيب محمد خير ، وأيد الاجتماع بالإجماع فصلهم . واستقلال السودان التام (٤) ، كما عمل صلاح سالم على الوقيعة بين الأزهرى والميرغنى زعيم طائفة الختمية فقد جاء في خطابه إلى السيد على الميرغنى : " فهل يرضى مولانا عن الخلافات الشديدة التي تجرى الآن حول إدخال عناصر جدد في الحزب أو عدم إدخالهم ؟ فهذا يقول بتقوية الختمية في الحزب ، وذلك يقول لتقوية عناصر المتقين ، وثالث يسعى لتقوية أنصاره في حزب الأشقاء جناح كذا . ورابع يقوى الجناح الآخر ، إلى غير ذلك من الخلافات التي إن تركت وشأنها لأدت حتماً إلى انهيار في الحزب وفي البرلمان . وكسب مؤكد للذين يتربصون بكم الدوائر ، ولم ينسوا بعد مرارة الهزيمة والفشل ... ولهذا فمن الضروري العمل على توحيد جميع العناصر لتكوين جبهة موحدة داخل البرلمان " (٥) وعلى اثر ذلك صدر بيان من السيد على الميرغنى بعدم عقد الاجتماعات السياسية بمنزله أو الزج بجماعة الختمية في معترك الصراع الدائر بين الأحزاب (٦) .

(١)

Warburg, Gabriel:op.cit,p.82

(٢) خضر حمد :مرجع سابق ، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣)

El-Amin, M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's,Khartoum,1984,p.120.

(٤) عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان .. بين الوئام والخصام ، دار الحرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨٣ ، وانظر : خضر حمد : مرجع سابق ص ٢٢٤ .

(٥) خطاب من صلاح سالم إلى السيد على الميرغنى ، مجموعة السودان ، برقم ٢٥٩٧٢٩/١٦ .

(٦) إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، لخرطوم ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥٣ .

كما أكد صلاح سالم لوكيل وزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط بأنه أمر الإذاعة بوقف كل الحملات ضد بريطانيا ، وأنه سيكون أفضل صديق لبريطانيا في الشرق الأوسط، ولكني لا أريد معارك معكم حول السودان ، وطلب صلاح سالم من المندوب البريطاني إلى مساندة مصر ، وعدم العمل ضد الوحدة بين مصر والسودان ، ورحبت السفارة البريطانية في القاهرة بالتغيير الكامل في سياسة مصر وصلاح سالم ، ورحبت بالاتفاق مع صلاح سالم ، وبعث لوس خطاب إلى وكيل حكومة السودان في لندن يقول : "وصلت السفارة البريطانية إلى حدها الأدنى من الغباء والسذاجة " وكتب لوس مستشار الحاكم العام قائلا " المصريون لم يتخلوا لحظة عن عزمهم في السيطرة على السودان " وبناء على هذه التقارير التي رفعت للخارجية البريطانية من مستشار الحاكم العام رفضت إنجلترا مطالب صلاح سالم <sup>(١)</sup> ، وكانت مهمة وليم لوس Mr. William مستشار الحاكم العام في السودان هي توفير المناخ الذي يسمح لبريطانيا بالانسحاب من السودان على ألا تحل مصر محلها . كما عمل على تكوين جبهة معارضة قوية ضد مصر داخل البرلمان السوداني <sup>(٢)</sup> .

وكانت آخر محاولة لتحقيق وحدة وادي النيل قبل استقلال السودان أشارت إليها التقارير السرية المرفوعة للرئيس جمال عبد الناصر ، حيث تشير إلى المقابلة التي تمت بين السيد على الميرغني ، والمهندس خليل إبراهيم وحضر المقابلة اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، والدريديري عثمان ، وأفاد التقرير أنه " نتيجة لاقتناع السيد على والدريديري بكل ما قيل عن مساوئ حكم الأزهرى ، يمكن القول أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة الأزهرى ، ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك محاولات للتعاون مع جماعة ميرغنى حمزة ومصر تنفيذا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد رسم المهندس خليل في هذا التقرير خطوطا معينة لهذا التعاون ومنها :-

- ١- اتفاق الطرفين على المبدأ من حيث تقرير المصير بإعلان قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة في اتحاد مع مصر مكفول بروابط دستورية لتنظيم المصالح المشتركة .
- ٢- متى تم الاتفاق على المبدأ عين جهة الجماعتين لإسقاط حكومة الأزهرى .
- ٣- لا مانع في هذه الحالة من أن يقوم ميرغنى نفسه ( ميرغنى حمزه ) بتشكيل الحكومة منضما إليها نور الدين .

ومما يحفزنا على السعي لكسب جماعة ميرغنى حمزة هو ما ثبت لنا من أن السيد على قد اتخذ دريديري عثمان مستشاراً له يحرص على وجوده في كل حديث يجرى بيننا وبينه وأن رجال الختمية يرتاحون إلى أن يرأس الحكومة ميرغنى وليس نور الدين .

(١) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢-٢٤٦ .

(٢) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ١٨٢ ، وانظر أيضاً: عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

( ترك تشكيل لجنة الانتخابات إلى تقدير البرلمان السوداني )

نود أن نعلن عدم ارتياحنا إلى ذلك ، إذ أن الاعتماد على أغلبية برلمانية تمسند ما نريد أمر ليس مأمونا أو ميسورا في كل الأوقات ولذلك فإنه يحسن عدم الإصرار عليه واعتباره اقتراحاً ذكر في معرض المناقشة للأخذ به أو العدول عنه...تعقد الليلة الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي ، وقد جرت اتصالات بين أعضائها دلت على أن الجميع يشترطون عدم تقرير شئ فيما يتعلق بالرئاسة الجديدة أو أي تنظيم في الحزب في وضعة الجديد ، كما...أن الغالبية الكبرى رأوا على أن يقتصر الفصل على خمسة هم الأزهرى يحيى الفضلى المرضى ، مبارك زروق ، خضر حمد وأن هناك من يرى فصل الأربعة الآخرين وأرجاء فصل الأزهرى في الوقت الحاضر ، لكننا اتفقنا على أن يكون القرار شاملاً للخمسة بما فيهم الأزهرى بعد أن يشرح للهيئة سوء اتجاهه ونواياه ، وينتظر أن يصدر قرار الهيئة الليلة لنوافيكم به بمجرد صدوره إن شاء الله .

( تجميع النواب )

تقدم الاتصال بالنواب عن زى قبل وأمكن الاتفاق مع عدد المترددين ، كما توالى حضور الجنوبيين من بلادهم ، وسيظل الاتصال جارياً حتى آخر لحظة قبل انعقاد الجلسة (١) .

ويذكر عبد الماجد أبو حسبو : "عملت مصر على إسقاط حكومة إسماعيل الأزهرى ، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه في اتجاهين، الأول:بذر بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطني الاتحادي باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الحزب ، والثاني جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة ، خاصة السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي ، وقد لعبت الحكومة المصرية دوراً مهماً في هذا اللقاء ، وأصدر السيدان بياناً بمطالبة الأحزاب السودانية لتكوين حكومة قومية (٢) .

ويذكر خضر حمد : " وفي العاشر من نوفمبر سنة ١٩٥٥ تمت المؤامرة ، وأسقطت حكومة الأزهرى وذلك عند عرض الميزانية على البرلمان السوداني ، إذ رفضوا مناقشة الميزانية للقراءة الثانية ، وأعتبر ذلك بمثابة تصويت بعدم الثقة ، وكانت نتيجة التصويت ٤٩ صوتاً للمعارضة و ٤٥ صوتاً للحكومة ، وانفض البرلمان في الحال وذهبنا إلى مجلس الوزراء ، وكتب الأزهرى استقالته وأرسلها إلى الحاكم العام الذي قبلها في مساء نفس اليوم " وعندما علم الناس بالخبر عند إذاعته اجتاح الناس غضب شديد ، وجاءت الجموع الحاشدة من كل مكان تهتف للأزهرى وعم هذا الشعور كل السودان واجتمع السيد على بأعضاء الحكومة وتراجع في موقفه وبطلبه بقيام حكومة قومية .

واجتمع البرلمان السوداني في الخامس عشر من نوفمبر ، وجرى التصويت بين ، إسماعيل الأزهرى وميرغنى حمزة ، وحصل الأزهرى على ٤٨ صوتاً ، مقابل ٤٦ صوتاً حصل عليها ميرغنى حمزة الذي (١) تقرير من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم بكباشي محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان محمد كامل إبراهيم ، تقرير (سرى جداً) إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٨/١١/١٩٥٥ ( موجود طرف الدكتور جمال شقرة ) .

(٢) عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

رشدته المعارضة داخل البرلمان ، وبعد انتخاب الأزهرى مرة أخرى قرر أن يعود الوزراء جميعهم كما كانوا وكانت فرحة الشعب لا تعادلها فرحة وكسب الحزب الوطني بهذه الحركة مكسباً ضخماً (١) .

وكما أن لمصر دوراً كبيراً في إسقاط الأزهرى كان السيد على الميرغنى مسئولاً أيضاً عن ذلك فقد أشار على نواب الختمية في البرلمان فأيدوا الأزهرى ، ثم قال لهم اسحبوا منه الثقة فحبوها ، وكان السيد على قد طلب من أربعة من نواب الختمية كان الأزهرى قد عينهم وكلاء برلمانيين أن يصوتوا ضد الأزهرى في البرلمان ، وامتنع النائب الشيوعى الوحيد في البرلمان السودانى حسن الطاهر زروق عن التصويت في المرتين عند منع الثقة عن الأزهرى وعند منحها (٢) ، واتصل صلاح سالم بعبد الخالق محبوب سكرتير الحزب الشيوعى ، والشفيع أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد العمال ، لتأييد مصر داخل البرلمان السودانى . وفي لقاء صلاح سالم بالشيوعيين بين لهم أن من أبرز نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة رفضها إمداد مصر بالسلاح (٣) ، وفي مقابلة بين حسين ذو الفقار صبرى وسكرتير الحزب الشيوعى السودانى قال حسين " ماذا تريدون منا وقد أصبحنا مثلكم شيوعيين نشترى السلاح من روسيا وأصبحتم أنتم مثلنا تطالبون بالالتزام بنصوص الاتفاقية بعد أن كنتم رفضتموها جملة وتفصيلاً " وقد بدأ التحول في سياسة الحزب الشيوعى من مصر واضحاً في صحيفة الميدان ابتداءً من العدد الرابع عشر بعد المائة حيث شنت الصحيفة في شهر أكتوبر ١٩٥٥ حملة على الأزهرى واتهمته بالتآمر على تعطيل إجراءات تقرير المصير ، وأنه لا سبيل أمامنا غير التمسك بقرار البرلمان بالاستفتاء الشعبى ، وبدعوة اللجنة التولية . وكان ذلك رداً على تصريح الأزهرى الخاص بإسناد مهام الجمعية التأسيسية للبرلمان لإعلان الاستقلال ، وكما جاء في رد نائب الجبهة في البرلمان " أن الجبهة تقوم بالدفاع عن حق الشعب في الاستفتاء الشعبى لتقرير المصير وليس عن طريق البرلمان " (٤) .

ولقد أدى التقارب بين مصر والحزب الشيوعى السودانى إلى وقوف ممثل الجبهة المعادية للاستعمار بجانب مصر داخل البرلمان السودانى مما أدى إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا أشارت التقارير الأمريكية بأنه يجب أن ندعم الاتجاه الدينى للسودان لمواجهة الشيوعية ونقلص العوامل التى يمكن أن تسهل دخول الشيوعية والغزو المصرى للسودان (٥) ، ولهذا كان يلتقى السيد عبد الرحمن المهدي مع شباب الجبهة لدعم الاتجاه الدينى وللتسيق بينهما داخل وخارج البرلمان (٦) .

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧-٢٢٩ .

(٢) محسن محمد : مرجع سابق ص ٣٠٦ .

(٣) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يولية مصر والعسكريون ، مجتمع جمال عبد الناصر ، عبد الناصر والعرب ، القاهرة ،

١٩٩٢ ، ص ٩٤٠ .

(٤) أحمد سليمان : ومشيناها خطى ، ج ٢ ، ص ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(٥)

Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance , Washington , September 25, 195

(٦) منكرات الأمام عبد الرحمن المهدي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٦ .

وكانت أخطر أزمة أحدثت تباعداً بين القاهرة والخرطوم قد ظهرت في أعقاب التمرد الذي وقع في منطقة توريت بجنوب السودان في يوم ١٨/٨/١٩٥٥ ، وامتد التمرد ليشمل كل المديرية الاستوائية ، فقد تمرد الجنود في الجنوب وقتلوا كل الشماليين من تجار ، وموظفين ، وضباط ، وكانت مجزرة دموية رهبة ، قتل فيها ٣٣٦ من الشماليين ، واتهمت الحكومة السودانية صلاح سالم بتدبير هذا التمرد لتعطيل الاستقلال <sup>(١)</sup> ، فبعد ٤٨ ساعة من قرار البرلمان ببدء عملية تقرير المصير تمردت قوات الفرقة الاستوائية بمنطقة توريت وكسر المتمردون مخازن السلاح وقتلوا كل الضباط والمدنيين الشماليين <sup>(٢)</sup> .

واتهم الكثير مصر بتدبير التمرد في الجنوب خاصة بعد أن استدعى صلاح سالم وفد من الجنوب إلى مصر وتم عمل احتفال كبير لاستقبالهم في مصر ، وقدمت لهم العديد من الهدايا والوعود وانتهى الأمر بتأييدهم للاتحاد بين مصر والسودان ، وظن الكثير أن مصر أثارت وفد الجنوب ضد الشمال مما أدى إلى أحداث التمرد <sup>(٣)</sup> ، كما يذكر دكتور مدثر عبد الرحيم : " بعد تحول نواب البرلمان تجاه الاستقلال خاصة بعد قرار البرلمان ببدء عملية تقرير المصير ساعدت مصر على التمرد لتغيير موقفه " <sup>(٤)</sup> ، كما بثت الإذاعة المصرية دعاية كانت تنقل لغالبية الجنوبيين باللهجات الجنوبية لكي يستميلوا أكبر عدد من الجنوب ، كما هاجمت مصر الأزهرى واتهمته بإهمال مطالب الجنوب ، ويصف بشير محمد سيد " موقف مصر من الجنوب كالذي يضع البنزين على النار " <sup>(٥)</sup> .

وعند مناقشة أحداث الجنوب في البرلمان السوداني يوم ٢٢ من أغسطس ١٩٥٥ ، أراد نواب الجنوب في البرلمان إسقاط حكومة الأزهرى ، ولكن حزب الأمة رفض مطلب نواب الجنوب كنوع من المساومة مع الأزهرى أي تهديده دون إسقاطه . وقال مبارك زروق وزير المواصلات في البرلمان وزعيم مجلس النواب " إن الحكومة تعتقد أن أيادي أجنبية وراء أحداث الجنوب ، وأنه يأسف لأن بعض أعضاء المجلس يمتدح هذه الأيدي ( وكان الوزير بذلك يجيب على نور الدين ويقصد من ذلك نور الدين ومصر ) " <sup>(٦)</sup> .

وقد أكد محمود الفضلى للباحث بأن طائفة مصرية أخذت تجوب مناطق جنوب السودان وتوزع المنشورات وتقفها من الطائرة ، وقد أخبر إسماعيل الأزهرى محمود الفضلى بهذه الأخبار في وزارة الدفاع ، فقام محمود الفضلى على الفور وتوجه إلى الإذاعة واخذ يهاجم صلاح سالم قائلاً : " صلاح سالم يتحدث عن السودان ورأسه تحت حبال المشنقة ، مسكين جمال عبد الناصر جعل الضباط الأحرار

(١) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفضلى في منزلة بأم درمان في ١٩٨٩/١/٧ .

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٩٢ .

(٣)

Warburg, Gabriel: op.cit, p.84

(٤) أجرى الباحث لقاء مع الدكتور مدثر عبد الرحيم رئيس جامعة أم درمان بمنزلة ، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ وبتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ ، انظر أيضا :

Abd El Rahim, Muddathir: op.cit, p211.

Abd El Rahim Mohammed : the Sudan Crossroads of Africa, London, 1956, p.57.

(٦) مناقشة أحداث الجنوب في البرلمان السوداني جلسة بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢ ، انظر أيضا : محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٩٨ .

يتصرفون في مصر كما شاءوا وأعطى كل واحد منهم ضيعه يضاف إليها ضيعه اسمها السودان أعطاها  
لصلاح سالم يتصرف فيها كما يريد " (١) .

كما طالب اتحاد العمال من نواب البرلمان بالاحتجاج داخل البرلمان ، وأن يسجل جميع النواب  
والشيوخ احتجاجا صارخا داخل وخارج البرلمان ضد نشاط الجواسيس الإنجليز ، وأن يتم قفل الإرساليات  
الممكن الرجعى للاستعمار وطرد الإنجليز من الجنوب ووقوف الدعايات المصرية المفرضة (٢) .

وعلى الرغم من اتهام جميع الهيئات والأحزاب في السودان مصر بتدبير أحداث الجنوب موحى داخل  
البرلمان السوداني قام الأعضاء بمهاجمة مصر ، كما أخذت الصحف السودانية وإذاعة أم درمان في  
مهاجمة مصر ، إلا أن الباحث يرجح أنه لم يكن لمصر أي يد في حوادث الجنوب ، وقد استطاع الباحث  
خلال زيارته للسودان الحصول على العديد من الأدلة التي تثبت براءة مصر ، وعدم تورطها في أحداث  
التمرد في الجنوب ، فقد أكد جيمس أجور عضو المكتب السياسي لجنوب السودان والنائب الجنوبي في  
البرلمان السوداني للباحث " بأنه لم يكن لمصر أي يد في أحداث التمرد " (٣) .

كما أكد أبل أليز نائب الرئيس جعفر نميري للباحث (٤) " أنه لم يكن لمصر ولا صلاح سالم أي يد في  
أحداث الجنوب " وعندما تناقش الباحث مع أبل أليز عن قصة الطائرة المصرية والمنشورات قال أبل أليز "   
لما عن موضوع الطائرة المصرية فانه غير صحيح ، ولا تصدق هذا الكلام " . فقال له الباحث هذا الكلام  
لم يذكره محمود الفضلي للباحث فقط ، بل أصبحت قصة موجودة في الكتب ، وأطلعته الباحث على كتاب  
حصل عليه من الخرطوم لمحمد سعيد محمد الحسن تحت عنوان (صلاح سالم والسودان) فتعجب أبل أليز  
ونظر للباحث بدهشة فأخذ الكتاب من الباحث وقراه باهتمام ، فأكد أبل أليز للباحث مرة أخرى : " لا تصدق  
هذا الكلام ، ثم إن الطائرة وهي في طريقها إلى الجنوب لابد لها من التزود بالوقود في الخرطوم وتعجب  
أبل أليز قائلا كيف تأتي الطائرة من مصر إلى جنوب السودان وتعود مرة أخرى إلى مصر بدون أن  
تتزوّد بالوقود مثلاً ، ومن ثم فهذه الرواية لا أساس لها من الصحة " (٥) كما نفى الدكتور جعفر  
كرار في لقائه مع الباحث أن يكون لمصر أي يد في تمرد الجنود وأحداث الجنوب (٦) ، ويضاف إلى ذلك

(١) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفضلي في أم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ .

(٢) محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام ، ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، الخرطوم ، ١٩٧١ .

(٣) أجرى الباحث لقاء مع جيمس أجور James Ogilo Agor ممثل ملكال في البرلمان السوداني في المكتب السياسي

لجنوب السودان في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩ .

(٤) أبل أليز عضو الجمعية التأسيسية عن مركز بور في أعالي النيل في جنوب السودان ، وشغل منصب وزير شؤون

الجنوب في حكومة نميري عام ١٩٦٩ ، ثم أصبح نائب لرئيس الجمهورية جعفر نميري من أكتوبر ١٩٧١ حتى عام

١٩٨٢ وأجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أبل أليز بمكتبه في الخرطوم يوم الاثنين ١٩٨٩/١/٩ .

(٥) محضر نقاش بين الباحث وأبل أليز في مكتبه في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/٩ .

(٦) الدكتور جعفر كرار هو أحد مؤسسي حزب الأشقاء ، أجرى الباحث لقاء معه في مكتبه بالخرطوم ، بتاريخ ١٩٨٩/١/٥ .



ما أكده محمد أحمد محبوب زعيم المعارضة من أن سبب التمرد هو تخوف الجنوبيين من أن يضرمهم رحيل القوات البريطانية تحت رحمة الشماليين <sup>(١)</sup> ، خاصة بعد تهديد الأزهري لهم باستخدام كافة أنواع القوة وقت اللزوم مما اعتبر تهديدا صارخا للجنوب <sup>(٢)</sup> .

كما تم تعيين لجنة برئاسة قاضي سوري للتحقيق في حوادث الجنوب ، وانتهت اللجنة من عملها ورفعت تقريرها لوزير الداخلية السوداني في فبراير ١٩٥٦ ، ولم تشر نتيجة التحقيق إلى أي تدخل لمصر أو صلاح سالم في أحداث التمرد <sup>(٣)</sup> ، ويذكر صلاح عبد اللطيف " إن التمرد وقع بعد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التي قدمت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ثمانية منهم في مقاعد الحكم الإداري التي بلغ عددها ٨٠٠ مقعد ، وكذلك كانت القيادة الجنوبية في القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٣٣ ضابطا ، ومعظم العساكر الصغار من الجنوبيين . فقد أوجد ذلك تذمرا لدى الجنوبيين فخرج عدد من السياسيين الجنوبيين من الحزب الوطني الاتحادي " <sup>(٤)</sup> . وبعد أحداث التمرد اشتكى بعض نواب الجنوب في البرلمان في العديد من جلسات البرلمان من أن الجنوبيين قد ذهبوا إلى مراكز التجنيد ورفض تجنيدهم وأجابت الحكومة السودانية " بأن القوات المسلحة السودانية قومية وغير مرتبطة بقبيلة أو منطقة " <sup>(٥)</sup> .

ويذكر الصادق المهدي أيضا " لقد كانت حوادث الجنوب محنة كبرى للسودان في وحدته ، وحدث التمرد نتيجة خيبة أمل كثير من الجنوبيين عقب إعلان نتائج السودة وشعورهم بالحرمان من الاشتراك في إدارة البلاد " <sup>(٦)</sup> ولم يتهم الصادق مصر بتدبير أحداث الجنوب <sup>(٧)</sup> ، كما يذكر الدكتور يونان لبيب " إن أسباب التمرد هو عدم الاهتمام بمطالب الجنوب التي حملها نوابهم وإهمال هذه المطالب الخاصة بالسودة " <sup>(٨)</sup> .

(١) ويؤيد محبوب عبد السلام رأى محبوب في أسباب التمرد . انظر محبوب عبد السلام : فصول في حريق الجنوب السوداني . أم درمان ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦ ، أنظر أيضا :

Mahgoub, Mohamad Ahmed : op.cit,p.56.

(٢) يونان لبيب وآخرون : مشكلة جنوب السودان . مركز بحوث الشرق الأوسط ، ص ١٤٨ ، وعن إنذار الأزهري للجنوب انظر أيضا : عبد المنعم عباس : مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٨٥

(٣) الجمهورية السودانية : تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، ١٩٥٦ ، ص ٢ .

(٤) صلاح عبد اللطيف : نشأة وتطور الأحزاب الجنوبية في السودان ، السياسة الدولية ، العدد ٩١ .

(٥) محاضر البرلمان السوداني ، الدورة الأولى ، الجلسة رقم ١٩/٦/١٩٦٨ .

(٦) الصادق المهدي : مرجع سابق ، ص ١٦١ ، انظر أيضا : عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان ، دراسة لحدود الأحزاب السياسية من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٢ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٣ .

(٧) محضر نقاش بين الصادق المهدي والباحث بمقر حزب الأمة بالسودان .

(٨) يونان لبيب وآخرون : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

وعلى الرغم من أن البعض يتهم بريطانيا بتدبير التمرد في الجنوب ، (١) إلا أن الباحث يرجح أنه لاجد لبريطانيا أي يد في تدبير حوادث الجنوب . وتدهورت العلاقات المصرية السودانية في أعقاب التمرد المصري للجنود في جنوب السودان ، ويتضح ذلك من خلال التقرير المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، وهو تقرير مري جداً جاء فيه " عاد فجر اليوم إلى القاهرة اللواء صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين من رحلته إلى السودان وصالح حرب من أشد الرجال إيماناً بوحدة وادي النيل ، وقد اتصل بمجرد عودته بالأميرالاي عبد الفتاح حسن ثم قابله وهو يكاد يكي قائلاً إن مبدأ الاتحاد قد انتهى ، ولم يعد له وجود ويتلخص ملاحظاته في الآتي :-

- أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد يتهم بالخيانة في حق الوطن ، ولهذا أجمعت جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صلاح سالم من حكومة مصر .

- أن الدعاية ضد مصر عنيفة ومركزة ، وتناولت ضمن ما تناولته اتهام مصر إن حقاً أو زوراً أنها برت حوادث الجنوب وأن الحكومة السودانية منعت إحضار جثث الضباط السودانيين الشماليين الذين قتلوا في تلك الحوادث وبينهم ( اثنان بكباشيان ) خشية حدوث اعتداءات على المصريين إذا خرج لمهور المشيع عن حدوده ، واحضر من الجنوب بالطائرة شوايش جنوبي يدعى أوفيل يدعى أن الصاغ عبد المنعم عبد الحى وراء حوادث الجنوب .

وقال إن في مكتب الاتصال المصري من هما أسوأ دعاية لمصر وهما ( كمال حسين ومحمود عطية ) الذين سبق أن طالبت نقلهما وقد أعيدا في هذه الأيام بأمر صلاح سالم .

وقال إن الشعور ضد خليل إبراهيم مفتش عام الري يسير من سيئ إلى أسوأ نظراً إلى الرشاوى التي بنفها في سبيل الحصول على تأييد الاتحاديين ( ولم يظهر أي أثر فعلى لهذا التأييد على الرغم من ضخامة الأموال التي استقطعت من دم المصريين وصرفت هناك ) ويخشى أن تعم الاعتداءات على رجال الري المصري ، وأن خليل إبراهيم زار المهدي ورجاله وعرض عليهم تعاون مصر معهم على حساب الري فقيل له لا نسمح بهذا التلاعب ومحاولة ضرب فريق بآخر وأن السبيل هو ترك الأمور الداخلية السودانية (٢) ، واشتكى المهدي من تدخل رجال الري في الشؤون الداخلية للسودان (٣) .

وفي جلسة البرلمان السوداني في أعقاب تمرد الجنوب ثار كثير من النواب ضد محمد نور الدين عندما دافع عن الاتحاد مع مصر، كما قام العديد من النواب داخل البرلمان السوداني بمهاجمة مصر بسبب أحداث الجنوب (٤) .

(١) عادل رضا . الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٢.

(٢) تقرير عن السودان مرفوع إلى الرئيس عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان « س/ف/٥٥/١٢/سرى ج ١٠ »

القاهرة ١٩٥٥/٨/٢٤، موجودة طرف الدكتور جمال شقرة.

(٣) منكرات الأمام (السيد) عبد الرحمن المهدي « القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٣٦.

(٤) جلسة البرلمان السوداني في ١٩٥٥/٨/٢٢.

وفي اليوم التالي لعرض التقرير السري من اللواء صالح حرب على الرئيس جمال عبد الناصر انعقد مجلس قيادة الثورة لمناقشة الموقف في السودان وحضر الاجتماع كل من اللواء صالح حرب و خليل إبراهيم لإعطاء صورة عن الموقف في السودان ، وأكد خليل أن نور الدين الذي تعتمد عليه مصر هناك ضعيف وليست له شخصية والملفون حوله قلة لا تذكر ، وأن ليس هناك حل غير إعلان استقلال السودان وفي نفس اليوم شرح صلاح سالم الموقف من وجهة نظره فأعطى مجلس قيادة الثورة صورة سوداء لما يحدث في السودان وخاصة فيما يتعلق بتمرد الجنوب هناك والدم الذي أريق بين الشماليين والجنوبيين ، وذكر أن ما حدث من إراقة الدماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم الشماليين بالانتقام من المصريين الموجودين هناك ، كما أبدى رأيه في إعلان استقلال السودان بقرار من جانب مصر حتى يظهر هذا الاستقلال كأنه منحة من مصر ، بدلا من أن يأخذه السودانيون قسراً عند تقرير المصير ، ثم قدم استقالته لمجلس قيادة الثورة على أساس إعلان استقلال السودان <sup>(١)</sup> ، وقال صلاح سالم " إن ما أحرزته أن هؤلاء الذين قادوا ضده هذه الحملات في الصحافة السودانية هم بعض زعماء الحزب الوطني وأنهم نسوا أنه قطع المفاوضات مع الجانب البريطاني لعزمهم على فصل الجنوب عن الشمال وقمت برحلة للجنوب وحصلت على توقعات من زعماء العشائر على تأييدهم على وحدة السودان ، وقابل الجانب البريطاني بها وسلم بوحدة البلاد " <sup>(٢)</sup> وقد استقر في يقين صلاح سالم أن هناك مؤامرة ضده أدت إلى استقلال السودان وهذه المؤامرة يشترك فيها حسين ذو الفقار صبري وعبد الفتاح حسن ثم اتهم على صبري وزكريا محي الدين وأنور السادات بالاشتراك في المؤامرة وأنهم يرغبون في التخلص منه <sup>(٣)</sup> ، وأن الذي سيؤدي بالبلاد إلى التهلكة هو زكريا محي الدين وعلى صبري مدير مكتب عبد الناصر الذي ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم واتهم أنور السادات في الاشتراك في المؤامرة لإبعاده عن قضية السودان ليتولاهم أنور السادات بعد ذلك بدلا منه " ، فقال جمال عبد الناصر " إن المسألة أصبحت اتهاما لبعض من أعضاء المجلس بالخيانة ومدير مكنتي ومعنى ذلك أنني أنفذ سياسة الأمريكان والإنجليز ، والمسألة أصبحت صلاح سالم والمجلس وليست مسألة السودان التي أصبحت فرعية " ، وكان جو مجلس قيادة الثورة مشحونا ضد صلاح لأنه جرح كل شخص فيه وكان زكريا محي الدين وأنور السادات ثائرين وفي حالة غضب شديد ، وأضاف عبد الناصر " أن مسألة السودان انتهت ، لأن مجلس النواب السوداني سيجتمع غدا ليقدر عمل استفتاء على تقرير المصير ، ومعنى هذا استقلال السودان " <sup>(٤)</sup> .

(١) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن : الصاغ صلاح سالم ، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، الخرطوم ١٩٨٨ ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) لمعي المطيعي : هذا الرجل من مصر ( الصاغ صلاح سالم ) مقال في جريدة الوفد العدد ٢٧٧ ، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : انقلاب ٢٣ يوليو والسودان - ندوة ثورة يوليو والعالم العربي - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة في المدة من ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠ ، إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٢٣٥ .

وقد استدعى مجلس قيادة الثورة ، كلا من عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان وحسين  
القفار صبري عضو لجنة الحاكم العام بالسودان لشرح الظروف التي جعلت الحزب الاتحادي السوداني  
يتحول من دعوته للاتحاد مع مصر إلى الدعوة إلى الاستقلال ، فأثار كل النقاط السابقة ، وانتهى إلى أنه  
لا أمل هناك يرجى في الاتحاد بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وإنجلترا بإعلان استقلال السودان  
في اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصري والجيش البريطاني عن السودان ، واقترح عبد الفتاح  
حسن "إعلان مصر استقلال السودان فوراً حتى يصبح وكان مصر هي التي أخذت هذه الخطوة قبل تقرير  
المصير لثبات حسن نيتها ، ولإعادة الثقة بين البلدين بدلا من أن يحصل السودان علي استقلاله رغم إرادة  
مصر ، وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطني مع كل زعماء السودان يتم فيه الاتفاق على مياه النيل  
وعلم ارتباط السودان بأي معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أي دولة أجنبية " على هذا النحو أصبحت  
مسألتان المطروحتان في أواخر أغسطس سنة ١٩٥٥ أمام مجلس قيادة الثورة هما : استقالة صلاح سالم  
وإعلان استقلال السودان وقد قبل المجلس استقالة صلاح سالم أما مسألة إعلان استقلال السودان من  
طرف مصر فعلى الرغم من أن جميع الآراء قد أجمعت على ضرورة ذلك إثباتا لحسن نية مصر وتوطيدا  
لثقتها بالسودان إلا أن المجلس رفضهما لسببين :-

أولهما :- أن وسائل الإعلام المصرية كانت تضلل الرأي العام في مصر ولا تشرح لهم حقيقة ما يدور  
في السودان ، حيث يذكر " عبد اللطيف البغدادي (كان الرأي العام في مصر يعتقد أن الاتحاد سيتم فعلا .  
كما تشير وسائل الإعلام عندنا وبالتالي الأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدي يسبق هذا الإعلان  
المقترح ، حتى لا يصدم الرأي العام عندما يفاجأ بهذه الحقيقة ) (١) ويؤكد صحة ذلك ما نشرته جريدة  
الأهرام تحت عنوان استقبال شعبي لصلاح سالم بالخرطوم ، وأن الحشود الضخمة حملت سيادته علي  
الأغناق ، وسط التهتافات بحياته فكانت تقول ( صلاح سالم بطل الاتفاقية - صلاح سالم بطل السودان )  
ونشرت جريدة الأهرام صورة لصلاح سالم في المطار وفي الحقيقة لم يظهر في هذه الصورة سوى  
لحرس الخاص لصلاح سالم فقط وهم عبارة عن أربعة أشخاص (٢) .

ثانيهما :- ما عبر عنه جمال عبد الناصر من أن ذهابه إلى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر علي  
استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان كما طلب صلاح سالم سوف ينتج عنه خسائر  
شخصه داخل مصر وكان مما قاله جمال عبد الناصر إنه ( من الأفضل في مثل تلك الحالة أن يذهب إلى  
الكنغر ولا يعود إلى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال ) وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أبدى رغبته  
في تولي مسألة السودان بنفسه ثم تراجع بعد ذلك لأنه على حد تعبيره (موضوع فاشل وهو لا يحب لنفسه  
أن يصبح فاشلا ) (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٨-١٧٩ .

(٢) يذكر صلاح سالم أن سبب الزيارة هو تهنئة الشعب السوداني بالاستقلال انظر : الأهرام ، العدد ١٩٥٥/١٢/٢٥ .

(٣) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٨٠-١٨١ .

ويرجح الباحث أن سبب تراجع عبد الناصر عن موضوع الاستفتاء أن السودانيين سيقولون عقب الاستقلال لقد أخذنا استقلالنا غصباً عن مصر ، وهذا ما أشار إليه الصحفي اللبناني لعبد الناصر (١) .

وسرعان ما حملت الأنباء إلى السودان قرار مجلس قيادة الثورة بإعفاء الصاغ صلاح سالم من كافة مناصبه ، وخشي البعض من أن يؤثر ذلك علي مواطني السودان فكتبت جريدة النيل السودانية ( أيها المواطنون يستطيع جمال عبد الناصر أن يقصي صلاحاً ويستطيع أن يطلق سراح نجيب ، ولكنه لا يستطيع أن يفك أسر الألوف من المصريين الذين حكمت عليهم الدكتاتورية المصرية بالفناء بين الأغلال وغياهب السجون ، وقد يستطيع أن يفعل كل شيء إلا شيء واحد وهو أن يعيد الحياة إلى شهداء الإخوان المسلمين الذين أزهق أرواحهم ظلماً وعدواناً أيها السودانيون إن عليكم لواجب مقدس وهو التفافكم حول مبدأ الاستقلال واذكروا العهد الذي قطعته لكم حكومتكم وهو تمكينكم من الاستقلال الكامل والسيادة ) (٢) .

وبعد الاستقلال رفض الأزهري اقتراحاً بقبول صلاح سالم كأول سفير لمصر في السودان (٣) ، وفكر صلاح سالم في الإقامة الدائمة في السودان في عام ١٩٥٧ فأرسل بذلك للسيد عبد الرحمن المهدي ، وكذلك عبد الله خليل رئيس الوزراء في ذلك الوقت (٤) ، فوافق خليل ولكن عبد الناصر حذر خليل سراً " بأنني لا أستطيع أن اعتبر نفسي مسئولاً عن تصرفات صلاح إذا سمحت له بالإقامة " (٥) .

وفي أول يناير عام ١٩٥٦ وفي داخل مجلس البرلمان السوداني أعلن رئيس مجلس النواب افتتاح الجلسة رقم ٥٣ في دورة انعقاد المجلس الثالثة ، وادي أعضاء مجلس السيادة القسم أمام مجلس النواب والشيوخ ، وفي بداية الجلسة طلب رئيس مجلس النواب من إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء أن يتفضل ، ووقف إسماعيل الأزهري وتسلم خطاب من عبد الفتاح حسن مندوب مصر ، كما تسلم خطاب آخر من مندوب إنجلترا وطلب الأزهري من رئيس المجلس أن يسمح له بتلاوة هذه الخطابات التي تسلمها الآن من مندوبي الحكومة المصرية ، والحكومة البريطانية ، وبدأ إسماعيل الأزهري يقرأ خطاب الرئيس عبد الناصر : " السيد رئيس وزراء حكومة السودان ( السلام عليكم ورحمة الله وبركاته )

إن الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها وبمسعاها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة .

(١) محمد عمر بشير : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣٢ .

(٢) نوال عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ص ١٦٨ ١٦٩ .

(٣) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٩٤٦ .

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

(٥) خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧/٧/٢٧ وثيقة تحت رقم ٨-٥-١٩٨٦ .

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالاي أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الإعلان ولى عظيم الشرف بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن الحكومة المصرية في أن أزجى إلى سيادتكم خالص التهئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان ، وأن أبتهل إلى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله ، وتفضلوا بقبول خالص مودتي واحترامي .

(إعلان ) استجابة للقرار الذي اتخذه البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر والذي أعلن فيه أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، وطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا بهذا الإعلان .

فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦ ، وتأمّل حكومة جمهورية مصر في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقات والوفقات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان أو اتفقاً على تطبيقها على السودان وسيكون من دواعي سرورنا تأييد الحكومة السودانية لذلك ، وترجو حكومة جمهورية مصر أن تتعاون معها حكومة السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان " .

كما استأذن الأزهري من رئيس المجلس في أن يقرأ خطاب سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني :  
 يا صاحب السعادة : " لي عظيم الشرف أن أخطركم أنني قد انتدبت المستر باركر الوكيل البرلماني ليذهب إلى الخرطوم لسمعكم قرار حكومة صاحبة جلالة ملكة المملكة المتحدة وشمال أيرلندا عن استقلال السودان ، وأن يحضر الاحتفالات التي ستقام في اليوم الأول من شهر يناير ، مع خالص التقدير والاحترام تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا قرار البرلمان السوداني الذي يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة والذي يطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان ، وإجابة لهذا الطلب فقد خولتني حكومة المملكة المتحدة العظمى وشمال أيرلندا بأن أحيطكم علماً بأننا نعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وبينما نتقدم بهذا الاعتراف تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت نيابة عنها والتي طبقت على السودان بواسطة دولتي الحكم الثنائي ، ويسرنا أن تؤيدوا بأن هذه هي نية حكومة السودان ، وتأمّل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان في جميع الخطوات المؤدية إلى تصفية الحكم الثنائي ، مع خالص التقدير والاحترام (١) " .

واختتم إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء حديثه بأن طلب من رئيس المجلس ومن أعضاء البرلمان أن يقدم بتعليق بسيط على خطاب الحكومة المصرية ، وخطاب الحكومة البريطانية ، في أن نبدأ في ممارسة السلطات الخاصة بالشئون الخارجية التي كانت من قبل وبمقتضى أحكام دستور الحكم الذاتي السابق والأوضاع السابقة له من اختصاص الحاكم العام ، وسوف نتقدم للحكومتين البريطانية والمصرية

(١) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة رقم ٥٣ بتاريخ ١/١/١٩٥٦ .

بطلب تحديد تلك المعاهدات والاتفاقات التي يشير إليها خطابا الاعتراف قبل أن نعطي التزاما عنها  
وسنعرض على المجلس الموقر بيانها " .

واختتم جلسة البرلمان السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب بكلمة قال فيها : " أرجو أن يسمح  
لي حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن أوجه كلمة قصيرة في هذا الاجتماع التاريخي ... وأنه  
ليشرفني أعظم الشرف أن يقع هذا الحادث العظيم إيان قيامي بمسؤولية الرئاسة لأول مجلس نواب سوداني  
وأن يوكل إلى بهذه الصفة واجب رئاسة هذا المؤتمر الوطني الفريد الذي كان ثمرة طيبة لتعاون ممثلي  
الأمّة حكومة ومعارضة ، كما أثنى على الحكومة المصرية من موقفها تجاه استقلال السودان <sup>(١)</sup> .

وبعد الجلسة اصطف جميع أعضاء المجلسين — مجلس النواب ومجلس الشيوخ — في فناء البرلمان ،  
يتقدمهم في الصف الأول أعضاء لجنة السيادة ، ثم الوزراء وأخيرا أعضاء مجلس النواب والشيوخ ، وكانت  
الجماهير الغفيرة تسد الطرقات وتتبع موكب البرلمان السوداني للاحتفال بالاستقلال <sup>(٢)</sup> ، وبعد انتهاء جلسة  
البرلمان السوداني خرج أعضاء البرلمان ، وسار موكب أعضاء البرلمان إلى سراي الحاكم العام وبدأ  
الاحتفال باستقلال السودان عندما بدأ ثلاثة من ضباط الجيش السوداني ينزلون العلمين ( المصري  
والبريطاني ) فيسلمهما إسماعيل الأزهرى ويسلمهما لمندوبي بريطانيا ومصر ، ثم قام إسماعيل الأزهرى  
بشاركه زعيم المعارضة في البرلمان السوداني في رفع علم السودان <sup>(٣)</sup> ، وأطلقت المدفعية مائة وعشرة  
طلقة تحية للعلم السوداني الجديد الذي رفع في سماء السودان لأول مرة ، فكانت لحظة لم يقو الكثيرون  
على تحملها فانفجروا في البكاء ، ولم يتمالك السيد عبد الرحمن المهدي نفسه فبكى فرحا ثم نهض وسار في  
خطى مهولة لا تتناسب مع سنة فوقع على الأرض وصافح إسماعيل الأزهرى وشد على يديه مبادلاً  
التهنئة <sup>(٤)</sup> ، وقد تأثر الباحث عندما شاهد هذه الأحداث بنفسه على شاشة التلفزيون السوداني في الاحتفال  
بذكرى استقلال السودان <sup>(٥)</sup> .

(١) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة رقم ٥٣ بتاريخ ١/١/١٩٥٦ .

(٢) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٣) يتكون علم السودان من ثلاثة ألوان هما اللون الأزرق رمز النيل واللون الأصفر رمز الصحراء والأخضر رمز  
الزراعة ، انظر عباس عثمان الخليفة : بين الجلاء والاستقلال ، جريدة السياسة السودانية العدد ٨٧٩ بتاريخ  
١/١/١٩٨٩ ، انظر أيضا ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، الخرطوم ٢٦٤ ، ١٩٧٥ .

(٤)

Duncan, S.R.: op.cit, p207.

(٥) لقد شاهد الباحث بنفسه جوانب من هذه الأحداث من خلال شاشة التلفزيون السوداني بالاحتفال بذكرى استقلال السودان  
وذلك خلال زيارة الباحث للسودان .

ويذكر أمين التوم : " بأنه عندما تم رفع علم السودان الجديد ، انهزم الدمع من عين السيد عبد الرحمن المهدي ، وكان وجود السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي معا في هذا المشهد تعبيراً قويا عن وحدة الشعب السوداني<sup>(١)</sup> ، ويذكر محمد فائق : " أن جمال عبد الناصر أراد أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهي تحتفل باستقلالها " <sup>(٢)</sup> .

ويذكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل " أن قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة على أرض السودان يعتبر أفضل حل لقضية السودان ، ويهيئ الجو السليم لقيام علاقات طبيعية سليمة بين طرفي الوادي " <sup>(٣)</sup> . وأبدى البكباشي زكريا محي الدين وزير الداخلية والمسئول عن وزارة شئون السودان اغتباطه باستجابة حكومته لرغبات الشعب السوداني التي أعرب عنها في البرلمان في قراره الإجماعي باستقلال السودان " <sup>(٤)</sup> ، كما كشفت رسائل التهاني المتبادلة بين الحكومة المصرية والسودانية ، والأقوال التي ربيتها الصحف في البلدين عن الوحدة الروحية التي تربط بين البلدين ، كما كتب أنور السادات " إلى أهلي في السودان ، إن يوم استقلالكم ، هو يوم انتصاركم ، ويوم سيادتكم الكاملة... وأدعوكم لكي نحقق حياة جديدة في ضفاف النيل " كما أكدت الصحف السودانية " وليثق إخواننا المصريون أن ليس هناك سوداني واحد يفر في الانفصال عن مصر ، ولن يبعد السودان عن مصر شي " <sup>(٥)</sup> .

ورحبت الحكومة البريطانية بقرار البرلمان السوداني الخاص بالاستقلال وأعلنت أنها تقوم الآن بمباحثات مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بالخطوات النهائية لتنفيذ القرار <sup>(٦)</sup> . وعلى الرغم من أن صلاح الدين حافظ يذكر في رسالته للدكتوراه أن " السودان لم يكن من الأمور ذات الأهمية بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ، وأن جمال عبد الناصر لم يكن مهتما بالسودان ولم يكن مهتما بالرباط بين مصر والسودان ولم يكن يهتم تقوية هذا الرباط أو ضعفه " <sup>(٧)</sup> ، إلا أن الباحث يرجح أن كل هذه الآراء ليس لها أساس من الصحة والأدلة على ذلك كثيرة ومنها اعتراف الرئيس جمال عبد الناصر

(١) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢) محمد فائق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦ .

(٣) شوقي الجمل : الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣١ .

(٤) جريدة الأهرام ، الثلاثاء ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، العدد ٢٥٢٢٢ .

(٥) إبراهيم أحمد العلوي : يقظة السودان ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥١-١٥٢ .

(٦) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٧) صلاح الدين حافظ : موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسألة السودانية حتى الاستقلال ١٩٥٢-١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه ،

معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٥-٢٦٨ .



للسفحي اللبباني بأن مصر أنفقت في سنة واحدة خمسة ملايين جنيهها ( بما فيها النفقات السرية )  
بخصوص السودان لأن صلاح سالم ابلغه بأن الاتحاديين سيفوزون في الانتخابات (١) .  
ومنها أيضاً اهتمام الرئيس عبد الناصر بزيارة السيد على الميرغني إلى مصر وموافقة الرئيس عبد  
الناصر في تمليك السيد على قصر البستان بالإسكندرية رغم عدم موافقة رئيس لجنة المصادرة (٢)،  
واهتمام عبد الناصر بمتابعة التقارير اليومية المرسله من السودان خاصة بعد أحداث الجنوب ومنها ما عبر  
عنه عبد الناصر " من أن ذهابه إلى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر على استقلال السودان ، وحتى  
يصبح هو بطل استقلال السودان كما طلب صلاح سالم سوف ينتج عنه خسائر لشخصه داخل مصر وكان  
مما قاله جمال عبد الناصر أنه ( من الأفضل في مثل تلك الحالة أن يذهب إلى الكنفو ولا يعود إلى مصر  
بعد أن يعلن هذا الاستقلال ) بالإضافة إلى أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أبدى رغبته في تولى مسألة  
السودان بنفسه ثم تراجع بعد ذلك لأنه على حد تعبيره ( موضوع فاشل وهو لا يحب لنفسه أن يصبح  
فاشلاً ) (٣) ، كما أن الرئيس عبد الناصر أراد أن يتفرغ للخطر الإسرائيلي ، ويعترف الرئيس عبد الناصر  
بذلك حيث يذكر " أن معركة الدفاع عن الشرق الأوسط ، أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من  
الخارج ، لم تلبث أن قادتنا إلى اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل ، هذه الاشتباكات التي بدأت بالغارة  
الإسرائيلية الشهيرة على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وقبل هذه الغارة لم تكن تشغل أنفسنا كثيراً بخطر  
إسرائيل ... ولكن دخان الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تجلى ليكشف حقيقة خطيرة ،  
تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة ، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس  
حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى أخطر من إسرائيل وأخطر من الاستعمار وهي الصهيونية  
العالمية " (٤) .

---

(١) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) محمود محمد الجوهري : ٧ سنوات في مجلس قيادة الثورة ، القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٦ .

(٣) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ص ١٨٠-١٨١ .

(٤) بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، المجلد الأول ، ص ٤٣ .

## الفصل الثاني

### موقف البرلمان السوداني من أزمة مياه النيل

- موقف برلمان حكومة الأزهرى من أزمة مياه النيل .
- موقف برلمان الحكومة القومية من أزمة مياه النيل .
- انقلاب عبود واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ .

عملت بريطانيا منذ احتلالها للسودان على السعي لبذر بذور الخلاف بين مصر والسودان على مياه النيل ، وأشاعت بين السودانيين بأن هدف مصر من وراء العمل من أجل وحدة مصر والسودان هو السيطرة على مياه النيل ، والحصول على نصيب الأسد من مياه النيل ، وهكذا كانت مسألة مياه النيل أحد الأسلحة التي شـهرها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب ، وإنكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر .

وكانت بريطانية تؤكد للسودانيين أنها تعمل لحماية مصالح السودان في مياه النيل ضد الأطماع المصرية ، وبعد خروج القوات البريطانية من السودان ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ازدياد أزمة مياه النيل وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين . وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني ، وظهر ذلك خلال مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان أثناء الحكومات البرلمانية في السودان ، ولهذا طالب النواب من داخل البرلمان السوداني بضرورة إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ .

كذلك كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة وفي البرلمان ، وعندما جرت المفاوضات بين مصر والسودان على مسألة مياه النيل رفض الجانب السوداني الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي ، لحجز مياه الفيضان ، التي تذهب إلى البحر كل عام سدى . وانتهى الأمر بفشل المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، نتيجة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون السودان الداخلية ، إلى أن جاءت الحكومة العسكرية الأولى للسودان في أعقاب انقلاب الفريق إبراهيم عبود ، والذي قام على الفور بإرسال اللواء محمد طلعت فريد على رأس وفد إلى القاهرة ، لحل أزمة مياه النيل بين مصر والسودان ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل ، وتوصل المسؤولون في البلدين إلى اتفاق لتنظيم المصالح المالية والمائية والتجارية والجمركية المشتركة بينهما ، ووافق الجانب السوداني على بناء السد العالي ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ظروف الانقلاب العسـكري ، وأسباب تحول موقف الجيش السوداني ، ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل بين مصر والسودان ، وهو ما سيكون مجالاً للدراسة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى .

## موقف برلمان حكومة الأزهرى من أزمة مياه النيل :-

يعتبر نهر النيل من أطول انهار العالم حيث يبلغ طوله ٦٨٢٥ كم ، وتقدر مساحة حوضه بنحو يزيد عن ثلاثة ملايين كم مربع ، ويصل إيراده عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب ، وهذه كمية قليلة مقارنة بأنهار أخرى تقاربه في الطول مثل نهر الأمازون ، وينبع النيل من إقليم هضبة البحيرات الاستوائية ٤ والهضبة الإثيوبية ، وتضم المنابع الاستوائية بحيرة فكتوريا، ومتوسط عمقها ٤٠ متر ، ولكن تصل في أعماق أجزائها إلى ٨٠ متر وتعتبر من أعذب بحيرات العالم <sup>(١)</sup> ، كما يعتبر نهر النيل من أهم الأنهار العالمية ، فمياهه تخترق أراضي تسع دول أفريقية هي زائير - رواندا - بوروندي - أوغندا - كينيا - تنزانيا - إثيوبيا - السودان - مصر ، كما أن المسافة بين ابعـد أطراف روافـد بحيرة فيكتوريا ، ومدينة رشيد المصرية على البحر الأبيض المتوسط تبلغ ٦٧٠٠ كيلو متر ، ويغطى النيل مساحة تبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع وهو ما يمثل عشر مساحة القارة الأفريقية <sup>(٢)</sup> .

كما يذكر المهندس أحمد فهمى <sup>(٣)</sup> : " أن نهر النيل ينبع من ثلاثة منابع مستقلة ، وهى الهضبة الإثيوبية والهضبة الاستوائية وحوض بحر الغزال جنوب غرب السودان ، وإن كانت مياه هذا القطاع تضيق ، كما أن نسبة مساهمة الهضبة الاستوائية في مياه النهر تمثل ١٥% ، بينما تساهم الهضبة الإثيوبية بنحو ٨٥% ، وهناك ٣٦ مليار م<sup>٣</sup> من المياه تضيق في مستنقعات جنوب السودان ، بالإضافة إلى ١٢ مليار م<sup>٣</sup> تضيق في أثيوبيا ، وقد حصلنا على هذه المعلومات الأخيرة مؤخراً بعد فتح قنوات الاتصال والتعاون مع أثيوبيا ، وقبل ذلك كانت معلوماتنا الفنية عن أثيوبيا منعقدة تقريباً " <sup>(٤)</sup> .

وليس في العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون في حوضه لارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ، وليس هناك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى من حيث التوسع في أراضيها واستصلاح الصحارى ، كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات

(١) حالة الوطن : التقرير الإستراتيجى السودانى الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٥ .

(٢) جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية - مصر ونهر النيل - القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

(٣) المهندس أحمد فهمى عبد الله هو رئيس قطاع مياه النيل في وزارة الري .

(٤) أحمد فهمى : الجانب الفنى للتعاون مع دول حوض النيل حتى بداية مبادرة ١٩٩٨ ، ندوة مشروعات التعاون المائى

بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٢-٣ .

التي يمكن أن تقام للتحكم في النهر تحكما يزيد من كمية الماء الذي يمكن تخزينه من فصل الفيضان ، وليس هناك نهر لعب في توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذي لعبه نهر النيل في مختلف عهود التاريخ <sup>(١)</sup> .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد قليفل : "بأنه لم يلعب نهر في الدنيا في حياة شعب من الشعوب ما لعبه النيل في حياة مصر ، فهو لم يصنع نظامها المائي والزراعي فقط بل أيضا نظامها السياسي وعقيدتها الدينية ووحدتها الوطنية ، فلأجل توحيد النظام المائي وتنسيق جداول الري في الأقاليم ، انبثقت الوحدة السياسية المصرية ، وقامت الدولة المركزية <sup>(٢)</sup> .

وتعتبر السودان أول دولة يأتي منها نهر النيل إلى مصر ، حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلا معا ذلك النهر الذي يأتي إلى مصر كل عام في موسم الفيضان <sup>(٣)</sup> . كما تنفرد السودان أيضا بوضع خاص ، إذ يعتبر نفسه دولة مصب في مواجهة دول أعالي النيل الأخرى ، وفي نفس الوقت دولة منبع بالنسبة لمصر من خلال الأمطار المتساقطة على غرب وجنوب السودان . فضلا عن كونه دولة معبر لمياه الهضبتين الاستوائية والإثيوبية الواصلة لمصر ، ويعتبر السودان دولة وفرة مائية في ضوء كميات المياه الواصلة إليه من مختلف المصادر وقدراته التتموية في الحاضر والمستقبل ، وأن ما قد يعانيه من ندرة مائية إنما يرجع بالأساس إلى مساحة السودان كأكبر دولة إفريقية <sup>(٤)</sup> .

ومما يوضح أهمية النيل لمصر وحيوية ارتباطها مع جيرانها في الجنوب ، أن مشاريع الري في أعالي النهر وأوسطه لفتت نظر العناصر الأجنبية من القارة ، فأدركوا أن التحكم في مياه النيل من السودان يكون له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر <sup>(٥)</sup> ، ولذا كانت بريطانيا تضغط على مصر عن طريق السودان ، لأنهم يعرفون أن الحياة في مصر تعتمد كلياً على مياه النيل القادمة من السودان لمصر ، ومن

(١) رئاسة مجلس الوزراء : وحدة وادي النيل ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١ .

(٢) السيد قليفل : الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل ، المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٩٨ ،

ص ١

(٣) عائدة العلى سرى الدين : السودان والنيل ( بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ) بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ .

(٤) مروان بدر : الأبعاد السياسية لمشروعات التعاون المائي بين دول حوض النيل . ندوة مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

(٥) فيليب رفل : العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص

أجل استكمال مشروعات الري وإنشاء السدود والتطور والرخاء في مصر والسودان ، فلا بد للعمل من أجل وحدة البلدين ، ولهذا إذا عملت بريطانيا في عكس هذا الاتجاه (وحدة مصر والسودان ) فلا بد من أن يحدث نزاع بين البلدين <sup>(١)</sup> ، كما قامت بريطانيا باستمالة مجموعة من الشباب السوداني لخلق تيارات معادية لمصر ، كما أدخلت الإدارة البريطانية في السودان في عقول السودانيين أن مصر تريد السيطرة على مياه النيل <sup>(٢)</sup> ، ونظراً لما يتمتع به النيل من أهمية كبيرة فإن التحكم في مياه النيل من السودان يكون له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر . ولهذا كانت مصر تهتم اهتماماً شديداً بوجود حكومة سودانية قوية لتأمين أمن مجرى النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمصر <sup>(٣)</sup> .

ويذكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل : "وللنيل أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، ولهذا حرصت على تأمين مصالحها في مياه النيل ، التي تحقق لها الرخاء والتنمية ودرء التهديدات ، التي تمس هذه المصالح تحقيقاً لأمنها القومي " <sup>(٤)</sup> ، ويذكر المهندس أحمد فهمي : " إن المشروعات المائية بدأت في مصر على النهر منذ فترة طويلة ، ففي عام ١٩٠٢ أنشئ سد أسوان ، وهذا السد لم يكن يحجز الفيضان كاملاً وإنما جزء منه ، كذلك لم يكن السد يعمل إلا بعد هبوط الفيضان وعند نسبة معينة من الطمي ، وكان السد يتولى تخزين المياه في الفترات العالية ليعطيها للنهر خلال نفس العام ، وأمام تزايد احتياجات مصر من المياه ، تم التفكير في استغلال كميات أكبر من المياه التي تأتي مع الفيضان وتضيع في البحر ، خاصة أن الفيضان كان يصل أحيانا إلى ١٥٠ مليار متر مكعب ، وأحيانا يأتي منخفضاً مثل ٤٢ مليار م٣ كما حدث عام ١٩١٢ ، لذلك كان التفكير في إنشاء خزان السد العالي لاستيعاب الفيضان بالكامل لتعويض سنوات الانخفاض في الفيضان ، ومواجهة مخاطر الفيضان العالي ، وقد حمى السد مصر بصورة واضحة بفضل الله تعالى . وقد أبرمت من أجله اتفاقية مع السودان لأنه يمتد في أراضي السودان لمسافة ١٥٠ كم ، وبهذا ضمنت مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب ، وتصل نسبة البخر ١٠ مليار م٣ ، أي أن مجموع ذلك ٨٤ مليار م٣ ، وهو متوسط تصرف النيل الطبيعي عند أسوان ، وأن ما تم اقتسامه بين مصر والسودان هو الفائدة من بناء السد وليس إيراد النهر كما تدعى أثيوبيا ، بعد استغلال نحو مليار كانت تضيع للبحر " <sup>(٥)</sup> .

(١)

Message to M. Attle from Ahmed Hussein, Cairo, August, 1949, The Sudan collection.

No.5.

(٢) قاسم إسماعيل الهواري: السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٥٣ رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٣.

(٣) منصور خالد : العوامل الخارجية في الصراع السوداني « مجلة السياسة الدولية » العدد ٩١ ، يناير، ١٩٨٨.

(٤) شوقي الجمل : مرجع سابق ، ص ١٥٩.

(٥) أحمد فهمي : مرجع سابق ، ص ٣-٢ .

وتعتمد مصر على نهر النيل كمصدر وحيد لاغنى عنه للمياه ويكاد يشكل حوالى ٩٩% من مصادر المياه العذبة في مصر . أى أن أمن مصر القومى يعتمد على ذلك النهر دون نزاع سواء للشرب أو للزراعة أو للمواصلات أو غيرها من الأعمال الاقتصادية الأخرى .

كما أن مصر بالنسبة لنهر النيل دولة مصب فقط حيث تشارك ثمانية دول أخرى في حوض ذلك النهر ، وبالتالي فإن مصر وحدها لا تتحكم في ذلك النهر ولا تستطيع ذلك دون معاونة وموافقة وتعاون الدول الثماني الأخرى التي تشكل مجتمعة مع مصر ما يعرف باسم دول حوض نهر النيل ، فهناك تشابك للمصادر المائية لنهر النيل وتشعبها بين جميع هذه الدول الأفريقية . وأن أية سياسة تجاه مياه النيل ، تعنى مخاطبة الدول الثماني سالفة الذكر . حقيقة أن بعض التقديرات تقدر نصيب أثيوبيا من المياه الوافدة إلى مصر عن طريق نهر النيل الأزرق بحوالى ٨٥% من إجمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعاً ، إلا أن ذلك لا يعنى إهمال ١٥% المتبقية من الوافدة من الدول السبع الأخرى ، وخاصة أن مصر ستكون في حاجة إلى توفير كل قطرة ماء تستطيع أن تحصل عليها من أجل الاستفادة منها في مواجهة احتياجاتها لمستقبله . أن طبيعة النهر قد حتمت على الدول التسع الاشتراك سوياً في حوض نهر واحد ونظراً لأن النهر وروافده ومناابعه مجزأ بين هذه الدول الثماني يصبح من الاستحالة الوصول إلى اتفاقيات ثنائية دون أن تثير حفيظة الدول الأخرى ، ويتميز السودان دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث إمكانية عقد اتفاقية ثنائية دون الإخلال بحقوق الدول الأخرى ، على أساس أن ما يتم الاتفاق عليه يكون قد عبر بالفعل الدول الأخرى مثل أثيوبيا أو أوغندا وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع سد خزان أسوان المعروف باسم " السد العالي " (١)

لهذا كان مشروع السد العالي حيويًا للغاية بالنسبة لمصر وكانت ثورة ٢٣ يوليو تضعه في مقدمة أهدافها فالرقعة الزراعية المصرية في حاجة ماسة تقابل الزيادة في عدد السكان . كما أن مياه النيل لم تكن تقي بحاجات الري للأراضي المنزرعة ، فضلاً عن تعرض البلاد لأخطار الفيضانات ، ويعتبر مشروع السد العالي أكبر مشروع لتخزين المياه في الشرق الأوسط بل في العالم (٢)، وإنجازه يؤدي إلى توفير مياه الري اللازمة للتوسع الزراعي لكل من مصر والسودان لمقابلة الزيادة الكبيرة في السكان

(١) علاء الحيدى : السياسة الخارجية تجاه مياه نهر النيل . السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ، انظر أيضاً :

عائدة العلى سري الدين : مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٢) سالم نصر حبيب : لماذا السد ؟ وماذا بعد السد ، ملف الطبيعة عن السد العالي ، مجلة الطبيعة ، العدد الثاني ،

فبراير ١٩٦٥ .

ويحفظ للبلاد مقادير هائلة من مياه النيل ، التي تذهب إلى البحر كل عام في وقت الفيضان ويقى السيل من الفيضانات العالية ويوفر مصدرا لتوليد الكهرباء<sup>(١)</sup> ، وأكد عبد الله خليل رئيس وزراء السودان لنيكسون نائب الرئيس الأمريكي : " أن خطر النيل الحالي يكمن في الفيضان الذي من الممكن أن يغرق أراضي الجزيرة ، ويسبب خسائر كبيرة . ولهذا يجب أن تتال السودان أهمية خاصة في مشروع ايزنهاور " (٢) . وكما يذكر الدكتور محمد عوض " أن الغرض من السد العالي هو المحافظة على مياه النيل ، حتى لا تتصرف إلى البحر دون أن ينتفع بها الناس " (٣) ويذكر الدكتور السعيد البدوي : " أن أهمية السدود على الأنهار الكبرى في أفريقيا ترجع للاستفادة من كمية المياه الضخمة ، كما أقيمت السدود بقصد توفير المياه للزراعة ومن أجل توليد الكهرباء ، والتخلص من شبح الفيضانات المائية ، وتسهيل النقل والمواصلات ، وفي مصر اجتمعت هذه الأمور جميعاً الكهرباء وتوفير المياه والسيطرة على الفيضانات والمواصلات والتغلب على شبح المياه في سنوات الجفاف ، وفي السودان أقيم سد الروصيرص وسنار وجبل الأولياء ، لتوفير المياه وتوليد الكهرباء (٤) . وبعد أبحاث عميقة قام بها خبراء عالميون وجدوا أن خير مكان لإقامة السد العالي هو جنوب خزان أسوان . وكانت تقديرات تكاليف بناء السد ١٠٠٠ مليون دولار ، منها ٤٠٠ مليون بالعملة الأجنبية وقد عرض البنك الدولي أن يقدم نصف المبلغ إذا قدم البريطانيون والأمريكيون النصف الآخر (٥) .

ولم يكن هناك اتفاق رسمي قبل اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ يحدد ما يسحبه السودان من مياه النيل (٦) .

---

(١) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ١٩٣ ، وعن أهمية مشروعات الري ، وانظر : محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء ، ١٩١٩-١٩٥٢ ، ج ١ ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .

(٢)

Memorandum of Conversation, Khartoum, March 13, 1957 ( Subject, Visit of Vice Present Richard M. Nixon).

(٣) محمد عوض محمد : نهر النيل ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٤ .

(٤) السعيد البدوي : المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا - ٢٦ - ٢٧ أكتوبر ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥١ ، انظر أيضا : عبده مسعود : مجتمع السد العالي ، ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥ .

(٥) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٦) وكان الذى دعا إلى ضرورة عقد اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ هى الأبحاث التى بدأت لزراعة ارض الجزيرة في السودان . انظر : محمد عبد الغنى سعودى : النيل ( دراسة في السياسة المائية ) ندوة العلاقات المصرية السودانية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٥ .



كان من المعروف أن أي مياه يسحبها السودان يجب ألا تؤثر على احتياجات مصر ، وبمعنى آخر بمن للسودان أن يسحب ما يشاء من الماء في فصل الفيضان ، وكانت اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ والتي استمر العمل بها حتى سنة ١٩٥٩ حينما عدلت باتفاقيات أخرى راعت الظروف الجديدة والتطورات الحديثة التي مر بها كل من القطرين الشقيقتين <sup>(١)</sup> ، وفي تقرير مشترك بين السفارة الأمريكية والبريطانية في مصر اعترف بوجود شعور بالخوف عند المصريين من عداء السودان لمصر في حالة انفصاله عنه مما يهدد إمدادات مياه النيل ، ووجود اعتقاد بين المصريين بأن بريطانيا تريد أن تطول سيطرتها على السودان ، حتى تجعل مصر أسيرة لها، وأوصى التقرير بالتفكير في إمكانية ضمان دولي لاتفاقية مصرية سودانية حول مياه النيل <sup>(٢)</sup> .

وتذكر هدى عبد الناصر " بأنه خلال المفاوضات المصرية البريطانية بخصوص السودان كانت حجة لمفاوض المصري تقوم على نفس المنطق الاستعماري الذي استندت إليه بريطانيا في احتلال قناة السويس، ألا وهو ضرورة تأمين المصالح المصرية الدائمة في السودان مثل نهر النيل <sup>(٣)</sup> ، ويرى الباحث أن أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر ليس كأهمية قناة السويس بالنسبة لبريطانيا ، ويوجد فرق كبير بين الاثنين .

وأشارت التقارير البريطانية : " أن هدف السياسة البريطانية في السودان هو أن العلاقة الوحيدة التي يجب أن تبقى بين مصر والسودان هي علاقة المياه ، بحيث تضمن إنجلترا لمصر ما تحتاجه من مياه لزراعة أراضيها في الوقت الحاضر والمستقبل ، ويذكر أحمد دياب : " بأن معنى هذه التسوية أن تنقطع الصلة بين مصر والسودان إلا ضمانات فيما يتعلق بمسألة مياه النيل ، وقد سار على هذه السياسة معظم الساسة المصريين ، وصاروا يرددون نغمة ضمانات مياه النيل " <sup>(٤)</sup> وما يردده البعض من أن مصر لا تعرض على وحدة وادي النيل إلا لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من ماء النيل ، فهذا التفكير المادي البحت بعيد عن الشعور المصري <sup>(٥)</sup> ، وهذا ما أكده الأستاذ الدكتور حمدنا الله مصطفى : " إن بريطانيا جعلت قضية السودان منذ البداية محلاً للمساومة مع مصر " <sup>(٦)</sup>

(١) وعملت بريطانيا على تقسيم الفيضان السنوي بين مصر والسودان من خلال اتفاقية ١٩٢٩، انظر :

Excerpted From Compton 's Excerpted From Compton Interactive Encyclopedia Copyright 1993,1994, Compton 's New Media, Inc.

(٢) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، لقاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣٣٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤١ .

(٤) أحمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٥) نادية حسن سالم : البعد التاريخي للتكامل السوداني المصري ، السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ .

(٦) حمدنا الله مصطفى : مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

كما كانت بريطانيا تعمل لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان ، فمثلا عمدت السياسة البريطانية في السودان لحل مشكلة نقص الأيدي العاملة ، بجلب هذه الأيد من خارج مصر والسودان خاصة الهند وذلك لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان <sup>(١)</sup> ، وكانت حجة السياسة البريطانية في ذلك هي ارتفاع أجور العمالة المصرية والإداريين المصريين <sup>(٢)</sup> ، كما أن اختلاف نظم الحكم في بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن في ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ذلك لأن النظام في مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد، ويميل للسرية في التفاوض وفي تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلماني بطبيعته بطئ والقضايا تبحث علنا ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأي العام يعبر عن موقفه بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة ، ولذا فإن المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتضاعدت ، والصراع حول هذه القضايا دار علنا داخل البرلمان وعلى أعمدة الصحف ، وفشل البلدان في الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل <sup>(٣)</sup> .

وكانت الضغوط تتزايد داخل البرلمان السوداني والحزب الوطني الاتحادي من أجل توزيع عادل لمياه النيل بين مصر والسودان ، ونتيجة لذلك تصاعدت الشكوك وسط مجتمع السياسة السودانية حول أهلية الحزب الوطني لتحقيق هذا الهدف ، فالروابط المالية والسياسية والتنظيمات الوطيدة بين القيادات العليا للحزب الوطني الاتحادي والنظام المصري كانت تثير شكوكاً قوية حول قدرة هذه القيادات على مواجهة أرباب نعمتها . وعبرت هذه الشكوك عن نفسها بشكل جلي في استقالة ثلاثة من الوزراء الأساسيين من الحزب الوطني الاتحادي ، وكان من بينهم وزير الدفاع ووزير الزراعة والري ، والمعروفان بعلاقتيهما الوطيدة بالسيد على الميرغنى وطائفة الختمية ، وكان الوزراء قد حذروا من ضعف الحكومة وترددتها في مواجهة ضغوط الحكومة المصرية ، وارجعوا استقالاتهم إلى طغيان

(١) إبراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية في السودان وأثرها على العلاقات المصرية السودانية ١٨٩٩-١٩١٤ ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٩٦ .

(٢) يواقيم رزق مرقص : تطور نظام الإدارة في السودان ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣١٦ .

(٣) محبوب محمد صالح : العلاقات المصرية السودانية واشكالات الإدراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣ - ١٥ مايو ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٨ .

التفوذ المصري داخل الحزب والبرلمان ، وضعف موقفه حول مياه النيل ، ونتيجة لكل ذلك ، بالإضافة إلى الخوف من استقالات أخرى أجبر الحزب الوطني الاتحادي على تبني موقف صلب في الجولات الأولى لمفاوضات مياه النيل (١).

وفي داخل البرلمان السوداني قام بعض الأعضاء بمهاجمة الحكومة السودانية وإسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ، واتهموا الحكومة بأنها تتهاون مع مصر في مياه النيل ، وردد الكثير من النواب الأسئلة داخل البرلمان عن مياه النيل وعن نصيب السودان من مياه النيل ، وطبيعة العلاقات مع مصر حول مياه النيل ؟ وعلى أثر هذا الهجوم على حكومة الحزب الوطني الاتحادي داخل البرلمان قام إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادي ورئيس الوزراء في نفس الوقت بالاتصال بالمسؤولين في مصر وطلب منهم الإسراع بمفاوضات مياه النيل ، وسافر السيد خضر حمد وزير الزراعة والري السوداني إلى مصر في يوم السبت ٢٦ مارس ١٩٥٥ لإجراء مفاوضات مياه النيل، ويذكر خضر حمد في مذكراته " بأننى وصلت إلى القاهرة الساعة الرابعة مساءً وكان في استقبالى الزميلان مبارك زروق وحسن عوض الله وكان في استقبالى أيضا السيد عبد الفتاح حسن ، نيابة عن صلاح سالم ، وفي الساعة التاسعة مساءً تناولنا نشاء ومعنا صلاح سالم في منزل جمال عبد الناصر ، وكان واضحاً من حديث الجانب السوداني أن استقلال هو الطريق السليم للاتحاد ، وأن السودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر نعمة المستقلة، واستمر الحديث إلى الساعة الواحدة والنصف صباحاً ، وكان صلاح سالم يحاول إقناعنا بالاتحاد ، وأن أخطار الاستقلال كثيرة جداً ، وسألني صلاح سالم ما هو رأى لجان الحزب الوطني ؟ فأخبرته بأن الأغلبية الساحقة تؤيد الرأي الذى أدلى به إسماعيل الأزهرى لجريدة الأيام ، ولجنة واحد فقط في لجنة عطبره تقول بالاتحاد فكان رد صلاح سالم " يعنى مفيش فايدة " وفي يوم الأحد ٢٧/٣/١٩٥٥ وضع خضر حمد بصلاح سالم والشرباطى (٢)، والدكتور محمد أمين وعبد الفتاح حسن وتحدث خضر حمد مع صلاح سالم عن النتائج المترتبة على حل مسألة مياه النيل حلاً عادلاً ، وطلب خضر حمد من صلاح سالم بأنه لا يريد أن يعالج المسألة من ناحيتها الفنية ، لأن هذا الجانب له أهله من الفنيين وأنه لم يدم موضوعاً فنياً بقدر ما هو سياسى لإعداد تقرير لإعلانه داخل البرلمان ، وقد وافق صلاح سالم على هذا الرأي وأيده وذكر المخاوف من الاستقلال ، وقال أن الوضع بالنسبة لهم أخرج لأنهم " في مصر " نزلوا طلاب اتحاد .

(١) تيسير محمد أحمد على : زراعة الجوع في السودان ، ترجمة محمد على جادين ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٦ .  
(٢) الشرباطى وزير الري المصري في ذلك الوقت ، انظر : محمد الجوادى : البنيان الوزارى في نصف قرن ١٨٧٨

وكتب خضر حمد ملخص ما دار في نقاط مختصرة إلى السيد إسماعيل الأزهرى رئيس

الوزراء :-

- ١- أولاً أشعر بتمسكهم الشديد جداً لأنهم يعتبرون هذا الموضوع مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم ويعتبرون أن أي كمية من المياه يأخذها السودان قبل قيام السد العالي إنما هي تخفيض للأرض المزروعة في مصر <sup>(١)</sup> ، ولن يستطيع صلاح سالم أن يقف يوماً من الأيام ويقول للشعب المصرى أو لآلاف منه يجب أن تموت أرضكم وبالتالي تموتون لأن السودان يريد أن يزرع كذا فدان من الأرض.
- ٢- أريد بهذا الكلام أن يدل على أنه لا يمكن السماح للسودان بأي نصيب من المياه قبل قيام السد ، والسد العالي هو الوسيلة الوحيدة لتوفير ماء جديد يستطيع أن يأخذ السودان منه نصيباً معقولاً .
- ٣- كان المفهوم أن كمية المياه تعنى متوسط مياه النيل ٨٤ مليار متر مكعب من المياه ، مصر تأخذ منها ٤٨ والسودان ٤ والباقي ٣٢ مليار تقول مصر إن التبخير في السد العالي ١٠ مليارات أو ١٢ والذي يوزع هو ٢٠ أو ٢٢ مليار ، ولكن الدكتور محمد أمين يقول الآن " إن المتوسط هو ٨٠ مليار ومصر تأخذ ٥٢ بإضافة التبخير في كل من أسوان وجبل أولياء ، والسودان يأخذ ٤ مليارات فيكون المجموع ٥٦ من ٨٠ الباقي ٢٤ ، وخرج أخيراً بأن ما يراد تقسيمه هو ١٦ مليار متر مكعب من المياه.
- ٤- أنكر الدكتور أمين أنه موافق أو سبق أن وافق على خزان الروصيرص مبدئياً ، وهذا ليربط بينه وبين السد العالي ومعنى ذلك أن الموافقة متوقفة على موافقتنا على قيام السد العالي <sup>(٢)</sup> .
- ويذكر يحيى عبد المجيد " بأنه قد دعت حاجة السودان إلى تدبير مياه إضافية للتوسع في مشروع الجزيرة إلى حين الإتفاق على قيام خزان الروصيرص إلا أن مصر أخذت موقفاً متشدداً " <sup>(٣)</sup> .
- ويذكر خضر حمد أيضاً " بأننى ذكرت لهم أن وجهات النظر مختلفة تماماً وكان المعرف غير هذا وأشرت إلى مسألة الـ ٨٤ مليار " منه نصيب مصر ٤٨ مليار والسودان ٤ والباقي ٣٢ وهنالك

(١) عن كمية المياه التي تخصص للزراعة في مصر قبل السد العالي وبعد السد ، انظر: (٢) سالم نصر حبيب : مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) خضر حمد: مرجع سابق . ص ص ٢٠١-٢٠٣ .

(٣) يحيى عبد المجيد : مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية ، بحث ألقى في ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٨٩ ، بالقاهرة ، ص ص ١٨١-١٨٢ ، انظر أيضاً : سامية عبد العزيز درويش : المقارن النيلية

في السودان - دراسة جغرافية - رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الأفريقية - جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٤ .

اختلاف من حيث الخسائر الناتجة عن التبخير ، ومعنى ذلك أن الفنيين أشرت إلى الدكتور أمين لم يتفقوا على شيء ، وذكرت له أن المفاوض السوداني أرسل له وجهة نظره مكتوبة ووعد هو بإرسال رده ولكنه حتى الآن لم يفعل وذلك هو السبب المباشر للتأخير ، واتفقنا على أنه من الخير البدء في المفاوضات حالا حتى نعرف بالضبط المقدار الذى يراد تقسيمه ، وقال صلاح سالم " إنه إذا عرف المقدار الذى سيقسم كان من حق السودان أن يطالب بإنصافه لأنه ظلم سابقا ، واتفقنا على أنه لابد من بدء استئناف المفاوضات حالا وفي أقرب فرصة لننتهى من هذه المشكلة وهنا طلب الشرباطى أن يكون الاجتماع في القاهرة " وكتب خضر حمد ملاحظاته للأزهرى : بأن الدكتور أمين وهو الخبير والعالم في هذا الموضوع لا يتحدث ، وكثيرا ما وافق على رأى صلاح أو الشرباطى وهو خطأ ، أما الشرباطى فهو حاقد على المستر مورس ويظنه يعقد الأمور ويعتقد أن المفاوضين السودانين يتأثرون برأيه ، وقد نفيت له هذا وقلت له أنه يظلم المفاوضين السودانين بقوله هذا ، ولكنه اعتذر وقال إنه لم يذهب إلى هذا المعنى وبقيت بعض أشياء تتعلق بمهندسين من الهند والباكستان ، وما يجب أن يقوم به وكيل حكومة السودان من اتصال بالسفارات المختصة (١) .

وتشير الوثائق الأمريكية إلى أهداف السياسة الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مياه النيل حيث تشير الوثائق إلى أن " الاهتمام المصرى بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعى ضمان موارد المياه الحالية ، وأن مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها، علاوة على ذلك فمساعداً البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي في أسوان ، وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان ، ويجب أن تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد علاقات سودانية مصرية حميمة على النهر يجعل التعاون وثيقاً بينهما (تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ) وتعرف كل دولة حصتها لحدوث استقرار بين البلدين " (٢) .

ويذكر خضر حمد:- " بأنه في أثناء المفاوضات حول مياه النيل في القاهرة كنت قد أحضرت معي

(١) خضر حمد: مرجع سابق . ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢)

من السودان قصيدة للشاعر أحمد محمد صالح عنوانها ( إلى نجيب في عليائه )<sup>(١)</sup> بغرض أن تكتب بخط جميل وأن يعمل لها لوحة أكلاشية وأنه في أثناء وجودي في ورشة الأكلاشية حضرت النيابة العسكرية ، وبدأ المحقق يسألني عن القصيدة فأخبرته بأصلها وأنها من نظم الأستاذ أحمد محمد صالح وإنني معجب بها لسببين أولهما : لأنها من جيد الشعر ، وثانيهما : لأنها ثناء على نجيب وهو رجل يهمني شخصياً لأنه صديقى وأن هذه القصيدة نشرت في السودان مرتين وأذيعت كذلك ووجدت قبولا من جماهير الشعب السوداني ، وقصصت عليه قصة كتابتها وكيف فكرت في عمل لوحة لها هنا لنطبع منها الصور المطلوبة في السودان ، وقال المحقق إنها في الأصل إساءة لرجال الثورة ، فقلت إنها في الأصل ثناء على محمد نجيب ، والتعريض جاء عرضاً ، فقال إنها تسيء للعلاقات بين القطرين ، فقلت هذا خطأ فالعلاقات مازالت حسنة . والقصيدة نشرت مرات وأذيعت ، فقال ألا ترى فيها إساءة لرجال الثورة ؟ فقلت ليس المهم عندي ، ولكن المهم هو ما فيها من ثناء على محمد نجيب ، وأنا لست ناظم القصيدة حتى أضع ما أريد وأحذف ما أريد ، فسأل عن أثرها في الشعور العام في مصر ؟ فقلت وما علاقة الشعور العام في مصر بها ، وأدت هذه المسألة إلى أزمة أحدثت بوادرها تباعداً بين القاهرة والخرطوم<sup>(٢)</sup> . ويذكر خضر حمد أيضاً "بأنني لم أترك الأمر واتصلت بصلاح سالم فكان في اجتماع مع مندوبين من سوريا وسافرت إلى السودان وكان في توديعي محافظ القاهرة مندوباً عن الرئيس جمال عبد الناصر ، وأطلعت الرئيس إسماعيل الأزهرى على كل شئ ونكرت له كل ما حدث من تحقيق ، وأبدت رغبتي في ألا أذهب لمفاوضات مياه النيل بالقاهرة ولكنه لم يوافق ، وطلب منى أن اعمل على اخذ الوفد السوداني وأن أسرع بتحديد الموعد للمفاوضات " .

وفي داخل البرلمان قابل خضر حمد كلا من السيد عبد الرحمن عبدون ، وميرغنى حمزة ، وأطلعهم على ما دار بينه وبين صلاح سالم والشرباطى والدكتور محمد أمين واستمع إلى آرائهما ، وحدث العديد من المناقشات داخل البرلمان قبل سفر الوفد السوداني للقاهرة لاستكمال مفاوضات مياه النيل ، وبعد الاجتماع بين خضر حمد وميرغنى حمزة ، وكان ميرغنى حمزة وزيراً للرى ثم استقال من منصبه بسبب تهاون إسماعيل الأزهرى مع مصر بشأن مياه النيل<sup>(٣)</sup> .

(١) وهى قصيدة للأستاذ أحمد محمد صالح عنوانها " إلى نجيب في عليائه "

يا صاحب القلب الكبير تحية من أمة أوليتها الإحسانا

انظر : مصطفى محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ٩٦ .

واتفق الجميع داخل البرلمان السوداني على إنهاء المفاوضات سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالخلاف النهائي ، كما تم الاتفاق على عدم ربط السد العالي وتقسيم المياه ، أو السد العالي وخزان الروصيرص ، كما تم الاتفاق أيضا على أن يخطر الجانب المصري بأننا سنقدم على إنشاء خزان الروصيرص ولا حجة لهم في تأجيله أو ربطه مع السد العالي والفارق بينهما من حيث النتائج بعيد جداً<sup>(١)</sup>.

وتحدث السيد يعقوب حامد بابكر ( نائب حزب الأمة عن دائرة شمال الفونج ) أمام نواب البرلمان قائلا " إن رفع مستوى معيشة الشعب السوداني لا يتم إلا عن طريق الزراعة التي تتوقف على المياه ، وطلب من الحكومة السودانية أن تعمل على إلغاء اتفاقية مياه النيل المعروفة باتفاقية ١٩٢٩ ، والتي أعطت السودان نسبة ضئيلة من مياه النيل ، كما أن هذه الاتفاقية تحتم على السودان ألا يقدم على إنشاء أي مشروع على النيل للاستفادة منه وألا يقوم بتوليد الكهرباء أو يتخذ أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها ما لم يحصل على موافقة مصر مسبقا ، ولقد أصبح السودان الآن في حاجة ماسة إلى إنشاء خزانات عديدة للتوسع في زراعة الأراضي ، ولتنفيذ المشروعات العديدة على النيل وفروعه وعدم ربط إنشاء خزان الروصيرص بإنشاء السد العالي الذي سيغرق أراضي السودان كما تحدث العديد من النواب عن مساوئ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ وطالبوا بإلغائها ، مما جعل الحكومة تستعجل وفد مفاوضات مياه النيل<sup>(٢)</sup> ، وتكون وفد المفاوضات السوداني من السيد خضر حمد وزير الزراعة والري ووكيل وزارة الري والمستر موريس مستشار الري وبعض المهندسين ، وانهقد الاجتماع للمفاوضات بغرفة المؤتمرات بوزارة الإرشاد القومي وحضر المهندسون من الجانبين ، كما حضر صلاح سالم وعبد الفتاح حسن والشرباطي الذي افتتح جلسة المفاوضات وأكد على أن صلاح سالم لا يرى أي عائق يقف في سبيل أن يأخذ أي منا النصيب العادل من ماء النيل ويقدر ظروف السودان السابقة التي حرمتها والتي تحتم علينا أن نجعل له اعتبارا خاصة في هذه المرة ، كما اختتم السيد الشرباطي موجهها الحديث للمهندسين قائلا " الآن سنترككم لتتباحثوا كمهندسين لوادي النيل كما طلب منهم أن يضعوا الأرقام الصحيحة أمامنا لتسهلوا علينا مهمتنا كثيرا "

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٧٤

(٢) جلسات مجلس البرلمان السوداني ، الدورة الثالثة من محاضر المجلس بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٥ .

ويذكر خضر حمد " بأننى خرجت مع صلاح سالم إلى مكتبه وتحدثنا في مواضيع مختلفة وهامة وأخيرا تعرضت إلى تحقيق النيابة في المرة الماضية وقال لى كنت أريد أن أفاتحك في الأمر لولا انك سبقتنى فقلت له أنه تصرفا بوليسيا بليدا فاعتذر صلاح سالم ، وتركنا المهندسين هناك يستأنفون المفاوضات واستمروا إلى وقت متأخر ، وأخبرنى المستر موريس بأن المفاوض المصرى يعرض عليهم أربعة مليارات أخرى ويقول لهم أن نصيب السودان سيرتفع بذلك إلى مائة في المائة وأن المهندسين المصريين وزعوا عليهم مذكرة فيها دراسة للسد العالي من مجلس الإنتاج القومي إلى جانب مذكرة أخرى كتبها لهم المستر هرست والمستر بلاك في نفس العام <sup>(١)</sup> ، ويذكر هيك " أن الدولة الوحيدة التي تتعامل معها مصر بدبلوماسية عالية هي السودان من أجل موضوع مياه النيل " <sup>(٢)</sup> ويذكر خضر حمد بأنه: " تم الاجتماع مرة أخرى بين الوفدين وأنكروا علينا هذا العدد (الـمليارات) وقالوا إنه رأى فردى ، وبدأ النقاش وكان الشرباطى أكثرهم انزعاجا لعرض الأربعة مليارات ، وقال الشرباطى "تريد أن نعرف رأيكم في عرضنا وطلب إبعاد الأربعة مليارات فقلت له أن الأمر بالعكس فنحن الذين نريد معرفة رأيكم في عروضنا المقدمة لكم منذ ديسمبر ١٩٥٤ ، وأظهرت دهشتى من ربطهم الموضوع بالسد العالي واقترح الشرباطى أن ندون مقترحاتنا وأن يردوا عليها ووقعنا جميعا على ما جاء في المذكرة التي تحوى العرضين، وكنا جميعا نأسف لعدم الوصول إلى حل مرضى للجميع ، وأثناء كتابة العروض بواسطة المهندسين من الجانبين كان يبدو على صلاح سالم القلق وسألنى هل سمعت بقرار العشرة ؟ فقلت لم أسمع إليه ، وقد اجتمعوا بالأمس ليلا فمن أين لى أن أعرف النتيجة الآن فقال ما فيش فايده <sup>(٣)</sup> أما عن لجنة العشرة فقد كان الحزب الوطنى قد كون لجنة من عشرة من النواب لوضع الصيغة التي يتفقون عليها لتقرير المصير لتتقدم لهيئة الحزب ولجنته البرلمانية ، وسميت لجنة العشرة وهى مشكلة من عشرة أعضاء بتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والسودان ، وقررت لجنة العشرة مساء ٣١ مارس ١٩٥٥ استقلال السودان وسيادته التامة <sup>(٤)</sup> .

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

(٢) محمد حسنين هيك : لعبة السلطة في مصر ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٤٧.

(٣) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٨٣.



كما اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي يوم ٧ أبريل فأيدت قرار لجنة العشرة وقررت أيضاً أنه يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح وبواسطة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين ، وأصدر البرلمان السوداني قراراً مستنداً إلى قرار لجنة العشرة بأن الأمر (تقرير المصير) لا يدعوا إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان ، وأنه يعتبر أن جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالاً للسودان <sup>(١)</sup> . يذكر خضر حمد بأنه " وبعد انتهاء المهندسين من إعداد المذكرات ووقعوا عليها . وطلب الجانب السوداني أن يسمع رأى الجانب المصري في المقترحات التي سبق أن قدمت من الجانب السوداني إلى الدكتور محمد أمين مندوب مصر في ديسمبر من السنة الماضية بالخرطوم وهي تتلخص في الآتي :-

١ - أن يحدد نصيب السودان في محصول النهر الطبيعي قبل قيام السد العالي أو أي مشروعات أخرى على الأسس الآتية :

أولاً - أما على أساس الأرض الجيدة السهلة الري وعلى أساس المقننات المصرية المائية للفدان .  
ثانياً - على أساس السكان باعتبار أن ماء النيل جميعه لسكان وادي النيل يقسمونه بينهم بعدالة تامة  
ثالثاً - على أثاث رأى لمستر كولي عضو اللجنة الدولية المحايدة في سنة ١٩٢٠ وهو يقضى بالاعتراف بكل من مصر والسودان بالحق المكتسب آنذاك أي سنة ١٩٢٠ ويقسم الفائض بالتساوي بين البلدين <sup>(٢)</sup> .

٢ - وفي حالة أخرى يعترف كل من مصر والسودان بالحق المكتسب الحالي ، وأن يقسم الفائض قبل الابتداء بالسد العالي وإنشاء أي مشروع آخر على أي نسب معقولة وعادلة يصل إليها الطرفان .

٣ - أن يكون للسودان الحق في إقامة منشآت على النيل لاستغلال نصيبه من الماء في كلا الحالتين كخزان الروصيرص مثلاً .

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) وينكر جاكسون أن الاستفادة من المشروعات على النيل بالنسبة لمصر والسودان يرجع إلى طبيعة العلاقات بين البلدين ، انظر :

٤- أن يعرض سكان حلفا التعويض الكافي قبل إقامة السد العالي .

٥- ومتى عرف السودان نصيبه في كل حالة فهو مستعد لأن يدرس بروح طيبة واستعداد تام أي مشروع أو مشروعات تريد مصر أقامتها للاستفادة من نصيبها من الماء (١) .

وبعد فشل مفاوضات مياه النيل بين البلدين (٢) ، وعدم الوصول إلى حل مرضي للجميع كان لابد من شرح أسباب فشل مفاوضات مياه النيل بالكامل على البرلمان السوداني فأعد السيد بشير عبد الرحيم وكيل وزارة الري السوداني بياناً تفصيلياً ليلقيه أمام البرلمان السوداني ، فأيد الجميع موقف الوفد السوداني في مفاوضات مياه النيل للمحافظة على حقوق السودان في مياه النيل وعدم التفريط في أي من حقوق البلاد (٣) .

وكان الجانب المصري قد عرض على الجانب السوداني الاقتراحات الآتية كأسس عادلة لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة سنوياً التي يمكن تدبيرها من أي مشروع من مشروعات ضبط نهر النيل يعرضها أي من الطرفين ويتم الموافقة عليها بواسطة خبراء محايدین يتفق عليهم وهذه الأسس هي :-

أولاً : اتخاذ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التامة للأجيال المقبلة في مصر والسودان أساساً

لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من مياه النيل باستمرار في كافة السنين وذلك بتقسيم هذه الفوائد على الأسس الآتية :-

( أ ) عدد السكان في كل من البلدين حسب تعداد محايد يجرى في وقت واحد في كل منهما .

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ٢١٠ .

(٢) يتكون الجانب السوداني من السادة : ( خضر حمد - بشير عبد الرحيم - سيد عمر العوض - محمود جادين - صغبيرون الزين ) .

(٣) مذكرة كيل وزارة الري أمام البرلمان ، جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٥ .

(ب) تقدير الاحتياجات المائية من النيل للمساحات المستجدة في مصر والسودان على أساس تطبيق نمط زراعي واحد في البلدين يتفق على ما هو مطبق في مصر حالياً .

(ج) تقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من المياه باستمرار في كافة السنين على أساس تطبيق النسبة الناتجة في البلدين ( أ ) و ( ب ) معا .

على أن الجانب المصري <sup>(١)</sup> ، قد قبل أن يجرى التقسيم حسب ( ج ) باعتبار صافي الفوائد محسوبة عند أسوان مع ما في ذلك من تحمل مصر لفاقد نقل المياه من أسوان إلى مناطق الزراعة بمصر بينما يأخذ السودان نصيبه بزيادة تعادل مقدار الفاقد في نقل المياه بين السودان وأسوان وذلك مما يزيد حصة السودان بما يكفي التساوى بين البلدين .

ثانياً — لم يعرض الجانب المصري أي أرقام للمناقشة قبل الاتفاق على هذه الأسس .

ثالثاً — الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان في مياه النيل لا تكون موضع مناقشة في أي وقت من الأوقات ، ولا يمكن أن تمس هذه الحقوق مهما كانت الظروف . <sup>(٢)</sup>

وبعد الانتهاء من مفاوضات مياه النيل بغير الوصول إلى حل مرضى لجميع الأطراف <sup>(٣)</sup> ، هاجم صلاح سالم وفد المفاوضات السوداني ، كما هاجم صلاح سالم خضر حمد وزير الري السوداني والمستشار الإنجليزي المستر موريس الذي اتهمه صلاح سالم بأنه كان السبب في فشل المباحثات السابقة ، وينكر صلاح سالم أيضاً "أن هذا المستشار الإنجليزي كان يصر خلال مفاوضات مياه النيل

---

(١) تكون الجانب المصري من صلاح سالم - أحمد عبده الشرباطي - سمير حلمي - أحمد سليم - محمد أمين طاهر أبو الوفا - حسن زكي - يوسف سمكة .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ٢١٠ .

(٣) عن أسباب فشل المفاوضات بين مصر والسودان ، انظر : الباب المفتوح بين القاهرة والخرطوم «مجلة الطليعة» ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٦٥ .

على أنه المتحدث الرسمي باسم السودان " كما هاجم القائمقام سمير حلمي ( وهو عضو مصري في مفاوضات مياه النيل ) " الوفد السوداني الذي لم يتمكن من مناقشتهم على أساس فني أو هندسي ولم يرتضى الوفد السوداني أن يناقش الطرق الفنية التي تكفل الانتفاع الكامل بمياه النهر في كل من مصر والسودان وان الوفد السوداني يريد أن يقسم شيئا مجهولا " (١) .

واستطاعت المخابرات المصرية الاطلاع على التقارير السرية التي كان يرسلها يوميا كارل ما يكل المستشار البريطاني من السودان إلى وفد المفاوضات السوداني بالقاهرة ، وعرضها على الرئيس جمال عبد الناصر وصالح سالم ، وجميع التقارير السرية عبارة عن توجيهات تدعوا إلى التشدد في موقف السودان من حصة مياه النيل ، مما كان له أثر في كشف المخطط الذي كان يمثله المستر موريس المستشار البريطاني في القاهرة والذي تسبب في إفشال المفاوضات (٢) ، ويدل ذلك على صحة كلام المستر جاكسون Jackson بأن الاستفادة من المشروعات على النيل بالنسبة لمصر والسودان يرجع إلى طبيعة العلاقات بين البلدين ، فإذا كانت العلاقات طيبة بين البلدين يتوصل الطرفان إلى حل لمشكلة مياه النيل (٣) .

كما تشير الوثائق الأمريكية إلى أن السفير المصري في الولايات المتحدة الأمريكية طلب من وزير الخارجية الأمريكي التدخل لمساعدة مصر في تحسين العلاقات المصرية السودانية لتنفيذ اتفاقية مياه النيل، ووافق وزير الخارجية الأمريكي على النظر في الأمر (٤) ، ويذكر خضر حمد أيضا " ومما

---

(١) جريدة الأهرام العدد ٢٤٩٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥ .

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل :كنت نائبا لرئيس المخابرات، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٤١ .

(٣)

Jackson, H.C.: op, cit, p.239

(٤)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

يلاحظ أن المفاوضات التي قطعت لم تحدد أنصبه بعينها، ولكن وصلنا إلى ثمانية مليارات متر مكعب من المياه تضاف إلى الأربعة السابقة وبذلك يصبح نصيب السودان ١٢ ملياراً ، كما أننا تحدثنا عن تعويض سكان حلفا تعويضاً عادلاً ووقفنا عند هذا الحد وذلك لأن المتفق عليه أن تدفع مصر تكاليف خزان القربة ، وهي عشرة ملايين جنيه لتخزن ملياراً ، وتم الاتفاق أيضاً على أن تتولى مصر بناء مدينة حلفا في المكان الذي نختاره وكان صلاح سالم يحمل خريطة حلفا ويقول إنهم على استعداد لبنائها في المكان الذي نحدده لهم ، ولذلك تكاد تكون مسألة بناء حلفا وبناء خزان خشم القربة ليروى خمسمائة ألف فدان يعيش عليها أهالي حلفا وسكان المنطقة الذين بها مسألة لا تحتاج إلى بحث <sup>(١)</sup> ، أما الذي أردنا أن نشير إليه في العرض ، هو تعويض الأهالي عن نخيلهم ومزارعهم تعويضاً عادلاً ، لقد كان الموضوع من الأهمية بمكان يجعل كل منا يتحين الفرص لإثارته من جديد " <sup>(٢)</sup> .

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التي حدثت بين القاهرة والخرطوم ، وطلب من صلاح سالم أن يدعو الأزهرى لزيارة القاهرة ، وتم الاجتماع في مكتب الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة مجلس الوزراء <sup>(٣)</sup> ، وأثير موضوع مياه النيل وقدمت مصر عرضاً جديداً برفع نصيب السودان إلى ١٤ مليار متر مكعب من المياه ، وكان مع الرئيس إسماعيل الأزهرى السيدان مبارك زروق زعيم البرلمان وحسن عوض الله ولم يعتبر إسماعيل الأزهرى ومن كان معه هذا العرض اتفاقاً وقال في وضوح " إن هذه الاتفاقيات والمفاوضات لا يقوم بها السياسيون ولكنها من شأن الفنيين " ويذكر خضر حمد " أن مصر لا تريد أن تعترف بوجود الفائض الذي يذهب إلى البحر والذي أرادت من أجله أن تقيم السد العالي وتريدنا أن نفهم أن هذا الفائض لن

(١) خزان خشم القربة : يبلغ طول الخزان ٣٥٠ متراً وطول الجناح الترابي الغربى ١٥٥٠ متر والجناح الترابي الشرقى ٨٣٠ متراً ، وارتفاع السد عن قاع النهر ٥٠ متراً وعرض قمة السد ١٢ متراً وطول بحيرة السد ٨٠ كيلو متر ومساحتها ١٢٥ كم ٢ وأقصى عمق لها ٤٠ متراً ، ويصل منسوب الحجز العادى إلى ٤٧٣ متراً وتبلغ سعة التخزين ١,٣ مليار م ٣ وبه سبعة أبواب لتصريف مياه الفيضان ، وللخزان بابان للترعة الرئيسية سعة الواحدة ٤ × ٧,٥ أمتار ، انظر : سامية عبد العزيز درويش : المقارن النيلية في السودان — دراسة جغرافية — رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٣) منكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢٩ .

يكون حقيقة واقعة إلا بقيام السد العالي ، وبذلك نتحمل نحن ( السودان ) الفاقد من التبخير مناصفة مع مصر ، لأننا سننتفع من السد العالي ، كما أن السد العالي يقوم ليحجز نصيب مصر ولها أن تنشئة أو تتركه ، والماء يمر على السودان أولاً وللسودان أن يأخذ حاجته أو نصيبه دون أن يتحمل نصيبه في الماء الذى سيتبخر في بحيرة السد العالي ولذلك نريد أن نعرف نصيبنا من الـ ٣٢ مليار متر مكعب من المياه الذاهبة إلى البحر وألا تربط بقيام السد العالي ، أما النقطة الثانية فهي أننا لا نعتبر هناك مقارنة بين خزان الروصيرص والسد العالي ولذلك لا يمكن أن نربط بين قيامهما سوياً أي لا يقوم خزان الروصيرص إلا إذا وافقنا نحن على قيام السد العالي ، وقد أكد الجانب المصرى فيما سبق عدم تعارض خزان الروصيرص مع السد العالي حتى إذا تأخر السد العالي فلا يقتضى ذلك تأخير خزان الروصيرص " (١) ، وقد اقترح خبراء الري المصريون في المحادثات ، أن تزداد حصة السودان من مياه النيل إلى ٨ مليارات من الفيضان الطبيعى للنيل في أسوان بعد إتمام بناء السد العالي ، ويستخدم السودان حالياً ٤ مليارات مقارنة بـ ٤٨ ملياراً لمصر ، ومجمل ما يصل من مياه النيل الطبيعية إلى أسوان حوالى ٨٤ ملياراً ، وعلى ذلك يكون اقتراح مصر هو أن تأخذ ٢٨ ملياراً ، والسودان ٤ مليارات من الـ ٣٢ ملياراً المستخدمة حالياً ، ويرى خبراء الري في السودان أن يكون أقصى نصيب للسودان حوالى ٢٥ ملياراً (٢) .

وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تتهم الحكومة بالسماح لمصر بالتدخل في شئون البرلمان والجيش والسعى لهدم الحياة البرلمانية الديمقراطية ، وأن حزب الأمة سيكافح عن

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٢) ويذكر الحاكم العام روبرت هاو : " بأن هناك صلة طبيعية واحدة وخاصة بين البلدين وهى النيل لكن ، أهمية ذلك ليست في أن نهرا واحدا يجرى بين البلدين ، بل أن البلدين يتنافسان في استخدام مياه كلاهما في حاجة متزايدة إليها ، وعلى ذلك فإن النيل سياسياً هو النقيض للارتباط بين مصر والسودان ، وأهم سمة تميز النهر بالنسبة للمصريين ، أنه يمر بالسودان قبل مصر وهذا ما يجعلهم مهتمين بتأمين إمداداتهم من المياه بواسطة السد العالي في أسوان بغض النظر عن مصالح السودان " كما أنه لا توجد أسس حقيقية لعلاقة سياسية خاصة بين مصر والسودان فحسب بل أن الصلة الطبيعية الهامة الوحيدة بينهما هى مصدر الخلاف السياسى وستظل كذلك ، وأن مصر في هذا الأمر الحيوى سوف تستغل حتماً أي ارتباط سياسى لتحقيق مصالحها الخاصة " انظر : محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

حق السودان في مياه النيل <sup>(١)</sup> ، كما اتهم حزب الأمة إسماعيل الأزهرى بتفريطه في مياه النيل كما أثار حزب الأمة النواب داخل البرلمان ضد مصر وضد إسماعيل الأزهرى <sup>(٢)</sup> ، وأدى ذلك إلى تساع الجفوة بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر بسبب مفاوضات مياه النيل ، ورغبة مصر في عدم إعطاء السودان كميات إضافية من المياه قبل إتمام السد العالى <sup>(٣)</sup> .

هكذا نجد أن مسألة مياه النيل استحوذت على اهتمام السودانين والبرلمان السودانى ، لأن التقارير الصحفية السودانية خلال هذه الفترة نقلت إليهم أن المصريين متحفظون في إعطاء السودان حصته الكاملة من مياه النيل بما يمكنه من استصلاح أراضى زراعية جديدة أو إقامة خزانات ، مما أدى إلى إثارة أعضاء البرلمان السودانى ضد مصر <sup>(٤)</sup> .

وفي أثناء مفاوضات مياه النيل إذ بصحف القاهرة الصادرة في ٨ أبريل ١٩٥٥ تؤكد على فشل المحادثات بشأن مياه النيل ، كما ذكرت العناوين الرئيسية للصحف المصرية ( ضبط وزير سودانى وهو يد منشورات ضد الحكم فى مصر ) ، ( الوزير يرأس وفد السودان فى مفاوضات مياه النيل فىعمل على نقلها ) ونشرت الصحف المصرية صورة لخضر حمد وزير الري السودانى وهو فى إحدى مطابع

(١) كان وفد من الإخوان المسلمين برئاسة عبد الحكيم عابدين قد سافر إلى السودان قبل الثورة لمقابلة أعضاء حزب الأمة لإقناعهم بوحدة وادى النيل فقال لهم السيد عبد الرحمن المهدي " يا أستاذ عبد الحكيم ماذا تقولون فى الملك فاروق ؟ فسكت عابدين ولم يرد " فقال السيد عبد الرحمن إنكم غير راضيين عنه وتعملون على الخلاص منه " إذن لماذا تطوفون رقابنا مع رقابكم ؟ وما هذه الحجج التى يحتج بها رجال السياسة عندكم ، نيل واحد ، ونهر واحد ، كم من البلاد يخترقها نهر واحد وكل منها مستقل عن الآخر ، ولغة واحدة ، كثير من البلاد يتكلم أهلها لغة واحدة وليس بينهما اتحاد ، ولكن أن تقول أن لوحدة على أساس الإسلام وحينئذا أكون كافرا لو ناديت بالانفصال " انظر: محمد العدوى : حقائق وأسرار الإخوان المسلمين، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٠-٦١. كما أوضح المستر وليم لوس مستشار الحاكم العام لوفد حزب الأمة " بأن هدف مصر فى السودان بأن تستولى على الأراضى السودانية وألا تقوم دولة على حدودها قد تعادىها فى يوم من الأيام فتحرمها من السيطرة على مياه النيل " انظر :

Summary of Conversations With the Umma party on ,30.October.1953, The Sudan collection.

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٧٠

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٠.

(٤) محمد سعيد محمد الحسن: عبد الناصر والسودان، الخرطوم، ١٩٩٢، ص ٢٩.

القاهرة ويقف بجانبه وكيل نيابة أمن الدولة (١) .

وهكذا نجد أن مسألة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التي شورها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب ، وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر (٢) ، ويذكر خضر حمد " بأنني سارعت إلى إعداد بيان تفصيلي بما جرى في المحادثات وكذلك موضوع القصيدة ، وعقدت بدار وكالة حكومة السودان مؤتمرا صحفيا حضره مندوبو وكالات الأنباء ، وقلت للصحفيين أسألوا عن المنشورات وماذا فيها وفي أي مطبعة طبعت ؟ ولما كان الرأي العام والبرلمان في السودان مهتما بهذه المسألة اهتماما زائدا ويتابع تطوراتها منذ أن سمع بها فقد أعددت بيانا لكي اطلع الرأي العام على الحقيقة وأذعت بيانا مفصلاً وكان الناس يلتفون حول الراديو في الأماكن العامة واستقبل الناس البيان استقبالا حسنا مؤيدا لموقفي وعدم تفريطي في حقوق السودان " (٣) .

ويذكر الدكتور البخاري الجعلي بأنه " كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة ليس فقط في الصحافة المصرية والسودانية ، ولكن في الصحافة العربية بوجه عام ، ومن المؤسف أن من يرددها فإنما يرددها بعلم وبغير علم " (٤) .

وفي محاولة من الحكومة السودانية للدفاع عن نفسها أمام البرلمان ، وأن هدفها هو التوسع في المشاريع الزراعية ، وتوضيح سياستها تجاه مياه النيل قامت بالكشف أمام نواب البرلمان عن المفاوضات التي كانت سرية حتى ذلك الوقت (٥) ، فقد ألقى وكيل وزارة الري السوداني بيان في مجلس النواب قال فيه " لقد استنفد السودان نصيبه القليل من المياه منذ عام ١٩٥٢ ، واضطر لأن يستدين ٢٠٠ مليون م ٣ حتى الآن بسبب القيود التي تفرضها اتفاقية ١٩٢٩ ، ونتيجة لذلك أدت الاتفاقية

(١) جريدة الأهرام ، العدد ٢٤٩٧١ ، بتاريخ ٨/٤/١٩٥٥ .

(٢) يحيى عبد المجيد : مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٣) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٤) البخاري الجعلي : مناقشة في ندوة العلاقات المصرية السودانية ، في الفترة ١٣ إلى ١٥ مايو ، ١٩٨٩ ، بالقاهرة ، ص ٢١٤ .

(٥) جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣/٧/١٩٥٥ .



لبي تقييد تميمتا الزراعية إلى درجة أن التوقف الكلي بات وشيكاً ، كما أن العرض الحالي يتناقض مع كل  
مبادئ العدالة والأخلاق ومع تعاليم القرآن الكريم ، كما أن صلاح سالم تحدث بحماس عن النوايا الطيبة  
التي يجب أن تسود علاقات البلدين ، ولكننا نعتقد أن هذا الحديث كان كلاماً معسولاً ، ولهذا ترى حكومة  
السودان أن اللجوء إلى أى شكل من أشكال التحكيم الدولي أصبح أمراً ملحاً " (١) .

كما تحدث وزير الري أمام النواب قائلاً " إن هذا الموقف الجديد الذي توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء  
بالطريقة التالية أجد نفسي مضطراً إلى الاعتذار أمام البرلمان عن الثقة السابقة في الحكومة المصرية فيما  
يتعلق بمشكلة مياه النيل ، إنني اعترف الآن بالخطأ ، وبالتالي أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما  
كنا نعتقد أنه مياه كان مجرد سراب ، لذلك كان علينا الاعتماد على الله سبحانه وتعالى ، ثم على قوة حقوقنا  
والضمير العالمي ، من أجل ضمان نصيبنا الحقيقي من مياه النيل " (٢) .

---

(١) منكرة كيل وزارة الري أمام البرلمان ، جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٥ .

(٢) جلسة مجلس النواب السوداني الأول ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٥ .

ومع تصاعد الضغوط وتواصلها ، طرحت الثقة في حكومة الأزهرى وأسقطت ، وذلك رغم الأغلبية البرلمانية الواضحة التي كان يتمتع بها الحزب داخل البرلمان وبدون إجراء انتخابات جديدة ، وكان هذا الحدث دليلاً على قوة نفوذ مصر داخل البرلمان خاصة وأن الذين صوتوا ضد الحكومة كانوا وكلاء برلمانيين في الحكومة نفسها، ولم يتمكن الحزب من استعادة وضعه إلا بعد مناورات سياسية حامية ، ووعده بتكوين حكومة ائتلافية في المستقبل القريب ، ومنذ تلك اللحظة بدأت المناورات والمؤامرات السياسية بشكل مستمر ، وأصبحت الحكومة تركز كل طاقتها فقط من أجل البقاء في كراسي الحكم ، وبحكم انشغالها بهذه المناورات والمؤامرات ، لم تجد أى وقت لمواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية (١) . وكان وفد من حزب الأمة قد سافر إلى إنجلترا ، وطلب الصديق المهدي من المستر لويد وقف تدخل المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان ، وتساعل إبراهيم أحمد : "هل هناك فائدة من اللجوء إلى الأمم المتحدة لمنع تدخل المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان ؟ (٢) فرد لويد : " من المستبعد أن تناقش الأمم المتحدة أي شكوى من أقلية برلمانية " ، ونصح لويد الوزير البريطاني ممثلي حزب الأمة بأن تستغل المعارضة موضوعات بتكرار الأسئلة البرلمانية داخل البرلمان السوداني ، حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف مع الاستقلال أو ضد مصر ، والأنوات التي تستغل لهذا الغرض هي تكرار الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملية المفضلة (٣) .

كما استجاب روبرت هاو الحاكم العام البريطاني في السودان لتعليمات الوزير البريطاني المستر لويد بالتركيز على نقاط معينة داخل البرلمان السوداني ومنها مياه النيل والعملية المفضلة (٤) ،

---

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢) تفاصيل لقاء وفد حزب الأمة بالمستر لويد أنظر : جريدة صوت الأمة ، العدد ٤٧٩ ، ١/١/١٩٨٩ .

(٣) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) مضابط للبرلمان السوداني جلسة بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٤ .

ففي جلسة البرلمان السوداني عمل الحاكم العام البريطاني على إثارة نواب البرلمان ضد مصر ، وذلك للمطالبة بنصيب عادل من حصة السودان من مياه النيل ، كما تحدث الحاكم العام عن المشاريع الزراعية وعن التوسع في المشاريع الزراعية حيث قال " لقد تم مسح حوض النيل لتقدير مساحة الأراضي القابلة للزراعة والري وسنبدأ حالاً التوسع في منطقة المناقل ليشمل مساحة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان وسياسة حكومتى تعمل على تشجيع التوسع في مشاريع الزراعة " (١) وكان النواب في البرلمان وخاصة أحزاب المعارضة يرددون الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملية المفضلة (٢) .

وفي ٨ إبريل سنة ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقي الدفع والعملية بين الحكومتين المصرية والسودانية ، ويتضمن الاتفاق المالى أن تقوم حكومة السودان بسحب البنكنوت المصرى والعملية المعدنية المتداولة من السودان وفقاً للبرتوكول المرافق للاتفاق ويشمل تسليم البنكنوت المصرى المسحوب من جميع الفئات إلى فرع البنك الأهلى المصرى بالسودان في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار العملة السودانية ، وتسلم العملة المعدنية المصرية المسحوبة لوزارة المالية المصرية في القاهرة للاستبدال في مدة لا تتجاوز آخر يونيو ١٩٥٨ (٣) ، واستمر البنك الأهلى المصرى يعمل كأداة مالية للحكومة ، وبذلك ظل هذا البنك يحتفظ بالودائع الحكومية ، ويقوم بمهام البنك المركزى ، مثل تقديم التسهيلات للحكومة وإدارة

---

(١) الجلسة الافتتاحية للبرلمان السودانى بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٤ ، انظر أيضاً : محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) وأما موضوع العملة فقد ظل السودان يستعمل العملة الورقية المصرية حتى استقلال السودان وبعد إعلان الاستقلال أصبح من أهم مقومات الاستقلال أن يكون للسودان عملته الخاصة ، وقامت حكومة إسماعيل الأزهري بطبع عمله ورقية سودانية ووقع عليها إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً للوزراء ، فلما علمت أحزاب المعارضة بتوقيعه على العملة نصحته بالكف عن طباعتها ، ولكن الأزهري اعتقاداً منه أن وجود اسمه على العملة الورقية سيقوى موقفه السياسى بين البسطاء من المواطنين ومضى في طباعه عمله ورقية بتكلفة بلغت ثمانين ألف جنيه مهوره باسمه ، وبعد تولى خليل رئاسة الوزراء كانت العملة قد تم طباعها ولم توزع ، وبعد نقاش طويل في البرلمان رأى أن توقيع الأزهري على العملة كان خطأ ، وأن عمله البلاد يجب أن تكون ذات مظهر قومى لا صلة للحزب ، وأن التوقيع عليها يجب أن يكون قاصراً على المسؤولين في الشؤون المالية والمصارف ، لذلك قررت الحكومة إحراق العملة أنظر : أمين التوم : مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، انظر أيضاً : Abd El Rahman, Mohamed Ali : Fluctuations and Impact of Government Expenditure in The Sudan 1955-1967, Khartoum , 1974, pp5-8.

(٣) سمر المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٣٠٧ .

المعروض النقدي في البلاد وغيرها ، وبكلمات أخرى كان البنك الأهلي يسيطر سيطرة قوية على الاقتصاد السوداني حتى عام ١٩٦٠ عندما أسس بنك السودان .

وقد أدى قرار تجاهل اتفاقية مياه النيل ( بسبب أزمة الحدود بين مصر والسودان ) إلى زيادة المشاريع الخاصة ، ومكن الحكومة السودانية أيضاً من السير قدماً في خططها الطموحة لتوسيع مساحة الزراعة المروية باتجاه الغرب عن طريق تشييد خزان جديد في منطقة الروصيرص ، وهذا الخزان الجديد قد يساعد أيضاً على زراعة مليون فدان جديد بعيداً على النيل ، ورغم الاحتجاج المصري وصلت الحكومة العمل في كلا المشروعين ، ومتجاهلة اتفاقية ١٩٢٩ ، وبدأت مصر في البحث عن كل الوسائل الممكنة لإيقاف سياسة التوسع الزراعي السوداني ، في القطاعين العام والخاص ، وكان البنك الأهلي المصري أفضل أداة لتحقيق هذا الهدف ، لأنه يقوم بمهام البنك المركزي للسودان فقام البنك بتقييد التسهيلات الائتمانية وتخفيض حجمها إلى ٨٠% من حجم تسهيلات السنة الأخيرة للحكم البريطاني وزيادة سعر الفائدة على القروض وإجراءات أخرى مماثلة .

وفي رد عنيف على هذه الضغوط الاقتصادية المصرية ، قامت الطبقة الحاكمة السودانية باتخاذ عدة إجراءات عن طريق البرلمان بهدف مواجهة سياسة تقييد القروض غير المتوقعة من قبل البنك الأهلي المصري ، فصدر البرلمان قراراً بإنشاء البنك الزراعي السوداني الذي بدأ عمله في عام ١٩٥٩ ، وضاعفت الحكومة جهودها للحصول على قروض أجنبية بشكل عام وأمريكية بشكل خاص (١) ، مثل قروض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهي من أهم المؤسسات التابعة للبنك الدولي ، التي منحت قرضاً لمصنع النسيج السوداني وقرضاً آخر للبنك الصناعي السوداني لم يسحب البنك منها إلا ٧٠٠٠٠ جنية ، ثم ألغى كلية بسبب قطع السودان لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ (٢) ، وفي أعقاب تحول مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على الأسلحة الروسية في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ، ورفض مصر الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية خاصة بعد رفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحه لمصر ، أدت كل هذه الأسباب إلى تباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي ،

(١) تيسير محمد أحمد على : ص ص ١٢٧ - ١٢٩ .

(٢) فرهاد محمد على محمد : مشكلات التنمية الصناعية في جمهورية السودان الديمقراطية دراسة علمية وعملية عن الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧١ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، قسم النظم السياسية والاقتصادية ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٠ .

وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر مما تحتاج إليه من أسلحة ، وقوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في دوائر الغرب ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربي والأمريكي ، كما كان ذلك التحول بداية النزاع في منطقة الشرق الأوسط <sup>(١)</sup> ، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يؤدي إلى انتشار الشيوعية داخل القارة الأفريقية عن طريق مصر والسودان ، ولذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر ، كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية حيث تشير هذه الوثائق إلى اتهام مصر بأن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت اتفاقا مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر <sup>(٢)</sup> ، وفي اجتماع بين السفير المصري في واشنطن ومساعد وزير الخارجية الأمريكي في أواخر شهر مايو ١٩٥٦ طلب المسئول الأمريكي من السفير المصري " بأنه إذا كانت مصر راغبة في بناء السد العالي فعليها أن تعلن في بيان رسمي امتناعها عن عقد المزيد من صفقات أسلحة مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية " <sup>(٣)</sup> ، ورفضت مصر المقترحات الأمريكية ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرضها للإسهام في مشروع السد العالي ، وبطريقة مجافية لكل عرف دبلوماسي فليس من المعتاد أن يقابل سفير دولة وزير الخارجية وقبل أن تنتهي المقابلة يكون للعالم قد عرف بما صرح به الوزير وهو مازال في مكتبه مع السفير <sup>(٤)</sup> .

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر : " بعد ست سنوات تم سحب العرض بتمويل السد العالي ، وكانت هذه ضربة قوية لآمالنا " <sup>(٥)</sup> ، وقال دالاس وزير الخارجية الأمريكي " أردت أن أقول لعبد الناصر أن موسكو تستطيع أن تعطيه أسلحة للحرب ، أما نحن نستطيع أن نعطيه السلام " <sup>(٦)</sup> .

(١) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨١ ، وانظر أيضا : Ferrell, H. Robb : American Diplomacy A history , London , 1975, p.743.

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٣) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٥) خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية ١٩٥٩ ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٥٥٩ ، ص ٣٢٦ .

(٦) محمد الطويل : برلمان الثورة ( تاريخ الحياة النيابية في مصر ١٩٥٧ - ١٩٧٧ ) القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٥٥٩ .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متأكدة من عدم إمكانية مصر على تمويل مشروع السد العالي بمثل هذه الاعتمادات الضخمة ، لأن الأمريكان يفهمون ضمنا أن حالة الاقتصاد المصرى سوف ينهار تماما <sup>(١)</sup> ، وأكد بوجين بلاك مدير البنك الدولي في تقريره " أن مصر سوف تعبئ كل الموارد المالية ، وسوف تلزم نفسها بسياسة داخلية وخارجية من أجل تنفيذ مشروع السد العالي " <sup>(٢)</sup> ، وقامت الحكومة السوفيتية بالإعلان عن استعدادها لتمويل السد العالي ، وما أن تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى على تمويل المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، حتى فوجئت مصر بأن حكومة السودان التي يرأسها عبد الله خليل تعلن إسقاط اتفاقية مياه النيل ، وتضيف إلى ذلك أنها سوف تنفذ مشروعا جديدا لبناء سد على النيل في منطقة الروصيرص ، ولم تكن عند مصر أى اعتراضات على تنفيذ مشروع خزان الروصيرص ، ولكنها كانت ترى أن تنفيذ المشروع يجب أن يتم بتنسيق بين مصر والسودان ، وأن يكون في حدود اتفاقية مياه النيل ، وذلك لأن أى إخلال باتفاقية مياه النيل كفيل بأن يشجع قوى أخرى عند منابع النيل على تنفيذ مشروعات للسحب من مياه النيل دون أى تنسيق بين دول حوضه ، وأحست القاهرة أن موقف السودان ينطوى على منطق سياسى أكثر مما يعتمد على حقائق اقتصادية ، وكان مما أثار الشكوك أكثر أنه في وسط المناقشات الدائرة بين القاهرة والخرطوم أعلن في واشنطن فجأة أن بعثة من البنك الدولي سوف تسافر للخرطوم للتفاوض في تمويل سد الروصيرص ، وكان هذا كله ينطوى على مخاطر واسعة ويقود البلدين إلى احتمالات صدام لاشك فيه ، وكانت وجهة نظر مصر أن مصر والسودان كليهما معرض للخطر إذا ما أسقطت اتفاقية مياه النيل ، وأن الحكومة البريطانية هي التي تحرض السودان على كسر اتفاقية مياه النيل لأن معنى ذلك أنه سوف يطلق يد بريطانيا في مستعمراتها الأفريقية عند منابع النيل في التصرف بمياه النيل على أى نحو تريده <sup>(٣)</sup> كما قدمت بريطانيا والولايات المتحدة عدة دراسات لتخزين المياه في أثيوبيا ، وذلك لصرف النظر عن مشروع السد العالي ، وللضغط على مصر والسودان ، وظلت أزمة مياه النيل قائمة بين مصر والسودان أثناء حكومة عبد الله خليل لعدم اعتراف نواب حزب الأمة وعبد الله خليل باتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ <sup>(٤)</sup> ،

(١) جايل ماير: الولايات المتحدة الأمريكية وثورة يوليو ١٩٥٢-١٩٥٨، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٨٤.

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٤.

(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠٠.

(٤)

ويذكر يحيى عبد المجيد : " أدى إعلان إلغاء اتفاق ١٩٢٩ ، من جانب واحد إلى تدهور العلاقات بين مصر والسودان " (١) ، وكان البنك الدولي قد اشترط للمساعدة في مشروع السد العالي أن يكون هناك اتفاق مسبق بين مصر والسودان وعلى تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان (٢) ، وبعد إعلان مصر نبأ اتفاقيتها مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، أرسل عبد الله خليل السيد ميرغنى حمزة وزير الري إلى مصر لإجراء مفاوضات مياه النيل (٣) .

وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية في السودان عام ١٩٥٨ رأت الحكومة السودانية القومية التي يرأسها عبد الله خليل والتي تتألف من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الموالي لمصر أن تبدأ مرحلة الانتخابات البرلمانية بعلاقات ودية مع مصر . حيث يذكر السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي المؤيد للحكومة المصرية ، ووزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل "أنه قبل الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٨ اتفقنا مع عبد الله خليل رئيس الوزراء ، بأن نرسل وفد إلى مصر لتعيد المفاوضات بخصوص مياه النيل . وإذا بدأنا الانتخابات وكانت علاقة الحكومة مع مصر علاقة ودية فإن ذلك سيؤثر على نتيجة الانتخابات البرلمانية (٤) . وبعد ظهور نتيجة الانتخابات البرلمانية ، والتي انتهت بفوز حزب الأمة بأغلبية المقاعد ، وتم تشكيل الحكومة القومية الجديدة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي ، وفي أول مارس عام ١٩٥٨ بدأت أعمال الدورة الأولى . وبعد عدة استجابات داخل البرلمان السوداني لميرغنى حمزة وزير الري أكد أمام مجلس النواب : " بأن العقبة التي وقفت في سبيل الاتفاق في كل المفاوضات التي أجريت بين مصر والسودان بشأن مياه النيل هي مطلب السودان لتعويض مجزما يصيبه من غرق للأراضي السودانية بعد قيام السد العالي . وكان الجانب المصري يدرك سلامة مطلب السودان ولم يعترض عليه كليا من حيث المبدأ ولكنه كان يأمل مع الوقت أن لا

---

(١) يحيى عبد المجيد: مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية، بحث ألقى في ندوة العلاقات المصرية السودانية ، في الفترة ١٣ إلى ١٥ مايو ، ١٩٨٩ ، بالقاهرة ، ص ص ١٨١-١٨٢ .

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٣) Edgar, O. Balance: op, cit, p. 47.

(٤) على عبد الرحمن الأمين: مشروع الحركة الوطنية ، الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ .

يتحمل كل العبء الذى يمكن أن تتال منه مصر خيراً وقيراً في الماء لرى مزيد من أراضيها ولإنتاج الكهرباء لتغطية كل احتياجات مصر من الطاقة الضرورية لها " ، وكان البرلمان السوداني يعطى المفاوض السوداني السند للإصرار على موقفه من تعويض يتناسب مع الخسارة التي ستصيب السودان بقيام السد العالي وغرق للأراضي السودانية " (١) .

وكان السيد ميرغنى حمزة يعرض على مجلس الوزراء والبرلمان السوداني كل صغيرة وكبيرة عن هذا الأمر الهام ، ويستعين بأراء النواب في كثير من المسائل التي كانت تعترض المفاوضات مؤخراً وكان النواب يهتمون بمطلب السودان بتعويضه تعويضاً مجزياً تماماً عما سيفقده عندما تمتد بحيرة السد العالي إلى داخل حدود السودان وتغمر شلالات شمال السودان ، التي أثبتت الدراسات العلمية والفنية المتوفرة لدى المفاوض السوداني بأن موقعها يمكن أن يستغل على نطاق واسع ، وتمتد السودان بكل الطاقة الكهربائية التي يحتاجها للإضاءة والصناعة .

ويرجح الباحث أنه في أعقاب انتهاء أزمة الحدود ، والموقف المتشدد لمصر تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٨ ، لم ينسى عبد الله خليل هذا الموضوع وفتح ملف مياه النيل فبعد فوز حزب الأمة بأغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية وسيطرة حزب الأمة مدعوماً بالولايات المتحدة الأمريكية طالب بعض النواب في البرلمان بعرض تقسيم المياه وملف النيل على التحكيم الدولي ... ومع تطور الأزمة قامت الحكومة السودانية بإغلاق خزان سنار قبل موعد إغلاقه وذلك لسد احتياجات مشروع المناقل من المياه ، واعتبرت الحكومة المصرية أن الحكومة السودانية قامت بمخالفة اتفاقية ١٩٢٩ .

وقامت مصر بتقديم مذكرة بهذه المخالفة لميرغنى حمزة وزير الري السوداني بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨ وبعد اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب الأمة ومجلس الوزراء ردت الحكومة السودانية بأن السودان لم يعرف في أى وقت من الأوقات أن اتفاقية ١٩٢٩ ملزمة له ، كما أوردت المذكرة السودانية نفس الرد على أزمة الحدود بأن السودان عند نيلة لاستقلاله كان قد أبدى ملاحظات وتحفظات لدولتي الحكم الثنائي بأنه لن يكون ملزماً بأي معاهدات أو اتفاقيات أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال مالم تعرض عليه تلك المعاهدات والاتفاقيات وقرها ، وذلك في بيان السيد رئيس الوزراء السابق ( الأزهرى ) الذي ألقاه أمام

---

(١) مضابط مجلس النواب السوداني الثانى ، إجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٨ .



البرلمان السوداني في أول يناير ١٩٥٦، ولو كانت لحكومة مصر وجهة نظر فيما يختص لسارعت بتقديمها أما قبل الاستقلال أو عند تسلمها الكتاب الذي بعث به السيد رئيس الوزراء السابق في الثالث من يناير ١٩٥٦ إلى الرئيس جمال عبد الناصر، كما أوردت المذكرة بأن حكومة القاهرة لم ترد على حكومة الخرطوم حين طلبت توضيح الاتفاقات الملزمة لها في أعقاب خطابي دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا بالاعتراف باستقلال السودان (١).

وفي جلسة مجلس النواب ومع تطور الأزمة اعترض مبارك زروق زعيم المعارضة في البرلمان السوداني وهاجم ميرغني حمزة وزير الري وحكومة خليل لإغلاق خزان سنار (٢)، وأعتبر إسماعيل الأزهرى أن هذا الموضوع يسئ للعلاقات بين الدولتين خاصة وأن مصر لا تمنع في صرف أى سلفة مائية للسودان، ووقف ميرغني حمزة أمام مجلس النواب قائلاً: "بأن المشكلة في أن نصيب السودان لعالي من مياه التخزين لا يكفي لرى مشروع الجزيرة ومشروع المناقل عند إتمامه والمقدرة بـ ٧١٥ مليون متر مكعب إضافية عن نصيبه البالغ ٤ مليارات متر مكعب، وعلى ذلك يكون مجموع ما يحتاجه السودان هو ١٤٩٧ مليون متر مكعب إضافية عن نصيبه البالغ أربعة مليارات م ٣... كما تم الرد على مذكرة الحكومة المصرية بهذا الشأن " كما طالب بعض النواب في البرلمان بإلغاء اتفاقية ١٩٢٩، وطالب البعض بعرض الأمر على لجنة تحكيم دولية.

(١) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) قامت الحكومة السودانية بإغلاق خزان سنار قبل الموعد المحدد والمتفق عليه بأسبوعين ، تبدأ كمية المياه المخزونة في خزان سنار في الانخفاض تدريجيا لمرورها إلى مصر ، وفي ١٠ يونيو يصل سطح المياه بالخزان مليون متر مكعب ، ثم من الفتحاح الأكثر انخفاضاً في السد في حاله فصل الجفاف للنهر ، بالإضافة إلى أن جميع الفتحاح بالسد مرفوعة بواباتها ، لأن الفيضان السنوى يبدأ تدريجيا من شهر مايو ، ومن ١٥ يوليو تغلق بعض الفتحاح ، فيصل مستوى المياه إلى منسوب النهر في ٣١ يوليو إلى ٤١٧,٢٠ م وعند هذا المستوى أصبحت كمية المياه المطلوبة لتغذية القناة الرئيسي متوفرة خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر وفي أثناء ارتفاع الفيضان تمر المياه من الطرق التي تم تصميمها على مستوى الفتحاح عند ٤١٧,٢٠ م وفي أول نوفمبر تغلق هذه الفتحاح .

-وفي نهاية الشهر نفسه تزداد نسبة المياه المخزونة حتى تصل إلى منسوب ٧٠, ٤٢٠ م والتي يحتفظ بها طوال شهر ديسمبر ، وفي الفترة من يوليو إلى ديسمبر يكون التدفق الطبيعي للنهر كافيا بالنيل الأزرق ويسمح بتوزيعها كالأتى :— يسمح منه بكمية تمر إلى مصر، و يسمح منه بكمية تأخذها قناة الجزيرة ،و يسمح منه بكمية تستخدم في ملئ الخزان ، وخلال الفترة من ١٩- يناير إلى ١٠ يونيو فإن كل التدفق الطبيعي للنيل الأزرق يتم تخزينه كاحتياطي لمصر ، انظر : حسن على محمد أحمد المكحل الشريف: مشروع الجزيرة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٠٤-١٩٢٩، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ص ١٤٥-١٤٦، انظر أيضا : سامية عبد العزيز لرويش :مرجع سابق ، ص ٩٤.

كما طالب أحد نواب حزب الأمة " بالعمل من أجل رفع مستوى المياه المخزون في سد سنار ، وكذلك إنشاء العديد من الخزانات في السودان مثل خزان الروصيرص وحتى على الرغم من اعتراض الحكومة المصرية... فهذا حق السودان في مياه النيل التي ظلت تستمتع بها مصر وحدها منذ اتفاقية ١٩٢٩ ، ولهذا فلن نسمح بأي قطرة مياه تنزع من السودان وهذا حقنا الطبيعي في مياه النيل " (١) .

وفي جلسة مجلس النواب أثار عضو البرلمان الجنوبي بيل كيك (دائرة بور الشمالية ) أزمة مياه النيل داخل البرلمان بعد حديثه عن المجاعة التي يتعرض لها أبناء الجنوب لعدم توفير الحكومة الذرة لأبناء الجنوب مع توفرها في الشمال ، مما أدى إلى أن فقد العديد من أبناء الجنوب أرواحهم خاصة الذين يتعرضون للمجاعة ، كما أن مشكلة مياه الشرب مازالت قائمة في الجنوب منذ عام ١٩٥١ دون أن تسعى الحكومة لحلها " (٢) .

وانتقلت أزمة مياه النيل من مجلس البرلمان إلى مجلس الشيوخ ، ففي جلسة مجلس الشيوخ السوداني بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٨ تكلم العديد من النواب حول أزمة مياه النيل بين مصر والسودان ، كما طالب العديد من النواب بتشديد العديد من خزانات المياه مثل خزان خشم القربة ، وتحدث ميرغني حمزة أمام مجلس الشيوخ قائلاً : "أن مصر لا تمنع في إقامة خزانات المياه في السودان مثل خزان الروصيرص وخزان خشم القربة ، ولكن تشييد خزان كخزان خشم القربة يتوقف على السد العالي ، وأنه إذا تم الاتفاق على السد العالي فيكون أسبقية خزان خشم القربة بعد إنشاء خزان الروصيرص مباشرة " (٣) .

ويؤكد البعض من أن إثارة مشكلة الحدود ومياه النيل بين البلدين في ذلك الوقت بالذات كان انعكاساً لتزايد الشكوك وتوتر العلاقات بين الحكومتين الذي استغلته بعض المصالح الخارجية المتناقضة وعملت على تصعيده ، من خلال التدخل في شؤون البلدين ، وظهرت هذه الحقيقة في الأحدث التي صاحبت مناقشات إنشاء السد العالي (داخل البرلمان ) ، كما كانت الرأسمالية الزراعية السودانية تنظر بغير اطمئنان إلى هذا السد ، الذي اعتبر مفخرة مصر في التاريخ الحديث ، وقدرت تكلفته في تلك الفترة

(١) مضابط مجلس النواب السوداني الثاني ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١/٥/١٩٥٨ .

(٢) مضابط مجلس النواب ، جلسة مجلس النواب رقم ٢ الدورة الأولى الجلسة رقم ٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥٨ ، وعن عن أحوال السكان في الجنوب ، انظر : محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ٨٢-٨٣

(٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة مجلس الشيوخ السوداني بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٨

بمليار دولار ، وكانت ترى أنه سيتمكن مصر من السيطرة على مواردها من المياه ، ولكن على حساب إغراق عدة أميال من الأراضي السودانية في الشمال ، وهكذا تسبب هذا المشروع الضخم في خلق توتر إضافي في العلاقات المصرية السودانية (١) .

كما تدخل الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي لحل الأزمة بين مصر والسودان حيث يذكر على عبد الرحمن " ووافق السيد عبد الله خليل على سفرى إلى مصر وكان معى السيد أمين السيد ، واجتمعنا مع الرئيس جمال عبد الناصر وذكرىا محيى الدين والشرباطى وزير الري واتفقنا على كل شي بخصوص مياه النيل ، وفي يوم عودة الوفد السودانى إلى السودان لعرض ما اتفقنا عليه في مصر على عبد الله خليل وقع انقلاب عبود (٢) في السودان في نوفمبر ١٩٥٨ " (٣) .

### نقلاب عبود واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل :

كان الخلاف حول مشكلة مياه النيل في عهد حكومة الأزهرى هو توزيع كمية المياه بين الدولتين . ومطالبة السودان لمصر بالتعويض الكافي لسكان حلفاء ، وربط مصر بين إقامة خزان الروصيرص وبين سد العالي . وذلك على عكس ما حدث في ظل حكومة عبد الله خليل ، حيث لم يعترف عبد الله خليل ولا غالبية نواب البرلمان من حزب الأمة باتفاقية ١٩٢٩ ، كما عمل خليل على تدويل أزمة مياه النيل . فاعترض السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي وشريكه في الحكم والموالى لمصر ، وقد بعرض الأمر على نواب البرلمان فتراجع عبد الله خليل خشية حدوث تقارب بين نواب حزب الشعب الديمقراطي ونواب الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان الأمر الذى قد يؤدى لسقوط الحكومة

(١) نيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٢) ولد الفريق إبراهيم عبود ببلدة محمد قول بالبحر الأحمر عام ١٩٠٠ ، واكمل تعليمه بقسم المهندسين بكلية غوردون ثم بالكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩١٨ كضابط مهندس برتبة ملازم ثانى ، والتحق بسلاح الأشغال العسكرية في الجيش المصرى . وظل به حتى انسحاب القوات المصرية في عام ١٩٢٤ . وقد حاز نيشان قوة دفاع السودان للضباط الوطنيين ، وتنقل بين وحدات الجيش المختلفة ، وفي ١٩٥٦/٤/٤ تقلد منصب القائد العام للجيش السودانى . وكان ثانى سودانى يتقلد هذا المنصب ، أنظر : عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ، ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين . قسم التاريخ . ١٩٩٨ ، ص ٢٠ .

(٣) يحيى محمد عبد القادر . المرجع السابق . ١٣٧ .

(٣) على عبد الرحمن الأمين : مقابلات رواد الحركة الوطنية ، ص ١٩ .

وسحب الثقة منها<sup>(١)</sup>.

ويرجح الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ازدياد أزمة مياه النيل ، وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين ، وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني ، وذلك للتأثير على النواب للموافقة على المعونة الأمريكية، وهذا ما حدث وبديل ما أكده عبد الفتاح أبو الفضل من أن الأجهزة الأمريكية قامت بالتعاون مع أجهزة المخابرات البريطانية في إحداث القلق في العلاقات المصرية السودانية ، فقد حرصت حكومة خليل في إسقاط اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ ، عقب إعلان مصر نبأ اتفاقيةها مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، وأعلنت السودان أنها سوف تقوم بتنفيذ مشروع جديد في الروصيرص ، فقامت فجأة المظاهرات الصاخبة في السودان ضد ما أسمته بالتواطؤ بين حكومة السودان وقوى الغرب المعادية للقومية العربية والوحدة ، وبعد انقلاب عبود كانت مصر أول دولة تعترف بحكومة عبود بعكس ما كان متوقع لخليل ، وإمعاناً في التحدي كتب عبد الناصر لعبود : " إن مصر على استعداد لكل عمل يهدف إلى توثيق الروابط بين البلدين والحكومتين والشعبين ، ويهدف إلى إعادة احترام اتفاقية مياه النيل ، وأن مصر لا تمنع حتى في اقتسام فائض مياه السد العالي بعد تنفيذه بين مصر والسودان بما يحقق مصالح القطرين لخدمة المشروعات الحيوية ، وأن مصر تؤيد مطلب السودان في إقامة أى مشروعات على النيل ومنها مشروع سد الروصيرص ، وعقب ذلك أعلنت حكومة عبود أن الأسباب التي كانت تحول دون الاتفاق مع القاهرة قد زالت بزوال الحكومة القديمة<sup>(٢)</sup> .

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر : " وفي أثناء وجود عضو مجلس السيادة السوداني هنا في مصر تكلمت معه وقلت له طبعاً السودانيون إخواننا ، ولا بد أن نحل مشاكلهم وأنا مستعد ، وطلب مني أن أرسل دعوة إلى عبد الله خليل ، وطبعاً نيتنا حل المشاكل ، لسنا نريد خلق مشاكل وأرسلت دعوة إلى عبد الله خليل ، وطبعاً لم يتحدد موعد لوصوله ، وفجأة قام جيش السودان الوطني بثورة ، وأعلن أن هذه الثورة للقضاء على الفساد والقضاء على الاستغلال ، وكنا أيدنا هذه الثورة لعدة أسباب أولاً : نحن نعلم أن جيش السودان هو جيش وطني... وكلنا نعرف من هو قائد الثورة ونعرف أنه رجل وطني صميم إذ كان قام بثورة للسودان ولمصلحة السودان ومن أجل المحافظة على استقلال وحرية السودان

(١) على عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ص ١٦ — ١٧ .

(٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات في ثورات مصر ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٧٨ — ٨٨ ، انظر أيضاً : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٤٠١ .

ومن أجل المحافظة على إبقاء السودان خارج مناطق النفوذ ، التي كان بدأ يتسرب إليها في أشكال مختلفة ولكننا نعرف كبار الضباط وباقي الضباط في السودان ونعرف أنهم رجال وطنيون لا يهدفون إلا لخدمة وطنهم... وبهذا أعلننا أننا نؤيد ونساند الثورة الوطنية في السودان، وشكرناهم على إشارتهم أن الخلاف بين بلدينا خلاف مفتعل ، وعلى إشارتهم أنهم سيعملون بالتضامن مع الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة ، أن حكومة السودان أعلنت البارحة ، أنها فتحت باب الاستيراد من مصر الذي كان موقوفاً قبل تلك اليوم هنا في الإقليم المصري . قررنا فتح باب الاستيراد من السودان الذي كان موقوفاً من قبل وبهذا نعلا كما قال قائد ثورة السودان الفريق عبود الجفوة المفتعلة تتحل بكلمة سهلة ، وأزالوا الوضع المفتعل ، وكان من اللازم أن نرد في الحال لتعود الأمور إلى طبيعتها وإلى أوضاعها الطبيعية وإلى ما كانت عليه . أصدرنا اليوم قراراً بإعادة فتح الاستيراد مع السودان إذن يجب أن نكون دائماً على حذر وعلى بينة من سائس الاستعمار الذي يريد الوقعة بيننا وبين جميع الدول العربية أنه يتطلع إلى خصام بين مصر والسودان ويقف يشاهد مبتهجا وسيحاول الاستعمار أن يتبع سياسة التفرقة حتى يبسط نفورة في هذه المنطقة " (١) .

وكانت حكومة الخرطوم بالفعل تتجه نحو الارتباط بحلف بغداد ، الحلف الموالي للغرب ، وتضاعفت مخاوف مصر من زيارة نيكسون للخرطوم ، وقبول السودان اللاحق للمعونة الأمريكية المرتبطة بمشروع لينزهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط ، وقد أدى هذا التطور بشكل خاص إلى تزايد شكوك وتخوف مصر ، واعتبرته محاولة جديدة لعزلها ، ولذلك أبدى نواب حزب الشعب الديمقراطي المؤيد لمصر أثناء مناقشات المعونة الأمريكية عدم رغبتهم في التعاون مع حزب الأمة في البرلمان ، وصاروا لا يشاركون في اجتماعات اللجنة البرلمانية ، ونتيجة لفشلهما في حل خلافتهما ، وإيقاف التدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية ، ومواجهة الضغوط المصرية المتزايدة ، وضغوط المعارضة المتصاعدة ، لم يستطع الحزبان المتحالفان سوى الاتفاق على تأجيل دورة انعقاد البرلمان حتى الانتهاء من حل خلافتهما . كما أشارت تقارير المخابرات العسكرية إلى حالة سخط واستياء وسط صغار الضباط ، وكان بعضهم قد حرك قبل شهور قليلة بتهمة محاولة القيام بانقلاب عسكري . ومعظم هؤلاء الضباط موالين للضباط الأحرار في مصر ومجرد احتمال حدوث انقلاب موالى لمصر . وبالتالي إخضاع احتياجات الزراعة السودانية للاحتياجات المصرية يمثل سبباً كافياً لإحداث الذعر والرعب في

(١) مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

صفوف حزب الأمة ، واتصل حزب الأمة بكبار الضباط في الجيش السوداني وطلب منهم تكوين حكومة انتقالية مؤقتة ، وفي صباح يوم انعقاد البرلمان في دورته الجديدة ، قام القائد العام للجيش وزملاؤه ضباط القيادة العامة لأول مرة في تاريخ السودان بانقلاب عسكري (١) .

وفي أعقاب قيام انقلاب عبود حضر وفد سوداني إلى مصر لتوقيع اتفاقية مع مصر لحل مشكلة مياه النيل (٢) ، أما عن أسباب تحول موقف الجيش السوداني ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ؟ يرجح الباحث بأن عبد الله خليل اتفق مع عبود قبل الانقلاب بأنه بعد استقرار الأحوال ، وقبول المعونة الأمريكية بكامل شروطها ، يسلم الفريق عبود الحكم مرة ثانية لعبد الله خليل ، لكن عبود رفض تسليم الحكم مرة ثانية لحزب الأمة ، وأنهى الجفوة المفتعلة مع مصر وعقد اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ ليحصل على تأييد مصر في مواجهة حزب الأمة والمعارضة ، ومما يدل على صحة رأى الباحث ما أكدته خليل " من أن الضباط خدعوه لأنهم اتفقوا معه على تأليف حكومة من المدنيين والعسكريين بالتشاور معه " (٣) ودليل على صحة رأى الباحث أيضا ما أكدته أبو حسبو عن عبد الله خليل فيقول " لقد كان الانقلاب أمريكياً لحما ودما فهم الذين خططوا له ونفذوه بواسطة رجلهم خليل فقد كان خليل رجل الأمريكان والغرب ولم يكن يخفي خليل هذا بل كان يفاخر به ويدافع عن موقفه " (٤) .

وحاولت بريطانيا أن تنصب نفسها كطرف رئيسي مع السودان قبل اتفاقية ١٩٥٩ عن طريق عبود، وجاء الرد المصري على لسان الحكومة السودانية بعدم السماح لأية دولة أجنبية التدخل في مفاوضات بشأن مياه النيل لأن المفاوضات تجرى بين دولتين مستقلتين ، ولهذا رفضت مصر والسودان السماح لأي جهة أجنبية الاشتراك في المفاوضات القائمة بين مصر والسودان بشأن مياه النيل (٥) ، وكان أحمد خير وزير الخارجية في حكومة عبود قد أعلن أنه سوف يعمل على تقوية العلاقات بين السودان والدول الأفريقية والدول العربية وخاصة تحسين العلاقات مع مصر (٦) .

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق، ص ١٣٣ - ١٣٥.

(٢) محي الدين الحضري : الموعد ( عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ في السودان ) مكتبة جامعة الدول العربية.

(٣) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥) حسن على محمد أحمد : دراسة تاريخية لسياسة مصر المائتة ١٩٢٩-١٩٥٩ ، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٨.

(٦) Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day, London, 1989, p.171.

وفي ٨ نوفمبر ١٩٥٩ تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان بمقر وزارة الخارجية المصرية ، وكان يرأس الوفد المصري في المفاوضات زكريا محي الدين وزير الداخلية <sup>(١)</sup> ، وتولى رئاسة الوفد السوداني اللواء محمد طلعت فريد <sup>(٢)</sup> ، وقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي :-

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً و لزيادة إيراده للارتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان و الجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن .

ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج إلى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق و تعاون بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها و استخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة و المستقبلية .

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل و لم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي :-

- أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر و زيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها ، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.

- ثانياً : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١- لضبط مياه النهر والتحكم في تدفق مياهها إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

---

(١) محي الدين الحضري : الموعد ( عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ في السودان ) مكتبة جامعة الدول العربية.

(٢) ولد اللواء محمد طلعت فريد بأم درمان في يناير ١٩٣١ وأكمل تعليمه بأم درمان ، ثم التحق بكلية غوردون وأتم تعليمه فيها وتخرج منها في ١/١/١٩٣٨ وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن رقى لرتبة الأميرالاي في ١٩٥٦/٦/٢٨ ثم لواء في ١٩٥٨/٧/١ وبعد انقلاب ١٩٥٨ في السودان أصبح من أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان ، وتولى رئاسة الوفد السوداني لمفاوضات مياه النيل انظر : الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ في السودان ) انظر أيضا : عبد العزيز محمد موسى : مرجع سابق ، ص ٩٦ .

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأي أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

٣- يحسب صافي الفائدة من السد العالي أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدّر بنحو ٨٤ ملياراً سنوياً من الأمطار المكعبة ويستبعد من هذه الكمية الحقوق لمكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها في البند (أولاً) مقدرة عند أسوان ، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

٤- يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ للسودان إلى ٧,٥ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق .

وهذا يعنى أن متوسط الإيراد ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدّر بـ ٨٤ ملياراً وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات فإن صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٧ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤,٥ ملياراً ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧,٥ مليارات، ويضم هذان النصيبان إلى حقهما المكتسب فإن نصيبها من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨,٥ ملياراً لجمهورية السودان و ٥٥,٥ ملياراً للجمهورية العربية المتحدة (١) ، فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥- لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة — ٣ — يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالى مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فإن المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

(١) وافقت السودان على منح مصر مليار ونصف سلفة من نصيبها للمضى في برامجها للتوسع الزراعى ، انظر : جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية — مصر ونهر النيل — ص ٩٩ .



٦- توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالملكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السودانيين الذين يتنعم أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>.

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل أولياء ، ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :-

نظراً لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين فإن الجمهوريتين توافقتان على ما يأتي : -

١- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوبات وفروعه وحوض النيل الأبيض ، ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً ، وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها في فائدة هذه المشروعات .

(١) تم ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السودانيين الذين غمرت أراضيهم بمياه التخزين إلى منطقة حلفا الجديدة بجوار منطقة كسلا في شرق السودان وتم بناء مبنى مستقل لكل واحد منهم على نفقة الحكومة المصرية ، حيث دفعت مصر تعويضاً قدره ١٥ مليون جنيه مصري انظر : جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية - مصر ونهر النيل - القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ .

٢- إذا كانت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعي الموضوعة ، إلى البدء في أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها في الفقرة السابقة بعد إقراره من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك ، فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع ، وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه في المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين .

وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ في التنفيذ بتكاليف من عندها، وعندما تنهيا السودان لاستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفني بين الجمهوريتين :

١- لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين والسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر في أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساو من كل منهم <sup>(١)</sup> ، يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها : -

( أ ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورتها النهائية قبل التقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لإقرارها .

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان .

---

(١) عن الجهاز الفني لمياة النيل انظر : ملحق رقم ٣ اتفاقية ١٩٥٩ بملحق الرسالة ، وعن الهيئة الفنية المشتركة وأعمالها « انظر : محمد شوقي عبد العال ، الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل » ندوة مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ - ٣٩ ، انظر أيضاً: ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٦٥ .

(ج) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين ينام بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن المشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغي أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق وللاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي أوغندا .

٣- تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، وللهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل ، وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية الإدارية والمالية .

خامساً : أحكام عامة : ١- عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها (١) .

---

(١) طلب الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل من أثيوبيا موافقة السودان قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع على النيل ، وعن الموقف الأثيوبى بعد الاتفاقية ، انظر : مروان بدر : مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ٢١ .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظام التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال ، وبعد إقرار هذه لتفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

— نظراً إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سوياً مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخضع مناصفة بينهما . وتنظيم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادساً : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل :

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعتهما الزراعى في فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على احتياجاتهما المائية الحاضرة .

سابعاً : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .

ثامناً : يعتبر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ ( أ ) و ( ب ) المرفقان بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه (١) حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩هـ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ (٢) .

---

(١) تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩ (ملحق رقم ١ وملحق رقم ٢ انظر : وزارة الخارجية: مصر ونهر النيل ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٩٩ - ١٠١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٩٥ - ٩٨ .

وهكذا أدت اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ إلى زيادة نصيب السودان من المياه من ٤ إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب من مجموع المياه المتوفرة للبلدين البالغة ٨٤ مليار م<sup>٣</sup>، والأمر الحاسم في هذه الاتفاقية كان هو اعتراف السودان بحقوق مصر المكتسبة في اتفاقية ١٩٢٩، وموافقته على تشييد السد العالي، وفي مقابل ذلك التزمت مصر بدفع ١٥ مليون جنية مصري كتعويض عن المناطق السودانية التي سوف تنمرها مياه بحيرة السد العالي، ولإعادة توطئ ٥٠ ألف من النوبيين السودانيين سكان تلك المناطق، وتأثرت الاتفاقية استياء أوساط واسعة من الشعب السوداني خاصة الأحزاب السودانية، وذلك لأن كميات المياه التي خصصت للسودان ومبالغ التعويضات كانت أقل مما كانت تطالب به الحكومة المدنية السابقة (٣٢ مليون جنية بدون تكلفة المباني العامة) <sup>(١)</sup>، ويذكر إبراهيم المفتي: "قدرت تكاليف نقل ملقا في ذلك الوقت بمبلغ ١٠٠ مليون" <sup>(٢)</sup>.

وما أن تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان حتى عمت الفرحة في البلدين، وقد عبرت الصحف المصرية والسودانية عن هذه الفرحة، فخرجت الصحف السودانية كلها بالعناوين العريضة في مدح صفحاتها الأولى تشيد بالاتفاق <sup>(٣)</sup>.

كما أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية شكر للرئيس إبراهيم عبود على إنهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين وكيف أن قوة السودان العسكرية والاقتصادية والزراعية حماية لظهر مصر، ثم تحدث عن الاستعمار والتدخل الأجنبي الذي عمل على الوقيعة بين الدولتين <sup>(٤)</sup>، وبعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩ وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر لنيويورك تايملز عن النفوذ الأجنبي في السودان قال "لقد كان هذا النفوذ هو الذي وضع العراقيل في دروب التفاهم بين الشعبين المصري والسوداني، وأن الاتفاقية التي توصلنا إليها مع السودان هذا الأسبوع تؤكد هذه النظرية عندما أزيل النفوذ الأجنبي تم التوصل إلى الاتفاقية" <sup>(٥)</sup>.

(١) تيسير محمد أحمد على: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) إبراهيم المفتي: مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) جريدة صوت السودان بتاريخ ١٩٥٩/١١/٩، وأنظر جريدة السودان الجديد بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٠.

(٤) خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٠، مجموعة السودان.

(٥) خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية عام ١٩٥٩، القاهرة ٢٠٠١، ص ٥٩.

وبعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩ أعلنت الحكومة الأثيوبية عن عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان بحجة أن هذه الاتفاقية غير عادلة ، وأعلنت أن القانون الدولي لا يقبل كلمة " الحقوق المكتسبة " وإن الحقوق الثابتة لدولة ما مشتركة في نهر دولي . وأعلنت أن مصر والسودان لم تأخذا رأى الحكومة الأثيوبية ، التي أعلنت اتصالها صراحة من اتفاقية ١٩٥٩ ، كما أرسلت أثيوبيا احتجاجا على بناء السد العالي <sup>(١)</sup> الذي اتخذ قرار بنائه دون إجراء مشاورات كبيرة مع أثيوبيا . ومن المعروف أن أثيوبيا مرتبطة بالمشروعات الأمريكية عن طريق المعونات الفنية ، كما أعلنت الحكومة الأثيوبية أن الاتفاقية ( ١٩٥٩ ) مقصورة على مصر والسودان فقط مع تجاهل بقية دول الحوض الأخرى مما أدى بهذه الدول إلى إثارة المطالب بحصتها في مياه النيل بالرغم من وفرة موارد المياه بأنواعها <sup>(٢)</sup> ، كما رأت أثيوبيا أن لها الحق في استغلال ما تراه مناسبا لمصالحها خاصة وقد تم الاتفاق بين مصر والسودان على توزيع مياه النهر الذي ينبع في أرضها دون مشورتها ، وبالرغم من هذا حرص عبد الناصر على وجود علاقة طيبة مع إمبراطور أثيوبيا <sup>(٣)</sup> .

ويذكر الأستاذ محمد فايق " أن أثيوبيا كإحدى الدول المشتركة في حوض نهر النيل عملت على عرقلة أى اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل ، وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها في حوض النيل أمرا ضروريا في ذلك الوقت حتى تستطيع المضي في تنفيذ مشروع السد العالي " <sup>(٤)</sup> ، ويذكر أحمد الرشيدى " كانت هناك محاولات متكررة من جانب إسرائيل — منذ أوائل الخمسينات — للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية العربية . وثانيا هناك حاله أثيوبيا التي ما تقفأ من حين إلى آخر تلوح باستخدام مياه النيل كسلاح سياسى ضد مصر التي يعتمد اقتصادها بل وحياتها كلها على هذه المياه وبدرجة أساسية... وأن ثمة مصلحة حقيقية مؤكدة لمصر في تأمين وصول مياه النيل إليها " <sup>(٥)</sup> .

(١) وقد تم إنشاء جسم السد العالي في شهر فبراير ١٩٦٨ ، وتم وضع حجر الأساس لمحطة توليد القوى الكهربائية في ٩ يناير ١٩٦٣ ، وقد بدأت إدارة المحطة في ١٥ أكتوبر ١٩٦٧ ، انظر: شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(٢) حسن على محمد احمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٧-٢٥٩ .

(٣) منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية ، لندن ٢٠٠٠ ، ص ٩٤ .

(٤) محمد فايق : مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(٥) أحمد الرشيدى : مصر ومياه النيل ، آفاق أفريقية مجلة دورية فصلية تعنى بالقضايا الأفريقية المجلد الثانى — العدد الخامس ربيع عام ٢٠٠١ .

كما أرسلت تنزانيا مذكرة رسمية لمصر والسودان " بأن معاهدة ١٩٢٩ لم تعد سارية المفعول لتنزانيا وأعطت لمصر مهلة لمدة سنتين لوضع ترتيبات جديدة يتفق عليها البلدان وإن لم يحدث ذلك لا تعتبر تنزانيا ملتزمة باتفاقية ١٩٢٩،<sup>(١)</sup> وتبعتها كل من أوغندا وكينيا في ذلك<sup>(٢)</sup>، وقد ردت مصر على تنزانيا بمذكرة رسمية أكدت فيها على وجهة نظرها باستمرار اتفاقية ١٩٢٩ والالتزام بها إلى أن يتفق الطرفان على معاهدة أخرى<sup>(٣)</sup>.

وفي إحدى خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون أكد على " أن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عملتا على إثارة المشاكل بين مصر والسودان على مياه النيل بعدما فشلوا في الحرب العسكرية والحرب الاقتصادية والضغط والإذاعة والحرب النفسية والدعاية " ولم ينفع كل هذا ، ولا الشعب قام بثورة ، ولامات من الجوع " إذن فلنعكسهم في مياه النيل ، وهذا الكلام كتبه الجرائد سنة ١٩٥٦ ، وبدأت المشاكل تظهر بيننا وبين السودان إنما على أى أساس ؟ حينما قال عبود إن المشاكل بيننا كانت مفتعلة ، كان يعلم الحقيقة مشاكل مفتعلة ، المشاكل على المياه ، مشاكل مفتعلة ، المشاكل على المياه ، كل سنة فيه ٣٠ مليار متر مكعب يذهب إلى البحر ففيه مياه تكفي السودان " السودان

(١) تطالب بعض الأصوات في تنزانيا بإعادة النظر في المعاهدات التي أبرمتها في السابق حول الانتفاع المشترك بمياه النيل على أن تلك المعاهدات قد أبرمت في العهود الاستعمارية وقبل أن تحصل شعوب المنطقة على استقلالها ، وتشير هذه الأصوات إلى اتفاقية ١٩٢٩ التي أبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا ، وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو النص على " ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على الخيرين التي ينبع منها سواء في السودان أو الدول الأخرى الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق الضرر بمصالح مصر "

علاء الحيدى : السياسة الخارجية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ، انظر أيضا : عابدة العلى سري الدين : مرجع سابق ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) حالة الوطن : التقرير الإستراتيجي السوداني الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٧ .

(٣) زكى البحيرى : النيل ومصر - الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية - المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا، ١٩٩٨ ص ١ ، انظر أيضا : Holt , Peter : op,cit,p.169.

ويأتى الإنجليز ويقولون أن لنا نصيبا في المياه ، فعندك أوغندا والكنغو ويروحون إلى الحبشة ويقف إمبراطور الحبشة والقى تصريحاً ويقول نحن لم نسمع بالاتفاقيات ، ويقف وزير خارجية الحبشة يعطى تصريحات ولم نرد على هذا الكلام ، لأننا كنا نعرف من الأصل ، وقلنا لنرد على الأصل ولا داعى للرد على الفرع ، الأصل الذى يدس بيننا وبين إخواننا في السودان ، وصحفي أجنبى تكلم فقلت له لا فائدة ، فنحن سكان شمال وادى النيل ، والسودان ساكن جنوب وادى النيل نفس الفترة، ولن نهجر هذا الوادى فإلى أين سنذهب ؟ أنذهب إلى أمريكا وسكانها لن يتركوها لنا ، لقد تجاوزنا مائة مليون سنة وسنظل كذلك ليوم القيامة نحن في الشمال وهم في الجنوب ، لكن فيه واحد سيرحل من هنا بل من أفريقيا كلها ، إنهم انتم أيها المستعمرون الذين ليس لهم مكان في أفريقيا أو في وادى النيل ، وعلاقتنا مع السودان علاقة أبدية وعلاقة طويلة ، وإن اختصمنا يوما ، فننصفو ثانى يوم وإن اختلفنا شهرا فننصفو بعد ذلك لان مصالح السودان ومصالحنا تعتبر مصالح مشتركة " (١) .

وينكر محجوب صالح : " بأن مصر استطاعت أن تصل في سهولة ويسر مع الحكم العسكرى في السودان إلى اتفاق حول مياه النيل ، وقام الرئيس جمال عبد الناصر بأول زيارة له للسودان بعد الاستقلال في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، للمشاركة في احتفالات الذكرى الثانية للثورة (٢) ، في وقت اتحدت فيه كل القوى السياسية في السودان في جبهة واحدة معارضة للنظام العسكرى الحاكم في السودان ، وقدمت مذكرة بعد أسبوع من زيارة جمال عبد الناصر للسودان تطالب فيها الجيش بالعودة إلى تكتاته العسكرية (٣) ، عندما تقدم بعض النواب في برلمان المجلس المركزى باستجواب حول موضوع السلفة المائية وهل ستكون حق مكتسب لمصر ، كما تحدث بعض النواب عن مدى أهمية هذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للسودان مما جعل نائب القائد العام يعلن من داخل المجلس " بأن هذه الاتفاقية

(١) مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

(٢) لم تكن هذه أول زيارة لعبد الناصر للسودان حيث يذكر السادات " أن عبد الناصر نقل إلى السودان وظل هناك لمدة عامين كاملين بين ديسمبر ١٩٣٩ وديسمبر ١٩٤١ " انظر: عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، ج ٤ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٨ .

(٣) محجوب محمد صالح : العلاقات المصرية السودانية وإشكالات الإدراك المتبادل - ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٤٨ .



أعطت السودان العديد من المزايا بالإضافة إلى أنها أنهت الجفوة المفتعلة بين الدولتين الشقيقتين ، كما  
 أنت هذه الاتفاقية إلى التوسع الزراعى في حوالى ضعف المساحة المنتفعة في الوقت الحاضر  
 بما يزيد المساحة بحوالى ٢٠٠% ، وكذلك ضمان احتياجات الري لجميع الأراضي المنزرعة في  
 أقل السنين إيرادا ، كما أن هذه الاتفاقية ستؤدى إلى التوسع في زراعة القطن وزيادة الدخل السنوى  
 للحكومة والدخل القومى من الزراعة بحوالى ٢٠٠% ، وإقامة العديد من المشروعات على النيل الأبيض ،  
 والانتفاع بالسود التي ستقوم الحكومة بإنشائها ، واستغلال سقوط المياه منها في توليد الكهرباء على  
 نسبة توليد الكهرباء من خزان أسوان الحالى ، وكذلك إمكان ملء الخزانات التي تقيمها حكومة السودان  
 من المياه الرائقة نسبيا مما يطيل في عمرها . وقد بدأت الحكومة فعلا بتنفيذ مشروع المناقل الذى  
 تبلغ مساحته حوالى ٨٠٠ ألف فدان ، وقد نفذ منه حتى الآن المرحلة الأولى وتبلغ حوالى ٢٠٠ ألف  
 فدان <sup>(١)</sup> ، كما أن أي نفع يعود على مصر يعود على السودان في نفس الوقت... كما هاجم التدخلات  
 الأجنبية ( خاصة من جانب بريطانيا ) كما أكد أن مسألة مياه النيل أمر يخص حكومة السودان  
 والجمهورية العربية المتحدة وحدهما وأن محاولات بريطانيا إنما هي محاولات مكشوفة تستهدف عرقلة  
 مباحثات مياه النيل . وأن على بريطانيا وفرنسا أن تفهما جيدا أن حكومة الجمهورية السودانية وحكومة  
 الجمهورية العربية المتحدة مستقلتان استقلالاً كاملاً لا غبار عليه ، وهما حين يتفقان على مصالحهما  
 فانهما يعرفانها أكثر من أى دولة أخرى ، والجمهوريتان ليس في حاجة إلى وصاية عليهما من أى دولة  
 أخرى <sup>(٢)</sup> ، وعلى الرغم من عدم معارضة أعضاء المجلس المركزى لاتفاقية مياه النيل خلال المناقشات  
 داخل المجلس إلا أنه بعد إجراء الانتخابات البرلمانية وقيام الحكم البرلماني الثاني ، وفوز حزب الأمة في

(١) اتخذت حكومة عبد الله خليل إجراء أدى إلى إيجاد أزمة بين البلدين في ٢ يوليو ١٩٥٨ بقيامها برفع منسوب النيل  
 أمام خزان سنار لرى المرحلة الأولى من مشروع المناقل . وهو ما عد خرقا لاتفاقية مياه النيل ، يحد من كمية المياه  
 الواردة إلى أسوان في ذلك الوقت مما يلحق خسائر بالمزروعات المصرية ، انظر : محمود خليل : العلاقات  
 المصرية السودانية - الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ .  
 (٢) مضابط المجلس المركزى إجراءات الدورة الأولى للمجلس المركزى .

الانتخابات البرلمانية بأغلبية ساحقة في عام ١٩٦٥، وتولى محمد أحمد محبوب وزير الخارجية في حكومة عبد الله خليل رئاسة الوزراء ، هاجم الكثير من النواب في البرلمان اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والحكم العسكرى في السودان (١) .

واعترضت قطاعات كبيرة حول قانونية وشرعية اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ وافتقاره للتفويض الشعبى، وفي عدالة الاتفاق نفسه ، وفي الحصة التي حصل عليها السودان ، وفي غمر أراضي غالبية من ارض السودان وفي التعويض المالى عنها والذي ألحق بالاتفاق (٢) ، فقد تحدث نائب حزب الأمة عن دائرة مساليت أمام مجلس النواب عن " شرعية اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ وافتقارها للتفويض الشعبى وفي عدالة الاتفاق نفسه ... كما هاجم الدكتاتورية العسكرية وكيف تسببت في ازدياد مشكلة الجنوب ، كما أن الحكم العسكرى اختار الاستمرار في حرب باهظة التكاليف أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادى ، كما أن الحكم العسكرى حرم أبناء الجنوب من الاشتراك في الإدارة وفي التنمية الاقتصادية ، كما عمل إلى مزيد من الانقسام بين الشمال والجنوب ... على الرغم من أن النيل يشكل رباطا طبيعيا بين الشمال والجنوب ، وسوف يتوقف مدى استخدام مياهه لتوفير احتياجات عدد متزايد من السكان على التمكن من استخدام المياه التي تضيع اليوم في منطقة السدود استخداما افضل ، كما أن الروابط الاقتصادية روابط متينة بين الشمال والجنوب ، يصعب فصلها ، ولابد من الاهتمام بمشاريع النيل وأقامه السدود ... ولهذا يجب علينا أن نحافظ على حقوق السودان في مياه النيل والعمل على إلغاء المعاهدات التي وقعها الحكم العسكرى والدكتاتورية العسكرية مع مصر ونعتبر أن هذا أمرا ضروريا... والاهتمام بالوحدة السياسية بين شمال وجنوب السودان لتنفيذ هذه المشروعات " (٣) . ويذكر الصادق المهدي : " أن دول منابع النيل بعد اتفاقية ١٩٥٩ صارت تطالب بنصيب محدد في مياه النيل للرى الزراعى وللإنتاج الكهرومائى ، هذا الوضع الجديد يوجب سياسة مائية جديدة لحوض النيل ،

(١) جلسات البرلمان السوداني ، الحكم البرلمانى الثانى ، الدورة الأولى بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٦٦ .

(٢) يحيى عبد المجيد :مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٨٢ .

(٣) جلسة مجلس النواب (الجمعية التأسيسية ) جلسة الدورة الثانية بتاريخ ١٩٦٧/١/٤ .

تتطلب تعاون مصر والسودان لرسمها بما يحافظ على مصالحها المكتسبة ويستجيب استجابة عادلة لمطالب دول المنبع " (١) .

وهكذا عملت بريطانيا على اتساع الخلاف بين مصر والسودان على مياه النيل وذلك للسيطرة على مصر، وبعد خروج القوات البريطانية من السودان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الدور، وعملت على استمرار تخزين أكبر قدر من مياه النيل خارج مصر وذلك ليسهل معه التحكم في الحكومة المصرية بليل ما أكدته الوثائق الأمريكية من أن السفير المصري في الولايات المتحدة الأمريكية طلب من وزير الخارجية الأمريكي التدخل لمساعدة مصر في تحسين العلاقات المصرية السودانية لتنفيذ اتفاقية مياه النيل وافق وزير الخارجية الأمريكي على النظر في الأمر (٢) .

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ازدياد أزمة مياه النيل وعدم الوصول إلىفاق بين البلدين - وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني - وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل بين مصر والسودان . يرجح الباحث أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية لن توافق على أى اتفاقية لمياه النيل بين مصر والسودان إلا إذا كانت تحت رعايتها ، ولهذا بلغ من ذكاء الرئيس جمال عبد الناصر أنه بمجرد حدوث زاع بينه وبين الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٩ انتهز هذه الفرصة ، وعلى الفور قامت مصر بسحب بعوثها من الاتحاد السوفيتي وطلبت من الولايات المتحدة استضافتهم وتقديم منح لهم . وأجيب مصر إلى طلبها خلال أربع وعشرين ساعة وتدخل الرئيس الأمريكي شخصيا لدى الجامعات لتذليل كل العقبات القانونية والإدارية (٣) ، ولهذا استغل الرئيس جمال عبد الناصر فرصة وجود علاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وقام بمخاطبة الفريق عبود لإجراء مفاوضات مياه النيل ، وليل على صحة رأى الباحث أن الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٩ قام باعتقال نحو ثلاثمائة من

(١) الصادق المهدي : مياه النيل - الوعد والوعيد - القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٣ .

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, (Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٣) حسن نافة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ٩٧٨ .

الشيوعيين في مصر وسوريا ، وعندما جاءت مناسبة زيارة خروشوف إلى مصر في مايو ١٩٦٤ فر مناسبة تحويل مجرى النيل عند السد العالي ، فقد أخرجهم الرئيس جمال عبد الناصر من المعتقلات التي مكثوا فيها خمس سنوات كاملة (١) ، ودليل آخر على صحة رأى الباحث ما أكدته الوثائق الأمريكية إلى أن " الاهتمام المصري بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعي ضمان موارد المياه الحالية ... علاوة على ذلك فمساعداً البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي في أسوان ، وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان ، ويجب أن تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد علاقات سودانية مصرية حميمة على النهر يجعل التعاون وثيقاً بينهما (تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ) ويعرف كل دولة حصتها لحدوث استقرار بين البلدين " (٢) .

أما عن أهمية اتفاقية ١٩٥٩ فلا زالت تحكم العلاقة المائية بين مصر والسودان ، صحيح أن هناك أصواتاً في السودان تطالب بين الحين والآخر بمراجعة هذه الاتفاقية أو حتى إلغائها خاصة كلما توترت العلاقات بين البلدين ، إلا أن الاتفاقية صمدت أمام كل هذه العواصف ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن للسودان مصلحة أكيدة في الإبقاء على هذه الاتفاقية لما تقرره له من حقوق ، وتحققه له من فوائد ليس في مواجهة مصر فحسب ، ولكن في مواجهة دول أعالي النيل الأخرى (٣) .

ولم ينته الحديث عن أزمة مياه النيل واتفاقية ١٩٥٩ داخل البرلمان السوداني إلا بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد تزايد التعاطف مع مصر ، وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر ، فقد وقف الشعب السوداني كله اتحادين وغير اتحاديين مع مصر (٤) ، ولم تعد المناقشات داخل البرلمان بعد هزيمة ١٩٦٧ عن تقسيم المياه وأزمة مياه النيل مع مصر ، ولكن عن مشاريع الري ، فقد تحدث محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء السوداني أمام البرلمان عن الاهتمام بمشاريع الري والزراعة في الجنوب مثل مشروع قناة جونجلي للمساهمة في دعم الاقتصاد القومي وتشغيل الأيدي العاملة (٥) .

(١) عبد العظيم رمضان : الوثائق السرية لثورة يوليو ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٢ .

(٢)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, (Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955

(٣) مروان بدر : مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٤) مأمون سنادة : ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٦٩ .

(٥) محاضر الجمعية التأسيسية (البرلمان السوداني ) ، لدورة الأولى ، الجلسة الثانية بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨ .

وتؤكد الشواهد أن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من مياه النيل ، فهذا التفكير المادي البحت بعيد عن الشعور المصري ، ولكن مصر حريصة على السودان ، لأنه جزء من حدود هذا الوطن ، ولأن أبناءه مواطنون حقيقيون بدمهم ولغتهم وعقيدتهم وشعورهم وآمالهم وأساليبهم ، فعندما تنادى مصر بوحدة وادي النيل لا تستند إلى حق الفتح أو حق الكشف والتعمير ، ولا استغلال موارد السودان لمصلحة مصر ، لتستعيد ما صرفته مصر من ملايين أو مبدأ السيادة أو إلى غير ذلك من المصطلحات <sup>(١)</sup> ، بل ترمى مصر إلى تقرير الحقيقة الواقعة التي لا ينكرها أحد ، وهي أن مصر والسودان قطر واحد جمعت بين شماله وجنوبه الجوار والعوامل الطبيعية وطبيعة العادات والتقاليد واللغة والدين <sup>(٢)</sup> .

وينكر عبد القادر إسماعيل " بأن كل من مصر والسودان أدركت أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تسعيان إلى خلق دويلات في منابع النيل ومنطقة البحيرات العظمى ، وتدخل ضمن مخططاتها السودان لكي تمتد يد إسرائيل بالعبث في مياه النهر ، وتهيمن وتسيطر على مجريات الأمور فيها ، فكل من مصر والسودان تأخذ في اعتبارها أن أى مشروعات على النهر إنما هي لصالح كل من مصر والسودان بجانب أى اتفاقيات بينهما تدعم العلاقات السياسية ، حيث التقيا عند هدف واحد من أجل استخدام مياه النيل ، ويعتبر مشروع جونجلي ثمرة كبيرة من ثمرات التعاون في إطار اتفاقية مياه النيل ، وفي عام ١٩٧٥ تم توقيع اتفاق لاستخدام مياه النهر يكفل تسعة مليارات متر مكعب لكل من مصر والسودان يتم بمقتضاه إنشاء هيئة مياه النيل المشتركة التي تمت بناء على الاتفاق ، وانطلاقاً من ذلك جاء التعاون الكامل مع دول حوض نهر النيل <sup>(٣)</sup> .

(١) وينكر الدكتور يونان لبيب : " عن مدى تأثير الفكر السياسى المصرى في السودان حتى أن الجماعات السياسية مثل الإخوان المسلمون في أقصى اليمين والشيوعيون في أقصى اليسار وكلتاها نشأت من منابت مصرية وقد استمدت أصولها من الأرض المصرية " ، انظر : يونان لبيب رزق : أيدلوجية الوحدة بين مصر والسودان ، السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، إبريل ١٩٧١ .

(٢) نادية حسن سالم : البعد التاريخى للتكامل السودانى المصرى - السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ ،

(٣) عبد القادر إسماعيل الشربيني : جنوب السودان في ظل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ (دراسة تاريخية) رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى أية حال فإنه لم يتم التفكير الجدى والفعلى لشق قناة جونجلي إلا بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ بما يعنى أن قضايا التنمية مرتبطة بالسلام في جنوب السودان ، وترى القيادات الجنوبية أن قناة جونجلي سوف تعود بالخير على جنوب السودان والقناة تمتد من قرية جونجلي شمال بور حتى تلتقى بالنيل الأبيض ونهر السوبات ، بطاقة قدرها ٢٥ مليون متر مكعب يوميا في السنوات التي يحدث فيها أى نوع من الاضطرابات وقت الفيضان <sup>(١)</sup> ، وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام ١٩٧٨ وكان مقدرا أن ينتهى في عام ١٩٨٥ إلا أن ظروف الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة وجيش تحرير السودان حالت دون إتمام المشروع <sup>(٢)</sup> .

كما يرى الباحث أن كمية مياه النيل للسودان قبل اتفاقية ١٩٥٩ كانت قليلة بالنسبة لنصيب مصر بدليل ما أكدته صلاح سالم " من أنه إذا عرف المقدار الذى سيقسم كان من حق السودان أن يطالب بإنصافه لأنه ظلم سابقاً " <sup>(٣)</sup> وتؤكد الوثائق الأمريكية صحة كلام الباحث حيث تؤكد الوثائق : " بأن الاهتمام المصرى بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعى ضمان موارد المياه الحالية وان مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها " <sup>(٤)</sup> .

وهكذا نجد أن أزمة مياه النيل أزمة مفتعلة بدليل ما أكدته جبران حايك الصحفي اللبناني للرئيس جمال عبد الناصر : " بأن الفضلى والمرضى ( وزراء في حكومة الأزهرى ) قالوا إن مسألة مياه النيل

---

(١) نفس المرجع : ص ٢٩٠ .

(٢) حمدى عبد الرحمن حسين : مشكلة جنوب السودان : أعمال ندوة مصر وأفريقيا - الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١٩ — ٢٢٠ . انظر أيضا : عائدة العلى سرى الدين : مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(٤)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

مسألة الحل إذا ما اعترفت مصر باستقلال السودان ، وأن السودان لم يعد يمانع في نيل مصر قرضا من البنك الدولي للسد العالي " (١) .

كما وافقت أخيرا أثيوبيا على تبادل بعثات من الصحفيين المصريين العاملين في صحف قومية وحزبية ومندوبين من مجلس الشعب وخبراء فنيين لزيارة أثيوبيا وزيارة أى مكان يقترحونه للإطلاع على حقائق الأمور ، وبالمثل وافقت مصر على استقبال بعثة مشابهة .

كما أن التعاون المصرى السودانى يعتبر من أفضل نماذج التعاون على مستوى العالم بخصوص مياه النيل ، وكل ما يخص مياه النيل يعرض على الهيئة المشتركة لمياه النيل المصرية السودانية ، والهيئة تجتمع كل ٤ شهور في مصر مرة والسودان مرة (٢) .

---

(١) خطاب من الصحفي اللبناني جبران حايك إلى يحيى الفضلى في ٢٧ أغسطس ١٩٥٥، ولقد نشر هذا الخطاب في كتاب: محمد عمر بشير : حول العلاقات السودانية المصرية ، ص ص ٢٧-٣٥ .

(٢) محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية : مبادرة حوض النيل وصور التعاون الحالى مع دول الحوض وآفاق المستقبل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٩ - ١١ .

## الفصل الثالث

---

### البرلمان السوداني وأزمة الحدود بين مصر والسودان

- حلايب والحدود بين مصر والسودان .
- الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود .



بعد استقلال السودان فى بداية عام ١٩٥٦ وسقوط حكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى نفس العام ، أصبح السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة رئيسا للوزراء ، وشهدت العلاقات المصرية السودانية العديد من الأزمات ، خاصة بعد الموقف السلبي للحكومة السودانية تجاه مصر من العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات الشعبية فى السودان احتجاجا على الموقف السلبي للحكومة السودانية من العدوان .

كما شهدت هذه الفترة أول نزاع على الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ على منطقة حلايب ، وذلك عندما أعلنت مصر قبل الانتخابات البرلمانية السودانية أن تلك المنطقة ضمها الاستعمار إلى السودان فى وقت سابق ، وقامت مصر بإرسال قوات من حرس الحدود إلى تلك المنطقة . مما أدى إلى إعلان رئيس الحكومة السودانية عبد الله خليل : " بأن السودان سيحارب مصر إن لم تسحب جيشها من أرضه " ، وأرسل على الفور إلى المنطقة بقوة مدرعة من قوة دفاع السودان بأوامر واضحة ، أن تسترد أي شبر من الأرض السودانية فى منطقة حلايب ، إذا رفض الجيش المصرى الانسحاب منها ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن ، وظلت تلك الأزمة والمواجهة قائمة فترة من الزمن ، حتى انسحبت القوات المصرية وأعلنت مصر إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن سبب تراجع مصر عن موقفها ؟

فما هى أسباب ذلك ؟ وكيف عالجت الدولتان الأزمة الحدودية ؟ وكيف أديرت المنطقة فى ظل النزاع حولها وعلى الرغم من أن معاهدة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا اعترفت بأن الحدود السودانية تقع جنوب خط عرض ٢٢ ، وبهذا تكون منطقة حلايب واقعة ضمن الأراضى المصرية إلا أن مصر تركت هذه المنطقة فترة طويلة تابعة للجهاز الإدارى السودانى ، وتقربا من مصر للشعب السودانى على أساس أن الوحدة أو الاتحاد لا بد أن يقوما بين البلدين .

وقد أدى هذا الموقف المصرى إلى تأجيل استعادة مصر أراضيها فى حلايب وشلاتين ، وبمشيئة الله تعالى سيحاول هذا الفصل توضيح كيف تأثرت الانتخابات البرلمانية السودانية فى عام ١٩٥٨ بأزمة الحدود بين مصر والسودان .

## ١- حلايب والحدود بين مصر والسودان :-

ظهرت علي الخرائط أول حدود بين مصر والسودان بمقتضى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، وكانت نقطة الحدود حسب ما جاء في هذا فرمان تبدأ عند (خليج راوى) على الساحل الغربى للبحر الأحمر، وتحديدًا عند خط عرض ٢١,٥ شمالاً.

ويذكر الدكتور جمال شقرة " بأنه لا يوجد اتفاق بين المؤرخين والجغرافيين بشأن نشأة الحدود الجنوبية لمصر قبل صدور فرمان فبراير ١٨٤١ ومع ذلك فالأرجح أن حدود مصر الجنوبية ظلت فى مواقع تكاد تكون مطابقة أو قريبة من خط الحدود الحالى ٢٢ شمال خط الاستواء " (١)، ولقد استمرت منطقة وادى حلفا حتى عقد اتفاقية ١٨٩٩ (٢)، داخله ضمن نطاق أراضى مصر الأصلية كما كانت تسمى فى ذلك الوقت، فلما عقدت هذه الاتفاقية زحزح خط الحدود المصرية السودانية إلى خط ٢٢ شمالاً (٣). ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن تطلق لفظ السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة ٢٢ من خطوط العرض وهى :

أولاً - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢.

ثانياً - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

ثالثاً - الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان ( الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ) (٤).

(١) يذكر الدكتور رجب عبد الحليم " بأن الحدود كانت موجودة فى عصر محمد على بدليل وجود جمارك فى ميناء عيذاب" انظر : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنموية متكاملة ) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٠٥.

(٢) بعد استيلاء إنجلترا على السودان بقوات مصر وأموالها وقضت على المهديّة ، أكرهت إنجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى جعلت السودان شركة بين مصر وإنجلترا، وأصبح ما يعرف بالحكم الثنائى للسودان وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهي هذا الخط عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالى يبدأ عند فرص شمالى وادى حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر يصل إلى جزيرة ساي جنوبى وادى حلفا ، انظر: عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ١٦١.

(٣) جمال شقرة : أزمة حلايب سنة ١٩٥٨، أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنموية متكاملة ) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٥.

(٤) راشد البراوى: مجموعه الوثائق السياسية (المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس) القاهرة ١٩٥٢ ص ص

وينكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل في نقد هذه الاتفاقية ما يلي :

١- بأنه لم يتوفر الشرط الأساسى الضرورى لصحة أي اتفاقية ، وهو أن يكون طرفي الاتفاق متكافئين وأن يتاح جو الحرية التامة لكل طرف ، لكن الوضع كان غير ذلك تماماً فالإنجليز كانوا أصحاب السيادة في مصر ، وكانت الحكومة البريطانية قد أوضحت بصراحة للوزراء المصريين بأنه من لا يقبل منهم السير وفق السياسة البريطانية فعليه أن يتخلى عن منصبه .

٢- لم يكن للخدوى الحق فى عقد المعاهدات أو الاتفاقيات مع الدول الأجنبية ما عدا الاتفاقيات التجارية وما يتعلق بالضرائب ، ولم يكن له الحق فى التنازل للغير عن الحقوق والامتيازات الممنوحة لمصر ، فسلطة الخديوى كانت مقيدة بالفرمانات العثمانية .

كما يذكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل " بأن كرومر قصد بذلك ألا يترك مجالاً لتركيا للاعتراض بدعوى أن الاتفاقية تعنى تنازلاً من الخديوى عن جزء من الأملاك العثمانية بدون إذن من السلطان ، كما وضعت الاتفاقية فى يد الحاكم العام البريطانى سلطات واسعة " ، وقابلت الصحف العربية والأجنبية هذا الاتفاق بموجة من الاستنكار ، واعتبرته سلباً لحقوق مصر ، وجاء فى إحدى الصحف الفرنسية " إن أفضع اغتصاب فى هذا الجيل قد وقع ، وهو عقد اتفاق بين الغاصب والمغصوب العاجز " (١) .

كما يذكر الدكتور محمود أبو العينين : " بأن خط الحدود كما يظهر خط فلكي يبدأ من ناحية الغرب ، يقع فى صحراء العوينات عند تقاطع خط عرض ٢٢ شمالاً مع خط ٢٤ شرقاً في ملتقى الحدود المصرية الليبية السودانية ، ثم يمتد شرقاً فى خط مستقيم إلى أن يصل إلى ساحل البحر الأحمر جنوبى قرية حلايب المصرية " (٢) .

وقد حدثت عدة تعديلات على هذا الخط وهو ما عرف بالتعديل الأول ، وهو ما عرف أيضاً بنتوء وادى حلفا — حدث بمقتضى قرار رئيس الوزراء المصرى مصطفى باشا فهمى (٣) . الموجه لمحافظة النوبة

(١) شوقي الجمل : تاريخ السودان وادي النيل ، ج ٣ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٨٤ — ١٨٦ ، انظر أيضاً : علي محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٤ .

(٢) محمود أبو العينين : ممثّل حلايب والعلاقات المصرية السودانية — رؤية سياسية ، أعمال ندوة ممثّل حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

(٣) يعتبر مصطفى باشا فهمى رئيس أطول الوزارات عمراً فى تاريخ مصر الحديث (١٨٩٥ — ١٩٠٨) ووزير الداخلية فى نفس الوقت ، وأصدر بهذه الصفة الأخيرة قرارين لترتيب الأوضاع على الحدود المصرية السودانية ، لازالا يثيران جدلاً وضجيجاً حتى يومنا هذا ، فقد صنع هذان القراران ما عرف بالحدود الإدارية ، وأحدهما هو الذى خلق مشكلة حلايب ، انظر : يونان لبيب حلايب : الملف السرى ( ترتيبات مصطفى باشا ) ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ .

بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩ ، وكان الغرض منه إحداث تعديل جزئى فى خط الحدود عند مدينة حلفا السودانية بحيث يبتعد الخط قليلا عند الشمال ، ولا يحررها من زمامها الزراعى لكى يسهل عملية السفر للسودانيين القادمين لمصر عبر ميناء فرص العميق ، (١) كما جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من البرية ناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية الكائنة بناحية أدندان ، وأنه وضع هناك علامتان على كل منهما الشمالية ( مصر ) والجنوبية ( السودان ) (٢) .

وبالرغم من الجدل الذى قد يثار فى شأن هذا التعديل من الناحية القانونية أى حول ما إذا كان التعديل يمثل جزءاً مكملًا لاتفاق الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا (٣) أم إنه لا يعدو أن يكون تعديلاً إدارياً فقط ، وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد غمرت مياه السد العالي المنطقة ، ولم يعد هناك مبرر لإثارة الخلاف بشأن هذا التعديل ، فيما عدا ما يمكن أن ينشأ حول حقوق الصيد فى هذه المنطقة ( خاصة وهى منطقة غنية بالثروة السمكية ) (٤) .

### التعديل الثانى " مثلث حلايب " .

وقد نشأ مثلث حلايب فى أعقاب إصدار مصطفى باشا فهمى وزير الداخلية المصرى فى ٢٥ يوليو ١٩٠٢ قراراً آخر بتعديل الحدود التى تقع شرق النيل ، أيد فيه توصيات لجنة مشتركة ، تم تكوينها من قبل لدراسة تسهيل إدارة القبائل التى تسكن على الحدود ، ومن أجل الإبقاء على وحدة تلك القبائل حيث تدار القبيلة بأجمعها بواسطة إحدى الدولتين مصر والسودان (٥) .

وتم تكوين لجنة حدود مشتركة برئاسة محافظ أسوان ، وعضوية ممثلين لحكومة السودان والحكومة المصرية للنظر فى حدود تتفق وواقع هاتين القبيلتين ، وحددت صلاحية اللجنة بأن تفحص وتتحرى فى شأن الحقوق المكتسبة للقبائل البدوية المصرية والسودانية ، والتوصل لحدود بحيث تكون كل قبائل

(١) وكان عدد السكان فى هذا المكان وهو ما يعرف باسم ( نوء حلفا أو لسان حلفا أو تجويف حلفا ) فى ذلك الوقت يقدر بنحو ١٣ ألف نسمة ، انظر : محمد صبحى عبد الحكيم : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٤٥ .

(٢) محمود أبو العينين : مرجع سابق ص ٢٤٤ ، وانظر أيضا : يونان لبيب حلايب الملف السرى ( ترتيبات مصطفى باشا ) جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ ، وانظر أيضا :

Entre l'Egypte et le Soudan - Halayeb au bout du monde , Al-Ahram Hebdo, N.50, 29/8/1995.

(٤) أنظر الخريطة رقم ١ فى ملاحق الرسالة ، من كتاب أحمد الرشيدى : الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣

(٥) على حسن عبد الله : الحكم والإدارة فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٩٨ .

البشارين بصفة نهائية من مسئولية حكومة السودان ، وأن تكون قبائل العباددة بصفة نهائية تحت إدارة الحكومة المصرية <sup>(١)</sup> ، وتم الاتفاق بأن حدود مناطق القبائل التابعة لحكومة السودان تشمل كل أراضي قبائل البشارين ، وأن حدود مناطق القبائل التابعة للاختصاص الإداري للحكومة المصرية تشمل كل أراضي البدو العباددة باستثناء قبيلة المليكاب بما في ذلك آبار ( بيخوات ) التابعة لحكومة السودان <sup>(٢)</sup> .

وفي شهر نوفمبر ١٩٠٢ أصدر وزير الداخلية قراراً بشأن قبائل عربان مصر والسودان نص على ضم قبائل البشارية والملكاب قبلى إلى السودان ، وقبائل العباددة إلى مصر " وأصبح الحد الفاصل بين هذه القبائل يبدأ من " كرسكو على النيل إلى جبل بارتازوجا إلى بئر حسيمة عمر إلى جبل أم الطيور ، فجبل طقروب الفوقانى فبئر مينيكا ، ثم إلى بئر شلاتين على البحر الأحمر " <sup>(٣)</sup> .

ويسكن منطقة حلايب مجموعة من السكان يغلب عليهم طابع البداوة حيث ينتقلون من مكان إلى آخر ويعملون كزراعة للابل بصفة أساسية ، وإن كانوا يزرعون بعض مساحات من بطون الأودية ، وأهم الجماعات الموجودة في المنطقة :-

- ١- العباددة وهم ينتشرون في الجزء الشمالى من منطقة حلايب <sup>(٤)</sup> ، وينقسمون إلى جماعات أصغر ويرجعون بأصولهم إلى العرب <sup>(٥)</sup> .
- ٢- البشاريون وينتشرون في الأجزاء الجنوبية من منطقة حلايب .
- ٣- الرشادية وهي جماعة قليلة العدد، وتوجد لهم فروع في السودان وإريتريا <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر خريطة رقم (٢) توزيع المجموعات البشرية في ملاحق الرسالة ، مأخوذة من كتاب : وحدة وادى النيل ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

(٢) البخارى عبد الله : نزاع الحدود بين السودان ومصر ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وجامعة الخرطوم ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٤٩٨-٤٩٩ .

(٣) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٤)

Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994, www. Sudan . net / government / biography.

(٥) يرجع نسب العباددة إلى عبد الله بن الزبير بن العوام الذى جاء من المدينة المنورة لفتح مصر كما أن مقابر أولاده الثلاثة موجودة الآن بقرية اوسيم ، انظر: محمد مختار الشرقاوى : التنمية المتواصلة لمثلث حلايب ، أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنموية متكاملة ) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ص ٣٦٧ .

(٦) السعيد البدوى : الظروف الجغرافية وتنمية الموارد الطبيعية ، أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنموية متكاملة ) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ص ٧٤ .

والمثلث الذى يشكل منطقة حلايب يبلغ وفق هذا التحديد نحو ١٨ ألف كم . ويقدر عدد سكانه بنحو ١٣١١٨ نسمة (١) ، ينتمون إلى قبائل البشاريين والعبادة وأعداد قليلة من قبائل أخرى (٢). والبشاريون يشملون أغلبية السكان في الإقليم . وهم ينتمون عرقياً إلى الكتلة البجاوية ، التي تضرب في المناطق شرق السودان ، ومن نهر عطبرة حتى الحدود المصرية . وتعمل قبائل البشارية بالصيد والرعى وكذلك تجارة الإبل ، كما يعمل بعضهم في مناطق الذهب بواى العلاقى ، ورغم فقرهم عموماً فقد كانوا أكثر حالاً نسبياً من غيرهم (٣) ، وعلى الرغم من انقسام مناطق العبادة والبشارية ولكن حتى الآن يتم التجول بينهم بشكل حر عبر الحدود (٤) .

### مثلث جبل بارتازوجا :

وفى سنة ١٩٠٧ تم التعديل الإداري الثالث، حيث تم تبادل الرسائل بين مدير عام مصلحة المساحة المصرية ، وسردار الجيش المصرى ، حيث أرسلت المخابرات المصرية خطاباً فى ١٦ يوليو ١٩٠٧ الى مصلحة المساحة المصرية وانتهى الأمر بموافقة المخابرات المصرية فى الثانى والعشرين من شهر يوليو ١٩٠٧ على جعل الحد الفاصل بين قبائل العربان بدلاً من أن يصل ما بين بارتازوجا وكركسو ، يقف عند نقطة تقاطعه بخط عرض ٢٢ شمالاً ، ويتحد معه متجهاً إلى الجهة الغربية ، وبذلك أعيدت قبائل المليكاب إلى مصر إدارياً ، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة ( جبل بارتازوجا ) منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ٦٠٠ كيلو متر مربع . كما أنها تنقسم بفقرها الشديد إذا ما قورنت بمثلث حلايب (٥) .

ويذكر الدكتور محمود أبو العينين " بأن ثمة لغزاً يكمن وراء قرار وزير الداخلية المصرى ذاته عام ١٩٠٢ (٦) ، وعلى الرغم من أن وثيقة سرية بريطانية تؤكد على علاقة البشارية بمصر . وأن أفخاذ قبيلة البشارية تنتوع روابطها بمصر أكثر مما ترتبط بالسودان . كما جاء فى هذه الوثيقة " أن الترتيبات الإدارية لم تتم لأسباب بشرية متعلقة بمصلحة أبناء القبائل المقيمين شمال خط ٢٢ بقدر ما تمت لأسباب

(١) حسب إحصائية ١٩٩٧.

(٢) السعيد البدوى : مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٦ .

(٣) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(٤)

Gabriel Warburg : The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994

(٥) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٦) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

إدارية قد تصل برغبة حكام الخرطوم البريطانيين فى التعامل مع ناظر واحد للبشارية ، الذين أشروا أن يضعوهم جميعاً فى سلة إدارية واحدة " (١) ، وهكذا نشأت مشاكل الحدود بين الدول الإفريقية ، نتيجة لتخطيط الدول الاستعمارية لها لتحقيق سهولة إدارتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات التى كانت سائدة فى ذلك الوقت . (٢)

ويرجح الباحث أن هذا التقسيم هو تقسيم إدارى داخل الدولة الواحدة مثلما حدث فى ضم مديرية التحرير وغيرها من مناطق محافظة البحيرة إلى محافظة المنوفية ، وبديل ما أكده الدكتور محمود أبو العينين من " أن موقف وزير الداخلية المصرى قد يمكن تفهمه من زاوية نظر الحكومة المصرية ، التى لم تكن ترى أن ثمة فارقا كبيراً بين الأرض التى تقع تحت الإدارة المصرية أو السودانية ، حيث كانت الإدارة المصرية هنا وهناك فى نفس الوقت . كما كان هدف الحكومات المصرية فى ذلك الوقت استرجاع وحدة وادى النيل " (٣) .

وعلى الرغم من أن إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ قوبل بالترحاب من جانب جميع الأحزاب السودانية لكن الحاكم العام أكد أن واجبه هو حكم السودان ، طبقاً لهذه الاتفاقيات ، وأنه سيقاوم بشدة أى محاولة للتدخل فى نظام الحكم القائم فى السودان . وقد استتكرت الحكومة البريطانية إعلان الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أنه عمل من جانب واحد ، ولذلك فهو غير قانونى ولا يعتبر قائماً أو نافذ المفعول ، لتناقضه الكلى مع مبادئ الأمم المتحدة (٤) .

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لفض النزاع بين الحكومة المصرية والبريطانية ، وطلبت من الحكومة المصرية الالتزام بالاتفاقيات الدولية وأن تغييرها يتم عن طريق اتفاق ودى بين الطرفين بدلاً من عمل من

(١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، وانظر أيضا :

Gabriel Warburg : The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994 , www. Sudan . net / government / biography.

(٢) حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية فى السبعينات والثمانينات « القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٨ .

(٣) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

انظر أيضا ، يحي جمال عثمان : الحدود الإدارية فى السودان « رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٣٩ .

(٤) التريبرى محمد عثمان : مذكراتي ١٩١٤ — ١٩٥٨ ، الخرطوم ١٩٦١ ، ص ص ٥٧ — ٥٨ ، انظر أيضا : انتونى ايدن : مرجع سابق ، ص ٣٢٥ ، وانظر أيضا : قاسم إسماعيل الهوارى : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦ — ١٩٥١ رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨٦ .

جانب واحد ، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مقترحات للحكومة المصرية لحل الأزمة (١) ، وقد رفضت الحكومة المصرية المقترحات الأمريكية الخاصة بالسودان ، وفي ذلك الوقت تزايدت هجمات الفدائيين على القوات البريطانية في منطقة القناة في أعقاب إلغاء الاتفاقيات (٢) ، ويذكر محجوب "بأن السودان كان أكبر مصدر إزعاج بالنسبة لمصر وبريطانيا ، كما أحدث النحاس بإلغاء الاتفاقيات حالة من الغليان في العلاقات المصرية السودانية " (٣) .

وعلى أية حال فبعد استقلال السودان ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضد وحدة وادي النيل وفصل السودان عن مصر خاصة بعد انحياز مصر للمعسكر الشرقي وبعد قيام السيد إسماعيل الأزهرى بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ، وتبدد حلم وحدة وادي النيل ، وبدأت مسألة التحديد الدقيق بين البلدين تطرح نفسها أمام العلاقات المصرية والسودانية حتى نشبت الأزمة بين مصر والسودان بشأن الحدود والتي اشتهرت باسم " أزمة حلايب " أو ما عرف بملت حلايب ، وحاول كل من الطرفين عرض وجهة نظره في هذا المثلث (٤) ، وهذا ما توقعته الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية ، إذا ما اختار السودان الاستقلال عن مصر ، حيث يتضح من خلال الوثائق الأمريكية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان ، حيث أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر ، فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لأن المصريين متورطون

(١)

American Foreign Policy , 1950- 1955 , Near and Middle East , South Asia , and AFRICA, Part XIII ( Sudan) Egypton Abrogation of Condominium in the Sudan :Statement by the Secretary of State ,October 10 ,1951. Document no. No.70.

(٢) بعد أن ألقى وزير الخارجية البريطاني بيانه في مجلس العموم البريطاني في ٣٠/٧/١٩٥١ يعلن فيه معارضة بريطانيا لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، ورد وزير الخارجية المصري في السادس من أغسطس عام ١٩٥١ على بيان وزير الخارجية البريطاني وقال فيه " إن وزير الخارجية البريطاني قد أغلق بتصريحاته الأخيرة في مجلس العموم باب المحادثات " ، كما تناول النحاس باشا تاريخ المحادثات المصرية البريطانية أمام البرلمان المصري في ٨ أكتوبر من ١٩٥١ ، وأكد على أنه "مادم السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الأوان لأن تقى حكومتكم بالوعد الذي قطعته على نفسها في خطاب العرش الأخير ، فنتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان " أنظر: سامى مهران :حكايات برلمانية ، (١٨٦٦-١٩٥٢) ج ١ ، ص ١٨١ ، وانظر أيضا : يواقيم رزق مرقص :السودان في البرلمان المصري (١٩٣٦-١٩٥١) القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥٢ ، انظر أيضا: صلاح عزام :وثائق مصطفى النحاس ، القاهرة ، ص ١٧-١٨ ، انظر أيضا : وزارة الخارجية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس - ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٢٥٨ .

(٣)

Mahgoub, Mohamed Ahmed : Democracy on Trial, London, 1974. p.46.

(٤) جمال شقرة : مرجع سابق : ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .



بمق في السياسة السودانية ، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل <sup>(١)</sup> . وقسمت الولايات المتحدة الأمريكية مشاكل القارة الأفريقية إلى عدة أنواع :-

١- مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية والناجمة عن تخطيط القوى الاستعمارية لها لتحقيق سهولة إدارتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات التي كانت سائدة في ذلك الوقت .

٢- مشاكل ناجمة عن التنظيمات القليلة والتحول من هذه التنظيمات إلى المؤسسات السياسية الوطنية وتعدد توزيع السلطة على هذه المؤسسات .

٣- مشاكل الوحدة القومية والوحدة الأفريقية <sup>(٢)</sup> .

وفي أثناء الانتخابات البرلمانية السودانية في أوائل عام ١٩٥٨ نشبت أزمة الحدود بين مصر والسودان وحاول كل من الطرفين عرض وجهة نظره في مثلث حلايب <sup>(٣)</sup> ، وكانت الحجج التي قدمها السودان

كالتالي :-

١- الحيابة الفعلية لهذه المناطق منذ اتفاق الحكم الثنائي وتعديلاته التالية واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافياً بأحقية السودان للمنطقة .

٢- يرى السودان أن هذه التعديلات قد أقرتها ووافقت عليها ، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة ، وهو دليل قوى حسب وجهة نظرهم في أحقيتهم التاريخية في حلايب ، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخي .

٣- يرى السودان أنه عند استقلال السودان لم تقدم مصر أية اعتراضات أو تحفظات على مسألة الحدود،

(١)

Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean - Middle East , p . 267 .

(٢) حسين شريف : الولايات المتحدة الأمريكية من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ( ١٧٨٣ — ٢٠٠١ )

ج ٣ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ٢٩٢ .

(٣) لقد ترتب على التعديل الذي أصدره وزير الداخلية المصري في نوفمبر عام ١٩٥٢ انتقال ووضع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي لمصر والمحاذية لساحل البحر الأحمر ( منطقة جبل علبة أو مثلث حلايب ) تحت إدارة المحليات السودانية بغرض توحيد إدارة شئون القبائل ، ولم شمل جماعة البشارية المصرية مع كتلتهم الرئيسية الواقعة داخل الجانب السوداني من خط الحدود (خط ٢٢ شمالاً) . أي أنه انسلاخ من أرض مصر في جنوبها الشرقي منطقة تأخذ شكل مثلث متساوي الساقين تتمشى قاعدته مع خط عرض ٢٢ شمالاً وطولها حوالي ٣٠٠ كيلو متر ، وطول ضلعية الشرق والغربي نحو ٢٠٠ كيلو متر ، وتبلغ مساحة المثلث حوالي ١٨ ألف كيلو متر مربع . يحدها خط يبدأ من ساحل البحر الأحمر قريباً من بئر الشلاتين ، ثم يتجه جنوباً بغرب لمسافة ٥٨ كيلو متراً إلى بئر منيجة ، ثم يمتد شمالاً بغرب لمسافة ٢٨ كيلو متراً إلى بخروب ، ثم جنوباً بغرب لمسافة ٧٠ كيلو متراً إلى جبل أم الطيور ، ثم يعبر نحو الغرب لمسافة ٥٨ كيلو متراً ، ثم جنوباً مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كيلو متر حيث يقابل خط الحدود ٢٢ شمالاً . انظر : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٧٧ — ١٧٨ .

وأن مصر لم تعترض على المذكرة التي أرسلها السودان إلى مصر في يناير ١٩٥٦ ، والتي أشارت إلى احتفاظ السودان بموقفه الخاص من جميع الاتفاقيات الدولية التي عقدها دولتا الإدارة الثنائية .

٤- يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث استعماري أقرته الدول الأفريقية في مؤتمر القاهرة بشأن الحفاظ على الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية من العهد الاستعماري ، ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال .

٥- يرى السودان أن التعديلات الإدارية التي تمت بعد اتفاق الحكم الثنائي كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها ، وأن هذا الوضع لازال قائماً ، ومن ثم لا بد من استمرار الحدود بشكلها الحالي وضم حلايب إلى السودان .

أما الجانب المصري فله هو الآخر وجهة نظر تؤيد حقه في المنطقة ، ويمكن أن نلخصها على الوجه التالي :-

١- يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التي أصدرها وزير الداخلية كانت من أجل التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي الحدود ، وبالتالي فهي قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المناطق المتنازع عليها ، ولم يزد أثرها أكثر من ذلك <sup>(١)</sup> .

٢- يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع اتفاق دولي لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات ، لأن الخطوط الدولية لا تتم إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية ، كما أن الاتفاق بين هيئة المساحة المصرية وسلطات الحكم في السودان قد تسلمت خريطة المنطقة أشير فيها إلى أن خط الحدود هو خط عرض ٢٢ درجة شمالاً مع خط أطلق عليه الحدود الإدارية .

وترى مصر أنها لم تتنازل عن سيادتها على هذه المناطق ، لأن مصر كانت خاضعة للباب العالي الذي منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لأي جزء من أراضيها إلا بموافقة السلطان ، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء <sup>(٢)</sup> .

(١) وضعت الترتيبات الإدارية الثلاثة ، الخاصة بقرار وزير الداخلية المصري مصطفى باشا فهمي الصادر في نوفمبر ١٩٠٢ أساس النزاع الحدودي بين مصر والسودان ، حيث خلقت خطين للحدود : الخط الأول : خط ٢٢ شمالاً ، الذي تسمى في الخرائط المعتمدة بالحدود السياسية ، وهو الخط الذي قرره اتفاقية ١٨٩٩ الدولية ، الخط الثاني : هو الخط الذي يسير وفقاً للترتيبات الإدارية الثلاثة ، التي وضحتها قرارات وزير الداخلية المصري والتي سميت على بعض الخرائط بالحدود الإدارية ، ونتيجة لهذه التعديلات أصبحت قبيلة العباددة تخضع للإدارة المصرية وقبيلة البشاريين تخضع للإدارة السودانية ، انظر : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٧٨ ، انظر أيضاً : على حسن عبد الله مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) عبد الله عبد الرازق : الجذور التاريخية للحدود السياسية بين مصر والسودان ، أعمال ندوة مثلب حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ١٤٥ - ١٤٧ .

٣- أن ادعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يعطيه حق السيادة على حلايب لا أساس له من الصحة ، لأن فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر ، كما أن قيام دولة بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنه بمقابل أو بدونه ، فإن مثل هذه النيابة لا تجيز لها إدعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمر .

٤- أنه علي امتداد الفترة الزمنية كان الوجود المصرى أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة ، حيث توجد شركة استخراج المعادن فى ١٩٥٤ ، وظلت حتى أدمجت مع شركة النصر للفوسفات ، عام ١٩٦٢ ، بالإضافة إلى أن مصر كانت تصدر التراخيص وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية (١) .

ويرى بعض القانونيين السودانيين ( البخارى عبد الله وفيصل عبد الرحمن ) أن قرار مصطفى باشا فهمى قد صنع التغيير الأول فى الحدود التى قررها اتفاق ١٨٩٩ ، ويتذرعون فى هذا بحجتين :  
أولاهما : أن القرار الأول قد تم شأنه شأن اتفاقيات الحدود بوجود ممثلين عن الحكومتين ، حكومة مصر وحكومة السودان ، مما يضى عليه طابع الدولية ، وشأنه شأن اتفاق الحكم الثنائي .  
ثانيهما : يذهب الدكتور البخارى إلى القول بأن أمر ناظر الداخلية المصرى يرقى إلى حد تعليم الحدود والدليل الذى يقدمه أن الطرفين قاما بوضع معالم حجرية على الحدود على ضفتي النيل شمال فرص بالإضافة إلى كتابة كلمتي مصر والسودان ، لكن يذكر الأستاذ الدكتور يونان لبيب " لقد اقتصر دور وزير الداخلية المصرى على إقرار ما يتوصل إليه رجال الإدارة البريطانيون " (٢) .

وينكر الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرازق " بأن كل فريق من الطرفين مصر والسودان يحاول إثبات حقوقه التاريخية فى منطقة حدودية ، وكل فريق يعتقد أنه على الصواب أو قاربه " بل وحتى فى الاجتماعات التى عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة حلايب يحاول كل فريق أن يدعم موقفه ، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته ، وهو ما يصعد الأمور ، بل ويصل بها إلى طريق المواجهة العسكرية (٣) . الأمر الذى يعقد الموقف ، ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين

(١) نفس المرجع " ص ١٤٧ .

(٢) يونان لبيب : المرجع السابق ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

(٣) ينكر على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إقامة مطارات فى حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن إقامة المطارات وأغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الشركة التى كانت ستقوم بهذا الأمر ، اعترافات على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق عن أسباب انقلاب عبود فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، الخرطوم ١٩٦٥ ، ص ١٧ .

الدولتين فى وقت يتطلب حل القضية فى إطار توخى المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادى النيل منذ آلاف السنين " (١) .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليف " بأنه على الرغم من أن السياسة البريطانية شاعت خلال العصر الاستعماري أن تعهد بإدارة حلايب إلى حاكم عام السودان الإنجليزي الأصل ، فإن المصريين لم يتعاملوا مطلقاً مع هذه الإدارة من منطلق أنها تنفى سيادتها عليها ، وقد ميزت مصر حكومة وشعباً بين الإدارة والسيادة ، فإذا كانت الإدارة للسودان فإن السيادة لمصر ، فلقد تكررت زيارات الخبراء المصريين لاسيما من الجيولوجيين لحلايب وشلاتين وبخاصة منطقة علبة لاستخراج المنجنيز وتصديره من مرسى أبو فاطم أو مرسى بوير (٢) ، وتأكيداً لما أكدته الأستاذ الدكتور السيد فليف لمبدأ السيادة المصرية ما جاء فى

تقرير الخبراء فى البعثات التى ذهبت إلى حلايب وطالبت بالاهتمام بما يلى : —

— بتقييم الثروات المعدنية المأمولة بالمنطقة وتحديد احتياجاتها مع التركيز على المشروعات التعدينية الصغيرة ، لجذب الشباب إلى المنطقة وكذلك المستثمر الصغير .

— الاهتمام باستكمال رصف طريق وادى العلاقى وتحويل مساره ، ليتجه إلى جبال البحر الأحمر تسهيلاً لمهمة الباحثين .

— توصيات بإقامة مركز تعدينى إقليمى متكامل يدعم بالوحدات سابقة التجهيز الإدارية والفنية ، وإمكانيات إقامة العاملين ، ويكون نقطة انطلاق للبعثات الجيولوجية المختلفة .

ويرجح الباحث بأنه طوال الفترة ما بين ١٨٩٩ ، وحتى استقلال السودان ١٩٥٦ ، فإن فكرة وجود حدود فاصلة بين البلدين — بالتالى قيام النزاع حولها لم تكن مقبولة — حيث كان حلم وحدة وادى النيل هو الشعار الأساسى للحركة الوطنية والسودانية .

كما يذكر ويرجع أيضاً : " بأن جميع الوثائق والخرائط الرسمية تثبت أن منطقة حلايب داخلية ضمن حدود مصر الدولية " (٣) .

وفى اعترافات لرواد الحركة الوطنية السودانية ، ونواب البرلمان السودانى " أن حلايب أرض مصرية " ،

---

(١) عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) السيد فليف : أبناء مثل حلايب — نظرة تحليلية فى الوعي التاريخى — أعمال ندوة مثل حلايب — رؤية تنمية متكاملة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٦١ — ١٦٢ .

(٣)

حيث يذكر محمد أمين حسين (١) : " قصة حلايب مضحكة شوية ، كان الإنجليز يبحكموا مصر ويحكموا السودان فى وقت واحد ، فعملوا أجزاء من السودان ضافوها إلى مصر وأجزاء من مصر ضافوها للسودان ، ولما جو الوزارات السودانية وجدت هذه الخطورة وجدت جزء من أراضى السودان مضمومة إلى مصر . وجزء من الأراضى المصرية مضمومة للسودان ، المصريين طبعا ما عارفين أن دى أرضهم هم وفى الخرطة ذاتها موجودة وزمان المنطقة دى منطقة حلايب لما كانت الشركة بتاعت شرق السودان بتبحث عن المانجنيز تتقدم لحكومة السودان ، حكومة السودان تقول ليهم لا المنطقة دى تابعة إلى مصر فكان بتديهم جوابات يروحوا إلى مصلحة المساحة المصرية عشان تسمح ليهم بأن يبحثوا عن المانجنيز أو الذهب فى المنطقة دى ، ودى كانت معروفة جدا . والمصريين ما عاوزين يثيروا فى ذلك الوقت علاقات بين السودان وبين مصر فى الموضوع دا لكن بعد ما استقل السودان عن مصر طبعا مصر كانت سكتة لما كان عندها أمل فى الوحدة ولكن لما جاء السودان واستقل براه (٢) ، فأصبح لو سكتت عن هذا فالأراضى دى حتتضم للسودان نهائيا ... نحن جينا فى أول انتخابات دخلنا المناطق دى فاذا سكتوا المصريون خلاص معناها انتهت لأن فيها نواب يمثلوهم فى مجلس النواب " (٣) .

## — الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود :

لقد اتهم الكثير من المؤرخين والكتاب والباحثين عبد الله خليل رئيس وزراء السودان بافتعال أزمة حلايب ، وأزمة الحدود بين مصر والسودان ، والإساءة إلى مصر (٤) ، كما يذكر هيكل أيضا : " أن الحكومة السودانية التى كان يرأسها عبد الله خليل . افتعلت أزمة مع مصر ، فقد بعث عبد الله خليل فى أوائل فبراير ١٩٥٨ بقوات سودانية لاحتلال منطقة حلايب على الحدود بين مصر والسودان . وكانت

(١) ولد محمد أمين حسين فى وادى حلفا عام ١٩١٦ . أسس مجلة أم درمان . وانضم لحزب الأشقاء ثم للحزب الوطنى الاتحادى حتى أصبح عضو اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى ، ودخل أول برلمان سودانى فى عام ١٩٥٤ نائبا عن دائرة أم درمان الشمالية ، مشروع تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، مقابلات رواد الحركة الوطنية ، المجلد الأول ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ . ص ٣٧-٤٠ ، انظر : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٣٥ .

(٢) براه كلمة رطانة سودانية من لغة قبائل الهندوه معناها وحدة أو لوحدة ، كان يرددها دائما رواد الحركة الوطنية فى

محاضر مناقشتهم مع الباحث .

(٣) محمد أمين حسين : مشروع الحركة الوطنية : مقابلات رواد الحركة الوطنية . المجلد الأول ، ص ٦٩-٧٠ .

(٤) يوسف الشريف : السودان وأهل السودان ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٩١ .

المنطقة مصرية وفق ما تقول به الخرائط المعتمدة ، لكن السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني قال إن لديه خرائط أخرى حصل عليها تثبت أن المنطقة سودانية ، وجرى في القاهرة بحث عن كيفية مواجهة ما وقع . وكان هناك رأى بدفع قوات مصرية إلى المنطقة ، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر رأى أن الموضوع كله مؤامرة موحى بها من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على الأرجح لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسوريا . والتي كانت أمواج العالم تموج بها في تلك الأيام ، وأنه سوف يكون مشهدا غريبا أن تتقاتل قوات مصرية وسودانية على قطعة أرض في نفس الوقت الذي تقوم فيه مصر بعمل وحدوى كبير مع سوريا وأننا لانجب أن نستسلم للاستفزاز " (١) .

كما يذكر الدكتور محمود خليل : " قامت الحكومة المصرية بأرسال لجنة انتخابية ، وبرفقتها وحدة صغيرة من قوات حرس الحدود لتمكينها من القيام بعملها ووجهت بتعنت حكومة عبد الله خليل في السودان ( سكرتير حزب الأمة ) المناوئ لمصر في هذا الوقت ، مما حدا بمصر إلى إيقاف الاستفتاء بالمنطقة تفاديا للصدام " (٢) ، كما يذكر الدكتور أحمد الرشيدى : " أن الحكومة السودانية سرعان ما فجرت أول أزمة في العلاقات مع مصر ، وهى الأزمة التى نشبت فى أوائل ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك التاريخ فقد صار من المألوف أن يثور النزاع بين البلدين كلما تأزمت العلاقات بينهما ، وغالبا ما يكون الجانب السودانى هو البادئ بتصعيد الموقف " (٣) .

إلا أن الباحث يرجح أن الحكومة المصرية هى التى تعمدت إثارة أزمة الحدود وذلك لاعتبارات معينة فرضت عليها ذلك الموقف . كما أن الوثائق المصرية قبل السودانية تثبت أن الحكومة المصرية هى التى تعمدت إثارة أزمة حلايب وقامت بافتعال أزمة الحدود ، فمع نهاية عام ١٩٥٧ جبت مستجدات لفتت أنظار النظام المصرى ودفعته دفعا إلى التفكير فى فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان ، فقد أشارت عدة مذكرات لإدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية - عرضت على الرئيس جمال عبد الناصر- فى أواخر سنة ١٩٥٧ إلى تلك المستجدات التى حدثت فى السودان " جاء فى واحدة منها- مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٧ " أن الحساسية فى إثارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت ... وأن من مصلحة مصر أن يفتح الملف الآن بعد وقوع التطورات التالية " :-  
أولاً : تراجع فكرة الوحدة مع مصر والتطورات السريعة فى تكوين الدولة السودانية .

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢٩٧ .

(٢) محمود خليل : العلاقات المصرية السودانية - الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ .

(٣) أحمد الرشيدى : الحدود المصرية السودانية - السياسة الدولية - العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣ .

ثانياً : سياسة الحكومة السودانية الحالية " حكومة عبد الله خليل " .

ثالثاً : مسألة تهريب بعض الشركات السودانية للمعادن من الأراضي المصرية .

رابعاً : أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في المثلث " مثلث حلايب " حيث تؤكد معلومات عديدة عن " تردد الخبراء الأمريكيين علي المنطقة بهدف دراسة إقامة قاعدة أمريكية جنوب مصر " (١)

على أية حال ، فطبقاً لما جاء في مذكرات وزارة الخارجية المصرية المرفوعة إلى الرئيس عبد الناصر ، فإن " الأصوبية الإدارية التي سمحت مصر بسببها ترك مثلث حلايب تحت الإدارة السودانية ، قد انتفت بل أصبحت الأصوبية الإدارية والمصلحة العامة في عودة الأراضي المصرية إلى الإدارة المصرية ، بغض النظر عما قد يترتب على شطر القبائل " .

ولقد اهتم الرئيس عبد الناصر كثيراً بدراسة المستجدات التي أشارت إليها مذكرات الخارجية المصرية ، إلا أنه توقف كثيراً عند سياسات الحكومة السودانية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، لما لذلك من تأثير مباشر على الأمن القومي المصري ، فمنذ أن تقدمت إدارة الشؤون الأفريقية بمذكرتها الأولى في ١٩ نوفمبر ١٩٥٧ ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل وزارة الخارجية المصرية ، وسرعان ما أعدت إدارة الشؤون الأفريقية مذكرتين جديدتين حول نفس الموضوع ، الأولى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧ والثانية يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ وانتهت كل منهما إلى اقتراح بضرورة تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها حسب نصوص اتفاقية ١٨٩٩ ، على أن يكون تقديم

---

(١) يذكر السيد علي عبد الرحمن وزير الداخلية السوداني بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إقامة مطارات في حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن إقامة المطارات وأغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الشركة التي كانت ستقوم بهذا الأمر ، أنظر : اعترافات علي عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق عن أسباب انقلاب عبود . مرجع سابق . ص ١٧ ، كما شهد عام ١٩٥٨ خلافاً بين شريكي الحكم في السودان (حزب الأمة والشعب الديمقراطي) بسبب موضوع المعونة الأمريكية ، وتم عرضه على البرلمان السوداني ، وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتاً ضد ٥٧ صوتاً وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحاً بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية ، مضابط مجلس البرلمان السوداني الثاني ، إجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١/٥/١٩٥٨ ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢/٦/١٩٥٨ ، وانظر مضابط مجلس البرلمان السوداني جلسة مجلس النواب ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ ، الدورة الأولى وجلسة مجلس النواب بتاريخ ٣/٧/١٩٥٨ .

هذه المذكرة (١) ، متى بدأ تعثرت مباحثات مياه النيل أو اتضحت عدم جدية الجانب السوداني خلالها (٢) .

وكانت مفاوضات مياه النيل قد تعثرت خاصة بعد القبض على وزير الري السودانى فى مصر ، وتحدث وزير الري أمام النواب قائلا " أن هذا الموقف الجديد الذى توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء بالطريقة التالية أجد نفسى مضطراً إلى الاعتذار أمام البرلمان عن الثقة السابقة فى الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل ، إننى اعترف الآن بالخطأ ، وبالتالي أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما كنا نعتقده مياه كان مجرد سراب " (٣) ، وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تنهم الحكومة بالسماح لمصر بالتدخل فى شئون البرلمان والجيش والسعى لهم الحياة البرلمانية الديمقراطية ، وأن حزب الأمة سيكافح عن حق السودان فى مياه النيل (٤) ، كما أكد ميرغنى حمزة وزير الري أكد أمام مجلس النواب : " بأن العقبة التى وقفت فى سبيل الاتفاق فى كل المفاوضات التى أجريت بين مصر والسودان بشأن مياه النيل هى مطلب السودان لتعويض مجز عما يصيبه من غرق للأراضى السودانية بعد قيام السد العالى " (٥) .

وتزامن تقديم هذه المذكرة ( مذكرة الخارجية المصرية ) مع المرحلة التى كانت الدولتان تستعدان للقيام بإجراءات دستورية فى كل منهما ، ذلك أن الحكومة السودانية كانت وقتها مشغولة بالإعداد للانتخابات البرلمانية المحدد لها السابع والعشرين من فبراير ١٩٥٨ ، كما كانت مصر منهمكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد إعلان الوحدة مع سوريا (٦) ، وفى ٢٣ يناير ١٩٥٨ وبعد أن تعثر مباحثات مياه النيل بالفعل ، تقدمت نفس الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية بمذكرة جديدة خلصت فيها إلى أنه " من المحتمل أن يفسر تقديم مذكرة الحدود على أن مصر استغلت انشغال السودان بالانتخابات البرلمانية ، وأن من المحتمل أيضاً أن تتعرض مصر للهجوم من الانتهازيين ، وهى فى سبيلها للاتحاد مع سوريا ومع ذلك انتهت المذكرة

(١) وفى نفس الوقت الذى أعدت فيه إدارة الشؤون الأفريقية هذه المذكرة فى عام ١٩٥٧ رفضت السلطات المصرية طلبات الترخيص المقدمة من بعض الشركات السودانية ، إلا أن بعض هذه الشركات ( شركة شرق السودان ) قد عمدت إلى استخراج كميات كبيرة من خام المنجنيز ونقلها وتشوينها فى ميناء حلايب عام ١٩٥٧ ، وقد حذرت مصلحة المناجم والمحاجر المصرية الشركة السودانية المذكورة من مخاطر التعادى فى هذه التصرفات ، انظر : حسام سويلم وآخرين : حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣ - ١٥ مايو ١٩٨٩ ، ص ٤٦٥ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) مضابط مجلس النواب السودانى ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٥ .

(٤) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٥) مضابط مجلس النواب السودانى الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١ / ٥ / ١٩٥٨ .

(٦) البخارى عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٠٥ .



إلى ضرورة أن تقدم مصر المذكرة الخاصة بإعادة الحدود إلى ما كانت عليه . (١)  
وفي السادس والعشرين من يناير ١٩٥٨ عقد اجتماع بإدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية ،  
حضره وزير الداخلية زكريا محي الدين وعلى صبرى وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وحسين ذو  
الفقار صبرى المستشار السياسى للرئيس جمال عبد الناصر ومدير إدارة الشؤون الأفريقية ، ومحمد فائق  
ممثلًا لإدارة المخابرات العامة ، وانتهى هذا الاجتماع إلى عدة نتائج على درجة كبيرة من الأهمية لعل من  
أهمها ما يلى :-

- أ - أن تبني المذكرة المقترح تقديمها علي أسباب تتصل بالأرض المصرية الملحقة بالإدارة السودانية ،  
حتى لا يؤول تقديمها علي أنه رد علي تعثر مباحثات مياه النيل ، وأن تستخدم مسألة إدماج هذه  
المنطقة ضمن الدوائر الانتخابية في السودان في إثارة الموضوع وكأساس للمذكرة المقترحة .
- ب - أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة إذ أن السودان مقبل على معركة انتخابية  
تتطاحن فيها الأحزاب ، وتسعى كلها لكسب عواطف الجماهير ، ومن بين هذه العواطف عاطفة  
محبته لمصر .
- ج - أن تقديم هذه المذكرة لن يخرج الأحزاب الموالية لمصر ، لأن الانتخابات في السودان أساسها  
مرتكز علي العصبية والطائفية . (٢)
- د - ضرورة إعداد حملة دعائية منظمة للرد علي ما قد تثيره الحكومة السودانية .
- هـ - إن إثارة موضوع الحدود الجنوبية مع السودان لن يؤثر علي الخطى التنفيذية للوحدة مع سوريا .
- و - فيما يتعلق بالموقف مع السودان فلن يخرج عن الاحتمالات الأربعة الآتية :  
١ - قد ترد الحكومة السودانية بالموافقة وتسلم لمصر بما لها من حقوق علي أرضها .  
٢ - قد تعد بدراسة المسألة .  
٣ - قد ترد منكرة علي مصر حقها في هذه الأرض .  
٤ - قد لا ترد مطلقاً .

(١) وعندما سأل أحد النواب عبد الله خليل لماذا تأخر اعتراف السودان بالجمهورية العربية المتحدة قال "كيف أعترف بدولة  
هاجمت حدود السودان " مضابط مجلس النواب الثانى ، الدورة الأول ، مايو ١٩٥٨ .  
(٢) منيت الأحزاب الموالية لمصر بأكبر هزيمة لها في تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان حتى أن السيد على عبد  
الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر سقط في دائرة الخرطوم بحرى ، كما لم يفز أى مرشح مؤيد لمصر خاصة في  
لواثرالعاصمة ، انظر : تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .  
ص ٤٣ ، وانظر : إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

ز - تتطلب الاحتمالات الثلاثة الأخيرة فور التحقيق من نوايا الحكومة السودانية فى اتخاذ الإجراءات التى تؤدى إلى حفظ حقها من ذلك :-

١ - قيام السلطات المصرية على تعدد اختصاصاتها بممارسة ألوان من نشاطها على المناطق المصرية ، التى يقوم السودان بإدارتها كإنشاء نقط للحدود ، ومأموريات للجمارك ، ومراكز للثروة المعدنية ، ووحدات مجمعة صحية واجتماعية وتعليمية .

٢ - وضع الترتيبات كى تتخذ القوات المسلحة المصرية مراكز تجمع قريبة من المناطق المتنازع عليها من الأرض المصرية .

٣ - مطالبة السودانين الذين يفدون إلى مصر بالحصول على تأشيرة دخول وأداء رسم معادل لما يدفعه المصريون الذين يدخلون السودان ومعاملة المقيمين فى مصر معاملة الأجانب فى شروط الإقامة وظروف العمل .

٤ - التضييق فى استيراد السلع السودانية .

ح - وقد يكون رد فعل حكومة السودان على ما تتخذه مصر من إجراءات فى حالة إنكار حقها فى أرضها واحد من الاحتمالات الآتية :

١ - تخضع الحكومة السودانية لضغط رأى العام المتذمر ، نتيجة لاتخاذ الحكومة المصرية للإجراءات السابقة .

٢ - لا تؤثر هذه الإجراءات وكذا ضغط رأى العام السودانى فى موقف الحكومة السودانية .

٣ - تطرد الحكومة السودانية المصريين المقيمين وتستولى على المنشآت المصرية هناك .

٣ - قد يصل الأمر إلى حد الشكوى إلى الأمم المتحدة أو السعى لتقوم بعض الدول بالوساطة .

كما تطرقت المذكرة المصرية إلى أنه فى حالة قيام الحكومة السودانية بعمل إيجابى يؤثر على حق مصر فأنه على القوات المسلحة المصرية أن تتقدم إلى المثلث المتنازع عليه من أرض مصر ، وتضع الأمور فى نصابها (١) .

وبالفعل كما توقعت المذكرة المصرية قام الملك سعود بدور الوساطة بين البلدين ، وجاء فى البرقية التى أرسلها الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها :-

حضرة السيد الرئيس الأخ جمال عبد الناصر حفظه الله

علمت بقلب ملؤه الأسى والحزن نبأ الخلاف الذى نشب بين البلدين الشقيقين مصر والسودان وليقيني أنه

يخز في نفس السيد الرئيس كما يخز في نفسى ، وفي نفس كل مسلم عربى أن تصل ذروه الخلاف فى هذا الأمر إلى هذا الحد الذى يشمت بنا الأعداء أجد من واجبى فى هذا الموقف أن أتقدم برجاء ملؤه الإشفاق لميادة الأخ الرئيس ، كما أتقدم بمثله لحكومة السودان لتحكيم الروية لحل المشكلة بينهما ... وإنى على تمام الاستعداد لبذل أى مسعى قد يراه إخواننا فى البلدين لحل هذه المشكلة التى تقلق كل مسلم وعربى " .

واتصل الرئيس جمال عبد الناصر بالدكتور محمود فوزى يقول له : " إن الرجل يحاول أن يعرض وساطته بيننا وبين السودان فى الوقت الذى يتوسط فيه شقيقة ( الملك فيصل ) بيننا وبينه ، ثم طلب الرئيس جمال عبد الناصر من محمود فوزى أن يتصل بالسفير السعودى فى القاهرة ليبلغه إن الأزمة قد تم تطويقها (١) .

وعلى الرغم من أن مذكرة وزارة الخارجية أكدت أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة إلا أن الباحث يرجح غير ذلك ، وأن الوقت لم يكن مناسباً على أى حال لتقديم هذه المذكرة مما يدل على عدم دراسة العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية بأحوال السودان فى ذلك الوقت ، فقد أثارت المذكرة الرأى العام السودانى ، فى وقت كان السودان مقبل على الانتخابات البرلمانية ، واتحدت جميع الأحزاب السودانية ضد مصر حتى إن حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر وقف ضد مصر ، كما أدى ذلك أيضاً إلى سقوط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى ورئيس حزب الشعب الديمقراطى والمؤيد لمصر فى الانتخابات البرلمانية (٢) ، ولم يتمكن من دخول البرلمان السودانى كنائب من نواب البرلمان ، إنما كوزير للداخلية (٣) .

وعندما تأكدت الحكومة المصرية أن تقسيم الدوائر الإقليمية للانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٧ المحدد للدوائر الانتخابية السودانية قد أدرج المناطق المصرية ضمن هذه القوائم فى محاولة لتغيير الوضع القائم ، صدر الأمر إلى السفير المصرى فى الخرطوم " سيف اليزل خليفة " لتقديم المذكرة المعدة سالفاً إلى وزير خارجية السودان وذلك فى اليوم الأول من شهر فبراير ١٩٥٨ (٤) ، وأشارت المذكرة المصرية إلى أن قانون الانتخابات السودانية أدخل المنطقة الواقعة شمال حلفا (الننوء) والمنطقة التى تحيط بحلايب وشلاتين التى تقع على البحر الأحمر ضمن دوائر الانتخابات السودانية ، كما أن هذا الوضع يتناقض مع خط عرض ٢٢ درجة شمال الذى يمثل الحدود بين البلدين كما حددت أصلاً فى اتفاقية يناير ١٨٩٩ ، وعلى

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) جاءت النتيجة ٦٣ مقعداً لحزب الأمة - عدد الاصوات (٣١٠٠١٩) أما حزب الشعب - المؤيد لمصر - فقد نال ٢٧ مقعداً - عدد الأصوات (١٤٧٠٧٧) ، انظر محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ ، انظر أيضاً :

Final Report Parliamentary Election 1957 - 1958 .

(٣) نادى حزب الشعب الذى تكون فى عام ١٩٥٦ بالعمل على تحقيق وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربى ، وهو ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر ، انظر : دستور حزب الشعب الديمقراطى ، الخرطوم ، ١٩٥٦ .

(٤) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

ضوء ذلك طالبت الحكومة المصرية بضم كل الأراضي التي تقع إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمال لمصر (١) .

وهكذا لفتت المذكرة المصرية نظر الحكومة السودانية إلى عدم شرعية القرار الذي اتخذته بإدخال بعض مناطق الحدود الإقليمية المصرية ضمن دوائره الانتخابية ، وطالبتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم شئون الإدارة في المنطقتين التاليتين إلى الإدارة المصرية :-

أولاً : المنطقة الواقعة في الصحراء الشمالية الشرقية من السودان وتشمل حلايب وما والها .  
ثانياً: المنطقة الواقعة شمال خط ٢٢ شمالاً وتشمل الأراضي الممتدة شمال مدينة وادي حلفا وتقع داخلها قرى "سرة ودبيرة وفرس وغيرها" .

كما أبدت المذكرة استعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منطقة في حدود السودان الشمالية سبق أن اقتطعت من السودان وأضيفت لمصر . كما أوضحت المذكرة " انعدام الأصوبية الإدارية " التي من أجلها خضعت الأراضي المصرية للإدارة السودانية ، وليس من مانع ذي وجهة يمنع من أن يخضع أبناء لقبيلة واحدة - بحسب إقامتهم - كل لسيادة الدولة التي يقيم على رقعتها ، ومع أن السفير المصري محمود سيف اليزل خليفة قابل محمد أحمد محبوب وزير الخارجية وعبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني في نفس اليوم الذي سلم فيه المذكرة فإن مصر لم تتلق ردا عليها ، وإن كانت النوايا السودانية قد اتضحت من الوهلة الأولى في الرد الشفهي الذي ابلغه السفير المصري إلى حكومته حيث أخبره عبد الله خليل "إن الأمر يحتاج لدراسة قد تؤدي إلى عرضه للتحكيم " (٢) .

وقبل أن ترد حكومة السودان ، وخلال مرحلة إعداد الرد ، وصل لحكومة السودان ما يفيد بأن قوات عسكرية مصرية في طريقها إلى منطقة حلايب ، ومن ثم فقد استدعى إبراهيم المفتي وزير الخارجية السوداني بالنيابة (٣) السفير المصري في الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة وطلب منه التعليق على نحو ذلك التقرير ، كما طلب منه أن ينقل لحكومته " أن حكومة السودان تأمل أن تكون المعلومات التي وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة ، علما بأنه إذا ثبتت صحتها فإن ذلك سيترك أثرا خطيرا على علاقات الصداقة القائمة بين البلدين " وأكد للسفير أنه من المستحيل أن توافق حكومة السودان على

(١) سعيدة رمضان : حكايتي مع الميرغني ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) كان وزير الخارجية السوداني محمد أحمد محبوب في ذلك الوقت في زيارة لدائرته الانتخابية في الحادي عشر من فبراير ١٩٥٨ ، انظر البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٥ .

أن تقوم مصر بضم أرض ظلت تشكل جزءا من السودان أكثر من نصف قرن من الزمان (١) . واضطرت الحكومة المصرية إلى إرسال مذكرة ثانية سلمها السفير المصري في الخرطوم لوزير الخارجية السوداني بالنيابة في مقر مجلس الوزراء يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٥٨ ، جاء فيها " أنه بمناسبة إجراء عملية الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة (للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا) ورئيس الجمهورية يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ ، رأت الحكومة المصرية ممارسة منها لسلطاتها المقررة وإعمالا لقواعد السيادة ، أن يتيسر للناخبين في المناطق المصرية التي سبق أن ألحقت إداريا بالإدارة السودانية ، سبيل الإدلاء بأصواتهم في هذا الاستفتاء ، ومباشرة حقهم الانتخابي " . ولقد استقبل الجانب السوداني المذكرة الثانية ، باستنكار شديد واعتبرها بعض الوزراء " عمل عدائيا تقوم به مصر ضد السودان ، وأنها لم تراع حقوق الجار وأنه ليس بجوار بل احتقار " ، ولم تتلق الحكومة المصرية أيضا رداً من الحكومة السودانية، لذا أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزراء السوداني يوم ١٦ فبراير ١٩٥٨ بأنها سوف ترسل رجال الاستفتاء إلى المنطقة مصحوبة بقوة من بوليس الحدود المختص بالمحافظة على الأمن في مناطق الصحارى والحدود المصرية .

ويروى السفير المصري في الخرطوم كيف استقبل رئيس الوزراء السوداني المذكرة الثالثة بغضب كما ثار ميرغني حمزة وقال : " إننا لم نتعود من مصر الشقيقة مثل هذا الإجراء ، وإن كانت ستستخدم القوة وتضعنا أمام الأمر الواقع ، فلتستعملها " وهنا قال رئيس الوزراء عبد الله خليل : " لنا قوات هناك وإذا حصلت مصيبة فأنتم السبب " (٢) ، وقد حاول السفير المصري استعجال الرد علي مذكرة الحكومة المصرية . الأمر الذي سبب ضيقا لرئيس الوزراء . وقد اكتفى رئيس الوزراء السوداني بإخطاره " بأن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر . وهي ذات الحدود التي عرفت بها الحدود الجغرافية للسودان عند إعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦ . فضلا عن أن هذه الحدود هي التي ظلت قائمة دون أي نزاع قرابة الستين عاما " (٣) .

وهكذا يمكن القول أن هذه المذكرات تؤرخ لبداية النزاع الحدودي القائم بين مصر والسودان منذ أوائل عام ١٩٥٨ ، ويبدو أن الحكومة المصرية لم تقتنع بوجهة نظر حكومة السودان بأن " الحدود الحالية

(١) البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٣) تم عمل هذه الخرائط لخدمة المصالح البريطانية وألغى النحاس الاتفاقيات المعاهدات لأنها عقدت في ظل الاحتلال

البريطاني ، انظر :

الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر " ، فقد مضت الحكومة المصرية في خططها الرامية لاستفتاء السكان المقيمين في المناطق المتنازع عليها . وقد ثبت ذلك في السادس عشر من فبراير عندما أخطرت وزارة الخارجية المصرية السفير السوداني في القاهرة " يوسف مصطفى التسي " بأنه قد تم إرسال لجنة انتخابات ووحدة من حرس الحدود للمناطق المتنازع عليها ، وقد فسرت حكومة السودان من جانبها إصرار الحكومة المصرية على تنفيذ رغبتها بإرسال اللجنة الانتخابية ووحدة من حرس الحدود باعتباره تأكيداً للتقارير التي كانت وصلتها في مرحلة سابقة . ولكن الحكومة المصرية - علي لسان السفير المصري - قد أنكرتها ، وعلى ضوء تلك التطورات قرر مجلس الوزراء السوداني في جلسته مواجهة الادعاء المصري واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية سيادة السودان على أراضيها . وكان من بين تلك الإجراءات التي اتفق عليها إجراء اتصالات على مستوى عال . بأن يقوم رئيس الوزراء بالاتصال بالرئيس عبد الناصر ورفع الأمر لجامعة الدول العربية وإعلان الموضوع للشعب السوداني (١) .

كما أشار عبد الله خليل إلى أن السودان عند نيلة لاستقلاله كان قد أبدى ملاحظات وتحفظات لدولتي الحكم الثنائي بأنه لن يكون ملزماً بأية معاهدات أو اتفاقيات أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال ما لم تعرض عليه تلك المعاهدات والاتفاقيات ويقرها . وذلك في بيان السيد رئيس الوزراء السابق الذي ألقاه أمام البرلمان السوداني في أول يناير ١٩٥٦ ، ولو كانت لحكومة مصر وجهة نظر فيما يختص بالحدود لسارعت بتقديمها أما قبل الاستقلال أو عند تسلمها الكتاب الذي بعث به السيد رئيس الوزراء السابق في الثالث من يناير ١٩٥٦ إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وطالب رئيس الوزراء تأجيل الأمر للدراسة والتفاوض بين البلدين إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية في السابع والعشرين من فبراير (٢) . غير أنه - بعد ثلاثة أيام - أي في السادس عشر من فبراير أرسلت لحكومة المصرية لجان انتخابات ومعها حرس من سلاح الحدود إلى المنطقة التي تطالب بها مصر وذلك لإجراء الاستفتاء (٣) ، وفي اليوم التالي أصدر مجلس الوزراء السوداني الحقائق التالية :-

١- أن مصر لم تثر هذا الموضوع منذ فتح السودان إلا في هذه الآونة ، التي شغلت فيها الانتخابات البرلمانية لجميع السودانيين ، شعباً وحكومة ، وبعد أن اكتشفت مناجم المعادن في منطقة حلايب ، وبعد أن ظهر في مفاوضات مياه النيل الأخيرة أن السودان سيطلب بتعويض عن غمر المنطقة شمال حلفا بمياه السد العالي .

(١) البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٢) أحمد الرشيدى : مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٣) محمود خليل : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

٢- أن حجة استفتاء الشعب المصرى الذى اتخذته الحكومة المصرية ذريعة فى مذكرتها الثانية إذ لم يكن ذلك أول استفتاء أو انتخابات أجريت فى مصر بعد أو قبل الثورة ، ولم تستفت تلك المنطقة فى أي مرة من المرات السابقة .

٣- أنه فى الوقت الذى تبنى فيه المذكرة المصرية الأولى مطالبتها بما يفهم منه الاعتراض على اشتراك أهالى تلك المنطقة فى الانتخابات السودانية المقبلة ، تبنى المذكرة الثانية المطالبة على وجوب اشتراك أولئك السودانيين بوصفهم رعايا مصريين باستفتاء الشعب المصرى .

كما أكدت الحكومة السودانية على أن السكان فى المناطق المتنازع عليها مواطنين سودانيين ، ولم يشتركوا فى يوم من الأيام فى استفتاء ولا انتخابات برلمانية مصرية ، وفوق كل ذلك فقد اشتركوا بوصفهم مواطنين سودانيين فى الانتخابات البرلمانية السودانية منذ عام ١٩٥٣ وفقاً لدستور الحكم الذاتى الذى صدر بموجب الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا ومصر فى ١٩٥٣<sup>(١)</sup> ، كما أكدت الحكومة السودانية على أن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦ لم تضمن اعترافها أية تحفظات بشأن الحدود ، هذا بالإضافة إلى أن سكان تلك المناطق ظلوا يدفعون الضرائب لحكومة السودان ، وتصرف لهم حكومة السودان من خزينتها على الأمن والخدمات طوال السنتين سنة السابقة<sup>(٢)</sup> ، كما رفع محمد أحمد محجوب تقرير إلى الرئيس عبد الناصر ، يتهم فيه زكريا محي الدين بأنه يدبر مؤامرة ضد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإثارة المشاكل على أرض السودان<sup>(٣)</sup> ، وحاول رئيس الوزراء السودانى فى السابع عشر من فبراير الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر لكن محاولته باءت بالفشل بحجة أن المكان الذى يوجد فيه الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن معروفاً ، ومن ثم فقد تحدث رئيس الوزراء السودانى مع وزير الداخلية المصرى زكريا محي الدين حيث طلب منه " أن ينقل رغبة الحكومة السودانية للرئيس عبد الناصر بأن ترجى مصر اتخاذ إجراءات الاستفتاء فى المناطق المتنازع عليها إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية " وقد أكد له فى ذلك الوقت استعداد السودان للدخول فى مفاوضات حول النزاع مع مصر عقب الانتهاء من الانتخابات .

(١) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ص ٨٠-٨١ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٣) تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من محمد أحمد محجوب وزير الخارجية السودانى يتهم فيه زكريا محي الدين بأنه يدبر مؤامرة ضد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإثارته المشاكل على أرض السودان ، وهو تقرير سرى جداً من وثائق الأرشيف السرى للرئيس جمال عبد الناصر .

وأذاع مجلس الوزراء بياناً رسمياً في مساء ذلك اليوم - أي السابع عشر من فبراير - أعلن فيه: "إن المشكلة قائمة على الحدود مع مصر" وما تم حتى ذلك اليوم من إجراءات من جانب حكومة السودان، كما أكد البيان عزم الحكومة على الدفاع عن الأراضي السودانية، كما أشار البيان بصفة خاصة إلى اكتشاف المعادن في منطقة حلايب والتي قد تكون من بين الأسباب التي كانت وراء الادعاء المصري علي تلك المنطقة" (١).

وكانت مصر قد أرسلت يوم ١١ فبراير ١٩٥٨ بعض القوات من حرس الحدود بقيادة القائم مقام الجوهري إلى أبي رماد على مقربة من حلايب، وبدأت القوات المصرية تمهد الظروف للجنة التي ستقوم بالاستفتاء. وفي تقرير مرفوع إلى مدير سلاح حرس الحدود المصري يوم ١٥ فبراير أكد القائم مقام الجوهري "أنه عقب وصوله إلى أبو رماد، اتصل بعمدة (الحد وراب والمشاخ) وقد أبدى الجميع استعداداً طيباً، وأعلن الجميع مصريتهم..." وحسب تقارير القائم مقام الجوهري "فإن القوة المصرية نجحت في فرض رقابة تامة على حلايب، وعلى نقطة البوليس، وجندت بعض الأهالي الذين كانوا ينقلون الأخبار مع عربة مياه الشركة التي تحضر المياه من البئر في حلايب".

وعندما اقترب موعد الاستفتاء، تصاعد التوتر، داخل وحول مثلث حلايب حيث تزايد عدد القوات المصرية والسودانية. وفي تقرير آخر للقائم مقام الجوهري بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٨، أشار إلى أن السودان دفع خلال ساعات بقوات عسكرية جديدة إلى الشمال في الشلاتين كما أشار إلى تقديره الشخصي بأن السودان لن يترك المثلث بسهولة أو بالمفاوضات السياسية، ومن هنا اقترح بضرورة الاهتمام بمظهر القوة أي إظهار قوة مصر في مواجهة التحركات (العسكرية) السودانية، وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:-

أولاً: دفع قوات كافية إلى أبو رماد رأساً.

ثانياً: تحريك دورية طيران فوق (العلبة وحلايب) لإظهار القوة.

ثالثاً: إظهار القوة البحرية لمصر (٢).

وهكذا يوضح التقرير الأخير إلى أي مدى تصاعد التوتر بين الطرفين المصري والسوداني، وأن الصدام بين الجانبين على أرض المثلث بات وشيكاً.

(١) البخاري عبد الله: مرجع سابق، ص ٥٠٧.

(٢) جمال شقرة: مرجع سابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.



وقامت السفارة السودانية بالقاهرة بإصدار بيان رسمي وزعته السفارة يوم ١٨ فبراير كان عنوانه "بغول القوات المصرية أراضي السودان ، ومحاولة احتلال جزء منها بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلايب وما جاورها " (١) .

وهكذا كما توقعت الولايات المتحدة الأمريكية "بأن مسألة السودان قابلة للانفجار في أى وقت خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لان المصريين متورطون بعمق فى السياسة السودانية وان مصر تسعى لتعزيز هدفها فى وحدة وادى النيل " (٢) .

ويذكر السيد الباقر (٣) " بأنه وصلت معلومات موثوق بها للحكومة السودانية تفيد بإعداد حملة عسكرية معظم قواتها من حرس الحدود المصرى لغزو هذه المنطقة ، وكانت تحكم السودان فى ذلك الوقت حكومة ائتلافية من حزب الأمة والشعب الديمقراطى برئاسة عبد الله خليل ، وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً بتعيين ضابطاً للإشراف سياسياً وإدارياً على القوات المنوط بها للدفاع عن ذلك الجزء من الوطن وعند وصولى إلى حلايب وجدت أن كثيراً من المصقات والصور قد رفعت فى أماكن بارزة للدعاية فى السوق وموارد المياه، وعلمت أن كميات كبيرة من المأكولات والأدوية قد أحضرت لتوزيعها على السكان المحليين لنفس الغرض ، وكان هناك بعض الأطباء فى منطقة أبى رماد وكان ينقب بعض المصريين عن المنجنيز لنقله للقاهرة ، وقد شاهدت هناك عدداً من العاملين المصريين يقيمون فى أماكن متفرقة ، وكان يغلب عليهم الطابع العسكرى وساورتنى بعض الشكوك نحوهم ، وعند وصولى إلى مكاتب الشركة وجدت الأميرالاي المصرى المكلف بغزو المنطقة ، وقد فوجئ بمجيئى واستقبلنى ببشاشة وقدمنى إلى بعض العاملين وأخذ يعرفنى بأنواع الأعمال التى يمارسونها ، إلا أنه بالرغم مما قاله فقد كانوا من مظهرهم ضباط جيش وأخبرنى بأنه قد قدم إلى تلك المنطقة لشراء أعداد من الجمال لاستعمالها لحراسة الحدود المصرية ، ومن ناحيتى أخبرته بأننا نعد لإجراء انتخابات برلمانية عامة ويوصفى المسئول عن إدارة وزارة الحكومة المحلية فقد رأيت أن أطوف أجزاء البلاد المختلفة للإعداد لتلك الانتخابات ، وبعد قضاء

(١) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٧ .

(٢)

Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean Middle East , p . 267 .

(٣) الباقر هو أحد ضباط قوة دفاع السودان وبعد تصاعد التوتر بين الطرفين المصرى والسودانى على مناطق الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان ، أصدر مجلس الوزراء السودانى قرار بتعيين الباقر ضابطاً للإشراف سياسياً وإدارياً على القوات المنوطة للدفاع عن حدود السودان الشمالية ، انظر : على حسن عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٩٨-٩٩ .

بعض الوقت معهم ومعرفة ما يدور هناك من نشاطات وكانت التعليمات أن أتفادى أي صدام بين الجيشين لا سيما وأن القوه السودانية لم تكن في موقف يسمح لصد أي هجوم لقله عددها ، ونجحت في إيقاف التعزيزات التي كانت في الطريق إلينا واستعملت كل ما أوتيت من حكمة لتفادى أي موقف حرج . وبناء على طلبى أرسلت لى طائرة خاصة لرفع تقرير مستوفى للحكومة عن كل ما رأيت وسمعت واجتمعت بمجلس الأمن القومى برئاسة وزارة الداخلية ، وبعد وقوفهم علي حقيقة الأمر تقدموا بتوصية إلى مجلس الوزراء لرفع شكوى ضد مصر وقد أرسلت تلك الشكوى فعلا إلى مجلس الأمن الدولى " (١) .

وتلاحقت الأحداث بسرعة فائقة ، فقد أوفدت حكومة السودان في صباح الثامن عشر من فبراير وزير الخارجية محمد أحمد محبوب للقاهرة لمدة يومين ، التقى خلالهما بالرئيس عبد الناصر ، وقد تركزت اجتماعاته مع وزير الداخلية المصرى ، حيث قرر الوزير السودانى ما سبق أن قاله رئيس الوزراء السودانى بالهاتف لرئيس الوزراء المصرى . وهو مطالبة مصر بتأجيل الموضوع إلى ما بعد الانتخابات السودانية المحدد لها السابع عشر من فبراير . ويبدو أن الحكومة المصرية كانت علي موقفها السابق بالمضي قدما في إجراءات الاستفتاء بالرغم من الالتماس السودانى ، وقد اضطر وزير الخارجية السودانى أن يعرض على الحكومة المصرية استعداد حكومة السودان أن تقدم للحكومة المصرية — كدليل لحسن نيتها — تعهدا مكتوبا بأن لا يستند السودان علي إجراء الانتخابات البرلمانية في المناطق المتنازع عليها كحجة لصالح السودان في المفاوضات المقترح أجراؤها بشأن النزاع بعد الانتهاء من الانتخابات ، وليس واضحا عما إذا كان ذلك الاقتراح قد سبق أن أقره مجلس الوزراء السودانى أو كان مبادرة قام بها وزير الخارجية السودانى عندما أدرك أن مهمته قد واجهت العديد من الصعاب ، والثابت أن الحكومة المصرية رفضت الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية السودانى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد طلبت الحكومة المصرية عدم إجراء الانتخابات السودانية ليس فقط في المناطق المتنازع عليها ولكن أيضا في الدائرة الملاصقة لتلك الأراضى ، وكما يبدو فإن طلب الحكومة المصرية من الحكومة السودانية بأن لا تجرى انتخابات في الدائرة الملاصقة كان أمرا غريبا . ومن ثم فسرت الحكومة السودانية موقف الحكومة المصرية باعتباره يشكل انتهاكا للسيادة السودانية وبحقوق السودانين ، وفي هذه الأثناء قام السودان بإخطار سفراء الدول العربية في الخرطوم بتفاصيل الأزمة بين السودان ومصر ، وقام السودان بإرسال مذكرة بشأن النزاع لجامعة الدول العربية بتاريخ الثامن عشر من فبراير (٢) ، وفي العشرين من فبراير أي بعد أن اقتنع وزير الخارجية السودانى بفشل مهمته طلب

(١) على حسن عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٩٨-٩٩

(٢) عن النزاع بين مصر والسودان داخل جامعة الدول العربية انظر : محسن محمد : أوراق سقطت من التاريخ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤٩-٢٥١ .

السودان من الأمين العام لجامعة الدول العربية المرحوم عبد الخالق حسونه بذل مساعيهِ الحميدة لتسوية النزاع بين الحكومتين المصرية والسودانية ، لكن الجامعة العربية — كما يبدو — لم تتحرك بالنسبة للطلب السوداني ولم تقم بأي تصرف يذكر نحو الموقف المتفاقم بين الدولتين (١) .

ويذكر الدكتور محمود خليل : " ومن الملاحظ أن جامعة الدول العربية لم تظهر قدرا من الكفاءة في تنمية هذا الخلاف المصري السوداني حول تخطيط الحدود في فبراير سنة ١٩٥٨ ، برغم أن جامعة الدول العربية قد بنيت على أساس احترام سيادة واستقلال كل دولة عربية . وتدخل محاولات تسوية المنازعات حول الحدود بين الدول العربية في نطاق المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، إلا أن الأخيرة أخفقت على المستوى الثنائي في شكل المفاوضات بين البلدين وعلى المستوى الجماعي في تسوية النزاع . وعندما قدم مندوب السودان مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لم يطلب الأخير عقد مجلس الجامعة ولا مجرد التدخل لتسوية النزاع ، كما أن السودان نقل المسألة في نفس الوقت للأمم المتحدة وانتقلت بذلك إلى مجلس الأمن (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية السوداني محمد محجوب أصدر بيانا عن لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر ، نقلته وكالة رويتر . جاء فيه " أن مصر طالبت بمنطقة في شمال السودان وأن القوات المصرية في طريقها لاحتلال هذه المنطقة ، وأن مجلس الوزراء السوداني اجتمع أمس . واتخذ قرار حاسما بتأكيد سيادة السودان علي هذه المنطقة " (٣) . كما قام مكتب الاستعلامات بنشر تفاصيل أزمة الحدود بين مصر والسودان على الشعب السوداني ، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات (٤) . كما قام مندوب السودان الدائم في الأمم المتحدة يعقوب عثمان في ذلك اليوم برفع رسالة موجهة من حكومة السودان إلى الأمين العام للمنظمة الدولية في ٢٠ فبراير ١٩٥٨ ، وقد دعا المندوب الدائم للسودان بدوره مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الوضع الخطير القائم علي الحدود بين السودان ومصر (٥) ، والذي

(١) البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٨ — ٥٠٩ .

(٢) محمود خليل : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

(٤) أزمة حلايب : مكتب الاستعلامات بالخرطوم ، ١٩٥٨ ، منشورات مكتب الاستعلامات السودانية .

(٥) البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٩ — ٥١٠ ، انظر أيضا : عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان .. بين

الوئام والخصام ، دار الحرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩٣ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج

حمد : السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٤ .

نشأ بسبب القوات المصرية المكثفة المتحركة نحو الحدود السودانية (١)

وقد شرحت مذكرة السودان تفاصيل وتطورات الأزمة منذ وصول المذكرة المصرية ، ومنازعة مصر للوضع القائم علي الحدود منذ قرابة الستين عاما ، وإصرار مصر علي إجراء الاستفتاء في أراضي سودانية ، وخلصت المذكرة بالتأكيد علي عزم السودان علي الدفاع عن أراضيهِ وحماية سيادته الإقليمية في وجه الحشود العسكرية المصرية علي الحدود المشتركة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إخلال بالمسلم فضلا عن أن الوضع قد يتطور إلى نزاع مسلح إذا لم تتم معالجة الوضع المتأزم ، وانتقد المنسوب السوداني إصرار مصر علي حسم موضوع معقد وخطير مثل موضوع الحدود خلال أيام ، مشيرا لرفضها قبول تأجيل الموضوع إلى بعد الانتهاء من الانتخابات ، الأمر الذي يكشف رفضها للحل السلمي (٢) .

وعلى الرغم من أن عبد الله خليل أكد لريتشارد نيكسون أثناء زيارته للسودان في عام ١٩٥٧ " بل إن السودان علي علاقات طيبة بجيرانه ولا يشعر بأي تهديد من جيرانه " ، وكان عبد الله خليل يقصد بذلك (علاقة السودان بمصر ) (٣) .

ونجح حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه ، خاصة بعد دخول القوات المصرية للأراضي السودانية ، واغتنام الفرصة خاصة بعد هجوم مصر الدائم على حزب الأمة في وقت الانتخابات البرلمانية علي وجه الخصوص ، كما صور حزب الأمة للشعب السوداني أن مصر ستعتدي علي الأراضي السودانية ، وفجر المظاهرات في شوارع الخرطوم ، وعلت الهتافات بسقوط مصر واستنكر المتظاهرون

(١) وللمرة الثانية تعرض قضية مصر والسودان على مجلس الأمن لكن في كل مرة كانت بشكل مختلف وكانت المرة الأولى في عام ١٩٤٧ للدفاع عن وحدة وادي النيل ، انظر : وزارة الخارجية : مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان ، القاهرة ١٩٤٧ ، وانظر أيضا

Shibeika, Makki : op, cit, p . 484.

وفي عام ١٩٧١ قام ممثل السودان في الأمم المتحدة بسحب شكوى السودان ضد مصر والمتعلقة بمنازعات الحدود الشمالية الشرقية انظر : منصور خالد : السودان والنفق المظلم (قصة الفساد والاستبداد ) لندن ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥١ ، كما أثيرت مشكلة الحدود في عام ١٩٩٢ في عهد الرئيس عمر البشير ، انظر : عبد العزيز المهنا : السودان وسط اللهب قبرص ، ١٩٩٤ ، ص ٧٩ .

(٢) البخاري عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٣) Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13, 1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon

السياسة الاستعمارية لمصر<sup>(١)</sup> ، وقاموا بتمزيق صور الرئيس جمال عبد الناصر ، كما شنت الكثير من الصحف السودانية حملة عنيفة ضد مصر لدرجة إن البعض دعا جماهير الشعب السودانى إلى (التقدم نحو الشمال) وبدأت بالفعل عملية تسجيل أسماء المتطوعين للدفاع عن أرض الوطن ، وصدرت عناوين الصحف السودانية فى ذلك الوقت " جيوش عبد الناصر تغزو السودان " <sup>(٢)</sup> . وأخذت إذاعة أم درمان تعبئ الجماهير فكانت تنذع الأناشيد الوطنية والمارشات الحماسية يتخللها بيانات عن العدوان المصرى على الحدود السودانية ، وأخبار ما يدور من مظاهرات فى الخرطوم وتصريحات الوزراء حول تطورات أزمة الحدود مع مصر ، ومن ذلك تصريح محمد أحمد أبو سن وزير الشؤون الاجتماعية الذى قال فى مؤتمر صحفى " إن السودان رفض المذكرة المصرية بسحب القوات السودانية من حلايب ، وأن السودان سيتخذ كل إجراء ممكن للمحافظة على حدوده " . كما أصدرت الأحزاب السودانية خاصة حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى عدة بيانات أعلنت فيها تمسكها بجميع الإجراءات التى اتخذتها الحكومة السودانية ، <sup>(٣)</sup> وجاء فى واحد من بيانات حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر فى سياستها " أن حدود السودان الجغرافية وحدة لا تتجزأ ولا يمكن أن يتساهل الحزب فى شبر من أرضه ومع أن دستور الحزب ينص على تدعيم أقوى الصلات مع مصر الشقيقة إلا أن هذه الصلات ينبغى ألا تؤثر على الحقوق الدستورية لأى من القطرين ، <sup>(٤)</sup> وأبدى الحزب رغبته فى إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية والعرف الدولي " .

(١) Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college, 1972, p.357.

(٢) محسن محمد : للمرجع السابق ، ص ٢٤٧

(٣) فى أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري ، عملت مصر على جمع دعاة الوحدة فى السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوطنى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ، وعملت مصر على دمج حزب الشعب الديمقراطى فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوطنى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادي الديمقراطى وأصبح إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيساً دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها فى رئيس واحد ، نظر : يوسف الشريف : السودان وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع ) ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٣٠ — ٣١ ، مضابط الجمعية التأسيسية ( البرلمان السودانى ) إجراءات الدورة الأولى ، جلسة بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٠

(٤) دستور حزب الشعب الديمقراطى ، الخرطوم ، ١٩٥٦ ، مجموعة السودان .

ولم يختلف بيان الحزب الوطني الاتحادي كثيرا عن البيان السابق لحزب الشعب الديمقراطي ومما جاء فيه " أن الحزب لا يسمح بالتخلي عن شبر واحد من أرض الوطن ، ويطالب بحل الموضوع بطريق التفاوض الودي ، ومصر التي انتظرت قرابة الستين عاما وأجرت انتخاباتها لرئاسة الجمهورية المصرية دون أن يغيرها عدم اشتراك المنطقة المتنازع عليها يمكن أن تترتب إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية ، ويرى الحزب ضرورة أن يأمر الرئيس جمال عبد الناصر بسحب الجنود المصريين ولجان الاستفتاء فوراً حفاظاً على وحدة الشعور والروابط المقدسة التي تربط بين الشعبين " وهكذا أيدت الأحزاب المؤيدة لمصر رغبتها في إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية (١).

وفي ذلك الوقت قامت الحكومة المصرية بإرسال لجنة لاستفتاء المنطقة وبرفقتها قوات من حرس الحدود لتمكينها من عملها (٢) ، ولقد عبر السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادي عن رأيه في برقية أرسلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٨ مؤكداً " على أن الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء وراجيا الرئيس جمال عبد الناصر في الإبقاء على الوضع السابق حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية " ومشيراً إلى " أن روح الأخوة والإخلاص المتبادلين كفيلة بتسوية الموضوع " وفي تعليق إسماعيل الأزهرى في الإذاعة قال " إن حزبه لا يمكنه من عمل شيء في هذه المعركة، وأن مصر عليها أن تتدارك الموقف على أساس البرقية التي أرسلها إلى عبد الناصر " ولقد رد الرئيس عبد الناصر علي برقية الأزهرى " بأن مصر حاولت تسوية الخلاف بالوسائل الودية ، لكنها فوجئت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصرى يغزو السودان ، وأنه يوافق على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد منه إلا الأعداء " فقد أعلن حزب الأمة " أن السودان يتعرض لغزو عسكرى مصرى فى حلايب " (٣) .

(١)

Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college, 1972, p.357.

(٢) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٣) محمد حسن داود : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢-١٩٩١) مطابع مؤسسة دار الشعب ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٣ ، انظر أيضا : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

وما جمعت الصحف الشيوعية في السودان المؤيدة لمصر سياسة عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بحكومته وأشارت إلى " أنه حصل على مبلغ ٣ مليون جنيه من إنجلترا ، وأنها تعهدت بشراء قطن السودان كله إذا ما نجح في الانتخابات البرلمانية " وعندما تصاعدت أزمة الحدود بين مصر والسودان انعقد في السودان مؤتمر قومي بدار اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، مثلت فيه كافة الأحزاب والهيئات السودانية وانتهى إلى عدة توصيات ، حملتها برقية عاجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر كان أهم ما جاء بها " استياء واستنكار المشاركين بالمؤتمر ، للأسلوب الذي لجأت إليه الحكومة المصرية في معالجة المسألة وضرورة علاج الموضوع بالطرق السلمية والودية ... وجاء بالبرقية المطولة اقتراح محدد على النحو التالي :-

- ١ - أن تقوم الحكومة المصرية بقبول اقتراح الحكومة السودانية ، بسحب لجان الاستفتاء والقوات المصرية من المنطقة المتنازع عليها .
  - ٢ - أن تجرى الانتخابات البرلمانية السودانية بالمنطقة التي تدعيها مصر .
  - ٣ - أن تعطى حكومة السودان تعهداً كتابياً ألا تضار مصر من إجراء هذه الانتخابات على أنها حجة تدعم موقف السودان في حالة عرض الأمر للبحث .
  - ٤ - تلتزم كافة الأحزاب والهيئات الممثلة في هذا المؤتمر بذلك التعهد الكتابي (١) .
- وفي نهاية الأمر أعلنت مصر " إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية وأن مصر التي تضامنت مع السودان في سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار ، إنما تهدف ' إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين ... وأن القوات المسلحة المصرية لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك " وذلك في بيان أذاعه الناطق الرسمي للحكومة المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن بنصف ساعة للنظر في شكوى السودان من مصر في هذا الموضوع ، ومن ثم اعتبر مجلس الأمن أن شكوى السودان لا محل لها (٢) .
- وقامت السفارة المصرية بالخرطوم بإصدار النشرة الأخبارية رقم ٥٧٧ لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٨ وجاء فيها " لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغني والسيد إسماعيل الأزهرى للرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك بعد اطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إلى الحكومة المصرية " .

(١) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .  
 (٢) عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ٢٩٣ ، انظر أيضاً جريدة الميدان السودانية العدد ٣٢٢ ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤ .

ولكن لماذا اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرار التراجع ؟

تجيب أوراق سكرتارية الرئيس عبد الناصر على هذا السؤال ، فمن خلال تعليقاته على كل ما عرض عليه بشأن الأزمة ، سواء من السفارة المصرية في الخرطوم أو من إدارات وزارة الخارجية أو من المخابرات المصرية ، يتضح أن مصر كانت أمام خيارين كلاهما مر ، فكان على عبد الناصر إما التراجع وتأجيل معالجة الموضوع مع السودان وانتظار ظروف أكثر ملائمة أو الصدام المسلح <sup>(١)</sup> .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل : " إن حكومة عبد الله خليل كلفت سفارتها بالقاهرة بالبحث عن أهالي حلايب وشلاتين المقيمين في العاصمة المصرية وحثهم على التقدم إليها للحصول على الجنسية السودانية ، عسى أن يدعم هذا الموقف السوداني إذا ما بدأت المفاوضات بين البلدين حول المثلث " <sup>(٢)</sup> .

وفي نفس الوقت الذي تصاعد فيه التوتر العسكري بين الجانبين ، كانت القضية تعرض على مجلس الأمن ، وناقش مجلس الأمن الشكوى يوم الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٥٨ وتحدث في هذه الجلسة بالإضافة إلى ممثلي مصر والسودان ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والعراق وفرنسا وكندا ، وقال مندوب إنجلترا : " إن المنطقة المتنازع عليها كانت محل إدارة السودان لمدة تزيد عن خمسين عاماً وأن مصر لم يسبق لها أن اعترضت أو تحفظت على هذا الوضع ، وفي بداية الجلسة كان اتجاه أعضاء المجلس جميعاً تجنب التعرض للجانب الموضوعي من النزاع والابتعاد عن تفاصيل التاريخ والجغرافيا ، وحجج كل فريق على اعتبار أنه سيسوى عن طريق المفاوضات كما ذكرت الحكومة المصرية في بيانها .

وحاول مندوب السودان أن يستصدر قراراً من المجلس لصالح السودان وطلب مساعدة مندوبي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن جميع أعضاء المجلس رأوا إرجاء حسم الخلاف حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية <sup>(٣)</sup> .

وبعد أن أعلنت مصر إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية أعلنت وزارة الداخلية المصرية ووزارة الداخلية السودانية " إن سكان حلايب يدخلون الانتخابات المصرية والسودانية " <sup>(٤)</sup> .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ٢١٠ ،

(٣) السيد فليفل : مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٣) جمال شقرة : مرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٤) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .



وجاء في تقرير لذكريا محي الدين وزير الداخلية المصرى المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ ومما دفع مصر إلى أن تمضغ الصبر على حد تعبيره ، جاء فى هذا التقرير :-

- ١- أن رجال الأحزاب من أصدقاء مصر يرون أن توقيت إثارة المشكلة لم يكن موفقاً .
- ٢- أن حزب الأمة انتهز الفرصة وأثار الشعور ضدنا ويدعو القادرين عل حمل السلاح .
- ٣- وسيعمل حزب الأمة على إعلان الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات لينفرد بحكم السودان .
- ٤- شعور الشعب أصبح ضد مصر ، ونزعت صور الرئيس من المحلات التجارية والعمامة ومزقت فى الشوارع.

٥- الشعور فى الجيش السودانى ضد مصر (١) .

- ٦- تحركت أول أمس عدد ٢ سرية من جيبب والقضارف ، وتحركت أمس سرية من الخرطوم وعدد ٢ سرية من شندى ، وتروب مدفعية من عطبرة إلى حلايب والكل بقيادة القائمقام محسن الزينى .
- ٧- عرض إمبراطور الحبشة أمس الأول على عبد الله خليل المساعدة العسكرية ، وذلك لتزايد الشعور العدائى فى الحبشة ضد مصر .
- ٨- جميع الهيئات والأحزاب بما فيها الحكومة السودانية ترى التفاوض ، ولكن بعد الانتهاء من الانتخابات السودانية .

وأتهى وزير الداخلية تقريره ، باقتراح مؤداة فتح باب التفاوض لأن مجرد هذا سيحفظ حق مصر وسيفوت الفرصة على حزب الأمة وعلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

وجاء فى تعليق الرئيس جمال عبد الناصر على تقرير وزير الداخلية ما يلى :—

- ١- حزب الأمة استغل الموقف وسيحقق أهدافه .
- ٢- المشاورات بين حزب الأمة وبريطانيا تؤكد ذلك .
- ٣- لابد من تقويت الفرصة عليه وعلى الاستعمار .

وعلى الرغم من أن الدكتور جمال شقرة يذكر أن سبب تراجع مصر هو أن الحكومة المصرية كانت حريصة بالفعل على مشاعر الشعب السودانى ، وأن التقارير والرسائل التى انهمرت على الرئيس عبد الناصر من السودان أثرت بشدة على الرئيس عبد الناصر وخاصة رسالة السيد على الميرغنى لعبد الناصر (٢) .

(١) خاصة بعد قيام القوات لمصرية برفع علم مصر على حلايب ، انظر: عبد الوهاب محمد وآخرين : العلاقات العسكرية المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ٤٨٩ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ص ص ٢١٠ - ٢١٢ .

يرجح الباحث أن سبب تراجع عبد الناصر ليس بسبب رسالة الميرغنى لعبد الناصر كما يعتقد الكثير ، ولكن بسبب التدخل الأمريكي ، خاصة بعد ظهور السفن الأمريكية فى البحر الأحمر وتخوف عبد الناصر من الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية <sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فقد أثرت أزمة الحدود على الانتخابات البرلمانية السودانية ، فقد سقط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر عن دائرة الخرطوم بحرى ، كما لم يفز أى مرشح مؤيد لمصر خاصة فى دوائر العاصمة مما يدل على مدى تأثير الشعب السودانى بأزمة الحدود فقد وحدثت أزمة الحدود الشعب السودانى ضد مصر وانعكست آثار هذه الأزمة على الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨ ، فقد حصل حزب الأمة على ٦٣ مقعدا وحزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر على ٢٦ مقعداً ، وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعداً ، كما حصل حزب الأحرار الجنوبى على ٤٠ مقعداً ، كما كان سقوط على عبد الرحمن وزير الداخلية فى الانتخابات البرلمانية دليل على نزاهة الانتخابات البرلمانية <sup>(٢)</sup> . ولم تكن نتيجة الانتخابات مفاجئة ، فقد أدرك حزب الأمة منذ البداية أنه كلما ازدادت الأزمة تعقيدا كلما أضاف ذلك فى احتمالات تحقيقهم للنجاح فى الانتخابات ، وقد قال وكيل وزارة الخارجية السودانى أبان الأزمة للسفير البريطانى فى السودان إنه " إذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارئ وسيفقد الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى وكل من مع مصر كل الفرص ونؤجل الانتخابات للفوز فى الانتخابات البرلمانية " <sup>(٣)</sup> .

وتعجب السفير البريطانى وكتب لحكومته " إن لغز عبد الناصر يحيرنى فليست المسألة مسألة المعادن كافية لإثارة القضية ، ولكن توقيت أثارها فى هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة فى الفوز بالانتخابات لقد ظل إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى فى حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفعوا وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر " .

وتساءل السفير البريطانى فى برقيته ، هل فكر عبد الناصر فى إن استسلام حكومة السودان فى النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر فى الانتخابات ؟ إذا كان ذلك صحيحاً فإنها مقامرة

(١) عارض نواب البرلمان الأحلاف العسكرية ووجهوا الأسئلة للحكومة ، لماذا تقوم الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق فوق منطقة شمال شرق السودان ، مضابط مجلس النواب الثانى ، إجراءات الدورة الأولى ، جلسة بتاريخ ١١/٦/١٩٥٨

(٢) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٤٧ - ٥٨ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ ، انظر أيضا :

Final Report Parliamentary Election 1957 - 1958 .

(٣) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية، ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضاً مقامرة غير محسوبة... إن عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " (١).

ويرجع الباحث أن الخطأ ليس خطأ عبد الناصر ولكن خطأ العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية ، والذين رفعوا تقريرهم لعبد الناصر مما يدل على عدم دراستهم بأحوال السودان فى ذلك الوقت وعدم دراستهم للانتخابات البرلمانية فى السودان. (٢)

وفى تقرير بعثت به الحكومة البريطانية إلى دول الكومنولث حول الدوافع المصرية من إثارة القضية جاء فيه " الدوافع غامضة إلى حد كبير ، فلا تلوح فى الأفق أية مكاسب ملائمة سواء كانت آجلة أو عاجلة يمكن أن تعود على مصر من وراء ضم الأراضى المتنازع عليها ، قيمة الثروات المعدنية فى السهل المثلث الساحلى غير معروفة على وجه التحديد، واعتبارات التعويض عن الفيضانات بسبب إنشاء السد العالى ليست بالضخامة التى تجعلها سببا حقيقيا وراء تحركات عبد الناصر، وسيكون تأثير تلك القضية على الانتخابات السودانية على عكس ما يتمنى المصريون فمما لاشك فيه إن فرصة حزب الأمة فى الفوز تزايدت فى الفترة الأخيرة بينما نجد فرص الحزب الوطنى الاتحادى والأزهرى غير مؤكدة " (٣).

وهكذا احتار العالم وكثير من الباحثين فى سبب إثارة عبد الناصر قضية الحدود وأزمة حلايب فى ذلك الوقت ، الغير مناسب ( وقت الانتخابات البرلمانية السودانية ) حتى إن السفير البريطانى فى الخرطوم اعتبر أن " جمال عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " فقد وحدث الأزمة الحدودية السودان ضد مصر وانتشرت الاتجاهات المعادية لمصر وانعكس ذلك على نتيجة الانتخابات البرلمانية والتى تصدرها حزب الأمة ، وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت قبل الانتخابات البرلمانية لتوحيد الصف ضد حزب الأمة حيث أشارت الراى العام : " بأن الطابع المميز حتى الآن فى الانتخابات البرلمانية هو الانقسام فى المعسكر الوطنى والتطاحن المستमित بين حزب الشعب الديمقراطى والوطنى الاتحادى وعدم قيام جبهة الوطنيين ضد الاستعمار وأعوانه قادة حزب الأمة . وقد نتج عن هذا الوضع أن أصبحت معالم المعركة الانتخابية وأهدافها الوطنية غامضة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعبنا وتبددت قوى الوطنية فى الصراع الداخلى منخرة على قيادة حزب الأمة جهوداً طائلة ما جعلها تركز على دوائر معينة فى النيل الأزرق والغرب والجنوب بدلا من تشتيتها على نطاق القطر بأسره كما كان الحال فى الانتخابات البرلمانية الماضية ولهذا

(١) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ص ٨٥ - ٨٧.

(٢) تقرير إدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية المرفوع للرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٥٧، انظر : نفس

الرسالة ص ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ٨٦.

نشأ احتمال فوز حزب الأمة في دوائر ما كان ممكنا فوزه فيها لولا الانقسام في المعسكر الوطنى . إننا ندعو كافة الوطنيين أن يتصوروا الوضع لو أن الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الجبهة المعادية للاستعمار والوطنيين الجنوبيين دخلوا كلهم فى جبهة موحدة ضد حزب الأمة إذا كنا سحقتنا حزب الأمة سحقا ... <sup>(١)</sup> أننا نعتبر حزب الشعب الديمقراطى فى الأساس حزبا وطنيا بالرغم من تحالفه المؤقت مع حزب الأمة . <sup>(٢)</sup> إلا أن أزمة الحدود أثرت على الانتخابات البرلمانية لصالح حزب الأمة ، وجاءت نتيجة تلك الانتخابات البرلمانية مخيبة لآمال حزب الشعب الديمقراطى القريب من مصر حيث حصل على مقاعد قليلة فى البرلمان ، واستمر الائتلاف قائما بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطى رغم ما طرأ على قادة الحزبين من فتور فى العلاقة بسبب موقف حزب الشعب المتأرجح من اتفاقية المعونة الأمريكية ، واتهامه لحزب الأمة بأنه لم يصدقه العون فى الانتخابات البرلمانية <sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من أن الدكتور إبراهيم نصر يذكر : " أن الخلاف المصرى السودانى بشأن الحدود بين الدولتين يجسد حالة انعكاس علاقات النظم الحاكمة على خلافات الحدود ، حيث تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من وجود أسباب موضوعية للخلاف إلا أن العامل السياسى ممثلا فى تدهور العلاقات بين البلدين كان هو الدافع الأساسى لإثارة النزاع فى مختلف اللحظات التى ثار فيها منذ عام ١٩٥٨ ، كما تشير بعض الدراسات إلى أن النزاع المصرى السودانى عام ١٩٥٨ بشأن الحدود ، قد جاء كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل اتفاقية ١٩٢٩ بشأن مياه النيل ، وإعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالى وهى المفاوضات التى كانت قد وصلت إلى طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين <sup>(٤)</sup> .

ويذكر الصادق المهدي : " إن مشكلة الحدود أثرت كجزء من توتر فى العلاقات بين البلدين له أسبابه الأخرى " <sup>(٥)</sup> ، ويذكر الدكتور محمود أبو العينين : " أن سبب إثارة الأزمة حول حلايب سنة ١٩٥٨ هو رغبة حزب الأمة فى التنقيب عن البترول فى مثلث حلايب ، وحينما علمت الحكومة المصرية بذلك

---

(١) كان نواب حزب الأمة يسخرون من هذه الجبهة ويطلقون عليها الجبهة المصرية ، انظر مضابط مجلس النواب الثانى السودانى ، إجراءات الدورة الثانية ص . ٢١٩ .

(٢) جريدة الراى العام والميدان ، بتاريخ ١٩/١/١٩٥٨

(٣) إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٤) إبراهيم نصر : الحدود السياسية ودوافع الدولة فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١١٦ .

(٥) عبد العظيم رمضان : الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩٢ .

عرضت على السودان أن تقوم مصر بالتنقيب عن البترول مع التعهد بتزويد السودان بالبترول بأسعار تقل ١٠% عن الأسعار العالمية ، والسبب الآخر هو أن حلايب تصلح أن تكون ميناء وأن ثمة خطة للربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عن طريق خط برى بين السودان وليبيا ، كى يكون بديلا عن قناة السويس ، وأن المعونة الأمريكية للسودان مرتبطة بهذا المشروع ، وحينما علمت السلطات المصرية بهذه المسألة قررت إثارة قضية الحدود (١).

إلا أن الباحث يرجح أن سبب إثارة قضية الحدود وأزمة حلايب هو موقف الحكومة السودانية من العدوان الثلاثي على مصر فى نهاية عام ١٩٥٦ فقد وقفت الحكومة السودانية موقفا سلبيا من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فقد قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا ورفض حلفاء بريطانيا فى حلف بغداد أيضا التعامل معها إلى أن توقف عملياتها العدائية ضد مصر ، كما طالب بعض النواب فى البرلمان السودانى من عبد الله خليل رئيس الوزراء قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا لكن عبد الله خليل رفض هذا الطلب المقدم من النواب فى البرلمان السودانى (٢) ، ولهذا فقد اعتبر الرئيس عبد الناصر أن حزب الأمة قد خان مصر فى أصعب المواقف .

وفى أول مارس عام ١٩٥٨ وفى خطاب الحكومة السودانية أمام نواب البرلمان السودانى بعد أزمة الحدود ، أكدت الحكومة السودانية على أن هذه الحقبة هى عهد البناء والتعمير وصيانة الاستقلال ، وأن سياسة الحكومة تقوم على أساس عدم التمييز أو الانحياز لأي من الكتلتين الغربية أو الشرقية ، وكذلك عدم التحيز لأي من الكتل العربية إلا السعى للتوفيق بينها ، والامتناع عن الدخول فى أى أحلاف أيا كانت مصدرها أو اتجاهها إلا دفاعا عن السودان فى حالة الاعتداء عليه من أى دولة ( مشيرا بذلك إلى أزمة الحدود مع مصر ) (٣).

وعلى الرغم من أن المذكرة المصرية فى يناير ١٩٥٨ كانت بداية النزاع الحدودى القائم بين مصر والسودان منذ ذلك الحين وحتى الآن ، وهذا النزاع يطفو على السطح أحيانا ويختفى أحيانا أخرى ، ومازال يمثل مشكلة لم تحرص الحكومات بين البلدين على وضع حل لها ، ولذلك فأنها دائما تثار للتأثير على نظم الحكم فى الدولتين ، من خلال محاولات التشكيك فى مدى التزام كل من الحكومتين بواجباتهما

(١) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) مضابط مجلس النواب السودانى الأول ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣٠

(٣) مضابط مجلس النواب السودانى الثانى اجراءات الدورة الأولى ، جلسة بتاريخ ١٩٥٨/٣/١ .

ومسئوليتهما الوطنية ، كما أن تداخل مواطنى السودان ومصر فى منطقة الحدود ، وارتباطهم بصلات القربى والنسب أدى كل ذلك إلى تشكيل كيان اجتماعى يرتبط بمناطق تواجهه غير عابئين بحقيقة الحدود سياسية كانت أم إدارية ، وهو كيان لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عندما نتوصل البلدان إلى حلى لمنطقة النزاع ، لكى يكون نواه للتكامل والتعاون المشترك على جانبى الحدود (١) .

وفى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد أزمة الحدود فى ١٩٥٨/٣/٢٠ " الجمهورية العربية المتحدة تحملت أن تكون خط الدفاع الأول عن الأمة العربية ، وهذه المسؤولية خطيرة . تحملت أن تعبر عن أمانى الأمة العربية . هذه الجمهورية بأفرادها تعبر عن أمانى العرب فى كل مكان . هذه الجمهورية ، تحملت أيضا أن تكون النموذج الحقيقى للوحدة العربية ، وتحملت أيضا أن تكون قاعدة الدعوة إلى الوحدة العربية ، وإلى معاونة الأحرار فى كل بلد عربى ضد الاستعمار . أو ضد أعوان الاستعمار . تحملت هذه الجمهورية ، المسؤولية أيضا بالنسبة للسلام العالمى ، فاتبعنا سياسة عدم الانحياز ، وسياستنا سياسة مستقلة تنبع من ضميرنا " (٢) .

وإن كانت المطالب المصرية فيما يتعلق بمنطقة مثلث جبل علبة أو قطاع حلايب لها ما يدعمها من وجهة النظر المتعلقة بقواعد القانون الدولى ذات الصلة بطرق اكتساب السيادة على الأقاليم ، إلا أن الاعتبارات والروابط الخاصة بواقع وحقيقة العلاقات المصرية السودانية تقضى ولا شك بضرورة معالجة النزاع حول هذه القضية فى إطار يتوخى تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين وبعيدا عن أية تدخلات خارجية (٣) .

---

(١) سعيدة رمضان : مرجع سابق ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) محمد السيد سليم : التحليل الناصرى للسياسة الخارجية « ندوة مصر والعروبة وثورة يوليو » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٩٢ .

(٣) أحمد الرشيدى : مرجع سابق ، ٢١٢ .

## موقف البرلمان السوداني من العدوان الإسرائيلي على مصر.

- : الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط .
- : موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .
- : موقف البرلمان السوداني من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان وأثره علي العلاقات المصرية والسودانية .
- : موقف البرلمان السوداني من عدوان ١٩٦٧ .

بعد أن سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عرضهما بمنح مصر قرضاً لبناء السد العالي قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس فأجمعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على محاربة مصر . وشنّت العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦ ، وقفت الحكومة السودانية برئاسة عبد الله خليل موقفاً سلبياً ، ورفض رئيس الوزراء السوداني الاقتراح المقدم من نواب البرلمان بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا . أما عن الموقف الشعبي السوداني من العدوان الثلاثي على مصر فكان موقفاً إيجابياً ، حيث قامت مظاهرات صاحبة في الخرطوم ، وهبت جموع الشعب في السودان ليعلنوا معارضتهم لهذا العدوان . وطالبت جميع النقابات والهيئات التضامن مع مصر ومقاطعة جميع الدول المعتدية ، كما طالبوا بطرد جميع الموظفين والمستشارين الإنجليز في السودان ، وإغلاق السفارة الأمريكية وقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا ، وتكونت كتائب من الشعب السوداني وأطلقت على نفسها جيش التحرير الوطني ، وسافرت إلى القاهرة واستقبلهم الرئيس جمال عبد الناصر ، وانتهى العدوان الثلاثي على مصر بفضل الله سبحانه وتعالى ، ثم بتدخل الاتحاد السوفيتي المساند لمصر . وعدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا العدوان ، ومقاومة وصمود من شعب مصر . وبذلك يمكن القول أن الموقف السوداني الرسمي كان بعيداً عن نبض الشارع السوداني . فما هي الأسباب التي وقفت وراء ذلك ؟

وقد تغير الحال بالنسبة للحكومة السودانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . على الرغم من أنه كان على رأس الحكومة السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة . والسيد محمد أحمد محبوب في نفس الوقت وتكشف لنا محاضر جلسات البرلمان والمراسلات بين الصادق المهدي والرئيس جمال عبد الناصر عن التأييد الكامل لمصر من الحكومة السودانية والبرلمان السوداني ، وقدمت الحكومة السودانية كل المعونات لشعب مصر من أسلحة وجنود وأموال ، كما استضاف البرلمان السوداني مؤتمر القمة العربية في دار البرلمان بالخرطوم وذلك لإزالة آثار العدوان عن مصر والأمة العربية .

ومن الملاحظ أن الموقف السوداني اختلف في عام ١٩٦٧ عنه في عام ١٩٥٦ رغم وجود حزب الأمة في السلطة خلال المعركتين فما هي أسباب ذلك ؟ وكيف عكس البرلمان السوداني هذا الوضع ؟ وكيف اختلف أدائه من مرحلة لأخرى ؟ ومن حكومة لأخرى ؟ وهو ما سيكون مجالاً للدراسة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى .



## أولا - الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط .

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مدى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط كخط دفاع أول في مواجهة الاتحاد السوفيتي وكمصدر أساسي للبترول ، ومنها نشأت فكرة إقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط تشترك فيه دول الشرق الأوسط لمواجهة القوة البشرية والعسكرية للاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق مصالح أمريكا والدول الغربية في الشرق الأوسط ولا يوجد بديل عن مصر كعنصر حيوي وأساسي للقاعدة الدفاعية عن الشرق الأوسط ولابد من إنشاء قيادة عامة للشرق الأوسط تضم القوات البرية والجوية والبحرية <sup>(١)</sup> ، كما طلب الرئيس الأمريكي ايزنهاور من الكونجرس إعطاء مساعدات عسكرية لأي دولة في الشرق الأوسط تطلب المساعدات العسكرية لمنع العدوان السوفيتي <sup>(٢)</sup> .

وفي تقرير سري مرفوع إلى الرئيس كينيدي عن أهمية مصر بالنسبة لأمريكا والشرق الأوسط " إن مصر سوف تظل تلعب بالتأكيد دورا أساسيا في شئون الشرق الأوسط بسبب موقعها وتأثيرها الثقافي في العالم العربي وأهميتها في العالم الإسلامي ، وحجم سكانها وثروتها الزراعية ، وكفاءة وشخصية قيادتها المثيرة للحماسة ، وإذا كان علينا أن نواجه عداء من مصر ، لست أرى كيف يتسنى لنا أن نتوصل إلى حل لمشكلة فلسطين أو أن نحقق أي هدف من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، كما أشار تقرير آخر " إن رأي ناصر ومعاونيه في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية غير ملتبس بأي اتجاهات عقائدية فهم سوف يستعملون الاتحاد السوفيتي كمصدر للسلاح وللاستثمارات بما يلائم مصالحهم ، وبالطبع فإنهم سوف يتبعون نفس الأسلوب معنا " <sup>(٣)</sup> .

ولهذا يذكر الرئيس السوفيتي خروشوف "إن ناصر ليس شيوعيا بل إنه يضع كل الشيوعيين المصريين في السجن <sup>(٤)</sup> ، ونحن نتعاون معه لأنه زعيم وطني يقاوم الاستعمار بكل أشكاله " <sup>(٥)</sup> .

(١) هدى عبد الناصر : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢)

Basic Documents in United States Foreign Policy, 1952-1961 Eisenhower Doctrine: Middle East, March 9, 1957. Document No. 71.

(٣) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦١٠ - ٦١٢ .

(٤) قام الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٩ باعتقال نحو ثلثمائة من الشيوعيين في مصر وسوريا ، وعندما جاءت مناسبة زيارة خروشوف مصر في مايو ١٩٦٤ في مناسبة تحويل مجرى النيل عند السد العالي ، فقد أخرجهم جمال من المعتقلات التي مكثوا فيها خمس سنوات كاملة ، انظر : عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٥) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

وهذا ما أثبتته الوثائق الأمريكية ، عندما سأل ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي عند زيارته للسودان في عام ١٩٥٧ عبد الله خليل رئيس الوزراء هل ناصر شيوعي؟ فأجاب خليل بأن ناصر غير شيوعي ولكنه يمتنى أن يكون له علاقات طيبة مع أي بلاد أجنبية مثل الاتحاد السوفيتي ، ولكنه لم يخضع لسيطرة أي دولة ، وإن ناصر مسلم ولكن عنده روح الزعامة للدول الإسلامية ، وسأل نيكسون خليل هل عنده أي اقتراحات من أجل تحسين العلاقات الأمريكية مع عبد الناصر ؟ فأجاب عبد الله خليل : " ليس هناك أي محاولات لتغيير عبد الناصر ولا في طريقة تفكيره " وأكد عبد الله خليل لنيكسون : " عدم إثارة عبد الناصر ، وألا نفعل أي شيء يؤدي إلى تدهور العلاقات المصرية البريطانية بقدر الإمكان ، وإنني متأكد من أن عبد الناصر يريد أن يستأنف العلاقات مع بريطانيا " (١) .

وفي التقرير السري المرفوع إلى الرئيس كيندي من تشستر بولز مستشار الرئيس كيندي : " لقد أكدت لناصر أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وأنها لا تريد السيطرة على المنطقة ( الشرق الأوسط ) ، ثم إننا لم نعد في حاجة ماسة إلى بترولها ، وكل ما يعيننا هو أن تساعد على تنمية المنطقة واستقلالها فيكون لها حق الاختيار في إطار ثقافتها الخاصة ، وبالتأكيد فنحن لا نضغط على مصر ، ونحن على استعداد لقبول سياستها في عدم الانحياز شريطة أن تكون غير منحازة فعلا " (٢) .

أما عن أهداف الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط فهي كالتالي :-

١- إضعاف النفوذ الغربي والأمريكي بالشرق الأوسط ، وفرض السيطرة الروسية على منطقة الشرق الأوسط .

٢- محاولة نشر الشيوعية بالمنطقة (٣) .

٣- مد نفوذ الاتحاد السوفيتي بالمنطقة لحرمان الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج .

٤- فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاته .

٥- ضمان حصوله على النفط اللازم له .

(١) Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13, 1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon.

(٢) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ، ص ص ٦١٠ - ٦١١ .

(٣) انتشرت الشيوعية في السودان عن طريق الطلاب السودانيين في القاهرة وتركز نشاط الشيوعيين بين صفوف الطلاب

والمثقفين وصغار العاملين . انظر : Beshir, M.O: Revolution and Nationalism in the Sudan, London, 1974, p. 187.

وانظر أيضا : Fauzi, S. Abden: The Labor Movement in The Sudan, p. 149.

٦- الوصول إلى المياه الدافئة وتأمين نقط ارتكاز لأسطوله البحرى والتحكم في الممرات المائية للسيطرة على المواصلات العالمية وخاصة التي ينقل عليها النفط <sup>(١)</sup> ، أما عن أهمية السودان للاتحاد السوفيتي فهي بوابة لأفريقيا كما تعتبر مركزا أماميا ورأس جسر للعبور للمستعمرات البريطانية والفرنسية في وسط أفريقيا، كما تشير الوثائق الأمريكية " إلى أن توفير الولايات المتحدة للمواقع الاستراتيجية وحقوق المرور في منطقة الشرق الأوسط ، وعدم السماح لوقوعها في قبضة السوفيت ، وحرمان الاتحاد السوفيتي منها ، يتطلب هذا الأمر الاحتفاظ بحكومات صديقة وثابتة في المنطقة حتى تكون عندها القدرة للدفاع عن التغلغل الشيوعى في منطقة الشرق الأوسط <sup>(٢)</sup> ، ولهذا فالولايات المتحدة تخشى من التغلغل الشيوعى في السودان عن طريق مصر ، وفي تقرير مرفوع للرئيس الأمريكى في فبراير ١٩٧٠ من المستر روجرز Rogers بعد زيارته لعدد ١٠ دول أفريقية " بأنه لابد من تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية لعدم التقارب مع السوفيت " <sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من التقارب المصرى السوفيتي للوقوف ضد الأهداف الأمريكية في المنطقة ، ومساعدة مصر لنقابات العمال في السودان حيث يذكر سكرتير اللجنة العمالية : " بأن مصر كانت ترسل الأموال والنفقات السرية لنقابات العمال " <sup>(٤)</sup> إلا أن نقابات العمال ، والحزب الشيوعى في السودان ( الجبهة المعادية للاستعمار ) كانوا يرون أن وحدة وادى النيل بين مصر والسودان تؤدى لإخضاع السودان لمصالح البرجوازية المصرية <sup>(٥)</sup> ، وكان الحزب الشيوعى السودانى (الجبهة المعادية للاستعمار ) قد انتقد اتفاقية الحكم الذاتى للسودان عام ١٩٥٣ باعتبارها لا تحقق الرغبة الملحة في وجوب الجلاء العاجل للاستعمار قبل إجراء أى انتخابات في السودان <sup>(٦)</sup> .

---

(١) جمهورية مصر العربية :وزارة الدفاع - مصر والشرق الأوسط - القاهرة ١٩٨٢، ص ٨١ . وأنظر أيضا :  
Louis,Roger : The Britis Empire in The Middle East 1945 - 1951,Oxford,p.8.

(٢)

Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special  
Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.

(٣)

Report by Secretary of State Rogers Following ■ Visit to Ten African Countries, February 7,  
1970.

(٤) إدريس عبد القادر الباجورى : نضال العاملين عبر السنين ■ أم درمان ■ د.ت ، ص ٦٠ .

(٥)

El-Amin,M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During  
the 1930's and 1940's,Khartoum,1984

(٦) أحمد حمروش : مصر والسودان - كفاح مشترك ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٨٠

وكان من أهداف بريطانيا هو القضاء على العلاقات التي تربط السودان بمصر ، والافراد بالسودان بحجة منع انتشار الشيوعية، كما أدخلت في عقول السودانيين أن مصر تريد السيطرة على مياه النيل <sup>(٢)</sup> ، فقد كانت بريطانيا تعمل لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان <sup>(٣)</sup> . فمثلا عمدت الإدارة البريطانية في السودان لحل مشكلة نقص الأيدي العاملة بجلب هذه الأيد العاملة من خارج مصر والسودان خاصة من الهند وذلك لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان <sup>(٤)</sup> . وكانت حجة السياسة البريطانية في ذلك الأمر يرجع إلى ارتفاع أجور العمالة المصرية والإداريين المصريين <sup>(٥)</sup> ، كما عملت الإدارة البريطانية في السودان على عدم ازدياد عدد الطلبة السودانيين في مصر ، لأنه كلما زاد عددهم

٢٩١ ، انظر أيضا: جلسة البرلمان السوداني رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢.

(٣) ومما يدل على مدى التأثير البريطاني على شعب السودان لقطع العلاقات بين مصر والسودان ما أكده نائب رئيس المخابرات المصرية " بأنه عندما زار السودان ودخل إحدى دور السينما في الخرطوم حيث تم عرض سريع للأخبار واذ بصورة لملكة بريطانيا وهي على ظهر جواد فقام الناس يصفقون لها داخل دور السينما " وبعد ذلك تم عرض صورة للرئيس جمال عبد الناصر وهو عصبي ويتكلم بعصبية وانفعال ليؤدي إلى خوف الناس من الرئيس جمال عبد الناصر " انظر : عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق « ص ١٢٣ .

(٤) إبراهيم شحاتة حسن : مرجع سابق ، ص ٣٩٦ .

(٥) نداء: ... السبع دان، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣١٦.

ازداد أنصار الوحدة بين مصر والسودان <sup>(١)</sup> . وعندما اتفقت بريطانيا مع الحزب الوطني الاتحادي لتحقيق الاستقلال سحبت جميع الموظفين البريطانيين من السودان . وسافر سرا إلى لندن الصديق المهدي وإبراهيم أحمد ، ومحمد أحمد محبوب لمقابلة سلوين لويد لإقناع بريطانيا بعدم ترك السودان لمصر وحتى لا يرون عمل خمسين سنة تهدر لبريطانيا في السودان ، وأكد الصديق المهدي " بأن الإدارة البريطانية لم تعد تفعل أي شيء للمساعدة ، ورد سلوين لويد أن غياب البريطانيين من السودان يؤدي إلى إعادة توجيه المشاعر الوطنية ضد المصريين .

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة ( التقارب المصري السوفيتي ، وسيطرة مصر على البرلمان السوداني ) وأهم ما جاء في التقرير أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان ، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدواً إلا المصريين ، وعرض لويد مذكرة على مجلس الوزراء البريطاني ووافق عليها وقال فيها : " لا أعتقد أن الدعاية والضغط المصرية ستتوقف ، نظراً للسياسة المصرية الثابتة تجاه السودان وهي وحدة وادي النيل " (٢) .

ويتضح لنا من خلال الوثائق الأمريكية أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه السودان فقد أشارت إحدى هذه الوثائق : " بأنه يجب أن نستمر في الضغط على السودان، ونوضح لهم بأن وضعهم في المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصري " . وفي مجال العلاقات العسكرية : " فإن السودان توفر للولايات المتحدة قاعدة عسكرية ، يجب أن يظل هذا الأمر تحت الدراسة حتى يتم إيجاد مكان ملائم آخر للدفاع عن الشرق الأوسط ( يقصد بذلك مصر ) وأن السودان أعطت لنا تصريحاً بأن الطائرات التي تطير فوق السودان تتزود بالوقود ولهذا فإن السودان ستصبح قاعدة إستراتيجية هامة كما أشارت الوثائق الأمريكية أيضاً : " إلى أن استقرار الحالة السياسية بين العرب وإسرائيل كأساس لتدعيم السلام والنظام في المنطقة ، وللرجوع عن الآراء المضادة لأمريكا ومنع التأثير السوفيتي في المنطقة يجب أن ندعم الاتجاه الديني للسودان لمواجهة الشيوعية ونقلص العوامل التي ممكن أن تسهل دخول الشيوعية

(١) إبراهيم الحردلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، الخرطوم ، ١٩٧٧، ص ٦٩ .

(٢) محسن محمد : مرجع سابق، ص ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

والغزو المصري " (١) وفي ذلك الوقت كانت روسيا قد أبدت رغبتها في توثيق العلاقات مع السودان ،  
وبذلك بعد أن وثقت روسيا علاقتها مع مصر (٢) .

وبعد أن قاطع حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ بعد أن أثر الحزب الشيوعي  
خوضها وقاطعها أيضا الجنوبيون ، وأسفرت نتائج الانتخابات التي تمت في ابريل ١٩٦٥ عن حصول  
حزب الأمة على ٧٥ مقعدا من ١٧٣ وتلاه الحزب الوطني الاتحادي بـ ٥٣ مقعدا ، كما حصل الحزب  
الشيوعي على تمثيل له في بعض الدوائر الانتخابية واستأثر بمعظم دوائر الخريجين البالغة خمسة عشر  
مقعدا (٣) .

وبعد سيطرة الحزب الشيوعي على البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ ، بذلت الولايات  
المتحدة الأمريكية كل ما في وسعها لطرد الحزب الشيوعي من البرلمان السوداني ، وانتهزت الولايات  
المتحدة الأمريكية خطأ أحد أعضاء الحزب الشيوعي فعملت على إثارة الأمر بين باقي النواب حتى انتهى  
الأمر بموافقة البرلمان السوداني في جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٦٥ على طرد الحزب الشيوعي من البرلمان (٤) ،  
وكان الحزب الشيوعي يعتبر أن الصعوبات التي يواجهها أثناء الحملات الانتخابية للبرلمان السوداني  
ترجع إلى حملات الوطني الاتحادي العدائية وإلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية (٥) .

(١) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Operations Coordinating Board Report,  
Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance, Washington,  
September 25, 1957. NO. 238.

(٢) محيي الدين الحضري ، الموعد ( عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ في السودان ) .

(٣) محمد حس داود : مرجع سابق ص ١٠٧ .

(٤) وعن دور الولايات المتحدة الأمريكية في طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان السوداني ، انظر : زكي البحيري

الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣ - ١٩٥٨ القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٦٧ .

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

## موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ :

تحول مشروع السد العالي إلى رمز سياسي له سحره الخاص ، وأصبح يجسد النظام الاجتماعي الجديد ، الذي رفع شعاره ضباط ٢٣ يوليو ، ويمثل الدواء الشافي لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وانطلاقاً من ذلك اشترط الممولون على الحكومة المصرية تقديم امتيازات وتناسلات عديدة ، استهدفت إذلال الرئيس جمال عبد الناصر ، وضمان ارتباط مصر بخدمة النظام الرأسمالي العالمي ومع استمرار ضغوط القوى الغربية ورفض بريطانيا وأمريكا والبنك الدولي توفير التمويل المطلوب ، اضطرت مصر لتأميم شركة قناة السويس ، وذلك بهدف استخدام عائداتها في تمويل مشروع السد العالي ، ونتيجة لهذه التطورات المتلاحقة ، والحصار الاقتصادي الانتقامي الذي فرضته عليها القوى الغربية ، قامت القيادة السياسية المصرية بطلب الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي من المعسكر الشرقي ، وما أن توفر الدعم المالي والفني الضروري لتمويل المشروع من الكتلة الشرقية حتى تفجرت مشكلة تقسيم مياه النيل مع السودان ، وبعد هذا التغيير الهام في تحالفاتها الدولية أصبحت مصر أكثر قلقاً وتوجساً من التوجهات السياسية لحكومة الخرطوم المتعاطفة مع القوى الغربية ، خاصة وأنها اتخذت خلال العدوان الثلاثي موقفاً حيادياً انتهازياً ورفضت قطع علاقتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا وفرنسا ، ولم تشارك في إدانة إنزال القوات البريطانية في الأردن والقوات الأمريكية في لبنان في منتصف صيف ١٩٥٨ (١) .

وبعد قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس رداً على قرار الحكومة الأمريكية بسحب عرض تمويل السد العالي ، شنت الصحف البريطانية حملة عنيفة ضد قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس (٢) ، وحرضت الصحف البريطانية الحكومة البريطانية على اتخاذ سياسة متشددة وركزت هجومها على عبد الناصر ، وكان موقف فرنسا واضحاً في كلمة وزير خارجيتها في ٣ أغسطس ١٩٥٦ أمام الجمعية الوطنية حين قال " سوف يضيع شمال أفريقيا كله إذا قدر لناصر أن ينتصر " .

وقررت الحكومة الفرنسية التحرك العسكري لضرب مصر وكلفت قادتها العسكريين بأعداد الخطط اللازمة لذلك ، واتصلت الحكومة البريطانية بالحكومة الفرنسية للتشاور لاتخاذ خطوة موحدة ضد مصر وبإشراك إسرائيل ، والتقت الأفكار حول التدخل المشترك في مصر لاحتلال منطقة القناة إلى أمد غير محدود ، وبدأ الهجوم على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ من جانب إسرائيل وهو يوم سبق تحديده من قبل

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) حسين شعلان : السد العالي بداية الطريق إلى الاشتراكية ، ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٦٥ .

من الشركاء الثلاثة في ١٦ أكتوبر (١).

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا ، ورفض حلفاء بريطانيا في حلف بغداد أيضا التعامل معها إلى أن وقف عملياتها العدائية ضد مصر ، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع لم يسبق له مثيل قراراً في الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ بطلب وقف العمليات العربية ضد مصر على الفور ، وانسحاب جميع القوات المعتدية من مصر ، وتجاهلت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هذا القرار (٢) .

وأرسل بولجانين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ثلاث برقيات في شكل إنذارات إلى رؤساء الدول المعتدية الثلاث ، وفي برقية لرئيس وزراء بريطانيا قال بولجانين رئيس مجلس وزراء السوفيت : " إن مسألة قناة السويس كانت مجرد حجة لتبرير العدوان الإنجليزي الفرنسي الذي يأمل في تحقيق أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن هذا الأمر ، ومن المستحيل إخفاء الواقع الواضح ، والذي يتمثل في أن حربا عنوانية إجرامية تشن الآن ضد الشعوب العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأوسط والأدنى ، وإعادة نظام العبودية الاستعمارية الذي أسقطته الشعوب ... ولنسأل أنفسنا في أي وضع كان يمكن أن تجد فيه إنجلترا نفسها إذا ما هاجمتها دول أكثر منها قوة تملك كل أنواع الأسلحة القتالية الحديثة ؟ علما بأن هذه البلدان ليست بحاجة في الوقت الحالي إلى أن ترسل إلى شواطئ إنجلترا أساطيل حربية بحرية وجوية ، بل تكفي أن تستخدم معدات أخرى هي على سبيل المثال أسلحة صاروخية فإذا ما استخدمت الأسلحة الصاروخية ضد إنجلترا أو فرنسا لكنتم قد سميت هذا الإجراء وحشيا ولكن بم يختلف الهجوم اللإنساني الذي تقترفه القوات المسلحة لإنجلترا وفرنسا على مصر العزلاء تقريبا " ؟ وحذر رئيس الوزراء السوفيتي من إمكانية تحول الحرب في مصر إلى الانتشار إلى بلدان أخرى وأن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة ، كما أرسل رئيس

(١) فولد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٢ .

(٢) داي بوجوش وآخرون : السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٥ ، ترجمة خيرى حماد .



الوزراء السوفيتي نفس الرسالة وبنفس المعنى إلى رئيس الوزراء الفرنسي في باريس <sup>(١)</sup> ، أما الرسالة الموجهة إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل فكانت أكثر قوة من الرسالتين السابقتين حيث مدد فيها كيان إسرائيل ذاته وقد جاء فيها : " بأن حكومة إسرائيل تلعب دورا إجراميا دون أن تستشعر المسؤولية تجاه السلام وتجاه مصر وشعبها عندما تنفذ إرادة الآخرين ، وعندما تعمل بأوامر من الخارج ، إنها تزرع الكراهية لدولة إسرائيل بين شعوب الشرق <sup>(٢)</sup> ، تلك الكراهية التي تؤثر على مستقبل إسرائيل وتجعل مسألة وجودها موضع الشك " ، وأعلن رئيس الوزراء السوفيتي أن الحكومة السوفيتية طلبت من سفيرها في تل أبيب مغادرتها فوراً إلى الاتحاد السوفيتي <sup>(٣)</sup> .

وهذه الرسائل الثلاث هي ما عرفت بالإنذار السوفيتي ضد دول العدوان الثلاثي ، كما كانت رسالة رئيس الوزراء السوفيتي لايزنهاور قاطعة باستعداد السوفيت للتدخل وقد جاء فيها " إن الاتحاد السوفيت والولايات المتحدة هما الدولتان الكبريان اللتان تملكان جميع أنواع الأسلحة الحديثة بما في ذلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية ولدى الولايات المتحدة أسطول قوى في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ويملك الاتحاد السوفيتي أيضا أسطولا وسلاحا جويا قويا ، وإن الاستخدام المشترك والسريع لهذه الوسائل سيكون ضمانا محققا لإنهاء العدوان ضد الشعب المصري " ، واعتبر ايزنهاور أن الخطاب نوع من الإنذار وفي هذه الأثناء بعث السفير الأمريكي في موسكو رسالة أوصى فيها بوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ، وذلك لوقف التهديد السوفيتي باتخاذ عمل عسكري ، وتأثر الرئيس الأمريكي كثيرا بهذه الرسالة التي حسمت الموقف هي ورسالة رئيس الوزراء السوفيتي .

ولم تمض بضع ساعات على نشر هذه الإنذارات حتى كانت حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تصدر أوامرها بوقف إطلاق النار ولكنها رفضت سحب قواتها إلى أن توافق مصر على تدويل قناة السويس ، فأعلنت الحكومة الروسية : " بأنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل استقلاله " ، وصدرت بيانات مماثلة عن جمهورية الصين الشعبية وأفغانستان وإندونيسيا والدول العربية ، وتزايدت الأنباء عن المتطوعين وأنهم في الطريق إلى مصر ، كما أعلن السفير المصري في الصين

(١) عن أحداث العدوان، انظر: أحمد حمروش: ثورة يوليو وعقل مصر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٥

(٢) كما يذكر البعض " أن إنجلترا استخدمت إسرائيل كحصان رهان ضد مصر " انظر :

(٣) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٤-٢٣٦ .  
A history , London , 1975.p.747. Ferrell,H.Robbt :American Diplomacy

أن ربع مليون شاب صيني قد تطوعوا للقتال إلى جانب الشعب المصري ، كما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي " أن مقاتلات وقاذفات روسية هبطت في مطارات سوريا ، ولم يبق مناص أمام القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من الانسحاب " (١) ، وضاعت كل أحلام وآمال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية في إنشاء قيادة عامة للشرق الأوسط في مصر لمواجهة الاتحاد السوفيتي (٢) . وانتهى العدوان الثلاثي على مصر بفضل الله سبحانه وتعالى ، ثم بالموقف السوفيتي والأمريكي من العدوان ، ومقاومة وصمود من شعب مصر .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت بريطانيا وفرنسا في سرعة اتخاذ قرار العدوان الثلاثي على مصر (٣) ، فقد أكد المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي للسفير المصري في الولايات المتحدة الأمريكية : " أن موسكو تستطيع أن تعطي مصر أسلحة للحرب أما نحن نستطيع أن نعطي مصر السلام " .

ويذكر محمد الطويل : " إن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتسريب خطة العدوان الثلاثي على مصر قبل وقوعه ، ولكنها كانت حريصة على ألا يكشف ذلك الأمر ، وكانت تطمح حتى ذلك الوقت في انضمام مصر للأحلاف الغربية " (٤) .

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكرياً ، وقررت جميع الأحزاب السودانية مطالبة الحكومة بدعوة البرلمان السوداني ، لاتخاذ الخطوات العملية لتأييد مصر ضد العدوان الاستعماري ، لكننا نجد أن الحكومة السودانية وقفت موقفاً سلبياً من العدوان الثلاثي على مصر ، على عكس معظم الدول العربية ، وفي داخل البرلمان السوداني طالب بعض النواب في البرلمان من عبد الله خليل رئيس الوزراء قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا لكن عبد الله خليل رفض هذا الطلب ، وهاجم الكثير من نواب البرلمان الحكومة لموقفها السلبى من العدوان على مصر ، وعدم قيامها بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا ، بل أعلنت حالة الطوارئ ورفضت هذا الاقتراح المقدم من النواب ، مما جعل ممثل الحكومة يعلن

---

(١) إغواد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

(٢) Louis ,W.Roger : The British Empire in the Middle East 1945-1951, Oxford, p. 8 .

(٣) Haines, Gerald : American Foreign Relations, London ,1981,p301.

(٤) محمد الطويل : برلمان الثورة ( تاريخ الحياة النيابية في مصر ١٩٥٧-١٩٧٧ ) القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٥٩ .

أمام مجلس النواب : " بأنه يوجد اتفاق بين الحكومة المصرية والسودانية فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية للسودان لدعم مصر ، ومنها تأمين وجود طائرات مصرية في مطار وادي سيدنا السوداني وهي الطائرات التي أفلتت من الضربة الجوية الأولى " وأكد وزير الداخلية أمام البرلمان : " أن سبب إعلان الحكومة لحالة الطوارئ هو فرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ، ولمحاربة الإشاعة والتجسس وهو إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر " (١).

وفي جلسة البرلمان وقف السيد حسن زروق (نائب الجبهة المعادية للاستعمار ) يعلن أمام نواب البرلمان بأنه : " عندما أقدمت جيوش الاستعمار من إنجليز وفرنسيين وإسرائيليين على ارتكاب جريمتهم البشعة على مصر هبت جموع الشعب في السودان ، ليعلنوا معارضتهم لهذا العدوان . وقد طالبت الهيئات بالتضامن مع مصر ومقاطعة الدول المعتدية ، كما طالبوا بطرد جميع الموظفين والمستشارين الإنجليز الذين لا يزالون في جهاز الدولة ، وبجانب ذلك كان من ضمن المطالب التي تقدم بها الشعب هي قفل جميع المطارات والموانئ في وجه طائرات الأعداء وسفنهم ونقل المتطوعين لمصر . ولكن هذه الحركة الجماهيرية الواسعة قد أفرغت هؤلاء الذين يجلسون على كراسي الحكم ، لأن الحاكمين ما كانوا يريدون أن يتخلوا عن علاقات الود مع المعتدين وما كانوا يفكرون مطلقا في تصفيه بقايا الاستعمار، معنى ذلك هو أن الحكومة قد تخلت عن مطالب الشعب بل تكون قد عارضتها بالفعل فلم تجد الحكومة إلا أن تعلن حالة الطوارئ التي تعلم سلفا أن الشعب لا يرضى عنها ، والواقع كان هذا الإجراء تمهيدا للنيات التي وضعت في اليوم التاسع عشر من الشهر الماضي أي شهر نوفمبر ١٩٥٦ حينما اعترفت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تقطع العلاقات مع الدولتين المعتدين ، هذا هو بالضبط الدافع من وراء هذا الإجراء الشاذ ، وقد وضح أن حالة الطوارئ لم تخدم غرضا واحدا من الأغراض التي قيل أنها فرضت من أجلها سوى غرضا واحدا هو حماية الأغراض الاستعمارية ، كما أن السبب الذي من أجله أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لفرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ولمحاربة الإشاعة والتجسس أعلنت الحكومة بأنه إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر . لكن الحوادث أثبتت أن شيئا من هذا لم يحدث مطلقا فالعناصر المخربة هم المستعمرون المخربون الذين يعتدون على حريات بلادنا " (٢).

(١) ضابط جلسات البرلمان السوداني . جلسة مجلس النواب في ١٩/١١/١٩٥٦.

(٢) محاضر جلسات البرلمان السوداني . جلسة مجلس النواب برقم ٦٠ في ٥/١٢/١٩٥٦ .

وتحدى النائب الحكومة أمام النواب قائلا : " أروني إشاعة واحدة حاربتوها ، وستعجزون عن ذلك ؟  
 وتساءل النائب أيضا داخل البرلمان ، ووجه سؤالاً إلى رئيس المجلس سيدى الرئيس : أريد أن أعرف أي  
 مساعدة أو أي عون قدم لمصر من الحكومة السودانية بسبب هذا الإجراء الشاذ ؟ وأن الحديث عن مصر  
 وعن مصالحها يجب أن يكف عنه الآن لاسيما وأنه في هذه الأيام تنشط بعض السفارات الأجنبية وتعتقد  
 اجتماعات مريبة ، ومثل هذه الاجتماعات المريبة لا تخدم مصلحة السودان والشعوب العربية بل العكس .  
 لازلنا نسمع أن السفارة البريطانية تصدر النشرات تسيئ فيها إلى مصر وتوزع على الناس من غير طلب  
 منهم وكذلك توزع هذه النشرات على أعضاء البرلمان . وأنها ترسل حتى للموظفين في مكاتبهم ولكن  
 سلطات حالة الطوارئ عجزت عن إيقاف ذلك ، وتبريرا لقيام هذا الوضع الشاذ تقول سلطات الحكومة أنها  
 لم تستعمل هذه الأحكام ضد أحد من السودانيين فإذا كان في النية ألا تستعمل فالأجدر إلغاؤها تماما ، أما  
 إذا كانت الحكومة لا ترغب في إلغاء حالة الطوارئ الآن فإنها تترك للاستعمار في الوقت المناسب ،  
 وأظنه قد حان الآن وقد بدئ في استعماله بالفعل ففي الأمس في عطبرة أرادت النقابة <sup>(١)</sup> أن تعقد اجتماعا  
 للمشاركين فيها فتدخل البوليس ومنع عقد ذلك الاجتماع " . وتحدث النائب عن " شجاعة الشعب والجيش  
 المصرى ، وكيف أرغمت مصر القوات المعتدية على الانسحاب ، وتجري الترتيبات الآن على تنفيذ  
 انسحابهم من مصر كليا ، فهل الحكومة بعد هذا مصرة على أن الموقف في مصر يستوجب قيام حالة  
 الطوارئ في السودان ، وقد وضح الآن أن استمرار حالة الطوارئ لا يوجد ما يبررها " .  
 كما تحدث النائب عن موقف الدول العربية المؤيد لمصر ضد العدوان الغادر : " وكيف أعلنت  
 الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها في ميدان القتال بجانب مصر ، كما رفض الملك السنوسى  
 أن تتخذ بريطانيا ليبيا قاعدة حربية للهجوم على مصر . وكيف قطعت الدول العربية البترول عن الدول  
 الأوروبية " كما طالب العديد من النواب من الحكومة بمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط في  
 السودان ، وأن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وأن تقرر إبعاد الأجانب المشبوهين <sup>(٢)</sup> .  
 ويرجح الباحث أن الموقف السلبي للحكومة ونواب البرلمان من العدوان الثلاثي على مصر وعدم قطع  
 العلاقات مع إنجلترا وفرنسا هو تخوف الكثير من النواب في البرلمان السوداني والحكومة من عودة  
 الاحتلال البريطانى للسودان ، بدليل ما أكده على عبد الرحمن ، وإبراهيم المفتى من أن الحكومة السودانية  
 توقعت قيام حرب عالمية ثالثة في ذلك الوقت .

(١) نقابة العمال في العطبرة ، عن نقابات العمال في السودان ، انظر : فاروق أبو عيسى : قوانين العمل في السودان ،  
 الخرطوم ، ١٩٨١ ، ص ١١ .  
 (٢) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب برقم ٦٠ في ١٩٥٦/١٢/٥ .

كما كانت السفارة الفرنسية وبعض الفرنسيين في السودان يبحثون عن صحيفة سودانية يتعاونون معها لتأييد موقفهم من العدوان الثلاثي على مصر ، ورفضت جميع الصحف السودانية التعاون معهم <sup>(١)</sup> .  
ويذكر يحيى عبد القادر : "إننا في نضالنا السياسي عندما كنا نهاجم مصر ، لم نكن نكرها ، ولكننا كنا نحب مصر ولكن كنا نحب السودان أكثر ومهما يبلغ ما بين الشقيقتين من خلاف فإنهما خلال المحنة يد واحدة " <sup>(٢)</sup> .

يذكر عبد العظيم رمضان " كانت مشاعر الجماهير نحو الرئيس جمال عبد الناصر قد انتقلت من المقاومة إلى التأييد بعد أن برز وجهه الوطني بكسر احتكار السلاح في عام ١٩٥٥ ، وتأميم قناة السويس فضلاً عن محاربته للأحلاف العسكرية . ولهذا السبب عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وقف الشعب المصري موقف المساندة والتأييد لعبد الناصر . وقد كان لهذا التأييد الشعبي الدور الأول في هزيمة العدوان ، إذ أقنع هذا التأييد شعوب العالم بمساندة مصر في مقاومتها للعدوان ، وإجبار قوات المعتدين على الانسحاب <sup>(٣)</sup> .

وخرجت جماهير الشعب السوداني في مظاهرات تطوف شوارع السودان تتادى بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وأصدر الحزب الشيوعي السوداني عدة منشورات قام بتوزيعها على تجمعات الشعب السوداني بعنوان إلى جماهير شعبنا الوطنية <sup>(٤)</sup> ، وجاء في واحدة من هذه المنشورات " أن الشعب المصري اليوم في حاجة ماسة إلى كل وطني سوداني قادر على حمل السلاح ، وهذا هو نداء الساعة جنبا إلى جنب مع مصر ، ولهذا فنحن نهيب بكم لاتخاذ الخطوات التالية في حزم وثبات ، وأن تخلقوا في كل مكان مركزا للتجنيد والتوجه فورا إلى مصر وأن تستمر مظاهراتكم ، وتتسع في كل بقعة من بقاع وطننا مطالبين الحكومة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، وأن تعلن الحكومة التعبئة العامة ، وتسخر مواصلاتها من أجل نقل المتطوعين فورا إلى مصر " <sup>(٥)</sup> . كما قامت مجموعات من الشعب السوداني بجمع التبرعات لتقديمها للشعب المصري ، وفي شهر مارس ١٩٥٧ تبرع شعب السودان لبورسعيد بمبلغ مائة ألف جنيه . وتبرعت قبيلة الدنكا السودانية بمبلغ ٩١٢ جنيه لضحايا بورسعيد <sup>(٦)</sup> .

(١) يحيى محمد عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٤٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٤٧ .

(٣) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٥-١١ .

(٤) كانت الجبهة المعادية للاستعمار هي نواة الحزب الشيوعي في السودان ، عن نشأة وتطور الحزب الشيوعي في السودان انظر: جمال عبد الجواد : مصر في السياسة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٩

(٥) محمد سليمان : مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٦) طاهر أبو فاشا : مصر في عام ، القاهرة ، ١٩٥٧، ص ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل " بأن جميع الأهالي في حلايب وقفوا خلف قيادة الرئيس عبد الناصر حين وقع العدوان الثلاثي على مصر " (١) ، كما انضم الكثير من المتطوعين السودانيين بجيش التحرير الوطني للدفاع عن مصر وعلى رأسهم الصاغ عبد الله شوقي ، والذي وجه نداء إلى الشعب السوداني النبيل وأشاد فيه بمقاومة شعب بورسعيد الجبارة ، ووصفها بأنها " دنكر " أخرى جنت فيها بريطانيا الخزي والعار ، وطلب من مواطنيه السودانيين أن يكونوا على حذر من الاستعمار وأن يعلموا علم اليقين أن دفاع السودانيين عن مصر هو دفاع عن السودان والعروبة والإسلام (٢) .

وقاد رئيس البرلمان السوداني مظاهرة كبيرة توجهت للسفارة المصرية في السودان للتطوع ، ومطالبة الحكومة السودانية بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما اجتاحت المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السودان رغما عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد ، وأضرِب موظفو وعمال مطار الخرطوم عن تقديم الخدمات للطائرات البريطانية والفرنسية ، وتدافعت صفوف الشعب السوداني مطالبة بالسلاح ، وإرسال قوات الجيش إلى بورسعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، وفي المقابل احتمت الحكومة بقانون الطوارئ ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، وتعللت بضعف الإمكانيات إزاء متطلبات الدعم لمصر (٣) .

وأمام هذا الضغط الشعبي المتزايد لتأييد مصر سواء داخل البرلمان أو خارجه عطلت الحكومة السودانية جلسات البرلمان (٤) ، ولا أدل على الموقف السلبي للحكومة السودانية من عدم مشاركة السودان في مؤتمر التضامن العربي والذي ضم الدول العربية للوقوف مع مصر ضد العدوان (٥) ، هكذا نجحت السياسة الأمريكية والإسرائيلية في إثارة مخاوف الحكومة السودانية من مصر ، حيث تشير التقارير الأمريكية أن دالاس وزير الخارجية الأمريكي كلف مساعده ويليام راونترى بإبلاغ توجيه سرى إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بأنه : " لا بد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات

(١) السيد فليفل : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٢) جريدة الشعب العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦ .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٤) محيى الدين الحضرى ، الموعد ( عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ في السودان )

(٥) جمهورية مصر العربية : سياسة مصر الاستقلالية (وثائق وبيانات) ١٩٥٧ ، ص ٧٣ .

يمكن بثّ الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات ، أما بالنسبة للبلاد الملكية فإن ممثلي الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطراً مباشراً ، وعلينا أن نشرح بقوة أن تدعيم الجمهورية العربية المتحدة قد يؤدي إلى سقوط حكم جميع البيوت الحاكمة " (١) .

وبعد وحدة مصر مع سوريا وقف نائب الجبهة المعادية للاستعمار قائلاً " أننا نهئ الشعب العربي في سوريا ومصر بتشديد جمهوريته العملاقة وبتشديد جمهوريتنا العربية العظيمة ، وأن حزبنا يهئ الشعب العربي في سوريا ومصر باختيار الرئيس عبد الناصر بطل النهضة العربية أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة " (٢) .

### ثالثاً - موقف البرلمان السوداني من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان :

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر رفضت حكومة الثورة فكرة معاهدة الدفاع المشترك، كما رفضت أى مشروع يهدف إلى تنظيم التحالف العسكى ، كما التزمت حكومة الثورة بمبدأ الحياد ، وعندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ربط مصر بعجلتها عن طريق معاهدة دفاع مشترك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تروج للدعوى الجديدة وهي الخطر الشيوعى ، الذى قد تتعرض له منطقة الشرق الأوسط نتيجة لما أسمته بالفراغ السياسى في المنطقة ، وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وقعت العراق وتركيا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ معاهدة حلف بغداد والذى بموجبه تتعاون الدولتان لصيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وانضم إلى الحلف فيما بعد كل من بريطانيا وباكستان وإيران وأيدته الولايات المتحدة الأمريكية وانضمت إلى لجانه الاقتصادية والعسكرية ، ولقد مارست الدول الكبرى ضغطاً على الدول العربية للانضمام إلى حلف بغداد وذلك لتحقيق غرضين :-

الأول : ضمان تبعية هذه الدول للمخططات الاستعمارية.

الثانى : تطويق مصر التي شقت عصا الطاعة على الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كانت الضغوط قد وجهت إلى سوريا ولبنان في الشمال فإنها قد وجهت أيضاً وبعنف إلى السودان في

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣١١ - ٣١٣ .

(٢) مضابط مجلس النواب السودانى الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/١ .

الجنوب ، غير أن يقظة الشعب السوداني و يقظة المخابرات المصرية حالت دون تحقيق أى من الغرضين السابقين ، فخرجت جماهير الشعب السوداني في مظاهرات تندد بالاستعمار وتهدف بسقوط حلف بغداد ، ولم تجرؤ وزارة من الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال في السودان على الإقدام للانتماء إلى ذلك الحلف الذى أدانته الشعب والبرلمان السوداني ورفضه ، وحتى عندما تولى السلطة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة وصديق نوري السعيد وقرينه في التواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يستطيع عبد الله خليل الإقدام على هذه الخطوة (١) .

وعلى الرغم من خطاب الحكومة السودانية أمام البرلمان في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨ والذي أكدت فيه : " أن سياسة الحكومة تتعهد بانتهاج سياسة خارجية تقوم على أساس عدم التمييز أو الانحياز لأي من الكتلتين الغربية أو الشرقية ، وعدم التحيز لأي من الكتلة العربية والسعى للتوفيق بينها ، والامتناع عن الدخول في أى أحلاف أياً كان مصدرها أو اتجاهها ، إلا دفاعاً عن السودان في حالة الاعتداء عليه من أي دولة " (٢) ، إلا أنه يتضح لنا من سياسة حكومة عبد الله خليل انحيازها الكامل للغرب (٣) .

كما يتضح لنا من خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون إلى الرئيس الأمريكى ايزنهاور محاولات إسرائيل لإقامة علاقات بين إسرائيل والسودان ، وفي محاولة إنشاء طوق إقليمي يحيط بعبد الناصر وبالعالم العربي من أطرافه ، تكون إسرائيل هي مركزه حيث يذكر بن جوريون : " أن سيطرة عبد الناصر على الشرق الأوسط العربى بتأييد من القوة الهائلة للاتحاد السوفيتي ستكون له عواقب خطيرة بالنسبة للعالم العربى -

- لن تستطيع فرنسا الاهتداء إلى حل مرضى للمشكلة الجزائرية أو الإبقاء على علاقات ودية مع المغرب وتونس .

- ولن تقوم ليبيا المستقل قياماً لمدة طويلة وسيتم تقويض مركز بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تلك البلد .

(١) إبراهيم حاج موسى : مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

(٢) مضابط مجلس البرلمان السوداني - الدورة الأولى - جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢ .

(٣) توترت العلاقات المصرية السودانية في عهد حكومة عبد الله خليل ، وشهدت هذه الفترة العديد من الأزمات بين البلدين ، كما تناقص عدد الطلاب السودانيين الوافدين إلى مصر خاصة طلاب الأزهر منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فمن ١٥٠٠ طالب إلى ٦٦٤ فقط ، انظر : محمد سليمان : دور الأزهر في السودان ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٩ .



— ويحتمل قيام انقلاب ممالى للشيوعيين في إيران وسيكون لكل من جمال عبد الناصر وخروشوف مصلحة في مثل هذا التطور .

— وسيتم تحويل السودان إلى أملاك مصريه تحت السيطرة المقنعة للاتحاد السوفيتي .

— وسيتم تقويض استقلال إثيوبيا وحتى في هذا الوقت فإن ناصر يثير بنشاط قلقا وتزمر في إريتريا وجيبوتي وفي كل من الصومال وبين السكان المسلمين في أثيوبيا نفسها .

— وسيمضى ناصر قدما بمساعدة السوفيت في طموحه وسياسته للسيطرة على أفريقيا السوداء بأسرها .  
أما وقد راقبنا هذا الخطر وهو يتطور عددا من السنين ، وأما وقد رأينا فشل محاولات تحقيق سلام بين إسرائيل ومصر كما حاولتم أن تقوموا بذلك من عامين مضيا يسيادة الرئيس ، فقد شرعنا نعزز الروابط مع أربعة بلدان مجاورة تقع على المحيط الخارجى للشرق الأوسط — إيران والسودان وأثيوبيا وتركيا — بهدف إقامة سد منيع ضد السيل الناصري السوفيتي الجارف وفي وسعى أن أسجل بارتياح أن الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الاتجاه كانت خطوات ناجحة فقد أنشأنا علاقات من الثقة والصداقة المتبادلة مع حكومة إيران ومع عبد الله خليل رئيس وزراء السودان ومع أقرب معاونيه ، ومع إمبراطور أثيوبيا ومؤخراً تنامت روابطنا بصورة حميمة جدا مع حكومة تركيا في قنوات سرية ، هذا عدا علاقاتنا الدبلوماسية النظامية وما وراءها وهدفنا المتوخى هو إنشاء مجموعة من البلدان ليس من الضروري أن تكون داخله في حلف رسمى ومعلن وتكون قادرة بفضل المساعدة المتبادلة والجهود المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها على الوقوف صامدة ضد التوسع السوفيتي من خلال ناصر ، بل لعلها تكون قادرة على إنقاذ حرية لبنان وسوريه (١).

وتتضمن هذه المجموعة أمة واحدة تتكلم بالعربية ( السودان ) وأمتين مسلمتين غير عربيتين ( إيران وتركيا ) وأمه مسيحية ( أثيوبيا ) ودولة إسرائيل ، ولئن كنت آمل ألا ينفك بذل كل جهد للحد من تقدم ناصر في العالم العربى ، فمن الضروري والممكن بصورة حيوية تعزيز الحرية والمساعدة المتبادلة في هذا النطاق الخارجى للشرق الأوسط ، ومن الضروري في ثلاثة من البلدان ( إيران والسودان وإثيوبيا ) اتخاذ إجراءات فعالة ومباشرة ضد التخريب من الداخل والخارج ، فمن المحتم تنظيم خدمات

(١) وكذلك أشارت الوثائق الأمريكية إلى أن توفير الولايات المتحدة للمواقع الاستراتيجية وحقوق المرور في المنطقة ، وعدم السماح لوقوعها في قبضة السوفيت وحرمان الاتحاد السوفيتي منها يتطلب هذا الاحتفاظ بحكومات صديقة وثابتة في المنطقة حتى تكون عندها القدرة للدفاع عن التغلغل الشيوعى في المنطقة . انظر :

لبنية داخلية فعالة وقوه ضاربة عسكرية أو بوليسية قادرة علي إحباط أى محاولة مفاجئة لإحداث انقلاب سواء أكان منظما من الداخل أو من الخارج ، وإنشاء خط أنابيب عريض من إيلات إلى البحر المتوسط محل خط الأنابيب الضيق الحالي يستطيع إلى حد كبير أن يعمل كبديل لقناة السويس في نقل البترول من الشرق إلى الغرب ، وبهذه الكيفية يمكن الانتقاص من قوة ناصر في الابتزاز، ومن احتمالات السيطرة السوفيتية على المنطقة ، وإزاء الأوضاع التي نواجهها اليوم فمن الضرورة الملحة إعطاء إسرائيل أمنا كاملا من حيث سلامة حدودها وسيادتها وقدرتها علي الدفاع عن النفس .

ولست أتكلم عن رؤيا بعيدة فالمراحل الأولى لهذه الخطة قد صارت فعلا في حيز الإنجاز، ولكن هناك أمرين ضروريين تأييد الولايات المتحدة سياسيا وماليا وأديبا وغرس شعور في إيران وتركيا والسودان وأثيوبيا بأن جهودنا في هذا الاتجاه تتمتع بتأييد الولايات المتحدة ، وإنني لا أتحدث عن مجموعة من خمس أم تقع علي المحيط الخارجي للشرق الأوسط وستشكل إيران وتركيا وإسرائيل ذراعها الشمالية والسودان وأثيوبيا ذراعها الجنوبية وفي وسع هذه المجموعة أن تحتوى توسع ناصر مع ما يترتب علي ذلك من إقامة هيمنة سوفيتية ، وسيكون من المستطاع إذن بمعونتكم يا سيادة الرئيس إنقاذ الحرية في هذا الجزء الحرج من الشرق الأوسط ، وحتى فيما بين بعض البلدان المتكلمة بالعربية في شمال أفريقيا، ومع تأمين أجنحة المنطقة سيصبح من السهل تطوير مقاومة التغلغل الناصري والسوفيتي في بقية العالم العربي . وإنني لأقدر تقديرا عميقا يا سيادة الرئيس فرصة الوقوف علي رد فعلكم بازاء ما دونته هنا، والتشاور بصورة عاجلة مع الولايات المتحدة حول هذه الأمور" (١) .

ويتضح لنا من هذا الخطاب كيف أن إسرائيل تثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من عبد الناصر ومن الاتحاد السوفيتي ، ولهذا هي تطلب منها المعونات العسكرية والاقتصادية لإقامة حلف ضد عبد الناصر، كما يتضح أيضا العلاقات الإسرائيلية السودانية بين إسرائيل وعبد الله خليل رئيس وزراء السودان ، كما أقامت إسرائيل علاقات مع المتمردين من جنوب السودان بمعاونة المخابرات البريطانية ودربتهم على الأسلحة الحربية الحديثة (٢) ، وبالفعل تم الاتفاق بين إسرائيل وعبد الله خليل رئيس وزراء السودان لمحاصرة عبد الناصر، فقامت إسرائيل بالاتفاق مع كل من تركيا وإيران لمحاصرة عبد الناصر،

(١) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨٠-٩٨٤ .

(٢) سراج الدين عبد الغفار : تجربة الدفاع الشعبية في السودان و حرب الجنوب الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ٩٨ .

كما تركت لخليل مخاطبة رؤساء وملوك الدول العربية المجاورة لمصر لمحاصرتها وهو ما عرف بالحزام الأفريقي ، فقد أرسل عبد الله خليل أقرب معاونيه بخطابات سرية إلى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك إدريس المنومسي ملك ليبيا ، وهيلاسيلاسي إمبراطور أثيوبيا لمحاصرة عبد الناصر بما يسمى بالحزام الأفريقي ، لكن يبدو أن رجال المخابرات المصرية كانوا أنكى من المخابرات الإسرائيلية ، فبدل من أن ترسل هذه الخطابات لملوك ورؤساء هذه الدول أولا ، قلم المبعوث الخاص لعبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بتوصيل هذه الخطابات إلى عبد الناصر وفتحت بطريقة سرية وصورت وقلت كما هي لتسليمها للجهات المعنية <sup>(١)</sup> ، ويؤكد صحة ذلك ما أكده محمد عبد القادر : " بأن عبد الله خليل انتدبنى في عام ١٩٥٨ لكي أتحري بصفتي الصحفية عن موقف السعودية من استقلال السودان ، واستعدادها للوقوف في وجه عبد الناصر " <sup>(٢)</sup> .

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أمريكية ، وسمح هيلاسيلاسي للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة أربع قواعد في إريتريا وأهمها القاعدة البحرية والجوية في ميناء مصوع <sup>(٣)</sup> ، كما سمحت أثيوبيا لإسرائيل بعمل شركات في إريتريا ، كما اتخذت إسرائيل من أسمره أيضا قاعدة لنشاط مخابراتها في المنطقة كلها ، وقامت أثيوبيا أيضا بنشاط واسع في السودان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان ، وكان ذلك في فترة الانتقال التي حددتها اتفاقية الحكم الذاتي للسودان عام ١٩٥٣ ، وأصبح مكتب الاتصال الأثيوبي في الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك ، كما كان لأثيوبيا دور خطير في تدعيم الحركات الانفصالية في جنوب السودان <sup>(٤)</sup> .

وبعد انقلاب عبود في نوفمبر ١٩٥٨ غيرت إسرائيل من خططها في محاصرة مصر وأصبح اعتمادها على أثيوبيا لتكون رادع للسودان إذا ما مضى قادتة العسكريون الجدد في طريق التعاون مع مصر ، وأصبح اعتماد إسرائيل على تركيا لتكون رادع لسوريا ، وإيران لتكون رادع للعراق ، وبهذا المنطق

(١) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٢) يحيى عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ .

(٣) مكرم سويحة بخيت : أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول ١٩٣٠ - ١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣١ .

(٤) السودان حقائق ووثائق ، ص ٨٨ ، انظر أيضا :

عما رسمت إسرائيل ( يكون دور الرادع المخصص لمصر من نصيب إسرائيل (١).  
وفي ٥ يناير ١٩٥٧ تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور باقتراح قرار للكونجرس يفوضه حق استخدام القوة المسلحة لمواجهة عدوان شيوعي محتمل في الشرق الأوسط ويتضمن القرار المقترح :  
أ - التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية وفي الحفاظ على استقلالها الوطني .

ب - البدء في برامج إقليمية للدعم والتعاون العسكري .

ج - استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لتلك البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكري صريح من أى بلد خاضع للشيوعية الدولية.

د - تخويل الرئيس استخدام الأرصفة المتاحة في إطار قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٤ للأغراض الاقتصادية والدفاع العسكري .

وافق الكونجرس على الاقتراح في جلسة مشتركة في ٩ مارس ١٩٥٧ . وبعدها بثلاثة أيام أرسل ايزنهاور ريتشارد نيكسون ، الذى عينه مساعداً خاصاً له لشؤون الشرق الأوسط ، في جولة بالمنطقة لشرح أهداف المبدأ .

ويمكن النظر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه خطوة متممه لحلف بغداد ينطلق من التصورات النظرية نفسها ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذاتها إن جوهر مشروع ايزنهاور هو وجود فراغ سياسى في المنطقة نتج عن خروج الاستعمار الأوروبى في صورته التقليدية وعجز الحكومات المستقلة حديثاً عن ملئه وهو ما يوجد الفرصة المناسبة للاضطراب الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى . وأن هذا الفراغ يمكن التعامل معه من خلال الولايات المتحدة (٢).

وعندما أعلن الرئيس الأمريكى ايزنهاور في يناير سنة ١٩٥٧ عن مشروعه الذى عرف بأسمه فيما بعد والخاص بالشرق الأوسط كان رئيس الوزراء في السودان عبد الله خليل رئيس الحكومة الائتلافية ، وكان أمل الولايات المتحدة الأمريكية معقودا عليه في قبول مشروع ايزنهاور كما قبلته لبنان . ووصل إلى

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣٣٤-٣٣٥ .

(٢) على الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٩ ، ص

الخرطوم المستر ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى في ذلك الوقت والذي كتب عن زيارته للسودان : " بأنه لاحظ عكس ما يسمع في بلاد أخرى تتكلم عن المساعدات العسكرية ، فإنه لا عبد الله خليل رئيس الوزراء ولا محبوب وزير الخارجية ذكروا أي شيء عن المساعدات العسكرية ، وأن التطور الاقتصادي له أولوية عندهم من بناء قوة عسكرية ضخمة أو جيش قوى ، وأكد خليل أن السودان على علاقات طيبة بجيرانه ولا يشعر بأي تهديد من جيرانه ، وأن السودان سوف يطور القوات العسكرية من ثروته ومصادره الخاصة ، وأن تطور السودان ووجود قاعدة اقتصادية ضروري لتدعيم المؤسسات العسكرية " . وأكد نيكسون لعبد الله خليل رئيس الوزراء : " أنه مسرور من أن هذه القضية تنتظر بهذا التفكير العقلاني وأكد نيكسون لخليل أيضا بأن المساعدات الاقتصادية مرتبطة بإقامة قاعدة عسكرية كبيرة في السودان ، فأجاب خليل لا نقدر على أن نجيب على طلبكم في الوقت الحاضر لأن هذا الموضوع سيعرفه العالم كله ، واعتقادي أن هذا الموضوع ممكن يحدث لكن ليس الآن ، الأول نتكلم عن المساعدات الاقتصادية وعندما تتم نتكلم عن المساعدات العسكرية وأن التوسع في المساعدات الاقتصادية هو تدعيم للمؤسسات العسكرية " (١) .

وعندما سافر ريتشارد نيكسون إلى أسمرة كتب تقريراً شاملاً لكل ما حدث في الاجتماع في الخرطوم بينه وبين خليل وكل ما هو سرى في هذا الاجتماع حيث يشير التقرير من أسمرة في ٢٢ إبريل ١٩٥٧ عن نتائج زيارة نيكسون للخرطوم " إن عملاء عبد الناصر كانوا نشيطين جدا ويبدلون قصارى جهدهم من أجل إحباط الموافقة على المشروع الأمريكى ، فالتأثير المصرى يفرض نفسه من داخل البرلمان ومجلس الوزراء السودانى " وأكد محبوب وزير الخارجية لنيكسون : " إن سياسة السودان سياسة الحياد الإيجابي وأن السودان لا ينحاز سواء إلى جانب الشرق أو الغرب طالما ليس هناك أي تهديد مباشر لسيادة أراضي السودان وسلامتها ، وأن المساعدات الاقتصادية لا تعارض سيادتنا وتكون مساعدات كبيرة ولا تؤذى أي دولة عربية أخرى ، ورد ريتشارد نيكسون بالتركيز على العلاقات الأمريكية السودانية وأهميتها في الشرق الأوسط وأن ست دول عربية أخرى ضمن منظمة دفاع الشرق الأوسط ، ولن نفرض الاتفاقية على السودانين بالقوة ، وحتى لو رفض السودان المشروع والمساعدات سوف نظل أصدقاء وانتهى الأمر بالاتفاق على الاستمرار في دراستها في وقت آخر " (٢) .

(١)

Memorandum of Conversation, Khartoum, March 13, 1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon

(٢)

Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22, 1957. From Richards .

رئمت اتصالات بين المسئولين الأمريكيين وبين رئيس وزراء السودان والمسئولين في حكومته بغية قبول السودان للمشروع ، غير أن الشعب والبرلمان السوداني وقفوا في وجه مشروع ايزنهاور كما وقفوا من قبل في وجه حلف بغداد <sup>(١)</sup> ، وانقسم مجلس الوزراء على نفسه في هذا الشأن . فوزراء حزب الأمة بزعامة رئيس الوزراء يرغبون في قبول المشروع . ووزراء حزب الشعب يعارضون المشروع وشكلت لجنة وزارية من الحزبين اجتمعت بالمندوب الأمريكي المستر ريتشارد نيكسون الذي شرح لهم أهداف المشروع . وأنه ذو شقين عسكري واقتصادي وبأن الشق العسكري الغرض منه محاربة الشيوعية ، وأما الجانب الاقتصادي فالغرض منه مساعدة السودان فأوضح له وزراء حزب الشعب : " أن الجانب العسكري لا يهم السودان . لأن الشيوعيين ليسوا أعداء السودان وإنما أعداؤهم الغربيون الذين يريدون التدخل في شؤنه الداخلية وربطه بعجله الاستعمار " . وعندما عرض المشروع على مجلس الوزراء عارضه وزراء حزب الشعب ، وهددوا بفض الائتلاف ولم يجرؤ رئيس الوزراء على عرض المشروع على البرلمان . لأنه يعلم سلفاً أن نواب حزب الشعب سوف ينضمون للمعارضة . ليس لإسقاط المشروع فحسب . وإنما لسحب الثقة من الوزارة كلها وهكذا صرف النظر عن موضوع قبول مشروع ايزنهاور ورجع المستر ريتشارد نيكسون مندوب المشروع إلى بلاده يجر وراءه ذيول الفشل <sup>(٢)</sup> . كما وقف النواب في داخل البرلمان السوداني بجانب مصر في مهاجمة حلف بغداد وأخذ النواب داخل البرلمان يوجهون الأسئلة والاستجابات لرئيس الحكومة السودانية ووزير الخارجية عن أسباب الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها في تلك الفترة إلى الخرطوم الدكتور فاضلي الجمالي وزير خارجية نوري السعيد <sup>(٣)</sup> . وأدى رفض السودان لمشروع ايزنهاور لحدوث تغيير في السياسة الأمريكية في المنطقة . حيث أشارت التقارير الأمريكية : " بأنه لا بد من أن تعطى الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة لعلاقتها بالدول الأفريقية ، ويجب أن تتعرف على هؤلاء الزعماء بطريقة أفضل ، وتفهم آمالهم وأفكارهم وتدعمهم في خططهم وبرامجهم لتقوية دولهم ومساهماتهم في السلام والاستقرار العالمي " <sup>(٤)</sup> .

(١) كان مشروع ايزنهاور يرمى إلى نفس أهداف حلف بغداد بضرب الحركات التحررية في الوطن العربي وفتيت الوطن العربي وعزل مصر عن العرب ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على ملوك وحكومات المنطقة العربية ، انظر : نبيه بيومي عبد الله : قضايا عربية في البرلمان المصري ، ١٩٢٤-١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٤ .

(٢) على عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ج ١ الخرطوم ١٩٨٥ ، ص ص ٢٦ — ٢٧ ، وانظر أيضا : اعترافات السيد على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق القضائية في أسباب الانقلاب العسكري في نوفمبر ١٩٥٨ ص ١٧ .

(٣) ضابط مجلس النواب . إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢ .

(٤) Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries, February 7-1970.

وهكذا شهد عام ١٩٥٧ خلافا بين شريكي الحكم في السودان (حزب الأمة والشعب الديمقراطي) عقب زيارة نائب الرئيس الأمريكي وتقديم عون اقتصادي للسودان . وقد رأى حزب الشعب الديمقراطي المسند شعبيا من طائفة الختمية والقريب من مصر ويقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر ويؤيده أن تعقد الدول العربية مؤتمرا تبحث فيه مشروع ايزنهاور وتتخذ سياسة موحدة حياله أما بقبوله إن كان خاليا من الشروط أو برفضه إن كان يتعارض ومبدأ الحياد الإيجابي (١) .

ويؤكد السيد علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي بأنه " عندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ضم السودان إلى مشروع ايزنهاور ومن قبل ذلك لحلف بغداد ، وأدركت مدى نقطة الشعب السوداني حاولت أن تتوصل إلى أغراضها بطرق أخرى ، فأنشأت إحدى الشركات الأمريكية مصنعا ضخما لتعليب اللحوم في مدينة كوستى على النيل الأبيض ، وطلبت هذه الشركة من الحكومة التصديق لها بإقامة مطارات ضخمة للطائرات بغرب السودان وذلك لنقل اللحوم بعد تعليبها إلى خارج البلاد ، وعارض وزراء حزب الشعب فكرة المطارات داخل مجلس الوزراء وربطوا بين هذه المطارات وبين إشاعة رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة مطارات في حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الشركة النظر عن إقامة المطارات وأغلقت مصنع اللحوم كلية " (٢) .

وفي جلسة مجلس النواب عارض نواب المعارضة الأحلاف العسكرية ووجهوا الأسئلة للحكومة لماذا تقوم الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق وفوق منطقة شمال شرق السودان خاصة منطقة محمد قول ؟ (٣) . ورغم فشل الولايات المتحدة الأمريكية لم تياس في محاولاتها لبسط نفوذها على السودان فرسمت خطة طويلة المدى للوصول إلى أغراضها وتتمثل هذه الخطة في الضغط الاقتصادي على السودان حتى تضطرب الحالة الاقتصادية فيه فتتقدم لمساعدته ، ومن ثم تتم لها السيطرة عليه ، وتنفيذا لهذه الخطة امتنعت حكومة الولايات المتحدة عن شراء القطن السوداني واستعملت نفوذها لدى إنجلترا العميل التقليدي للقطن السوداني لتستعيب هذه الأخيرة مشترياتها من القطن السوداني بمشتريات من الأقطان الأمريكية . ويؤكد ذلك ما جاء في خطاب الدورة الافتتاحية للبرلمان السوداني في مارس سنة ١٩٥٨ حيث جاء فيه " وقد تعثر في العام الماضي تسويق قطننا وهو محصولنا الأساسي الذي نعتمد عليه — حتى الآن — في اقتصادنا نتيجة للسياسة القطنية غير المستقرة التي انتهجتها بعض كبريات الدول المنتجة للقطن " (٤) .

(١) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ص ٧٨-٧٩ .

(٢) كانت الولايات المتحدة ترغب في إقامة قاعدة عسكرية في حلايب ، أنظر: مذكرات علي عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ج ١ الخرطوم ١٩٨٥ ، ص ص ٢٦-٢٧ ،

(٣) ضابط مجلس النواب الأول ، إجراءات الدورة الأولى .

(٤) الدورة الافتتاحية للبرلمان السوداني في مارس سنة ١٩٥٨ .

كما أشارت التقارير الأمريكية " إلى أن التنمية الاقتصادية لتطوير البرنامج الزراعي في السودان تتطلب دعم الاقتصاد الحالي وتجنب أى تأثيرات مستقبلية على اقتصاد دولة تعتمد على محصول واحد وهو القطن " (١) وعندما تفاقمّت الأزمة الاقتصادية واحتدت في النصف الأول من سنة ١٩٥٨ عرضت الحكومة الأمريكية على حكومة السودان معونتها الاقتصادية المعروفة بالمعونة الأمريكية ، وفي غيبة البرلمان السوداني عمدت الوزارة إلى توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو سنة ١٩٥٨ ، فقبلت البنود الخاصة بإنشاء الطرق وحفر الآبار الجوفية في المناطق النائية والأبحاث الزراعية ، بشرط أن لا تكون للخبراء حصانة دبلوماسية (٢) .

وهكذا كما شهد عام ١٩٥٧ خلافا بين شريكي الحكم في السودان ( حزب الأمة والشعب الديمقراطي ) بسبب مشروع ايزنهاور ، شهد عام ١٩٥٨ خلافا بين شريكي الحكم في السودان ( حزب الأمة والشعب الديمقراطي ) بسبب موضوع المعونة الأمريكية ، وهدد وزراء حزب الشعب بعرض الأمر على البرلمان ، مما أدى إلى اشتعال الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر للسيطرة على البرلمان السوداني ، وقامت الولايات المتحدة برشوة الكثير من نواب البرلمان عن طريق وسطاء فقد صرفت في يوم واحد عشرة آلاف جنية و ذلك حتى لا يعارض النواب المعونة . وللوقوف ضد سيطرة مصر على البرلمان السودان ، كما قامت مصر برشوة الكثير من نواب البرلمان خاصة نواب الجنوب .

وفي جلسة البرلمان في الثاني من شهر يونيو ١٩٥٨ وفي أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان انقسم أعضاء الحكومة الائتلافية المكونه من حزب الشعب الديمقراطي الموالي لمصر وحزب الأمة ، ووقف النواب من حزب الشعب يبينون لأعضاء البرلمان مساوئ المعونة الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنه في النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان . والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وأن حقيقة المعونة الأمريكية هو خدمة المصالح الأمريكية فقط ، كما استدل النواب من حزب الشعب

(١) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington , August 16, 1955.

(٢) عن أهداف المعونة الأمريكية ، انظر : السيد عليوة : المعونة الأمريكية طريق في اتجاهين مجلة الباحث العربي ،



داخل البرلمان على مقتطفات من الصحف الأمريكية على أن - القواعد الأجنبية هي الهدف الرئيسي لأحلافنا العسكرية ولمعونتنا العسكرية وكيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المعونات الاقتصادية السيطرة على إيران ودول أخرى " (١).

وفي جلسة مجلس النواب السوداني بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ عرضت الحكومة على البرلمان مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية ، مبررة قبولها للمعونة الأمريكية " بأن موارد السودان لا تكفي لتمويل مشاريع الإنشاء والتعمير ... وأن المبالغ اللازمة لإتمام الحد الأدنى من مشاريع الإنشاء والتعمير في فترة الخمس سنوات المقبلة قدرت بمبلغ ١٣٧ مليوناً من الجنيهات ... وأن البلاد في حاجة ماسة إلى ١٠٢ مليون جنية لتنفيذ الحد الأدنى من مشاريع الإنشاء والتعمير ، وأنه لا بد من إيجاد موارد خارجية ، لذلك أقدمت الحكومة على توقيع اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن برامج معونة الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلته دول عديدة تختلف في نظمها السياسية واتجاهاتها كبولندا وفرنسا ويوغسلافيا وأسبانيا وإيطاليا والهند ومصر وباكستان وسيلان وكذلك دول أمريكا الجنوبية " .

كما نواب حزب الأمة " أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة الدول المتخلفة اقتصادياً كي تتمكن من رفع المعيشة فيها عن طريق زيادة الإنتاج فيه ضمان كبير يحول دون وقوع تلك الدول في قبضة الشيوعية الدولية " وأمام موقف نواب حزب الأمة المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية ، هاجم النواب بعضهم بعضاً داخل البرلمان فريق يؤيد مصر ويرفض المعونة ، وفريق آخر يؤيد الولايات المتحدة الأمريكية والمعونة الأمريكية (٢) ، ووقف وزير المالية والاقتصاد في حكومة عبد الله خليل في مجلس النواب عند تقديم مشروع قانون المعونة الأمريكية في جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٨ يدافع عن موقف الحكومة المؤيد للمعونة قائلاً " إن سكان هذه البلاد في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب يعانون نقصاً ملحوظاً في مقومات الحياة ولعل النواب المحترمين يدركون أكثر من غيرهم أن عدداً غير قليل من سكان هذه البلاد من لا يجد ما يشغل وقته طيلة أيام العمر ، ولهذا يجد نفسه مضطراً للعيش خلال العام كله مما اكتسبه في أشهر معدودة ... وبذلك فبعض الفئات الغنية والمتوسطة الدخل زاد دخلها ، أما القطاعات العريضة والفقيرة من عامة الشعب فقد نقصت دخولها بدرجة ملحوظة ... والذين أتاحت لهم

---

(١) مضابط مجلس النواب ، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٨ .

(٢) مضابط مجلس النواب ، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ .

الفرصة للسفر في أنحاء البلاد والتعرف على أحوال أهلها يعلمون أن جزءا كبيرا من سكان السودان وخاصة في المديرية الجنوبية لازالوا حفاة عراة ، ولازالوا يعيشون عيشة الكفاف أو دونها (١) ، وإن عددا كبيرا في الشرق والغرب يقضون الكثير من أيامهم سعيًا وراء الماء لأنفسهم وبهائمهم ، وإن الكثير من سكان الأرياف لا يجدون العلاج الكافي والقوت الضروري خاصة إذا تنكرت لهم الطبيعة وقلة الأمطار وكثرة الآفات ، أما التعليم والصحة فإنه رغم التقدم المحسوس في السنوات الأخيرة فإن المدارس الحالية ( في جميع مراحل التعليم ) لا تفي بحاجة البلاد ... وأن ما يقارب من ٩٠% من سكان السودان يجهلون القراءة والكتابة " (٢).

وقبل الاقتراع على المعونة الأمريكية داخل البرلمان خرجت العديد من المظاهرات ضد المعونة وقامت الجبهة المعادية للاستعمار بتوزيع المنشورات وجاء فيها " أيها المواطنون في كل مكان سيروا مواكبكم وأرسلوا البرقيات والعرائض لنوابكم ونادوا بأعلى أصواتكم لكي لا يوافق البرلمان على الاتفاقية الأمريكية " (٣) .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ٥٧ صوتا وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحا بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية (٤)

وبعد موافقة البرلمان السوداني على المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات ، وكان المنظم لهذه المظاهرات نقابات العمال ، وكانت مظاهرات كبيرة لم يسبق لها مثيل في السودان ، ولهذا بعد جولة ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي في عدد من الدول الأفريقية عاد وقدم تقريراً للكونجرس أكد فيه " أنه من الأهمية الحيوية أن تتابع الولايات المتحدة الأمريكية عن كثب مجريات الأمور في نقابات العمال الأفريقية ، وأن نتعرف القنصليات الأمريكية والدبلوماسية الأمريكية على زعماء العمال في تلك البلاد وأن تكسب مودتهم وصدقتهم " .

---

(١) عن أحوال السكان في الجنوب ، أنظر : محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ، القاهرة ، ١٩٧٢ ،

ص ص ٨٢ - ٨٣ .

(٢) ضابط مجلس البرلمان السوداني - الدورة الأولى جلسة بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢ .

(٣) منشورات الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان ، مكتبة جامعة الخرطوم .

(٤) مضابط مجلس البرلمان السوداني - الدورة الأولى جلسة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣ .

وأشارت التقارير السرية للمخابرات الأمريكية إلى أن المخابرات المركزية بدأت بالفعل في التغلغل داخل اتصالات العمال بهدف كسب رجالها واستمالتهم (١) .

وفي تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن مواكب العمال التي تحمل لافتات معادية للسياسة الأمريكية وتطالب الحكومة والبرلمان برفض المعونة الأمريكية ومناصرة الشعب المصرى ضد الاستعمار والتفاف العمال حول عربة السفير الأمريكى ، وكانت تحدث كارثة للسفير من بعض العناصر المأجورة لولا تدخل رجال البوليس لحدثت كارثة ربما كان مخططا لها من قبل (٢) .

وبعد قبول المعونة أعلنت الحكومة السودانية أن المساعدة الأمريكية ستخصص مبلغا للاستيراد وأن على المستوردين أن يحصلوا على تصديق مكتب المعونة الأمريكية على تراخيص الاستيراد واعتبر التجار أن هذا يعنى فرض الوصاية الأمريكية على تجارة السودان الخارجية ، وقوبل هذا الإعلان بمعارضة قوية ، وقام خليل بعد ذلك بحل البرلمان في ١٩٥٨/٦/٣٠ تحت مبرر الإعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية ، ولم يكن ذلك الحل المبكر للبرلمان سوى محاولة منة للانفراد بالسلطة ، وقبل افتتاح البرلمان الذى كان مقررا له يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب وأنها صرفت في يوم واحد عشرة آلاف جنيه وذلك حتى لا يعارض النواب المعونة الأمريكية ويقروها ويتخذوا موقفا مواليا للغرب ، واستطاع عبد الله خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان السوداني إلى ٧ ديسمبر حتى أنهى الجيش السوداني هذا الوضع في صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ (٣) .

وقد تعرض بعض نواب البرلمان للتهديد بالقتل بعد أن أرسلت إليهم خطابات بالبريد إذا لم يوافقوا في البرلمان على مشروع المعونة الأمريكية وهدية الأسلحة البريطانية .

وبعد ثلاثة أشهر فقط من قبول المعونة أعلنت الخارجية البريطانية في ١٨/١٠/١٩٥٨ عن تزويدها السودان بالمعدات والتجهيزات العسكرية البريطانية ، كما أعلنت أنها تتولى تدريب عدد من الطيارين السودانيين ، وخرج طلاب جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم في مظاهرات كبيرة ، وبادر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبى في ٢٩/١٠/١٩٥٨ أدان فيه الحكومة وأقر العمل على الخلاص منها واستبدالها بعناصر وطنية نظيفة ، وناشد المؤتمر الشعبى نواب البرلمان لتحقيق ذلك الهدف وكذلك إلغاء

(١) إبراهيم العربى : التقارير السرية للمخابرات الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٠-٧١ .

(٢) تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن أحداث مواكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكى بالخرطوم بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ ، مجموعة السودان ، مكتبة جامعة الخرطوم

(٣) السودان حقائق ووثائق ، نوفمبر ١٩٥٨ ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠٩-١١٠ .

اتفاقية المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات والتزام الحياد الإيجابي وعدم الارتقاء في أحضان الغرب والوقوف مع الدول العربية المتحررة وتحسين العلاقات مع مصر فوراً ، وقيام حلف ثنائي مع مصر ، أدى كل ذلك إلى أن لجأ خليل إلى فرض الأحكام العرفية لقمع كل التحركات المضادة ، ثم لجأ إلى تطويق المعارضة البرلمانية ، التي توحد فيها نواب البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي مع نواب الحزب الوطني ومع بعض الجنوبيين ، فعمد إلى تأجيل موعد انعقاد البرلمان إلى ١٩٥٨/١١/١٧ (١).

ويذكر السيد علي عبد الرحمن : " بعد عرض المعونة على البرلمان شعرنا نحن وزملائنا في الوطني الاتحادي أن خصامنا ببيضر البلد ، وأن حزب الأمة ما كان يحكم البلد لو كنا نحن ما اختلفنا ، فأحسن شئ نحن نتلاف الأمر ونرجع كما كنا ، وشعر الجميع بالندم وسافرنا إلى مصر لجمع الشمل مرة أخرى بعد أن شعر الجميع بالخطر المحقق بالسودان ... ولكن الخطة تسربت للأمريكان ، وقام حزب الأمة بتسليم السلطة للجيش " (٢).

وكان لقرار تأجيل البرلمان أثره الحاسم في لقاء العناصر النيابية للوطني الاتحادي وحزب الشعب فتألفت كتلة برلمانية وطنية وصل مجموعها إلى ١٠٧ من النواب ، وكانت تجتمع خارج مبنى البرلمان ، وتابع الرئيس عبد الناصر الموقف ، فوجد أن الوقت قد أصبح ملائماً لتدخله الشخصي ، خاصة بعد أن وجد العناصر النيابية بمعزل عن قيادتها ، فكانت محادثات القاهرة التي جرت بين زعماء الوطني الاتحادي وحزب الشعب والرئيس عبد الناصر ، وتخوف خليل من تطور هذه الأحداث فأعلن استمرار تأجيل اجتماعات البرلمان إلى ١٩٥٨/١٢/٤ ، فقررت قوى النواب التي وحدت نفسها في الحزبين الاجتماع بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٧ في وسط الخرطوم وإعلان إسقاط حكومة خليل بحكم الأغلبية ، فأدرك حزب الأمة وحلفائه من الأمريكيين أنهم يخوضون معركة خاسرة مع نواب البرلمان المؤيدين لمصر فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش (٣).

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٦٩.

(٢) علي عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ص ٢٨ .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٦٩.

## رابعاً موقف البرلمان السوداني من عدوان ١٩٦٧ :

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر الشعبية في السودان عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السوداني الذي عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسية وذلك لوضع الدستور النهائي للسودان . وشاركت الأحزاب السودانية في انتخابات عام ١٩٦٥ وانتهت الانتخابات بفوز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد يليه الحزب الوطني الاتحادي وتم اختيار الصادق المهدي رئيساً لحزب الأمة ، وأصبح الإمام الهادي إمام الأنصار وراعي حزب الأمة <sup>(١)</sup> . وعقب إعلان نتيجة انتخابات ١٩٦٥ قامت حكومة السيد محمد أحمد محبوب الأولى . وكان محمد أحمد محبوب من قادة حزب الأمة ، وكانت حكومته في ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي ، وقامت الحكومة الائتلافية الجديدة على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها ، وتتلخص في أن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة . وتم اختيار محمد أحمد محبوب ، وأن يكون السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطني الاتحادي رئيساً دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها في رئيس واحد <sup>(٢)</sup> . وعاد الخلاف مرة ثانية إلى قيادة حزب الأمة بين الإمام الهادي المهدي والصادق المهدي ، وكان الإمام الهادي المهدي يؤيد سياسة محمد أحمد محبوب عكس الصادق المهدي <sup>(٣)</sup> .

وكان الصادق المهدي يرى في محبوب سياسياً محافظاً جداً ورجعياً ولا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره . ولم يكن بعض أعضاء حزب الأمة راضين عن هذا الوضع فمادام الصادق المهدي هو رئيس الحزب فلا بد له من تولية رئاسة الوزارة <sup>(٤)</sup> . وقام جناح الصادق المهدي بتقديم اقتراح

(١) الإمام الهادي هو الأبْن الثاني للسيد عبد الرحمن المهدي بعد الصديق المهدي وأصبح الإمام الهادي إمام الأنصار وراعي حزب الأمة وعاد الخلاف مرة ثانية إلى قيادة حزب الأمة بين الإمام الهادي المهدي والصادق المهدي ، وكان الإمام الهادي المهدي يؤيد سياسة محمد أحمد محبوب عكس الصادق المهدي ، توفي الإمام الهادي أثناء رحيله من السودان بعد انقلاب مايو ١٩٦٩ ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان - أسرار من وراء الرجال - ج ١ ، ص ٧٠ ، أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٢٥٣ .

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٥ .

(٣)

Edgar, O. Balance: The Secret War in the Sudan, 1955-1972, London, 1977, p.75.

(٤) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

البرلمان السوداني ( الجمعية التأسيسية ) بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٦٦ " بسحب الثقة من السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء " ورشح الصادق نفسه لرئاسة الوزراء وأيده داخل البرلمان ما يزيد علي الستين نائباً من هيئة حزب الأمة البرلمانية ووقف مع الحكومة ثلاثون نائباً ، وكان أكبر تجمع حزبي في الجمعية التأسيسية من أعضاء حزب الأمة <sup>(١)</sup> ، أما الحزب الوطني الاتحادي الذي كان في ائتلاف مع حكومة السيد محمد أحمد محبوب ، فقد وضع في هذه المرحلة أن قيادته وأغلبية نوابه رغبوا في التغيير ، وكان سلوك الحزب الاتحادي قائماً على الرغبة في إسقاط حكومة السيد محبوب التي لم يعودوا راغبين في بقائها من ناحية ، ولتزداد حدة الخلاف بين طرفي حزب الأمة من الناحية الأخرى وبذلك تتاح للحزب الاتحادي كلمة أعلى في أي حكومة مقبلة .

وفي داخل البرلمان وبعد سقوط حكومة محمد أحمد محبوب لتحل محلها حكومة الصادق المهدي الذي أيدته أغلبية نواب حزب الأمة ونواب الحزب الاتحادي ونواب الجنوب ، جلس محمد أحمد محبوب ومن معه من نواب حزب الأمة وآخرون في الصف المعارض للحكومة ، وأدخل الصادق المهدي في حكومته عناصر جديدة من الشباب وغيرهم من المنقذين ، كما وعد الصادق المهدي في خطاب أمام الجمعية التأسيسية باتباع أسلوب جديد في العمل الوزاري « وتحقيق إنجازات كبرى في مجالات الاقتصاد والارتقاء بها في مجالات التعليم والصحة والبناء والسياسة الخارجية » ووعد بأنتهاج طريق وسط بين الغرب الديمقراطي والشرق الشيوعي ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال وعدم التدخل في شئون الآخرين ، ورفض أي تدخل في شئون السودان أياً كان مصدره " . وتألفت حكومة الصادق أساساً من جناحه في حزب الأمة ، والحزب الوطني الاتحادي ، ووزراء جنوبيين <sup>(٢)</sup> .

ومع اشتعال الصراع في داخل البرلمان السوداني بين أنصار حزب الأمة بين الجناح المؤيد للصادق المهدي والجناح المؤيد للأمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محبوب وكل فريق يعمل لسحب الثقة من الجناح الآخر ، وانتهى الأمر بسحب الثقة من حكومة الصادق المهدي قبل الحرب بعدة أيام وتولى محبوب رئاسة الوزراء مرة أخرى <sup>(٣)</sup> ، اشتعل الصراع العربي الإسرائيلي « وتعرضت مصر للعوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ وتغير الموقف في السودان » سواء موقف الحكومة السودانية والموقف الشعبي عن عام ١٩٥٦ ، فبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ تنحى الرئيس جمال عبد الناصر

(١) محاضر البرلمان السوداني الثاني ( الجمعية التأسيسية ) بتاريخ ٢٥/٧/١٩٦٦ .

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤٤ .

وخرجت المظاهرات في مصر ، كما خرجت في السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، وعلى الفور قام إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة السوداني بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا ، كما اتصل رئيس وزراء السودان بيلغانه أن الخرطوم سوف تحترق إذا لم يعدل عن قراره بالتتحي (١) .

كان صراع مصر الأساسي خلال فترة طويلة يدور مع بريطانيا أساسا باعتبارها القوة المستعمرة ثم مع بريطانيا وإسرائيل معا ثم مع إسرائيل وحدها ، ليس فقط باعتبارها قوة مغتصبة لجزء من الوطن العربى ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص باعتبارها قوة توسعية وغازية تمثل خطرا مباشرا على أمنها وسلامتها . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رأت أن الخطر الرئيسى على أمن المنطقة هو الخطر السوفيتى ، واختلفت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تقييمها لطبيعة الخطر السوفيتى واعتقدت أنه ربما يكون هناك خطر شيوعى بالغزو من الداخل ، وهذا النوع من الخطر يمكن التصدى له بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتصدى الفكرى ، ولكن ليس هناك خطر مباشر بالغزو (٢) .

وفي كلمة محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء السودانى أمام البرلمان " سيدى الرئيس قد نشبت الحرب بالفعل بين الأمة العربية وإسرائيل وتلقينا أنباء أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على الجمهورية العربية المتحدة وأسقطت منها أربع طائرات إسرائيلية ، وفي تقدير العسكريين أن الحرب قد بدأت ، وأنى أعلن الآن أننا في حالة حرب مع إسرائيل ... والتعبئة العامة الشعبية والرسمية ، وتلبية احتياجات الحكومة المصرية على الفور " .

واعترض النائب الجنوبى بونا ملوال (نائب جبهة الجنوب ) على اعلان رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، وأن هذه الحرب عنصرية " .

وأعلن الرئيس إسماعيل الأزهرى أمام البرلمان " إدانة إسرائيل في عدوانها على مصر ، وأعلن وقوف السودان مع مصر ، كما قررت حكومة السودان إرسال قوة من الجيش السودان لتقف إلى جانب مصر في

---

(١) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، مرجع سابق ، ص ٨٥٤ .

(٢) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ٩٧٤ .

بواجهة إسرائيل " كما أصدر البرلمان عدة قرارات منها :-

- أن تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك يوم ١٩٦٨/٢/٢٩ .  
كما أعلن نواب جبهة الميثاق <sup>(١)</sup> داخل البرلمان : " تجميد خلافاتهم مع الشقيقة الكبرى مصر دعماً لها في ظروف الحرب " وتزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر ، والأمة العربية فقد وقف الشعب السوداني كله سواء كانوا داخل البرلمان أو خارج - اتحاديين - <sup>(٢)</sup> ، وعلى الفور قامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية ، وتحدث محبوب أمام الجمعية التأسيسية عن إرسال فوجين من القوات السودانية إلى جبهة الميدان في مصر ، <sup>(٣)</sup> كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجي لمسرح العمليات المصرية ، كما تم نقل الكلية الحربية المصرية إلى منطقة جبل أولياء بالسودان ، كما أصبحت قاعدة وادي سيدنا بالسودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية ، وكان ثمرة هذا التعاون المصري السوداني في نهاية الأمر عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتي نصت على أن أي اعتداء على أي من البلدين يعتبر اعتداء على البلد الآخر <sup>(٤)</sup> .

وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب ١٩٦٧ ، قرر البرلمان السوداني إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنها ، وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل <sup>(٥)</sup> .

(١) الجناح الإسلامي بزعامة الدكتور حسن الترابي .

(٢) محاضر البرلمان السوداني ( الجمعية التأسيسية ) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ ، وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥ ، وجلسة ١٩٦٧/٧/٢٨ ومحاضر جلسات البرلمان السوداني حتى قرار البرلمان السوداني بمطالبة الرئيس جمال عبد الناصر بالعدول عن قرار التنحي عن رئاسة الجمهورية ، ومبايعته وتأييده للرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك جلسة البرلمان لاستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ .

(٣) جلسة الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ .

(٤) عبد الوهاب محمد البكري (وآخرون): العلاقات العسكرية المصرية السودانية ، نوة العلاقات المصرية السودانية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ .

(٥) نل كل الدراسات والوثائق التي نشرت حتى الآن عن حرب ١٩٦٧ على أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في التخطيط والإعداد السياسي والعسكري للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وشاركت عسكرياً أثناء الحرب ، انظر : حسن نافعة : مرجع سابق ، ص ٩٧٤ .



وفي اجتماع البرلمان السوداني لمناقشة آثار العدوان الإسرائيلي على مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ أكد الصديق المهدي على أن " هذه الحرب برهنت على وجود وجدان عربي قوى يسانده ويدعمه حماس شعبى في السودان " ولابد من تحديد علمى لأسباب الهزيمة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذه المرحلة لتأكيد الضمان الداخلى للعرب ومراجعة المسائل السياسية والاقتصادية والبلوماسية والعسكرية مراجعة دقيقة وموضوعية حتى نخرج بمفاهيم واضحة ، فاذا لم نع الدرس عدنا كما كنا ، والهزيمة ليست عارا ففرنسا هزمت مرتين من قبل وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا، كما انهزمت روسيا أمام هتلر ولكنها عادت مرة أخرى ، فينبغى أن نتخذ من الهزيمة سلما للنصر " (١).

كما أرسل الصديق المهدي رئيس وزراء السودان العديد من الخطابات للرئيس جمال عبد الناصر ، لتأييده في مواجهة الصهيونية والاستعمار . كما أكد الصديق المهدي للرئيس جمال عبد الناصر " استعداد السودان في معاونة مصر لتصفية آثار العدوان ... وأن إسرائيل جزء من مخطط صهيونى للسيطرة العالمية وستمضى في عدوانها تساندها قوى الاستعمار التي ساعدت على عدم إدانتها في هيئة الأمم ، والسييل المفتوح أمام العرب هو التضامن فيما بينهم والجدية والتعاون مع الدول التي تدين العدوان للعمل الإيجابى لتحرير الأراضى المحتلة " (٢).

كما أرسل الصديق المهدي خطاب إلى يوسف السباعى سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ، وجاء في هذا الخطاب : " أن انعقاد مؤتمرهم في هذه الظروف العصيبة التي تجتازها شعوبنا العربية دليل قوى على تجاوبكم مع الحق الذى يقف بجانبه العرب في إدانتكم لإسرائيل وأعوانها من الاستعماريين ، وأننا نرقب ما يسفر عنه اجتماعكم باهتمام بالغ ونأمل أن تكون قراراتكم التاريخية عملية ومساعدة لتحقيق تضامن الصف الأفريقى الآسيوى ووقوفه صلباً في مواجهة التحديات ونصرة القضية العربية " (٣) كما أرسل الصديق المهدي رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان خطاب للرئيس عبد الناصر في ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو وذلك بعد هزيمة ١٩٦٧ وذلك لرفع الروح المعنوية للرئيس عبد الناصر (٤) ، كما خاطب الصديق المهدي زعماء الدول الأفريقية لوحدة الصف ضد العدوان الصهيونى ،

(١) جلسة الجمعية التأسيسية برقم ٦٩ ، بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٦٧

(٢) خطاب من الصديق المهدي إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٣) خطاب من الصديق المهدي إلى السيد يوسف السباعى ، سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٤) خطاب من الصديق المهدي رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو . مجموعة السودان . بمكتبة جامعة الخرطوم .

كما أرسل لزعماء الدول الأفريقية التي تعاني من الحروب الأهلية وذلك لنبذ دعوات الانفصال في أفريقيا<sup>(١)</sup> ، كما طالب الصادق المهدي من داخل البرلمان السوداني بعقد اجتماع للعرب في مؤتمر قمة عربية تقوم على اساس واقعي وليس للخطب بل لمواجهة الخطر المحدق بهم<sup>(٢)</sup> .

كما قدم الصادق المهدي مشروع للمكتب السياسي لحزب الأمة جاء فيه : " بأنه ينبغي استكمال قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي ساعدت إسرائيل في عدوانها ، وإزالة القواعد العسكرية من الأراضي العربية ، وعدم الدخول في أى حلف مع الدول التي وقفت مع إسرائيل ، وكذلك أشار المشروع إلى ضرورة التنسيق العسكري بين الدول العربية وذلك عن طريق تدعيم القيادة العربية الموحدة<sup>(٣)</sup> ، كما اجتمعت الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي لحزب الأمة واتخذت القرارات التالية :-

- القيام بالتعبئة الشعبية الشاملة لمساندة الحكومات العربية في تحملها المسؤولية التاريخية في مواجهة العدوان والخطر الإسرائيلي .

- تطالب الهيئة البرلمانية لحزب الأمة حكومة السودان بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإعداد الطاقات السودانية لمساندة الموقف العربي في كل ميدانه وجهاته .

- مطالبة جميع القيادات العربية اعتبار أى صراع نشأ صراعا مصيريا ، وإسقاط جميع الخلافات العربية الداخلية لتجنيب المجهود العربي في المواجهة ، وضرورة قيام السودان بالدعوة لاجتماع رسمي لتنظيم الجهد العربي المشترك<sup>(٤)</sup> .

وفي النصف الثاني من يوليو ١٩٦٧ عقد مؤتمر مصغر في القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان وطرح فيه الموقف برمته فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي يسبقه مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لوضع أجندة المؤتمر الذي تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهري أن يكون مقر تلك المؤتمرات في الخرطوم ، فوافق الجميع على ذلك وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم لمؤتمر القمة العربي وكانت التوصيات كالآتي :-

(١) خطاب من الصادق المهدي إلى الجنرال يعقوب رئيس حكومة نيجيريا ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٢) جلسة الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٦٧ .

(٣) تفاصيل المشروع ، انظر : حمدنا الله مصطفى : مرجع سابق ، ص ص ١٥٣-١٥٥ .

(٤) حمدنا الله مصطفى : مرجع سابق ، ص ص ١٥٥-١٥٦ .

- ١- ضرورة الوحدة العربية وتنقية الجو العربي من الخلافات والمنازعات .
- ٢- إزالة أثار العدوان واسترجاع الأراضي العربية التي احتلت .
- ٣- كل الإجراءات التي اتخذت لابد أن تأخذ في حسابها عدم ترك قضية الشعب الفلسطيني
- ٤- يعقد وزراء المال والنفط العرب مؤتمراً في بغداد في منتصف أغسطس للنظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد العربي كسلاح في المعركة وأن تقدم توصياته لمؤتمر وزراء الخارجية العرب .
- ٥- أن تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في حظر ضخ البترول لبريطانيا وأمريكا مع مراعاة قرارات مؤتمر البترول العربي، وأن يستمر هذا الحظر حتى إشعار آخر .
- ٦- تصفية جميع القواعد الأجنبية في الوطن العربي فوراً .
- ٧- ضرورة التكامل السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي والثقافي لتحقيق الأهداف العربية (١) . وهكذا فشلت السياسة الأمريكية التي كانت تعمل لاستقرار الحالة السياسية بين العرب وإسرائيل كأساس لتدعيم السلام والنظام في منطقة الشرق الأوسط ولمواجهة الخطر والتأثير السوفيتي الشيوعي في المنطقة (٢) . كما اجتمع وزراء المال والنفط العرب في العراق ورفعوا توصياتهم لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم وكان من أهمها :-
  - أ- وقف ضخ البترول لأجل غير مسمى حتى إزالة أثار العدوان مع التوصية بمراعاة المصالح الاقتصادية للدول المنتجة للنفط والأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والسياسية على العالم أجمع .
  - ب - سحب كل الأموال العربية المودعة في مناطق الإسترليني والدولار وتخفيض الاستثمارات في المنطقتين المذكورتين بحيث لا يتسرب المال العربي إلى تلك الأسواق .
  - ج - تحويل المدخرات من الذهب العربي من بريطانيا وأمريكا .
  - د - تحويل كل الاستثمارات العربية من بريطانيا وأمريكا إلى الأقطار العربية كلما كان ذلك ممكناً .

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢)

١- إنشاء مال احتياطي من العملات الأجنبية لمصلحة العالم العربي ووضع اعتمادات للتنمية العربية.

وقد تمت هذه التوصيات لمؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم في ٢٦ أغسطس ، وفي اليوم المحدد لانعقاد مؤتمر القمة العربي وهو يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ تقاطرت وفود الملوك والرؤساء العرب على الخرطوم ، وكانت جماهير الشعب السوداني قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال الضيوف ، يحدوها الأمل في أن يتخذ الملوك والرؤساء العرب قرارات حاسمة تخرجهم من حالة الضياع التي كانوا يعيشونها ، فلم يبق في العاصمة المثلثة أحد إلا وخرج لاستقبال الضيوف ، حتى فاضت بهم الشوارع والطرق المؤدية من المطار إلى قصر الرئاسة منذ فجر الباكر ، وكان السودانيون يتوقعون حدوث معجزة من هذا اللقاء <sup>(١)</sup> . وكان أهم ما حدث في المؤتمر هو الاستقبال الذي لقيه الرئيس جمال عبد الناصر في الخرطوم ، فقد كان الكثيرون في العالم يتابعونه باعتباره أول اختبار عملي للعلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين جماهير الأمة العربية خارج مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وبينما كانت طائرة الرئيس جمال عبد الناصر تقترب من أجواء الخرطوم ، كانت الطائرة المقلدة للملك فيصل ملك السعودية في طريقها لمطار الخرطوم أيضا ، وطلب الرئيس جمال عبد الناصر من ضابط الاتصال بالطائرة أن يبلغ مطار الخرطوم أنه مادامت طائرة الملك فيصل ، قد وصلت قبل طائرته فمن الأفضل السماح لها بالهبوط أولا ، لكن برج مراقبة الخرطوم أعلن إن الطريق مفتوح لنزول طائرة الرئيس جمال عبد الناصر أولا ، وطلب الرئيس إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيس الوزراء من الرئيس عبد الناصر الانتظار حتى تهبط طائرة الملك فيصل ويقومان باستقباله ، ثم يركب الاثنان (الرئيس عبد الناصر والملك فيصل) معا في موكب واحد عبر شوارع الخرطوم وان ذلك سوف يثير حماسة شديدة لدى الجماهير . وفكر الرئيس جمال عبد الناصر ثم اعتذر عن هذا الاقتراح فهو لا يريد أن يكون أول لقاء مع الملك فيصل بعد كل ما جرى على فاعة الطريق وقال الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس إسماعيل الأزهرى "لو أن الأمور كانت طبيعية أو لو كان الاستقبال في القاهرة لذهب بنفسه إلى سلم طائرة الملك فيصل وشارك في استقباله ، وإذا كان الأمر متعلقا بحسن الاستقبال فإنه يفضل أن يواجه جماهير شعب السودان لأول مرة بعد كل ما جرى وحده وأن يتحمل مسئولية الطريقة التي تبدى بها الجماهير مشاعرهما مهما كانت " وبعد تحرك موكب الرئيس جمال عبد الناصر ، يذكر هيك " بأن شوارع الخرطوم كانت عبارة عن شلال هادر من البشر

(١) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ، ص ٢٤٣-٢٤٦.

في مظاهرة لم يشهد العالم العربى في تاريخه مشهدا يماثلها ، فقد كانت الناس تتحرك مع موكب عبد الناصر كأنها جبل بركانى " وحين لحق موكب الملك فيصل ، كانت صيحة الجماهير " وراء جمال يا فيصل " (١) وعندما سار عبد الناصر والملك فيصل ، كانت صيحة الجماهير تهتف أيضا " يحيا فيصل وناصر " (٢) ولعل أجمل تصوير لاستقبال الشعب السوداني للرئيس جمال عبد الناصر ما قاله عبد الناصر بنفسه فلقد قال بعد أن رأى ذلك الاستقبال الحار " لقد جئت للخرطوم وأنا جثة هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع الرأس مليئاً بالأمل " كما قالت بعض الصحف الأجنبية " إن الشعب السوداني استقبل عبد الناصر استقبال قائد منتصر لا استقبال قائد مهزوم منكسر، وكان عبد الناصر يسمي الخرطوم بعد المؤتمر عاصمة الصمود " (٣) ، ولقد بلغت حماسة الجماهير للرئيس عبد الناصر درجة تعجبت منها الصحف الأمريكية وقالت الصحف : " أنها لم تعرف له نظيراً تجاه قائد مهزوم " (٤) .

وبعد عودة الرئيس عبد الناصر طلب من أبو حسبو وزير الإعلام السوداني في ذلك الوقت أن يبلغ الإمام الهادى : " بأننا قد أسانا التقدير منذ البداية للأنصار ، فلقد كنا ننظر إليهم كأعداء تقليديين لنا . ولكن بعد زهابى لمؤتمر القمة في الخرطوم . وبعد رؤيتي لجماهير الأنصار التي استقبلتنا بذلك الحماس والإكرام ... أدركت أننا أخطأنا في حقهم . لأن ما وجدته منهم قد اثبت لى أن العربى ينسى كل عداوته مع أخيه العربى ساعة الشدة فأرجو أن تتقل لهم اعتذاري هذا " (٥) .

---

(١) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٩٢٩ - ٩٣١

(٢) وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على الوقعة بين مصر والسعودية وذلك بإبعاد الرياض عن مصر بالتخويف من خطر القومية المتعاونة مع الشيوعية الدولية ، انظر : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٤٦ ، ويذكر الرئيس عبد الناصر " وطبعاً بدأت الدسائس بيننا وبين المملكة العربية السعودية من مدة ، وتطورت الأمور بيننا ولكن برغم المدى الذى تطورت إليه الأمور ، عادت العلاقات ثنائية بيننا ، علاقات تضامن بين الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة وبين الشعب السعودى وبين الحكومة فى البلدين من أجل القومية العربية ومن أجل المصلحة الوطنية الكبرى " ، انظر : خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى مؤتمرات التعاون ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢١٥ .

(٣) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢٤٤ .

(٤) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

وعُقدت جلسة الافتتاح لمؤتمر القمة العربية في دار البرلمان السوداني ، وترأس الجلسة الأزهرى بوصفه رئيس الدولة المضيفة <sup>(١)</sup> . ولم تطل الجلسة حيث انتقلت الجلسات بعد ذلك داخل البرلمان إلى اجتماعات مغلقة ، وكان الغرض من علنية الجلسة الأولى - كما عبر الرئيس أزهرى - هو إعلان أن الأمة العربية مصممة على الوحدة والنصر رغم الهزيمة ، ثم عقد في اليوم الثانى اجتماع للملوك والرؤساء ووفودهم ، ولم يتخلف عن الاجتماعات إلا سوريا التي رفضت حكومتها الحضور بحجة أن حزب البعث السورى لا يقر الاجتماع من حيث المبدأ . وقد حضر الاجتماع ثمانية من الملوك والرؤساء العرب الثلاثة عشر .

وفي الجلسة التالية جرى حصر الخسائر التي أصابت دول المواجهة في الحرب وما يمكن دفعه لها حتى تستطيع الصمود ، وكان هذا الإجراء ضرورياً كخطوة أولى في مواجهة الموقف . فقال الرئيس عبد الناصر عن خسائر مصر " إنها تخسر مائة وعشرين مليوناً من الجنيهاً سنوياً نتيجة إغلاق قناة السويس إلى جانب خسائرها البشرية والحربية " ، وقال الملك حسين " إن بلاده تحتاج إلى أربعين مليوناً من الجنيهاً لمواجهة التزاماتها إلى جانب خسائرها البشرية والحربية " . فتقرر أن تقوم كل من السعودية والكويت وليبيا بوصفهما الدول النفطية بدفع تلك المبالغ لكل من مصر والأردن . فتقرر أن تدفع المملكة العربية السعودية مبلغ خمسين مليون جنيه سنوياً ، وأن تدفع الكويت مبلغ خمسة وخمسين مليوناً من الجنيهاً سنوياً وأن تدفع ليبيا مبلغ ثلاثين مليون جنيه سنوياً على أن تعطى مصر مبلغ تسعين مليوناً وتعطى الأردن أربعين مليوناً يتم دفعها كل ثلاثة أشهر مقدماً بدءاً من شهر أكتوبر من نفس السنة ( ١٩٦٧ ) ويستمر هذا الدفع حتى إزالة أثار العدوان ، ولرفع الروح المعنوية عند الأمة العربية عامة وعند الشعب الفلسطينى خاصة فقد تقرر :-

١- لا تفاوض مع إسرائيل .

٢- ولا صلح معها .

٣- ولا اعتراف بها .

وهي ما عرفت باسم (( لاءات الخرطوم )) الشهيرة أو اللعينة كما تسميها إسرائيل كذلك تقرر توحيد الجهد

---

(١) بعد عودة الرئيس عبد الناصر طلب من وزير الإعلام السودانى في ذلك الوقت أن يبلغ الأزهرى : " بأننا أسانا التقدير أيضاً بالنسبة له وللظروف التي كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان . وقد لا يكون هذا خطأي ولكن خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان " ، انظر : أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

السياسى العربى دولياً ودبلوماسياً ، وتأکید انسحاب إسرائيل من كل الأراضى التى احتلتها على أن يتم ذلك على ضوء تلك اللاءات أى أن يتم ذلك عن طريق القوة وليس الصلح ، وتقرر أيضاً وقف ضخ البترول كسلح فى المعركة ، غير أنه قد روى أخيراً أن ضخ البترول نفسه يمكن أن يكون سلاحاً إيجابياً فى المعركة وذلك باستخدام عائداته لتقوية الاقتصاد العربى بالنسبة للدول التى عانت من آثار الحرب ، وعليه فقد تقرر الاستمرار فى ضخه ، وقد جاء هذا الاقتراح من الرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك أقر المؤتمر اقتراحاً من دولة الكويت بإنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما تقرر اتخاذ كل الإجراءات لتقوية الجيوش العربىة لمواجهة أى عدوان فى المستقبل وتقرر أيضاً تصفية القواعد العسكرية فى الوطن العربى <sup>(١)</sup> ، كما قام تحالف بين كل من ليبيا وعبد الناصر وفيصل والملك حسين ، كما وافقت ليبيا والسعودية والكويت على تقديم مساعدات مالية لكل من الأردن ومصر عن الخسائر فى حرب ١٩٦٧ <sup>(٢)</sup> ، كما أن استعداد السعودية لتقديم المعونات المالية لمصر كان مقابل الانسحاب الكامل من اليمن ، وفى اجتماع عقد بمنزل رئيس الوزراء السودانى أثناء قمة الخرطوم أبدى عبد الناصر مخاوفه : " من أن موافقته على الانسحاب ستعنى رجوع حامد الدين إلى السلطة " ، ولكن أجاب فيصل عليه : " ياعزيزى جمال إن عائلة حامد الدين كانت عدوة لى منذ أربعين عاماً وهى ليست عدوتك أنت " كما أكد الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى أن حامد الدين لن يعود إلى السلطة ، وبالفعل ترك آخر جندى مصرى اليمن فى أوائل ديسمبر ١٩٦٧ <sup>(٣)</sup> ، كما قام محمد محبوب بدور نشط فى جهود المصالحة بين مصر والسعودية حول مسألة اليمن <sup>(٤)</sup> ، ويذكر الأستاذ الدكتور حمدنا الله مصطفى : " أن مصر أصبحت مشغولة بإزالة آثار العدوان الإسرائيلى عليها ولم تعد فى حاجة إلى فتح جبهتين عسكريتين تستنزف كل مواردها . وبالإضافة إلى ذلك

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢٤٤ — ٢٤٦ .

(٢) مالكولم كير : عبد الناصر والحرب العربىة الباردة ١٩٥٨ — ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٥٦ .

(٣) جريجى جويس : العلاقات اليمنية السعودية — بين الماضى والمستقبل — ترجمة طلعت غنيم ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١٦ .

(٤) غادة محمد الطنطاوى : القبلىة وأثرها على النظام السياسى فى السودان من ٥٦ — ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقىة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٧ ، وامزيد من التفاصيل حول مؤتمر اركويت بالسودان ، وجهود المصالحة بين مصر والسعودية حول مسألة اليمن ، انظر : حمدنا الله مصطفى : مرجع سابق ، ص ص ١٦٣ — ١٦٥ .

قد كان انغماس مصر في الحرب اليمنية أمرا غير مستحب في مصر أيضا كما كان عهد الناصر خلال تلك الفترة الحاسمة من زعامته قد رغب في أن يتخلى عن كل المعوقات والعراقيل التي قد تضيق جديداً إلى الإقلال من شعبيته بعد هزيمة يمنية ١٩٦٧ " (١) .

وبعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ١٩٦٨ أكد بيان الحكومة داخل البرلمان السوداني " أما عن السياسة الخارجية فالحكومة سوف تعمل في المجال العربي والإفريقي والعالمي ، عربياً من خلال الجامعة العربية وكل المؤسسات المنبثقة منها على دعم المقاومة الفلسطينية والوقوف بجانب مصر للقضاء على العدوان الإسرائيلي ، وإفريقيا بالتزام السودان بميثاق الدول الإفريقية واحترام استقلالها ، وعالمياً بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السلم والحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومحاربة التفرقة العنصرية ، وأما عن الحالة في الجنوب فضرورة العمل على وحدة البلاد " (٢) .

---

(١) حمدنا الله مصطفى : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٢) محاضر الجمعية التأسيسية ، الدورة الأولى جلسة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠ .



## الفصل الخامس

---

### البرلمان السوداني بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر

---

- ١- موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم المدنى .
- ٢- موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم العسكرى .

شهدت هذه الفترة من ( ١٩٥٦ - ١٩٦٩ ) محاولات عديدة من الجيش للاستيلاء على السلطة في السودان ، ونجحت في الاستيلاء على السلطة منذ تأسيس الجيش السوداني الوطنى بعد الاستقلال مركتان ، حركة الفريق عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وحركة العقيد جعفر نميرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وكانت للمعونة الأمريكية التى قبلتها حكومة السيدى ( السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي ) ومشروع إيزنهاور ونظرية ملء الفراغ الذى تركه الإنجليز وتبنته الحكومة الأمريكية بعد نيل المستعمرات لاستقلالها كما حدث فى السودان ، أدى كل ذلك إلى انحياز مجموعة من الضباط السودانيين للمعسكر الشرقى ومدت لهم مصر يد العون ووجدوا التأييد الكامل من مصر للوقوف ضد المخططات الأمريكية فى المنطقة . كما اقترنت إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدنى وحل البرلمان . وكذلك الإطاحة بالحكومات المدنية . وانتهى الأمر بانقلاب الفريق إبراهيم عبود فى عام ١٩٥٨ ، وانقلاب مايو برئاسة العقيد محمد جعفر نميرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وشهدت العلاقات المصرية السودانية تحسناً ملحوظاً ، وانتهت بذلك العديد من الأزمات بين الحكومتين المصرية والسودانية . وأيدت الحكومات العسكرية فى السودان الحكومة المصرية فى كل خطواتها . وهنا لابد من التساؤل لماذا تحسنت العلاقات بين مصر والسودان فى ظل الحكم العسكرى السودانى ، بينما كانت تتردى فى ظل الحكم المدنى خاصة الحكومات القومية والحزبية ؟ هذا ما سيحاول هذا الفصل الإجابة عليه ويرى أثره فى أداء البرلمان السودانى . كما سيتناول هذا الفصل إن شاء الله تعالى أسباب سقوط الحكم البرلمانى أو ما عرف بالحكم الديمقراطى الأول . أو الحكم البرلمانى الأول الذى انتهى فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وينقسم الحكم البرلمانى الأول إلى قسمين . حكومة إسماعيل الأزهرى أو ما عرف بحكومة الحزب الوطنى ، والحكومة القومية التى تشكلت من حزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطى، والحكم البرلمانى الثانى أو ما عرف بالحكم الديمقراطى الثانى والذى انتهى فى مايو ١٩٦٩ ، وعلاقة مصر بكل واحد منهما .

### أولاً - موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم المدنى .

كان استقلال السودان إيذاناً ببداية صراع جديد داخل السودان صراع اجتماعى سياسى<sup>(١)</sup>، فالنظام البرلمانى فى السودان قلقاً لا يصبر على حكومة ينتخبها إلا بقدر المدة التى تمكنه من استعادة أنفاسه لتغييرها وتغييرت الحكومة بسبب إقامة التحالفات الحزبية وفضها . ومتوسط عمر الحكومة فى الحكومة

البرلمانية الديمقراطية الأولى من (١٩٥٦-١٩٥٨) والحكومة البرلمانية الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) فقط عشرة أشهر، وعدد الحكومات التي تبادلت السلطة في هاتين الفترتين بلغ تسع حكومات ، وهذه التغييرات المستمرة تحدث نتيجة الصراعات بين الأحزاب ينتهي دائماً بتغيير التشكيلة الوزارية في غمار سباق المصالح وكثيراً ما تتجاهل القوى البرلمانية (١) .

كما يذكر محمد عمر بشير : " أن النظام البرلماني من ١٩٥٤ - ١٩٦٩ تميز بالفوضى والتآمر وانعدام الهدف وفشلت الحكومات المتعاقبة الممثلة في الأحزاب في إنجاز ما نادت به مما مهد لنميرى الطريق للاستيلاء على السلطة " (٢) ويذكر عبد الماجد أبو حسبو : " بأنه عندما التقى السيدان المهدي والميرغني كان ذلك أعظم كارثة منى به تاريخ السياسة السودانية ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة إلى السيطرة على الميدان السياسى وطالب السيدان بعد اللقاء بينهما بقيام حكومة قومية (٣) ، فقبل إسماعيل الأزهرى طلبهما وهو يعلم ما كان مبيتاً لحكومته ، وأن حكومته طال الزمن أو قصر سوف تسقط وقد حدث ما كان متوقفاً فسقطت حكومة الوطنى الاتحادى لتحل محلها حكومة السيدين " (٤) ، وتم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ، وأدخل فيها السيد على عبد الرحمن الأمين رئيس حزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر وزيراً للداخلية ، ثم كون الحكومة الجديدة وخرج الحزب الوطنى الاتحادى من الحكومة ليصبح فى المعارضة (٥) .

وعلى الرغم مما يؤكد البعض من أن سبب سقوط حكومة الأزهرى أحداث داخلية مثل حادث جودة وحادثة عنبر كوستى (٦) ، إلا أن الباحث يرجح أن سبب سقوط حكومة الأزهرى هو موقف الحكومة المصرية من الأزهرى حيث تشير التقارير السرية المرسلة للرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصرى بالخرطوم ، والمهندس خليل إبراهيم مفتش عام الرى إلى المقابلة التى تمت بين السيد على الميرغنى والمهندس خليل إبراهيم وحضر المقابلة اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق والدرديرى عثمان ، وأفاد التقرير " أنه نتيجة لاقتناع السيد على والدرديرى بكل ما قيل عن مساوئ حكم

(١) فضل الله على فضل الله : السودان - المأزق والأمل - القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٤١ .

(٢) محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ١٩٠٠ - ١٩٦٩ ، ص ٢٦٠ .

(٣) عن لقاء السيدين ، انظر : عثمان سيد أحمد : الدين والسياسة ونشأة وتطور الختمية والأنصار ، الخرطوم ، د . ت ص ٢٤ .

(٤) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٥) عن التنافس والصراعات داخل الحكم البرلماني أنظر :

Henderson, k.D: Sudan Republic, New York, 1965, p.107.

(٦) نوال عبد العزيز : دراسة حول سقوط حكومة الأزهرى عام ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧ .

الأزهرى ، يمكن القول أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة إسماعيل الأزهرى " ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك محاولات للتعاون مع جماعة ميرغنى حمزة ومصر تنفيذًا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر " (١) .

ويذكر أبو حسبو : " بأننى قلت للرئيس أزهرى ذات مرة إن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاءك وإزاء الحزب والحكومة ، وهى ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة ، فضحك وقال هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك ، والحكومة المصرية قادرة على ذلك ، لأن لها أيديها بيننا وبين نوابنا ، ولكن الشيء الذى لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذى أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات ، فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث ولارجعة فيه وليحكم السودان بعد ذلك أي سودانى ، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه فى اتجاهين : الأول : بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطنى الاتحادى باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الحزب ، والثانى جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة خاصة السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي ، وقد لعبت الحكومة المصرية دورا مهما فى هذا اللقاء ، كما أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلا من الحزب الوطنى الاتحادى وأختار لرئاسته الشيخ على عبد الرحمن " (٢) .

وفى ٢ فبراير ١٩٥٦ قام إسماعيل الأزهرى بأجراء تعديل وزارى أدخل بموجبه أربعة وزراء من المعارضة فى وزارته التى أصبحت وزارة ائتلافية ، واستمرت هذه الوزارة فى الحكم حتى سقطت فى ٣ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما سحب منها مجلس النواب ثقتَه بعد أن خرج وزراء المعارضة الذين اشتركوا فيها فى فبراير سنة ١٩٥٦ ، ولم يكن أمامها إلا الاستقالة (٣) ، وبعد أن قبل مجلس النواب اختيار رئيس جديد لمجلس الوزراء ، وفى جلسة ٥ يوليو سنة ١٩٥٦ اختار مجلس النواب عبد الله خليل رئيسا للوزارة بأغلبية ٢٨ صوتا ضد منافسه الأزهرى وفى ٧ يوليو شكل خليل وزارته الائتلافية الأولى والتى كانت تضم وزراء من حزب الأمة وحزب الشعب وحزب الأحرار الجنوبي (٤) .

وهكذا استطاعت مصر عن طريق نواب البرلمان إسقاط حكومة الأزهرى مما يدل على سيطرة مصر على البرلمان السودانى قبل وبعد الاستقلال ، أما لماذا وافق النواب على استقلال السودان ؟ فقد أكد محمد أحمد محبوب " لقد نصت اتفاقية الحكم الذاتى على أن تقوم الجمعية التأسيسية بتقرير مصير السودان ،

(١) تقرير من مدير مكتب الاتصال المصرى بالخرطوم بكباشى محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصرى بالسودان محمد كامل إبراهيم ، تقرير (سرى جداً) إلى الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١١/٨/١٩٥٥ ، موجود طرف الدكتور جمال شقرة .

(٢) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٣) مضابط مجلس النواب ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ١٩٥٦/٧/٣ .

(٤) جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٦/٧/٥ .

أما بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام ، فأى دولة يعرض عليها الاتحاد أو الاستقلال وهى تملك سلطة اتخاذ القرار سوف تختار الاستقلال بطبيعة الحال ، وهذا ما أكدته على ماهر رئيس وزراء مصر فى أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى لمحمد أحمد محجوب سكرتير الجبهة الاستقلالية ، حيث هنأه على ماهر وصافحه قائلاً له : " بأن السودان حصل على استقلاله اليوم لأنه لا يوجد بلد فى العالم يعطى بين الاختيار بين الاستقلال أو الاتحاد مع دولة أخرى ويختار الاتحاد " وهذا عين ما حدث ، وبذا تكون حكومة الثورة فى مصر قد أهدت بطريق غير مباشر للسودان استقلاله (١).

أما عن علاقة برلمان حكومة الحزب الوطنى بمصر ، فقد كانوا ينظرون لمصر لتخلصهم من السيطرة البريطانية وهذا ما فعلته مصر ، ولهذا سخرت مصر كل إمكانياتها لإخراج الإنجليز من السودان بأي شكل وبأي طريقة وبأسرع الطرق حتى وإن أدى ذلك لخروج الإنجليز من السودان قبل مصر . ودخلت مصر فى مفاوضات مع الجانب البريطانى لعدم فصل جنوب السودان عن الشمال ، وتحقيق وحدة وادى النيل ، واستخدمت مصر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذى تريده ، ولكن بريطانيا أنتهزت فرصة الأحداث التى حدثت فى مصر وعملت على التقرب للحزب الوطنى الاتحادى . مما أدى إلى التبعاد بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى (٢) ، وانتهى الأمر بتحول الأزهرى إلى صف الاستقلاليين ، وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السودانى ، فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهرى داخل البرلمان فسقطت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، فالأطراف الثلاثة حكومة مصر والختمية وحزب الأمة قد التقت مصالحهم عند ضرورة إسقاط حكومة الحزب الوطنى الاتحادى . وكان لكل طرف مصلحته الخاصة . فمصر غاضبة لأن الحزب الوطنى الاتحادى قد تنكر للاتحاد مع مصر وأعلن استقلال السودان من داخل البرلمان . وزعامة الختمية كانت ترى خطراً من إسماعيل الأزهرى الذى أنفرد بالأضواء من دونها وأصبح يهدد زعامتها التقليدية . والسيد عبد الرحمن المهدي كان يرى فى ذلك تمزيقاً للقوة الوحيدة التى ظلت تقف أمامه (٣) .

(١)

Mahgoub, Mohamed Ahmed : op.cit, p.52.

انظر أيضا :

Warburg, Gabriel: Historical Discord in the Nile, Valley, London, 1992, p.115.

(٢) عن تفاصيل الأحداث التى حدثت وأدت إلى التبعاد بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى . انظر الفصل الأول من الرسالة .

(٣) أبو حسبو : مرجع سابق، ص ١٦٠ .

ويذكر السيد على عبد الرحمن ورئيس حزب الشعب الديمقراطي المؤيد لمصر " إن نواب الحزب الوطنى الاتحادى دخلوا الانتخابات على أساس الاتحاد مع مصر والشعب انتخب هذا البرلمان على أساس الاتحاد مع مصر ، لكن جننا بالإجماع وقررنا الاستقلال صوت واحد هو صوت نور الدين هو الذى طالب بالاتحاد مع مصر ، وعندما حدث خلاف بيننا وبين الحزب الوطنى الاتحادى بسبب العلاقات مع مصر ، اجتمع نواب الحزب الوطنى الاتحادى وقرروا محاربة مصر والسيد على الميرغنى فقرر بعض لنواب الخروج من الحزب وتكوين حزب الشعب الديمقراطى ...<sup>(١)</sup> وكان العداء مستحکم بيننا وبين زملائنا فى الوطنى الاتحادى على أثر هذا الانشقاق كانت خصومات عنيفة وسوء تفاهم شديد جدا فكان من المستحيل أن نتعاون معا فى حكومة مؤتلفة ، ولا يمكن لنا أن نؤلف حكومة لوحدا ، وكذلك الوطنى الاتحادى أقلية لا يمكن أن يؤلف حكومة لوحده ، وحزب الأمة أقلية يعنى ما فى حزب من الثلاثة يستطيع أن يكون حكومة فلا بد من اثنين يألفوا ، ونحن والوطنى الاتحادى يكاد يكون مستحيلا ائتلافنا فى ذلك الوقت ، فكان من الطبيعى الذى لا بد منه أن نألف مع حزب الأمة فخضعنا للأمر الواقع ، وائتلفنا مع حزب الأمة مع اختلاف كبير جدا فى اتجاهاتنا العامة لكن ما فى شك مهما كان الحزبان مختلفين هناك نقاط متعددة يمكن التلاقى فيها ، وصرنا فى الحكومة على أساس هذه النقاط المتعددة وكانت كافية ، وأستمرينا لكن هناك خلاقات كثيرة جدا حصلت وخلافات أساسية ، وعلى الرغم من أن حزب الشعب كان أقلية داخل البرلمان وكان حزب الأمة أكثر عددا من حزب الشعب وكان رئيس الحكومة خليل من حزب الأمة لكن مع ذلك كنا نحن الحاكمين ، وأي نقطة نختلف فيها نحن وحزب الأمة نحن نغلب ويمشى رأينا نحن ولا يستطيع حزب الأمة أن يقدم أو يؤخر ، فكان كل شئ يرجع إلى البرلمان ، ومهما كان اختلافنا مع زملائنا فى الوطنى الاتحادى فأننا تربطنا اتجاهات واحدة وأهداف واحدة ، وكانت الخلافات خلاقات شكلية والخصومات خصومات شخصية تقريبا لكن عندما يطرح أي موضوع على البرلمان كانت آرائنا وآرائهم متمشية مع بعض ، فمثلا عندما كان يعرض أي موضوع هام داخل مجلس الوزراء ونختلف فيه مع حزب الأمة نصر على رأينا ونحن أقلية فكنا نهدد حزب الأمة إن لم يخضع لهذا الرأي ننقله إلى البرلمان ونحن واثقون بأن زملائنا فى البرلمان من الحزب الوطنى الاتحادى سيقفون معنا وبذلك تستقيل الحكومة وتهزم ، فكانت الحكومة تخضع وتقبل رأينا لأن سددنا فى البرلمان كبير وكنا نحن الحاكمين وكان رأينا فى

---

(١) على عبد الرحمن :مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان، ص ص ٧-٩ .

مجلس الوزراء هو الرأي الأول وحزب الأمة لا يستطيع أن يتحدانا في كثير أو قليل " (١) .

ولقد كان الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي اصطناعيا في طبيعته وقد تم بقصد إبعاد الأزهرى ونوابه وأتباعه الذين كانوا في الحكم ، وذلك لأنه كان لكل من الحزبين رأى مخالف أو معارض للآخر في كل مسألة من المسائل الكبرى ، فقد كان حزب الأمة يتهم شريكه في الحكم بأنه لا يصر على البقاء في الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فقط (٢) . ولهذا يذكر أحمد خير " كانت مصر مسيطرة على البرلمان وتستطيع أن تسقط الحكومة " (٣) .

كما يذكر عبد الماجد أبو حسبو : " كان التنافس بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي داخل البرلمان ومجلس الوزراء أن نواب حزب الشعب يعملون لخدمة التفكير المصرى داخل البرلمان عكس نواب حزب الأمة للتفكير الغربى " (٤) .

فقد كانت حكومة السيدين إعلانا صارخا عن سيطرة الطائفية السياسية على مقاليد الأمور في البلاد ، فقد قامت حكومة السيدين وفي أحشائها عداوات عشرات السنين فقد قامت لا لشيء إلا لإسقاط حكومة الأزهرى ، ومنذ اليوم الأول لتشكلها كان واضحا أن هناك وزارتين ختمية وأنصارية . وبعد أن انتهى السبب الذى من أجله اجتمعا وهو سقوط الأزهرى كان لابد لهما من المواجهة خلال الحكم، فقد كانت هناك حكومة أنصارية يرأسها عبد الله خليل وأخرى ختمية يرأسها على عبد الرحمن ، ولم يكن هناك انسجام بين أفراد الحكومة ، وكان كل وزير يعمل في وزارته وكأنه حكومة قائمة بذاتها ، وكانت اجتماعات مجلس الوزراء اجتماعات شكلية بحتة ، إما للمشاجرة وإما للمتاجرة . وكانت أخبار الحكومة داخل البرلمان السودانى وخارجه ومشاحتها حديث المجالس " .

كما يذكر عبد الماجد أبو حسبو أيضا " كنت مسئولاً عن إعلام الحزب الوطنى الاتحادى وصحفه فلم أكن أجد عناء فى الحصول على أخبار الحكومة وأدائها ، إذ كان كل طرف يتطوع بإمدادى بالأخبار ضد الطرف الثانى بل إن بعض الوزراء كانوا يخرجون من الجلسة ليبلغونى ما يقوله الآخرون من الحزب الثانى (٥) . يؤيد محمد أحمد محبوب وزير الخارجية فى ذلك الوقت صحة كلام أبو حسبو " بأن كل

(١) نفس المرجع : ص ص ١٦ - ١٧ .

(٢) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٣) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان ص ١٢٢ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٥ ، ص ١٢٢ .

(٥) عبد الماجد أبو حسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ١٦٣ .

ما كان يحدث داخل البرلمان السوداني ومجلس الوزراء كان يصل إلى الحكومة المصرية أيضا " (١). وينكر المعتصم احمد الحاج " بأن الطائفية كانت أكبر عائق للحركة الوطنية في السودان " (٢) وعلى الرغم من عزوف أفراد البيت الميرغني من الاشتغال بالسياسة مباشرة أمام الجماهير ، أو السعي للصراع على الحكم بينما سعى لكل من ذلك بيت المهدي قادة الأنصار ، فقد كان حزب الشعب الديمقراطي هو الواجهة السياسية للختمية (٣) .

ويرجح الباحث أن نقطة الخلاف الرئيسية بين الحزبين الحاكمين كانت تتعلق بالمسائل الخارجية فقد كان حزب الشعب الديمقراطي يتهم حزب الأمة بأنه يعمل لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية ، وكان حزب الأمة يتهم حزب الشعب الديمقراطي بأنه يعمل لخدمة المصالح المصرية ، وذلك عن طريق النواب في البرلمان وكذلك التعاون مع الحزب الوطني الاتحادي داخل البرلمان وذلك لخدمة المصالح المصرية ، ولا أدل على ما وصل إليه الأمر من أن حزب الشعب أراد إدخال أحمد السيد حمد في الوزارة وعرض الأمر على عبد الله خليل بوصفه رئيس الوزراء فلم يكتفى بالرفض بل قال أمام الجميع " أما يكفيني وجود جاسوس مصري واحد حتى يأتوني بآخر " وكان يعنى بالجاسوس الأول السيد علي عبد الرحمن (٤) .

وكما كان السودان هو الصخرة التي تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية كانت مصر هي للصخرة التي تحطم عليها البرلمان السوداني ، فقد حدث العديد من المشاجرات داخل البرلمان السوداني من أجل مصر فعندما وقف بعض النواب يهاجمون مصر وقف محمد نور الدين يدافع عن مصر قائلا " بأنه كان يجب أن توجه الشكر لمصر لمساعدتها للسودان ، فعارض محبوب كلام نور الدين قائلا : إن أفضل طريقة للشكر أن نعمل على مساعدة الشعب المصري لينال الحرية والديمقراطية من الحكم العسكري . ووقف نائب آخر من حزب الأمة قائلا " لقد فرغنا من الجهاد الأصغر إلى

Mahgoub, Mohamed Ahmed : op.cit, p.56.

(١)

(٢) المعتصم احمد : مجلة الفجر ودورها في بث الوعي الوطني ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ٨ - ١١ يناير ١٩٨٦ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ١١ انظر أيضا :

Kirk, A.H. Green : Sudanese Nationalism in the Non-Nationalist Literature : The Case of the Sudan Political Service - Symposium on the History of the Nationalist Movement in the Sudan (Khartoum) , January 1986, p.4.

(٣) عثمان سيد أحمد : الدين والسياسة ونشأة وتطور الختمية والأنصار ، الخرطوم ، ص ٢٤

(٤) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .



الجهاد الأكبر ، وهو تشييد دولة السودان على أسس قوية ... وأن بعض ظروف جهادنا الأصغر اقتضت منا أن نختلف مع مصر ، ويلزمنا الآن أن نفتح صفحة جديدة في العلاقات معها فننمى هذه العلاقات بما يخدم شعب البلدين ويرعى مصالحهما ويصون استقلالهما<sup>(١)</sup>.

وفي نهاية عام ١٩٥٧ كان كل شيء قد أعد تماماً لإجراء الانتخابات البرلمانية الثانية وتكونت لجنة الانتخابات وأجريت الانتخابات في بداية عام ١٩٥٨، وحصل حزب الأمة على ٦٣ مقعداً وحزب الشعب الديمقراطي على ٢٦ مقعداً، وحصل الحزب الوطني الاتحادي على ٤٤ مقعداً وحزب الأحرار الجنوبي على ٤٠ مقعداً<sup>(٢)</sup> ، والجدير بالذكر أن جميع مرشحي الحكومة في دوائر العاصمة المثلثة قد سقطوا في الانتخابات ولم يفز أي واحد منهم ، ومن بينهم وزير الداخلية مما يدل على نزاهة الانتخابات<sup>(٣)</sup> ، مما جعل محمد أحمد محبوب يعلن من داخل البرلمان بأن الشعب السوداني اختار الديمقراطية منهجاً للحكم ، وأن الطريقة التي تمت بها انتخابات هذا المجلس في دقة ونزاهة وهدوء جعلت من هذه البلاد مشعلاً من مشاعل الديمقراطية<sup>(٤)</sup> ، وبعد انتهاء عملية الانتخابات وإعلان أسماء النواب الفائزين من كل حزب اجتمع البرلمان الجديد في يوم ١٢ مارس ١٩٥٨ وفي هذا الاجتماع الأول للبرلمان تم اختيار السيد محمد صالح الشنقيطي رئيساً للبرلمان بإجماع أصوات المجلس<sup>(٥)</sup> ، ثم اقترح المجلس لاختيار رئيس الوزراء ورشحت أحزاب الحكومة عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة لرئاسة الوزراء ، وقد كان لحزب الأمة في هذا المجلس أكثرية نواب الحكومة فنال عبد الله خليل ١٠٣ صوتاً ورشح الحزب الوطني الاتحادي السيد إسماعيل الأزهرى رئيسه فنال ٤٤ صوتاً، ورشح الجنوبيين استانسلاوس بياساما فنال ٢٥ صوتاً وأصبح السيد عبد الله خليل رئيس الأغلبية في البرلمان رئيساً للوزراء للمرة الثانية ، وألف عبد الله خليل وزارته الثانية في وضع مماثل لحكومته الأولى مع إجراء بعض التعديلات<sup>(٦)</sup> ، ومهما كان الأمر فإن شيئاً من

(١) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورته الثالثة بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٥ .

(٢) إبراهيم حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٢٦٢-٢٦٣ .

(٣) انظر الأرقام النهائية لانتخابات البرلمان السوداني بملحق الرسالة، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان : بنك المعلومات السوداني.

(٤) كلمة محمد أحمد محبوب أمام مجلس النواب (مضابط مجلس النواب) إجراءات الدورة الأولى بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٨ .

(٥) السيد محمد صالح الشنقيطي هو رئيس الجمعية التشريعية المنحلة ، وبدأ عمله كقاضى شرعى ثم انتقل إلى الإدارة والقضاء المدني ومنه أختير لملء رئيس الجمعية التشريعية، وهو صديق شخصى للسيد عبد الرحمن المهدي وكبار رجال حزب الأمة ، وبعد اجتماع البرلمان الجديد في يوم ١٢ مارس ١٩٥٨ تم اختيار السيد محمد صالح الشنقيطي رئيساً للبرلمان بإجماع أصوات المجلس . يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ٧٢ - ٧٤ .

(٦) مضابط مجلس النواب إجراءات الدورة الأولى بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٨ .

عدم الثقة نشأ في أذهان قادة حزب الشعب خاصة بعد سقوط وزير الداخلية على عبد الرحمن في تلك الانتخابات ، كما يرجح الباحث أن وزير الداخلية اعتمد على أنصاره في دائرته مع مؤيدي حزب الأمة وأن ذلك سوف يرجح كفته على مرشح الوطني الاتحادي فكانت هزيمته دليل على أن مؤيدي حزب الأمة لم يعطوا أصواتهم لحليفهم في الحكومة من أنصار حزب الشعب ، وذلك بسبب التوتر القائم بين الحزبين الحليفين الأمة والشعب بسبب أزمة الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ أثناء الانتخابات البرلمانية في السودان (١) .

كما أدى التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على البرلمان السوداني في عهد الحكومات القومية إلى محاولات مصر ( عن طريق حزب الشعب الديمقراطي ) والولايات المتحدة الأمريكية ( عن طريق حزب الأمة ) لجذب الناخبين كل إلى صفه حتى أن نواب الأمة كانوا يتجولون بالسيارات الأمريكية المكشوفة في المناطق الانتخابية أثناء أزمة الحدود بين مصر والسودان (٢) .

كما كشفت الصحف السودانية عن فساد الحياة البرلمانية والحزبية (٣) ، من خلال تقاضى بعض النواب في الحزب الوطنى الاتحادى مرتبات من عبد الله خليل ما يقرب من خمسين جنية شهريا ، وكذلك لأعضاء مجلس النواب والشيوخ من الجنوب للوقوف معه ضد مصر (٤) .

ويرجح الباحث أن قضية شراء النواب صورة من صور التنافس بين مصر وبريطانيا ، وبين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك للسيطرة على البرلمان السودانى « فكان هدف بريطانيا قبل استقلال السودان هو العمل من أجل تكوين جبهة معارضة قوية داخل البرلمان السودانى حتى لا تسيطر مصر على البرلمان وتعلن وحدة وادى النيل » وكان هدف الولايات المتحدة من شراء النواب

(١) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ ، أنظر أيضا : Gabriel Warburg : The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib, March 1994 .

(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ ، أنظر أيضا : على عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٣) وينكر فضل الله على " لقد حاولنا في السؤال رقم ١٦ قياس الانضباط داخل البرلمان فطرحنا السؤال الآتى : من هو النائب المثالى ؟

١- هو الذى يحضر جميع الجلسات .  
٢- ويحرص على مناقشة الموضوعات المطروحة  
٣- وهو الذى يثير قضايا قابلة للتفجير ،  
٤- وهو الذى يحرص على تقديم الخدمات لدائرته . انظر : فضل الله على فضل الله : من يحكم السودان ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١١٧ .

(٤) يوسف كرم : مرجع سابق ، ص ٥٧ .

عن طريق حزب الأمة السيطرة على البرلمان لمنع التغلغل الشيوعي في السودان وأفريقيا ، وكان هدف مصر من شراء النواب محاولة السيطرة على البرلمان السوداني لتحقيق وحدة مصر والسودان وتأمين مصالح مصر في السودان من مياه النيل وغير ذلك ، كما قامت مصر برشوة نواب الجنوب في محاولة منها لترجيح كفة على أخرى إذا لزم الأمر ، ودليل على صحة رأى الباحث أنه بعد افتتاح البرلمان السوداني قدم أحد نواب الحزب الوطنى الاتحادى شكوى فى أحد نواب حزب الأمة " بأنه قدم له رشوة وهى عبارة عن مبلغ ٤٠٠ جنية وذلك لترك الحزب الوطنى الاتحادى الذى يعمل للاتحاد مع مصر ، والانضمام لحزب الأمة ، وطلب العضو عمل التحريات اللازمة حفاظاً على كرامته وكرامة المجلس " (١) .

كما يعترف عبد الله خليل رئيس الوزراء " بأن نواب الختمية فى البرلمان كانوا لعدة شهور ضمن جدول مرتبات حزب الأمة وذلك قبل أن ينفصلوا عن الحزب الوطنى الاتحادى " (٢) ، كما أن بعض النواب فى البرلمان السودانى ظلوا ينالون الأموال والمساعدات من عبد الله خليل إلى أن كشفتهم قضية قدم فيها كشف المرتبات التى كان يصرفها خليل لهم وهم فى الوقت نفسه مع الحزب الوطنى ، ومعنى ذلك أن حزب الأمة كان شريكاً فى تدبير المؤامرة لإحراج الأزهرى ، وأن يدفع مرتبات لعدد من النواب ، فكان هذا الأمر شائعاً فى تلك الفترة أن نواب الوطنى يقبلون الأموال من مصر ونواب الختمية يقبلون أموالاً من خليل وحزب الأمة يأخذ الأموال من الإنجليز (٣) .

ويرجح الباحث أيضاً أن عبد الله خليل كان يدفع مرتبات لنواب الحزب الوطنى الاتحادي ولنواب الجنوب لاتخاذ مواقف ضد مصر مثلما حدث فى المعونة الأمريكية فكان تأييد النواب للمعونة دليل على نجاح عبد الله خليل فى سياسته فى أول الأمر، لكن بعد أن شعر الجميع بالخطر حتى بعض نواب حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب ونقابات العمال عملوا على تكوين جبهة واحدة لمعارضة المعونة ودعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى مؤتمر شعبى وناشد المؤتمر الشعبى النواب البرلمان بالغاء المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات ، وعدم الارتقاء فى أحضان الغرب وتحسين العلاقات مع مصر فوراً حتى أن البعض طالب بعودة وحدة وادى النيل كما كان للسفارة المصرية فى الخرطوم دور كبير فى تكوين هذه الجبهة ، كما يذكر أحمد خير للباحث " أن نواب البرلمان سافروا لمصر لإنقاذ السودان من التدخل الأمريكى فى السودان " (٤) .

(١) محاضر مجلس النواب جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٤

(٢) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٣) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(٤) محضر نقاش بين الباحث وأحمد خير بالخرطوم ، انظر أيضاً : جريدة الأيام العدد ١٥٢٨ ، بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٨ .

كما هاجم الصحفى محمد مكى حكومة الأزهرى فى مجلة ( الناس ) واتهمهم بأنهم بلا مبادئ ودمى  
بمقاضون أموالا من الآخرين ، وقدمت الحكومة بلاغا ضد المجلة ، وفى أثناء نظر القضية استشهد الدفاع  
بوزير الدفاع السابق خلف الله خالد الذى اعترف " بأن ميزانية الحزب تجئ من الأموال المصرية  
والتبرعات ، وأن الأموال والتبرعات كانت تجئ من مصر عن طريق صلاح سالم ، أو الضابط محمد أبو  
نار نائبه فى شئون السودان ، أو عبد الفتاح حسن وأنهم كانوا يتلقون منه إيصالات باستلام الوزراء  
السودانيين الأموال من خزانة الحزب وأن السبب المباشر لهذه الأموال هو الانتخابات البرلمانية ، واستمر  
وصول الأموال بعد الانتخابات ، وأن هذه الأموال جعلت لمصر نفوذا على الوزارة وعلى البرلمان ،  
وكان لمصر توجيه وتدخل فى شئون السودان (١) ، وقام بعرض إيصالات استلام الأموال لبعض الوزراء  
وأعضاء من البرلمان السودانى ، واعترف وزير الدفاع بأنه أخذ من هذه الأموال على سبيل القرض وليس  
كرشوة (٢) .

ويرجح الباحث أن الصحفى محمد مكى محل ثقة حزب الأمة ومحل ثقة عبد الله خليل والممنوع من  
دخول مصر بسبب نشر فضيحة رشوة نواب البرلمان السودانى هو رجل المخابرات المصرية الذى  
استطاع أن يخدع الأحزاب السودانية بدليل اتصالاته بالرئيس جمال عبد الناصر ، وأن الحكومة المصرية  
هى التى أمدته بهذه الإيصالات لكى يكشف الأحزاب الاتحادية خاصة بعد التحول للاستقلال ، وليكون  
محل ثقة عبد الله خليل ، كما رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية ضد نواب البرلمان المؤيدين لمصر .  
كما قامت الحكومة المصرية بمنعه من دخول مصر ، حتى أصبح محل ثقة كبيرة عند عبد الله خليل . حيث  
تكشف لنا الوثائق بأنه بعد أن تم الاتفاق بين إسرائيل وعبد الله خليل رئيس وزراء السودان لمحاصرة عبد  
الناصر ، فقد قامت إسرائيل بالاتفاق مع كل من تركيا وإيران لمحاصرة عبد الناصر ، كما تركت لخليل  
مخاطبة رؤساء وملوك الدول العربية المجاورة لمصر لمحاصرتها وهو ما عرف بالحزام الأفريقى ، فقد  
أرسل عبد الله خليل أقرب معاونيه (٣) ، بخطابات سرية إلى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان ، والملك  
سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك إدريس السنوسى ملك ليبيا ، وهيلاسيلاسى إمبراطور أثيوبيا

(١) وقد اعترف الرئيس عبد الناصر للصحفى اللبنانى ( جبران حايك ) " إن مصر أنفقت فى سنة واحدة خمسة ملايين جنيه  
بما فيها النفقات السرية " . انظر: خطاب من الصحفى اللبنانى جبران حايك إلى يحيى الفضلى فى كتاب: محمد عمر  
بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ، ص ٢٧-٣٠ .

(٢) محسن محمد: مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(٣) كان المبعوث الخاص لخليل وأقرب معاونيه هو محمد مكى ، انظر : أبو حسبو: مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

لمحاصرة الرئيس جمال عبد الناصر بما يسمى الحزام الأفريقي، لكن يبدو أن رجال المخابرات المصرية كانوا أذكى من المخابرات الإسرائيلية، فبدل من أن ترسل هذه الخطابات للملوك ورؤساء هذه الدول أولاً، قام المبعوث الخاص لعبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بتوصيل هذه الخطابات إلى الرئيس جمال عبد الناصر وفتحت بطريقة سرية وصورت وقلت كما هي لتسليمها للجهات المعنية<sup>(١)</sup>.

وظلت حكومة عبد الله خليل في انسجام تام بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي حتى بداية عام ١٩٥٧، ولكن كانت العلاقات المصرية السودانية هي الصخرة التي تحطم عليها هذا الانسجام بين الحكومات القومية السودانية، فمن أسباب التوتر بين الحزبين الحليفين الأمة والشعب الديمقراطي أزمة مياه النيل، وأزمة الحدود بين مصر والسودان على حلايب وظلت تلك الأزمة والمواجهة قائمة لفترة من الزمن وكان من الممكن أن تؤدي إلى صراع مسلح بين الدولتين حيث أعلن عبد الله خليل رئيس الحكومة السودانية "أن السودان سيحارب مصر إن لم تسحب جيشها من حلايب" ولم يقف حزب الشعب الديمقراطي بجانب رئيس الحكومة في تأييده لمحاربة مصر.

ومن الأسباب التي أدت إلى زعزعة حكومة خليل وازدياد الخلاف بين الحكومة القومية هو ما عرف بالمعونة الأمريكية ففي شهر مارس من عام ١٩٥٧ عرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية السودان اقتراحاً بعقد اتفاقية للعون الاقتصادية للإنشاء والتعمير وأن أمريكا تسعى بذلك للحصول على صداقة هذه الحكومات والشعوب وتفضل ذلك باعتبارها زعيمة الغرب الرأسمالي الذي يتنافس على الزعامة الدولية مع الاتحاد السوفيتي الشيوعي والدول التي تسير في فلكه<sup>(٢)</sup>، ويذكر عبد الماجد أبو حسبو "ولقد أدى هذا إلى الإحساس بالخطر من ارتقاء الحكومة السودانية في أحضان الأمريكان ومعونتهم المشروطة<sup>(٣)</sup>، وعارضت مصر الحكومة السودانية ووقفت ضد المعونة الأمريكية وعملت مصر على

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ ، أنظر أيضاً: محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، مرجع سابق ، ص ٩٨٠ - ٩٨٤.

(٢) أمين التوم : مرجع سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥٣ .

(٣) وبعد عرض موضوع المعونة الأمريكية على البرلمان السوداني ، وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتاً ضد ٥٧ صوتاً وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحاً بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية ، مضابط مجلس البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ ، الدورة الأولى ١٩٥٨/٦/٢ . وانظر مضابط مجلس البرلمان السوداني جلسة مجلس النواب ، بتاريخ ٣/٧/١٩٥٨ ، الدورة الأولى وجلسة مجلس النواب بتاريخ ٣/٧/١٩٥٨ .

تكوين جبهة للمعارضة داخل البرلمان السودانى من الحزب الوطنى الاتحادى ونقابات العمال والمزارعين والطلبة والتجار والمتقنين لمقاومة الحكومة وطالبت برفض تلك المعونة ، وضاعف نواب الحزب الوطنى الاتحادى الهجوم داخل البرلمان السودانى خاصة عند عرض مشروع اتفاقية التعاون على البرلمان ، فعارض نواب الوطنى الاتحادى المشروع بغير استثناء ، وانقسم نواب حزب الشعب بين مؤيد ومعارض لما نواب حزب الأمة والجنوبيون فقد أعطوا مشروع القانون كل أصواتهم " (١) ، وبعد ثلاثة أشهر فقط من قبول المعونة الأمريكية أعلنت وزارة الخارجية البريطانية فى ١٨/١٠/١٩٥٨ عن تزويدها السودان بالمعدات والتجهيزات العسكرية البريطانية ، كما أعلنت أنها تتولى تدريب عدد من الطيارين السودانيين (٢) .

وقبل افتتاح البرلمان الذى كان مقررا له يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب ، واستطاع عبد الله خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان السودانى إلى ٧ ديسمبر حتى أنهى الجيش السودانى هذا الوضع فى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وكان انقلاب عبود ١٩٥٨ - ١٩٦٤ أول انقلاب عسكرى فى السودان (٣) .

ويذكر محجوب محمد صالح " إن اختلاف نظم الحكم فى بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن فى ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ذلك لأن النظام فى مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد ، ويميل للسرية فى التفاوض وفى تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلمانى بطيئ والقضايا تبحث علنا ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأى العام يعبر عن موقفه بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة ، ولذا فإن المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتصاعدت ، والصراع حول هذه القضايا دار علنا داخل البرلمان ، وعلى أعمدة الصحف ، وفشل البلدان فى الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل بعد الاستقلال ، كما تعثر التبادل التجارى ، بل ووصل نزاع الحدود حول حلايب إلى مرحلة المواجهة العسكرية " (٤) .

(١) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٣) السودان حقائق ووثائق ، نوفمبر ١٩٥٨ ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) محجوب محمد صالح : مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

## — ثورة أكتوبر الشعبية والجمعية التأسيسية

شهد عام ١٩٦٤ تحركاً وطنياً شعبياً في شمال وجنوب البلاد ، وأخذت قيادات الأحزاب السياسية المعارضة التي حلتها حكومة عبود العسكرية تزيد اتصالاتها ببعضها وتنسق تحركها سوياً ، وقاد الطلبة من جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة والمدارس الثانوية العليا مواكب ضخمة داخل الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس ضد النظام العسكري الحاكم ، ونظموا ندوات وتجمعات خطابية لكشف أخطاء الحكومة العسكرية ، كما تحرك العمال والمزارعون من جهة أخرى وعبروا في أقوى الصور وأوضحها عن رفضهم الحكم العسكري الذي أطاح بنقاباتهم واتحاداتهم فأعلنوا الاضطراب وهو السلاح الوحيد الذي يحملونه وهو ما عرف بالعصيان المدني " وفيه يتم تعطيل جميع مرافق الدولة " (١) .

ويذكر أمين التوم "بأنه في صباح يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤ طرق باب منزلي رسول من الصديق المهدي يحمل ورقة لي وأوراقاً مماثلة لزملاء آخرين كان هذا نصها : لقد بدأت الثورة الدامية هذا المساء ضد نظام الفريق إبراهيم عبود ، واختتمت الرسالة بدعوة عاجلة لنا لاجتماع بمنزل الأمام الهادي المهدي بأم درمان لمواجهة الموقف والإعداد لكل الاحتمالات ، وكانت تلك كما قال السيد الهادي المهدي هي بداية ثورة ٢١ أكتوبر الشعبية" (٢) كما شارك طلبة الجنوب الذين يدرسون في جامعة الخرطوم إخوانهم في الجامعة (٣) ، وفي جنازة الطالب القرشي الذي قتل في أثناء المظاهرات ضد الحكم العسكري ، تحرك موكب كبير ، وكان في مقدمته أساتذة الجامعة ، ونفر من القادة السياسيين المعارضين للحكم العسكري ، واتجه الموكب من الجامعة إلى القصر الجمهوري لمطالبة عبود بتسليم السلطة للشعب ، وفي آخر أيام الثورة أصدر الفريق عبود قراراً بحل مجلسه العسكري الحاكم ، وتتحى الفريق عبود في الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ تحت ضغط الجماهير (٤) .

(١) يعتبر الحزب الجمهوري هو أول من نادى بفكرة العصيان المدني في السودان الذي استخدم ضد الفريق عبود عام ١٩٦٤ ، وكذلك ضد جعفر نميري عام ١٩٨٥ ، ولقد عاش الباحث بنفسه أحداث العصيان المدني فترة بحثه في السودان ضد الحكومة البرلمانية الثالثة عام ١٩٨٩ ، وتعطلت فيها جميع المرافق من مصالح حكومية وكهرباء ومياه .

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٢٠٨ ، انظر أيضاً : وزارة الإرشاد القومي : السودان - الذكرى الخامسة لثورة أكتوبر ١٩٦٤ الخرطوم ، ١٩٦٩ ، مجموعة السودان ، تحت رقم (١/١٤٤٢٥٠) .

(٣) عبد القادر إسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٤) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، انظر أيضاً :

كما فسرت تعليقات الصحف المصرية بعد ثورة أكتوبر بأنها تعكس رفضاً لتلك الثورة وانحيازاً لنظام عبود العسكري مما أدى لمظاهرات في الخرطوم وحرق العلم المصري (١) .

وتسلمت وزارة انتقالية مقاليد الحكم في نوفمبر ١٩٦٤ برئاسة سر الختم (٢) ، وفي أوائل شهر يناير من نفس العام ، استقبلت القاهرة بترحاب شعبي ورسمي وفداً سودانياً برئاسة سر الختم رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة عبد الكريم الميرغني وزير التجارة وأحمد سليمان وزير الزراعة ومحمد أحمد محجوب وزير الخارجية . وقابل الوفد السوداني الرئيس جمال عبد الناصر ، وتم بحث أسس الصداقة بين البلدين . ودراسة تنظيم المسائل المشتركة على وجه يكفل مصلحة القطرين ، ومن القضايا التي طرحت للمناقشة أيضاً قضية تصفية الديون المعلقة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، ولقد تم الاتفاق مبدئياً على أن لا تقتصر المباحثات على القضايا الاقتصادية والتجارية بل أن يستمر تبادل الرأي عن طريق الزيارات المتواصلة لوفود من كلا الجمهوريتين على أن تكون هذه الزيارات كل ثلاثة شهور ، وأن يتم بالخرطوم لقاء مصري سوداني جديد بين الخبراء الاقتصاديين لمواصلة مناقشة العلاقات الاقتصادية ، كما أيدت مصر سياسة الحكومة السودانية في معالجة قضية الجنوب السوداني على أساس سلمي ديمقراطي يدعم وحدة الشعب السوداني وأراضيه . كما اتفق الجانب المصري والجانب السوداني على سياسة موحدة لمساندة حركات التحرير الأفريقية ومواجهة المؤامرات الاستعمارية (٣) .

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السوداني الذي عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الدائم للسودان وعندما اجتمع قادة الحزب الوطني الاتحادي لتدارس الموقف إزاء قائمة اختيار المرشحين على مبادئه ووضع البرنامج السياسي الذي يخوض الحزب على أساسه الانتخابات ، ومن هنا كان السؤال المطروح - أي مصداقية للحزب وهو لا يزال يحمل شعار وحدة وادي النيل ؟ بينما الجفوة مستمرة بين الأزهرى رئيس الحزب وعبد الناصر زعيم مصر والعرب ، فقام الأزهرى بزيارة مصر لإزالة الجفوة بينه وبين الرئيس عبد الناصر .

(١) محجوب محمد صالح : مرجع سابق ، ص ١٤٩

(٢) وتحتى الفريق عبود فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ وتسلمت وزارة انتقالية مقاليد الحكم فى نوفمبر ١٩٦٤ برئاسة سر الختم خليفة وكيل وزارة التربية والتعليم ، ولم يستمر فى الحكم طويلاً حيث استقال من منصبه فى

١٨/١٢/١٩٦٥ ، انظر :

Henderson,k.D:Sudan Republic,New York,1965,pp204-207.

(٣) الباب المفتوح بين القاهرة والخرطوم ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥ .



وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري، عملت مصر على جمع دعاة الوحدة في السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطني الاتحادي « وتوحيد الصف الوحدوي قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ووصل السيد محمد الميرغني إلى القاهرة مفوضاً من والده السيد على الميرغني للمشاركة في المباحثات ، ووافق من حيث المبدأ على دمج حزب الشعب الديمقراطي في الحزب الوطني الاتحادي « وتوحيد الصف الوحدوي قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية « وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادي الديمقراطي إيذاناً بنهاية الانشقاق وتوحيد الصف الوحدوي في السودان (١) ، وشاركت الأحزاب السودانية في انتخابات عام ١٩٦٥ ، وطالب تحالف اليسار بتخصيص ٥٠% من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين مثل البرلمان المصري (٢) .

وانتهت هذه الانتخابات بفوز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد يليه الحزب الاتحادي « وتم اختيار الصادق المهدي رئيساً لحزب الأمة « وأصبح الإمام الهادي إمام الأنصار وحزب الأمة ، وعقب إعلان نتيجة انتخابات ١٩٦٥ تشكلت حكومة السيد محمد أحمد محبوب الأولى وهو من قادة حزب الأمة وكانت حكومته في ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي والجنوبيين « وقامت الحكومة الائتلافية الجديدة على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها تتلخص فيما يأتي : - أن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة وتم اختيار محمد أحمد محبوب ، وأن يكون إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيساً دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها في رئيس واحد (٣) ، وقد اعترض بعض النواب داخل البرلمان على تعديل الدستور ليصبح شخص معين رئيساً دائماً لمجلس السيادة ، لأن معنى ذلك أننا سندخل في دوامة من التعديلات ، كما رفض الرئيس جمال عبد الناصر تعديل الدستور في مصر « وقال قولته الخالدة : " لا يمكن أن يعدل الدستور من أجل شخص واحد لأننا معرضون للحياة والموت " (٤) وبعد انتخاب محمد أحمد محبوب رئيساً للوزراء وفي الجلسة الثانية من الدورة الأولى للبرلمان السوداني في عام ١٩٦٥ أكد محبوب " على أنه لابد من تطوير الاقتصاد القومي والاهتمام بالإصلاحات في الجنوب ، وفي السياسة الخارجية

(١) يوسف الشريف: السودان وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع) ، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ص ٣٠-٣١.

(٢) ينفرد البرلمان المصري بتقسيم فتوي على مستوى البرلمانات في العالم وهذا التقسيم ممثل في تحديد نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ، ويعد سمة خاصة بذلك البرلمان، أنظر: محمد الطويل: برلمان الخمسين في المائة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣.

(٣) أمين التوم: مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٤) مضابط الجمعية التأسيسية، إجراءات الدورة الأولى، جلسة بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٥ .

الزمت الحكومة بسياسة عدم الانحياز ودعم ارتباطها بجهة عدم الانحياز العالمية واستمرار عضوية السودان في الجامعة العربية ، وعضوية منظمة الوحدة الأفريقية <sup>(١)</sup> ، والالتزام بعضوية هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والوقوف بجانب مصلحة السودان في سياستها الخارجية ودعم حركات التحرير في العالم والانتصار للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد إسرائيل " . ووقف البرلمان السوداني ضد مصر بخصوص اليمن . وعارض التدخل المصري في اليمن ، وسلكت حكومة محمد أحمد محبوب طريقاً أدى بها إلى التعاطف مع الدول العربية المحافظة والثقة المفرطة في دول الغرب ، والشك في نوايا الحكومات الاشتراكية ، واعتمدت في اقتصادها على التعاون مع الغرب اعتماداً كاملاً . <sup>(٢)</sup>

وتقدم زعيم الجمعية التأسيسية باقتراح بتكوين اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور الدائم للسودان ، وتم تشكيل لجنة من ١٥ عضواً لوضع مشروع متكامل للدستور ، وقبل أن يقدم الدستور الدائم للجمعية التأسيسية سافرت اللجنة إلى مصر لعرض الدستور على الدكتور عبد الرازق السنهوري ( رئيس مجلس الدولة السابق في مصر ) لمراجعته <sup>(٣)</sup>.

وعاد الخلاف إلى قيادة حزب الأمة مرة ثانية بين الإمام الهادي المهدي والسيد الصادق المهدي، وكان الأمام الهادي يؤيد سياسة محبوب عكس الصادق المهدي وكان الهادي المهدي يرى في الصادق انه صغير السن وقليل التجارب ولا يصلح لإدارة حكم البلاد في هذا السن ، وكان الإمام الهادي يرغب في أن يكون هو المرشح الوحيد للحزب في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد إجازة دستور البلاد الدائم . ويرى أنه أحق الناس بها، وكان يخشى أن يحول الصادق دون تحقيق هذه الرغبة إذا أصبح رئيساً للوزراء وصاحب رئاستين . رئاسة حزب الأمة ورئاسة الوزراء . في حين أن السيد محبوب كان يقف إلى جانب الهادي بقوة ويؤيد ترشيحه لرئاسة الجمهورية في الوقت المناسب <sup>(٤)</sup> . وكان الخلاف بين الصادق والإمام الهادي

(١) ومن أهداف المنظمة ما يلي " دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها وتنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق

حياة أفضل لشعوب أفريقيا" ، انظر : عبد الفتاح مراد : الاتفاقيات الدولية الكبرى ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٩٨ .

(٢) محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) الدورة الأولى ، الجلسة الثانية في سبتمبر ١٩٦٥ .

(٣) تقرير الدكتور عبد الرازق السنهوري عن المسائل البارزة في مسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان سنة ١٩٦٨ ، انظر أيضاً : محاضر الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ ، انظر أيضاً : محاضر الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ .

(٤) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

أن الإمام يطالب بأن حزب الأمة يقوم على أساس مذهبى دينى ولكن الصادق يريد أن يكون الحزب غير طائفى ويكون مفتوحا لكل المواطنين (١) ، ويؤكد أمين التوم " بأنه على الرغم من أن الصادق المهدي كان في سن الشباب ولكنه كان قادراً على تحمل المسؤولية وعلى قيادة مجلس الوزراء ، وكان واعياً ، وقوياً في دينه وخلقه ، وكان متقفاً ثقافة عالية ، وكان مع ذلك قوياً في الدفاع عن أفكاره ، وكان تقديمياً في آرائه السياسية ، وكان يرى أن ثورة أكتوبر قدمت لشعب السودان دروساً يجب أن يستوعبها القادة السياسيون ، وأن أفضل نظام يمكن أن تحكم به البلاد وهو الأخذ بأفضل ما تقدمه الاشتراكية وأفضل ما تقدمه ديمقراطية الغرب مع الالتزام بتعاليم ونهج الإسلام . وكان الصادق يرى في محجوب سياسياً محافظاً جداً ورجعياً لا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره " (٢) وبعدما قدم الصادق طلب بسحب الثقة من محجوب ، رشح الصادق نفسه لرئاسة الوزراء وأيده داخل البرلمان ما يزيد علي الستين نائباً من هيئة حزب الأمة البرلمانية ووقف مع الحكومة ثلاثون نائباً . وكان أعضاء حزب الأمة مجتمعين في أكبر تجمع حزبي في الجمعية التأسيسية (٣) ، أما الحزب الاتحادي الذي كان في ائتلاف داخل حكومة السيد محجوب ، فقد وضح في هذه المرحلة أن قيادته وأغلبية نوابه رغبوا في التغيير ، وكان سلوك الحزب الاتحادي قائماً على الرغبة في إسقاط حكومة السيد محجوب التي لم يعودوا راغبين في بقائها من ناحية . ولتزيد حدة الخلاف بين طرفي حزب الأمة من الناحية الأخرى وبذلك تتاح للحزب الاتحادي كلمة أعلى في أي حكومة مقبلة . وقد أوضحت تجربة انقسام حزب الأمة الى قسمين جناح الأمام الهادي المهدي وجناح الصادق المهدي بأن الطائفية هي الأقوى (٤) .

وبعد أن أقيل محجوب من رئاسة الوزراء وقف حزناً وسط البرلمان وقال والدموع تجري في عينيه " إن ما نشهده اليوم هو أزمة في ديمقراطيتنا ، وأزمة أخلاقية ، وأزمة في العلاقات الإنسانية . وللأسف ومن العار أن الذين دافعت عنهم طوال حياتي هم أنفسهم اللذين يكبلون يدي ويحطمون قوسي ويستعبدون عن سيفي الفولاذي بسيف من الخشب ويسحبون البساط من تحت قدمي " ثم انسحب محجوب من جلسة البرلمان حزينا (٥) ، وسقطت حكومة محجوب لتحل محلها حكومة الصادق المهدي ، الذي أيدته أغلبية

(١) دار الحياة : أحزاب السودان بين جيلين ، بيروت ١٩٦٨

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) محاضر البرلمان السوداني - الجمعية التأسيسية - الدورة الأولى ، بتاريخ ٢٧ يوليو ، ١٩٦٦

(٤) يوسف محمد بشارة : التنظيم الشعبى لثورة مايو السودانية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣ .

(٥) محاضر البرلمان السوداني - الجمعية التأسيسية - الدورة الأولى ، بتاريخ ٢٧ يوليو ، ١٩٦٦ .

نواب حزب الأمة ونواب الحزب الاتحادي ونواب الجنوب ، ووقف محجوب ومن معه من نواب حزب الأمة وآخرون في الصف المعارض للحكومة ، وأدخل الصادق في حكومته عناصر جديدة من الشباب ، وغيرهم ووعده في خطاب الجمعية التأسيسية " باتباع أسلوب جديد في العمل الوزاري وتحقيق إنجازات كبرى في مجالات الاقتصاد ، والارتقاء بها في مجالات التعليم والصحة والبناء والسياسة الخارجية ، كما وعد بانتهاج طريق وسط بين الغرب الديمقراطي والشرق الشيوعي ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال ، وعدم التدخل في شؤون الآخرين ورفض أى تدخل في شؤون السودان أيا كان مصدره ( وكان يقصد بذلك تدخل مصر في شؤون السودان عن طريق نواب البرلمان ) تألفت حكومة الصادق أساسا من جناحه في حزب الأمة والحزب الاتحادي ، ووزراء جنوبيين ، وأعطى الصادق كل شبابه وجهده وفكره لهذه الحكومة وعاش معظم وقته في رئاسة مجلس الوزراء نهارا وليلا وتنازل عن مرتب منصب رئيس الوزراء لجامعة الخرطوم ، وبدأ بتنفيذ أهدافه لتطوير الزراعة والصناعة وطالب وزراءه بإعطاء كل جهودهم ووقتهم وفكرهم لوزاراتهم وأراد لحكومته، أن تكون أنموذجا للحكومات التي تعقبها في مستقبل الأيام <sup>(١)</sup> ، واستمرت وزارة الصادق المهدي ما يقرب من عام ، ثم سقطت وتولى محمد أحمد محجوب رئاسة الوزراء للمرة الثانية ، وأصبح السيد الصادق المهدي زعيما للمعارضة وظل طوال الوقت يسعى بكل الطرق لإسقاط حكومة محجوب لكنه كان دائما يفشل في مساعاه وكان في كل جلسة من جلسات البرلمان يطرح الثقة حتى أحتج النواب ، فقررت الهيئة البرلمانية لأحزاب الحكومة " أن هذا المجلس لم يعد صالحا للعمل وأن خير طريقة هي حل البرلمان والاحتكام للشعب من جديد لأن الشعب هو مصدر السلطات " ، وتقدم رئيس الوزراء لمجلس السيادة بطلب لحل البرلمان وأجرا انتخابات جديدة في أقرب فرصة ، وتم حل البرلمان وتحدد ميعاد قريب لأجراء الانتخابات الجديدة عام ١٩٦٨ وتحالف الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الشعب والتقى الحزبان تحت اسم جديد هو الحزب الاتحادي الديمقراطي ، ودخل حزب الأمة الانتخابات منقسما على نفسه جناح الأمام الهادي وجناح الصادق المهدي ، وكان طبيعيا في هذه الحالة أن يكتسح الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤيد لمصر الانتخابات ليفوز فوزا ساحقا، في الوقت الذي رشح الأمام الهادي أتباعه في كل دوائر الأنصار وركز على ضرورة كسبها وعلى هزيمة الصادق وبالفعل استطاع أن يفوز في كل الدوائر الأنصارية وأنهزم الصادق نفسه ومرشحيه ، فقد انهزم الصادق في دائرة الجبلين حيث رشح ضده حفيد الخليفة عبد القرشي التعايشي محمد داود الذي نال أكثر من ١٢ ألف صوت بينما نال الصادق حوالي ٥ آلاف صوت فكانت الهزيمة ساحقة ، وفاز الحزب الاتحادي بـ ١٠١ من المقاعد ، وفاز حزب الأمة بجناح الصادق بـ ٣٦ مقعدا ،

(١) أمين التوم :مرجع سابق، ص ص ٢٥١ - ٢٥٣.

وفاز حزب الأمة جناح الإمام بـ ٣٠ مقعدا وفاز حزب سانو بـ ١٥ مقعدا ، وفاز جبهة الجنوب بـ ١٠ مقاعد ، والمستقلون بـ ٦ مقاعد وأعلنوا انضمامهم للإمام ، وفاز ٣ من الإخوان المسلمين ، وفاز واحد من الشيوعيين <sup>(١)</sup> ، كما خسر حسن الترابي الأمين العام للإخوان المسلمين مقعده فى مواجهة مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى المؤيد لمصر <sup>(٢)</sup> .

وبعد أن أعلن محبوب حل البرلمان عام ١٩٦٨ اتجمع النواب الموالون للصادق المهدي خارج البرلمان تحت أشجار حديقة البرلمان ، وأعلن الصادق المهدي وأتباعه من أعضاء البرلمان إدانتهم لقرار حل البرلمان باعتباره خرقا للدستور وتقويضا للنظام البرلماني ، وأرسل الصادق المهدي شكوى إلى القائد العام للجيش والمدير العام للبوليس يعلن فيها عن عدم دستورية النظام القائم ، ويذكر منصور خالد " كأن الصادق بذلك يدعو الجهازين الجيش والشرطة للتمرد أو الانقلاب العسكرى " <sup>(٣)</sup> ، ويذكر أمين التوم " أن عبد الناصر وقف موقف غير ودى من حكومة الصادق المهدي لعدم انضواء الصادق تحت لواء عبد الناصر الذى رفعه في كثير من البلاد العربية بشعار القومية العربية وبه تدخل كما هو معلوم في شؤون عده بلاد عربية ، ووقف الصادق والبرلمان السودانى معارضا تدخل مصر فى شؤون اليمن الداخلية ووقوف مصر بجانب الثوار فى اليمن " <sup>(٤)</sup> ، ويرجح الباحث أن سبب هذا الموقف الغير ودى من الرئيس جمال عبد الناصر تجاه الصادق المهدي هو ما حدث فى منطقة حلايب ، فبعد أزمة الحدود التى وقعت بين مصر والسودان فى بداية عام ١٩٥٨ أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان ، ظل الوضع هادئا إلى أن بدأ السودان فى العمل الإيجابي بالمنطقة مرة ثانية حيث قام بإنشاء نقطة شرطة فى حلايب ، وتم رفع العلم السودانى عليها فى عام ١٩٦٦ ، مما أدى إلى هذا الموقف من الرئيس جمال عبد الناصر . <sup>(٥)</sup> ولكن فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ تعاطف الصادق المهدي وحزب الأمة مع عبد الناصر كما أعلن نواب جبهة الميثاق ( الإخوان المسلمون ) داخل البرلمان : " تجميد خلافاتهم مع الشقيقة الكبرى مصر دعما لها فى ظروف الحرب " وتزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها فى أصعب اللحظات فى تاريخ مصر ، والأمة العربية <sup>(٦)</sup> .

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

(٢) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ — ٢٠٢ ، انظر أيضا : الأرقام النهائية لانتخابات البرلمان السودانى بملاحق الرسالة ، تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى .

(٣) منصور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ، القاهرة ١٩٩٣ ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٤) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٥) محمود خليل : العلاقات المصرية السودانية — الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ .

(٦) محاضر البرلمان السودانى ( الجمعية التأسيسية ) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ .

وهكذا نجد أن فترة الحكم البرلماني الأول ساءت فيها العلاقات المصرية السودانية وكاد أن يحدث مدام مسلح بين البلدين بسبب أزمة الحدود (١) ، ولهذا فهي فترة الأزمات على الرغم من أن الأمام الهادي المهدي كان يوصي محجوب بإزالة أي خلاف بين مصر والسودان خاصة وان مصر هي خط الدفاع الأول عن السودان (٢) ، أما في فترة الحكم البرلمان الثاني انشغل البرلمان السوداني بالصراع داخل حزب الأمة بين الجناح المؤيد للصادق المهدي والجناح المؤيد للأمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب وكل فريق يعمل لسحب الثقة من الجناح الآخر، وكل فريق يعمل للحصول على تأييد مصر لسحب الثقة داخل البرلمان من الجانب الآخر ولتشكيل حكومة جديدة بالتعاون مع الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤيد لمصر، ومع تدهور الاحوال داخل البرلمان وكما حدث في الحكم البرلماني الأول ينتهي الأمر بتدخل الجيش السوداني . وفي نهاية الحكم البرلماني الثاني ينشغل البرلمان السوداني بالصراع بين العرب وإسرائيل وأيدت الحكومة والبرلمان مصر في جميع خطواتها فبعد العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد تزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في اصعب اللحظات في تاريخ مصر فقد وقفت الحكومة السودانية والشعب السوداني كله سواء كانوا داخل أو خارج البرلمان اتحاديين وغير اتحاديين مع مصر ، وقامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية . كما فتح السودان أراضي كعمق إستراتيجي لمسرح العمليات المصرية . وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب ١٩٦٧ (٣) ، قرر البرلمان إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنها وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل ، كما أعلن البرلمان تأييده ومبايعته للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك طالب البرلمان باستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ . (٤)

(١) Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college, 1972, p.357

(٢) دار الحياة : أحزاب السودان بين جيلين، بيروت ١٩٦٨.

(٣) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة . ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية .

١٩٩٠، ص ٩٧٤ .

(٤) محاضر البرلمان السوداني ( الجمعية التأسيسية ) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٨، ومحاضر جلسات البرلمان السوداني ، وكذلك موافقة البرلمان لاستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ .

## — موقف البرلمان السوداني من مصر في ظل الحكم العسكري .

شهدت الفترة من عام (٥٦ حتى ١٩٦٩) محاولات عديدة من الجيش للاستيلاء على السلطة ، ونجحت في الاستيلاء على السلطة في السودان منذ تأسيس الجيش السوداني الوطنى بعد الاستقلال حركتان حركة الفريق إبراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وحركة العقيد جعفر محمد نميرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وكان انقلاب عبود ١٩٥٨ — ١٩٦٤ أول انقلاب عسكرى فى السودان ، تبعه العديد من الانقلابات ثم انقلاب النميرى من ١٩٦٩ — ١٩٨٥ وانقلاب البشير عام ١٩٨٩ ، ويذكر أبو المعالى عبد الرحمن " أن انقلاب عبود ١٩٥٨ كان تسليم وتسلم من عبد الله خليل لعبود ، وقد استمر بتأييد طائفة الختمية . أما نميرى فجاء به الحزب الشيوعى بتحالف مع القوميين العرب ، واستمر بخلق تحالفات جديدة بعد اختلافه مع الشيوعيين الذين انقلبوا عليه فى يوليو ١٩٧١ ، وانقلاب البشير عام ١٩٨٩ جاء بتخطيط من الجبهة الإسلامية <sup>(١)</sup> ، وسعت كل الأنظمة العسكرية إلى تكوين أجهزة شعبية تكتسب بها شرعية وسط الجماهير فعمل نظام الفريق عبود على إنشاء برلمان وهو ما عرف بالمجلس المركزى ، أما نميرى فقد أنشأ مجلس الشعب ، فى حين أنشأ البشير المجلس الوطنى والمستمر حتى الآن <sup>(٢)</sup> . وسوف نتناول إن شاء الله تعالى انقلاب الفريق إبراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وانقلاب العقيد جعفر محمد نميرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وموقف مصر منهما .

ولقد اقترنت إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدنى وحل البرلمان وكذلك الإطاحة بالحكومات المدنية، ويذكر حمدى عبد الرحمن " أن ٨٣ انقلابا ومحاولة انقلابية فى الشرق الأوسط بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٧١ <sup>(٣)</sup> ، وكان شكل هذه الانقلابات متنوعا كما كان الحال كذلك بالنسبة لأهدافها فبعضها دبر للإطاحة بحكومات مدنية ، أما البعض الآخر كانت ضد حكام عسكريين <sup>(٤)</sup> .

---

(١) تسيطر الجبهة الإسلامية على البرلمان السودانى الحالى، انظر: حسن أبو طالب: ماذا يجرى فى السودان ؟ القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

(٢) أبو المعالى عبد الرحمن : السودان من انقلاب النميرى حتى انقلاب البشير ( وثائق المعارضة السودانية ) القاهرة، ١٩٩٤ ص ٢٧ — ٢٨.

(٣) عن الانقلابات والحكومات العسكرية فى أفريقيا ، انظر أيضا :

William Tordoff : Government And Politics in Afreca, Printed in Hong Kong, 1998, p180.

(٤) حمدى عبد الرحمن حسين : العسكريون والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ١٣ .

وينكر أبيل أليز نائب الرئيس جعفر نميري " إن الانقلابات العسكرية لم تقتصر على العالم العربي بل امتدت إلى المنطقة الأفريقية ، وهكذا أصبح الاتجاه نحو الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية أمراً أساسياً واقعاً إلى درجة حملت أحد المعلقين على القول بأن في أقطار أفريقيا حزبين سياسيين فقط هما حزب المدنيين وحزب العسكريين ، كل منهما يحث الخطأ لاغتصاب السلطة من الآخر مستخدماً الأسلحة التي يمتلكها ليحظى بالتأييد الشعبي (١) .

#### - انقلاب الفريق عبود والمجلس المركزي .

وكما ارتبطت الحركة الوطنية السودانية بالحركة الوطنية المصرية ، ارتبط الجيش السوداني بالجيش المصري . وكانت منشورات الضباط الأحرار تخاطب الجيش في مصر والسودان وأبناء وادي النيل وفي نهاية المنشورات تكتب عبارة تحيا مصر والسودان (٢) . كما أن غالبية الضباط السودانيين كانوا قد تطوعوا للحرب في فلسطين عام ١٩٤٨ بجانب الجيش المصري وتقدموا باستقالاتهم بعد الهزيمة . واستشهد منهم أربعة في أثناء العمليات الحربية (٣) ، وتناول البرلمان السوداني وضع الجيش وتقلاته خاصة في الجنوب وكثرة الانتقال بين أنحاء البلاد مما يؤثر على خزانة الدولة وعلى الروح المعنوية للجنود والضباط ، وضياح وقت كبير في الانتقال والتجول ، وطالب بعض النواب بالاستفادة من خبرات الجيش المصري خاصة بعد صمودهم أمام العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (٤) .

وينكر أبو حسيب في مذكراته " بأنه ترتب على عدم نجاح الائتلاف بين حزبي الأمة وحزب الشعب الديمقراطي أن الحكومة القومية أصبحت مشغولة شللاً تاماً والحالة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، ولقد

(١) أبيل أليز : مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) مصطفى عبد الحميد : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢١٥ .

(٣) وبعد عودة الضباط السودانيون إلى الخرطوم بعد انتهاء الحرب رفضت الحكومة السودانية (حكومة الإدارة البريطانية في السودان ) إعادتهم مرة أخرى إلى القوات المسلحة السودانية ، وأرسل الفريق محمد حيدر مذكراً إلى مجلس الوزراء المصري يقترح فيها الموافقة على مبدأ تعيين هؤلاء الضباط في عدد من الوزارات المصرية ، وقد وافق مجلس الوزراء على تعيين عدد من هؤلاء الضباط السودانيين في وظائف الحكومة المصرية ، أنظر : مذكرة حيدر باشا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ وهي محفوظة بالملف رقم ٦٤ - ٨/٨ وتحمل رقم ٢٦/١ ب ح مذكرة حيدر باشا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٥١ .

(٤) ٨٣/٢٣/ جميل عارف : الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٠ / ١٩٥٨/٥  
(٤) البرلمان السوداني الثاني . مجلس النواب . الدورة الأولى الجلسة رقم ٦ بتاريخ الثلاثاء ٢٠ / ٥ / ١٩٥٨



فكر رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدي في فك ذلك الائتلاف ، وإقامة حكومة مؤتلفة بين حزبه والحزب الوطني الاتحادي ، وبدأ بالفعل مفاوضات سرية مع رجال الحزب الوطني الاتحادي دون أن يشترك فيها خليل أو حتى يخطر به ، مع أن خليل كان سكرتير الحزب ، ذلك لأن السيد الصديق المهدي كان يرى ألا يشترك عبد الله خليل في الحكومة الجديدة ، وأن يعين بدلاً منه الدكتور مأمون شريف كرئيس للوزراء ، وكان خليل يعلم ما يجري خلف ظهره ، مما أثار حفيظته وغضبه على السيد الصديق ، وعلى حزب الأمة كله ، واعتبر أن هذا العمل طعنة له من الخلف فقرر أن يقاوم وأن يفشل المخطط مهما كان الثمن ، و خليل رجل عسكري لا يستسلم بسهولة .

كما يذكر أبو حسبو أيضا " أن أحد أصدقاء خليل أخبره بأن خليل أكد له أنه يعرف كل ما يقوم به الصديق المهدي من وراء ظهره ولهذا لن اسلم السلطة لا إلى حزب الأمة أو الحزب الوطني الاتحادي أو كليهما معاً ، كما أن خليل إلى جانب عمله كرئيس للوزراء كان وزيراً للدفاع ، وكان له أصدقاء عديون في الجيش ، فاتصل بهم وعرض عليهم أمر تسليم السلطة للجيش فتدارسوا الموقف ، وقرروا أن يتسلم الجيش السلطة ، واجتمع خليل بكبار ضباط الجيش الذين يثق بهم ، وكان من بينهم اللواء أحمد عبد الوهاب ، واللواء حسن بشير ، واللواء أحمد عبد الله حامد والقائمقام عوض عبد الرحمن صغير ، والقائمقام التيجاني محمد أحمد ، والقائمقام حسن كرامة وكانوا جميعهم من أصدقائه ، ومن أنصار حزب الأمة ، وبعد أن وافق هؤلاء على الخطة اجتمعوا بالباقيين من قيادات الوحدات أمثال اللواء طلعت فريد وأخيه اللواء أحمد فريد والأميرالاي البحاري وعثمان نصر ومحمد أحمد عروة ، وفوق كل هؤلاء اللواء إبراهيم عبود ،<sup>(١)</sup> وبنظرة سريعة يتضح أن هذه المجموعة التي كونت المجلس العسكري الأعلى فيما بعد ، تضم الأنصار والختمية ، وبعد أن تم لعبد الله خليل إقناع الضباط بالانقلاب كان عليه أن يقنع السيد عبد الرحمن المهدي ، والسيد علي الميرغني بذلك ، فاستطاع خليل أن يقنع السيد عبد الرحمن المهدي بأنه لا خلاص من الأزمة إلا بتسليم السلطة للجيش<sup>(٢)</sup> ، وأن كبار الضباط من أبنائه وأنهم على استعداد بعد إتمام الانقلاب أن ينصبوه رئيساً للجمهورية ، وأن الاتحاديين قد عادوا إلى أصدقائهم القدامى واتفقوا مع حزب

(١) عين الفريق عبود هؤلاء الضباط أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بموجب المادة (١) من الأمر الدستوري رقم (٢) ولكن في شهر مارس ١٩٥٩ أصدر الفريق عبود أمر بإعفاء اللواء أحمد عبد الوهاب من عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، انظر : إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٢) وعن تأييد السيد عبد الرحمن المهدي ، والسيد علي الميرغني بذلك الانقلاب ، انظر :

الشعب على إسقاط الحكومة وإقامة حكومة ائتلافية، وبقي على عبد الله خليل بعد ذلك أن يقنع السيد على الميرغنى بضرورة تسليم السلطة للجيش . فقال له إن لديه معلومات أكيدة أن السيد الصديق والاتحاديين يتفاوضون على إسقاط الحكومة ، وإقامة حكومة ائتلافية بينهما يبعد عنها حزب الشعب ، وأخبره بأن رجاله الختمية في الجيش وعلى رأسهم عبود سيتولون السلطة فوافق السيد على الميرغنى على المخطط ، فعندما أقنع خليل كلا من السيدين واستطاع أن يأخذ من كل واحد منهما بياناً ليعلنه مع بيان الانقلاب وبالطبع أصيبت الناس بحيرة شديدة ، فإذا كان الانقلاب ضد حكومة السيدين والسيدان يؤيدان الانقلاب ، فممن من يكون هذا الانقلاب إذن؟ وكانت اللجنة المكلفة بتنفيذ الانقلاب قد أرسلت مندوبيها إلى القيادات الخارجية وكبار ضباطها وهيأتهم للانقلاب قبل السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهو يوم افتتاح الدورة البرلمانية، وكان قد سبق ذلك اليوم شائعات بأن رئيس الحكومة سوف يؤجل افتتاح البرلمان . كما سرت شائعات بأن النواب سوف يقتحمون البرلمان في ذلك اليوم لافتتاح الدورة البرلمانية عنوة ، وتم تأجيل افتتاح البرلمان إلى أجل يحدد فيما بعد <sup>(١)</sup> .

وخلال الأسبوع السابق لافتتاح البرلمان الذي كان مقرراً له يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب ، وأنها صرفت في يوم واحد عشرة آلاف جنيه وذلك حتى لا يعارض النواب في البرلمان المعونة الأمريكية ويقروها ويتخذوا موقفاً موالياً للغرب ، واستطاع خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان إلى ٧ ديسمبر . واستقال بعض وزراء حزب الأمة حتى يتمكن لخليل أن يؤلف وزارة جديدة حتى يتم تسليم السلطة <sup>(٢)</sup> .

وبعد أن تعددت المشاكل أمام البرلمان ( من أزمة مياه النيل - وانسحاب أعضاء الجنوب من جلسات البرلمان خلال شهر يونيو أثناء مناقشة الدستور - وموضوع المعونة الأمريكية ) تعطلت جلسات البرلمان واصبح في عطلة على أن يستأنف جلساته في ١٧/١١/١٩٥٨، ولكن بناء على طلب تقدم به خليل إلى رئيس مجلس النواب لتمديد عطلة البرلمان إلى الثامن من ديسمبر لإجراء تعديلات وزارية بسبب استقالة بعض الوزراء . كما أشار خليل لرئيس مجلس النواب أن حكومته تنوى الدخول في مفاوضات مع

(١) أبو حسبو: مرجع سابق . ص ص ١٦٧ - ١٧١، أنظر أيضاً  
Abd El Rahim ,Muddathir :Sudan Since Independence Studies of the Political Development  
Since,1956,Khartoum,1989,p43.

(٢) السودان حقائق ووثائق، القاهرة ١٩٥٨، ص ص ١٠٩ - ١١٠.

الحكومة المصرية بعد أن ساءت العلاقات بين البلدين ، كما تناولت الصحف قرار تأجيل جلسات البرلمان، ووصفته بأنه خرقاً للدستور ، فتصدت لهم صحيفة حزب الأمة الناطقة باسم الحكومة موضحة أن المادة ٥٤ تمنح رئيس الوزراء الحق في تحديد تاريخ ومكان بداية كل دورة انعقاد برلمان (١) .

ويذكر أمين التوم في مذكراته عن انقلاب عبود : " بأن الحكومة القومية كانت تواجه المشاكل بين حزب الشعب وحزب الأمة حتى تتابعت التقارير السرية لخليل ولقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكرى فى السفارة المصرية ثم أعقبت ذلك تقارير عن لقاءات كانت تتم سرا بين الملحق العسكرى المصرى ونفر من الضباط السودانيين فى أماكن مختلفة ، وفيما كان رئيس الوزراء يتابع هذه التقارير ، ويطلب مزيدا من تتبع هذه التحركات جاءه من قيادة الجيش تقرير بأن انقلابا يعد له نفر من ضباط الجيش وتدعمه مصر كان وشيك الوقوع ، وكان خليل يحتفظ بسر التحرك المصرى عن مجلس الوزراء ولا يسمح لقيادة الحزب إلا بقليل من الأخبار عنها ، وبذلك تجمعت على الحكومة عوامل مؤدية للضعف أنتتها من الداخل وهى :-

مشكلة نتيجة الانتخابات البرلمانية ، والمعونة الأمريكية ، ومسألة حلايب ( أزمة الحدود ) (٢) ، ثم المؤامرة التى قيل أن جمال عبد الناصر كان يدبرها بواسطة السفارة المصرية فى الخرطوم ، وفيما كانت الحكومة تواجه هذا الموقف الحرج جداً وأصبح احتمال سقوطها واردا ، طالب السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة بحل الائتلاف وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطنى الاتحادى وأحزاب الجنوب ، وتمت اتصالات فى هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوطنى الاتحادى، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذى تقوم عليه الحكومة المقبلة ، ولكن خليل أصر على رفضه التكوين الجديد للحكومة وعلى عدم التعاون على أى حال مع الوطنى الاتحادى ، وعلى الرغم من كل المحاولات التى بذلت من داخل الحزب ، ثم عاد فوافق على التشكيل الجديد للحكومة وعقدت اجتماعات فى منزله لتحقيق هذا الهدف ، وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطنى الاتحادى والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب وعلى الأهداف العريضة التى ينبغى أن تعمل الحكومة لتحقيقها ، وفيما كان الموقف كذلك

---

(١) عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨-١٩٦٤ ، ماجستير . كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، قسم التاريخ ، ١٩٩٨ ، ص ١٨ .

(٢) وعن مشاكل وأزمات الحكومة القومية ، انظر : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

وحسبنا الله جميعاً على تذليل العقبات والصعاب التي واجهتنا ، ولكن حدث بعد ذلك أننا أوقفنا ليلاً نحن وزراء الحكومة في منازلنا بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات كان واضحاً أنها كتبت على عجل تشتمل على إعفائنا من مناصبنا الوزارية مع الشكر ممهورة من الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش ، ويذكر خليل " إن ضباط الجيش خدعوه ووضحت الخديعة منذ اليوم السابق للانقلاب وقال خليل إن الضباط اتفقوا معه على تأليف حكومة من المدنيين والعسكريين بالتشاور معه ولما أعلنت الحكومة الجديدة حدث ذلك دون استشارته ولم يدخلها من المدنيين غير عدد محدد اختارتهم قيادة الجيش وحدها أما معظم الوزارات الهامة فكانت عند العسكريين ، وبذلك اكتملت أطراف الخديعة كما يقول خليل وأصبح هو غريباً عن الوضع كله ، وعلى الرغم من ذلك لم يطلع خليل حزب الأمة على تصميمه على تسليم السلطة للجيش بعد أن تعرض لمشاكل لم يتمكن من التغلب عليها وأن خليل كان في وسعه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع أن يتخذ إجراءً حاسماً ضد تحرك نفر من صغار الضباط أرادوا القيام بانقلاب<sup>(١)</sup> قيل أن مصر تعمل له وتسانده في ذلك الوقت ، وكان مجرد الكشف عن هذه المؤامرة وإعلان تفاصيلها في حينه يكفي لوضع حد لها ولو إلى حين " (٢) .

ولم يواجه سقوط التجربة الديمقراطية البرلمانية بأي استياء عام ، بل إن هناك أكثر من دليل على أن هذا السقوط استقبل بارتياح عام ، فالشعب فقد ثقته في النظام البرلماني والديمقراطي ، وجاء الحكم العسكري بتأييد وتواطؤ من خليل زعيم الأغلبية وتأييد سريع من السيدين ثم أعقبه مشاركة من قبل حزب الشعب الديمقراطي وتأييد ضمنى من قبل بعض طوائف اليسار للحكم العسكري<sup>(٣)</sup> .

ويذكر على عبد الرحمن وزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل " بأننى ذهبت إلى مصر ومعى مجموعة من حزب الشعب ، وكان إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادي موجوداً في العراق وفي طريق عودته إلى السودان حضر إلى مصر ومعه مجموعة من الحزب الوطنى الاتحادي ، وتم اللقاء بيننا في حفلتين حفلة عملها اللواء محمد صالح حرب فى حديقة الأسماك واجتمعنا نحن

(١) قام عدد كبير من صغار الضباط بمحاولات عديدة للقيام بانقلابات عسكرية فى السودان فى خلال المدة من ١٩٥٨ - ١٩٧١ عن تفاصيل هذه الانقلابات ، انظر : محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٦٢ - ٦٦ ، انظر أيضاً : أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ١٥٦ - ١٥٨ .

(٣) عبد الوهاب ألافندى : الديمقراطية فى السودان - البعد التاريخى والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، ( فشل التجربة الديمقراطية فى السودان ) ، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان من ٤ - ٦ يوليو ١٩٩٣ ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

وجماعة إسماعيل الأزهرى وجمع كبير من السودانيين والمصريين ، لكن بعد ذلك كتب سفير السودان فى مصر خطابا لخليل ذكر فيه إن على عبد الرحمن وأعضاء حزب الشعب وإسماعيل الأزهرى، وأعضاء الحزب الوطنى اتفقوا مع جمال عبد الناصر على إزالة الخلاف بينهم، وأنهم اتفقوا مع الرئيس جمال عبد الناصر على أنهم بمجرد ما يرجعوا السودان ينضموا فى تحالف وائتلاف واحد فى البرلمان والعمل لإسقاط حكومة حزب الأمة ، ويؤلفوا حكومة من الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى وتعلن اتحاد السودان مع مصر من داخل البرلمان السودانى كما تم إعلان استقلال السودان عن مصر من داخل البرلمان من قبل ، يتم إعلان اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان السودانى " .

كما يذكر وزير الداخلية أيضا " كما كتب السفير الأمريكى فى مصر رسالة للسفير الأمريكى فى السودان بأنه حدث اتفاق بين حزب الشعب والحزب الوطنى الاتحادى مع جمال عبد الناصر لإسقاط حكومة حزب الأمة ، ويتم اتحاد السودان مع مصر من داخل البرلمان السودانى ، (١) وعلى الفور أسرع السفير الأمريكى فى السودان لمقابلة خليل ، وأخبره بما حدث ، ولهذا عمل خليل على تسليم الحكم للجيش قبل افتتاح البرلمان ، ويعمل الجيش على حل البرلمان ، وبعد ذلك يسلم الحكم لحزب الأمة ، كما وجد خليل مشكلة فى تسليم الحكم للجيش، كان غرض خليل تسليم الحكم لأحمد عبد الوهاب ، وهو من أنصار حزب الأمة لكنه كان رقم ثلاثة فى الجيش فوجد خليل أن افضل شئ أن عبود يستلم الحكم فترة قصيرة من الزمن، لكن عبود ومن معه رفضوا إعادة تسليم الحكم لحزب الأمة " (٢) وتناقلت الصحف السودانية " بأن جمال عبد الناصر يضع المؤامرات والدسائس لاغتيال القيادات السودانية ، وأن تلك الاغتيالات تستهدف السيد عبد الرحمن المهدي وابنة الصديق المهدي بينما لقي الدبلوماسى المصرى على خشبه من الخارجية السودانية فى ١٧ يوليو ١٩٥٨ أمرا بأنه شخص غير مرغوب فيه ، وقد تصورت الخارجية السودانية بأن السفير على خشبه له دور أساسى فى اللقاء الذى تم بين قادة حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى فى القاهرة والتى اعتبرته ضد مصلحة السودان وأن السفير يعمل بذلك ضد أمن السودان ، وكانت التقارير التى وصلت إلى خليل تؤكد

---

(١) عن لقاء الأزهرى مع عبد الناصر ومع على عبد الرحمن فى مصر انظر :

Holt ,Peter.M: A Modern History of the Sudan,London,1979,p183.

(٢) على عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ص ٢١ - ٢٢ ، انظر أيضا: محمد عمر بشير : جنوب السودان ( دراسة لأسباب النزاع ) ترجمة أسعد حليم ، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٤١ .

بأن الملحق العسكري المصري في السفارة المصرية يقوم ببعض التحركات التي تثير القلق وتجعله محل الشبهات ، حيث أنه كان يلتقى ببعض الضباط السودانيين ، ويبادلهم الحوار والنقاش <sup>(١)</sup> ، وفي ذلك الوقت انتشرت الشائعات في جميع أنحاء السودان ( بأن البرلمان سيعلن وحدة مصر والسودان ) مما أدى إلى اهتزاز عبد الله خليل <sup>(٢)</sup> ، ويذكر عبد الخالق محجوب " بأنه التقت مصالح الاستعماريين ، وقادة حزب الأمة في تسليم السلطة لكبار ضباط الجيش بهدف وقف تطور الحركة الجماهيرية وخنقها " <sup>(٣)</sup> .

ويذكر عبود أمام لجنة التحقيق التي حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ " قبل انعقاد البرلمان بحوالى عشرة أيام جاعنى خليل ، وقال لى أن الحالة السياسية سيئة جداً ، ومتطورة وممكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولى الجيش على زمام الأمر ، فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الرحمن وحسن بشير وآخرين ، ومره ثانية جاعنى خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف ، فقال لي : ضرورى إنقاذ البلاد من هذا الوضع ، ثم أرسل لي زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام ، والضباط وقتها كانوا يدرسون الخطة وتنفيذها ، وقبل التنفيذ بثلاثة أيام جأنى خليل في الرئاسة ليطمئن على الموقف ، فقلت له " كل حاجة تقريباً انتهت ، وستتم قبل انعقاد البرلمان ، فقال لي : الله يوفقكم " <sup>(٤)</sup> .

وصرح عبد الله خليل لأحد الصحفيين <sup>(٥)</sup> ، بعد الانقلاب " بأنه لولا الكتلة العسكرية لمر السودان بنفس المأساة التي حدثت في لبنان والتي تدخل فيها الأمريكان باستدعاء من كميل شمعون ، أن انقلاباً نظيفاً قام

---

(١) يوسف كرم :تطور الحركة السياسية في السودان،رسالة ماجستير،معهد الدراسات العربية،القاهرة،١٩٩٥،ص ٩٤ .

(٢)محمد أحمد كرار:الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية،الخرطوم،ص ٨٣.

(٣)عبد الخالق محجوب :لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى،الخرطوم،١٩٨٧،ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) اعترافات عبود أمام لجنة التحقيق التي حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر،مرجع سابق،ص ٢٦، ويؤيد

محمد أحمد العوض صحة كلام عبود ، انظر :

Muhammad ,Ahmed Al-Awad :Sudan Defense Force Origin and Role, 1925-1955, Khartoum, 1985.p.107.

(٥) لمندوب جريدة (الفيجارو)الفرنسية ونشرته الصحف البريطانية.

به سودانيون وأنا خططنا له منذ ثلاثة أشهر وكنت على علم بذلك ، وأن العناصر الهدامة كانت تنظم لقيام انقلابها الخاص ، وكان من الضروري إيقاف ذلك ثم كرر أنه لولا هذا الانقلاب لأصبح السودان مسرحاً لنفس الأحداث والمآسى التي حدثت في لبنان ، وأنه يعتبر أن أغلبية السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا تؤيد جمال عبد الناصر ، ثم ختم خليل حديثه بقوله أنه سيبقى في الخرطوم وأنه على استعداد لأن يتعاون مع الحكومة الانتقالية إذا طلب منه ذلك " (١) ، ووصف البعض الانقلاب بأنه كان موجهاً ضد مصر ببره الغرب وأنصاره من القادة السودانيين (٢) ، ويذكر أبو القاسم حاج حمد : " أدرك حزب الأمة وحلفاؤه في لندن وواشنطن أنهم يخوضون معركة خاسرة في الإطار البرلماني ، فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش السوداني " (٣) ، ويذكر البعض " إن حزب الأمة كان قد اكتشف أن عدداً من نوابه في البرلمان قد تم التأثير عليهم وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل إقامة حكومة ائتلافية جديدة تعلن وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان " (٤) ، كما أن الإئتلاف الوزاري بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بدأ في التصدع ، ونجح الاتحاديون في إقناع قيادة حزب الشعب الديمقراطي بحجب الثقة عن حكومة عبد الله خليل بعد افتتاح دورة البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، واثراً التماطل الذي أبدته حكومة عبد الله خليل ومحاولتها تأجيل موعد بداية الدورة البرلمانية ، هدد الأستاذ مبارك زروق زعيم المعارضة في البرلمان السوداني بتسيير موكبا من النواب في يوم ١٧ نوفمبر واقتحام مبنى البرلمان وعقد دورته وبيّش إجراءات سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها (٥) ، ويذكر هولت " إن خليل اعتقد أن تسليم الحكم لعبود سيجعل الجيش السوداني يقف ضد تحالف الأحزاب مع عبد الناصر " (٦) .

---

(١) عبد الماجد أبو حسيو : مرجع سابق ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢)

Woodword, p., Sudan 1898-1989, p.131.

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٩ .

(٤) محمد حسن داود : مرجع سابق ص ٩٢ .

(٥) كمال الدين عباس وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، موقع الإنترنت

[/www.madarat.org/art/november](http://www.madarat.org/art/november)

(٦)

Holt ,Peter.M: A Modern History of the Sudan, London, 1979, p.184

وعلى الرغم من كل الأسباب التي ذكرت لتسليم عبد الله خليل الحكم للعسكريين إلا أنها لم تكن الأسباب الحقيقية لانقلاب عبود . ويرجح الباحث سببين رئيسيين لتسليم خليل الحكم إلى العسكريين : -

١ - دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الرعب في نفس خليل وتخويله من جمال عبد الناصر ومن مصر ، وأن مصر تدبر لانقلاب عسكري في السودان على وشك الوقوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إيهام عبد الله خليل بأن الحزب الوطني وحزب الشعب وعبد الناصر اتفقوا على أن يتم اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان والعمل على إسقاط حزب الأمة مما أثار الرعب في قلب خليل وقام على الفور بتسليم الحكم للعسكريين .

والدليل على صحة رأي الباحث أن دالاس وزير الخارجية الأمريكي كلف مساعده ويليام راونترى في أبريل ١٩٥٨ بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بأنه " لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات " (١) . وعلى الفور قام السفير الأمريكي في السودان ببث الخوف في قلب خليل من عبد الناصر ومحاولاته لإعداد انقلاب عسكري وشيك الوقوع في السودان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن عبد الناصر استطاع أن يجمع شمل الحزب الوطني وحزب الشعب لإسقاط حزب الأمة وإعلان وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان السوداني (٢) كما أشارت الوثائق الأمريكية إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان " بأنه يجب أن نستمر في الضغط على السودان ، بأن وضعها في المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتخذ إجراء لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصري " (٣) ، ولهذا أوهمت الولايات المتحدة الأمريكية عبد الله خليل بقرب حدوث انقلاب ضده فأسرع خليل بتسليم الحكم للفريق إبراهيم عبود ، ودليل آخر على صحة رأي الباحث مانشرته جريدة الميدان

(١) محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان،مرجع سابق ص ٣١١-٣١٣ .

Holt , Peter. M :op . cit , p183.

(٢) كما أكد خليل " أن الجيش السوداني هو الوحيد القادر على أن يواجه مصر " انظر :

(٣) Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance , Washington, September 25, 1957.



وعلى الرغم من كل الأسباب التي ذكرت لتسليم عبد الله خليل الحكم للعسكريين إلا أنها لم تكن الأسباب الحقيقية لانقلاب عبود ، ويرجح الباحث سببين رئيسيين لتسليم خليل الحكم إلى العسكريين : -

١ - دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الرعب في نفس خليل وتخويله من جمال عبد الناصر ومن مصر ، وأن مصر تدبر لانقلاب عسكري في السودان على وشك الوقوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إيهام عبد الله خليل بأن الحزب الوطني وحزب الشعب وعبد الناصر اتفقوا على أن يتم اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان والعمل على إسقاط حزب الأمة مما أثار الرعب في قلب خليل وقام على الفور بتسليم الحكم للعسكريين .

والدليل على صحة رأي الباحث أن دالاس وزير الخارجية الأمريكي كلف مساعده ويليام راونترى في إبريل ١٩٥٨ بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بأنه " لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقي العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلي الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطراً مباشراً على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات " (١) ، وعلى الفور قام السفير الأمريكي في السودان ببث الخوف في قلب خليل من عبد الناصر ومحاولاته لإعداد انقلاب عسكري وشيك الوقوع في السودان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن عبد الناصر استطاع أن يجمع شمل الحزب الوطني وحزب الشعب لإسقاط حزب الأمة وإعلان وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان السوداني (٢) كما أشارت الوثائق الأمريكية إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان " بأنه يجب أن نستمر في الضغط على السودان ، بأن وضعها في المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتخذ إجراء لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصري " (٣) ، ولهذا أوهمت الولايات المتحدة الأمريكية عبد الله خليل بقرب حدوث انقلاب ضده فأسرع خليل بتسليم الحكم للفريق إبراهيم عبود ، ودليل آخر على صحة رأي الباحث مانشرته جريدة الميدان

(١) محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان،مرجع سابق ص ٣١١-٣١٢ .

(٢) كما أكد خليل " أن الجيش السوداني هو الوحيد القادر على أن يواجه مصر " انظر :

Holt , Peter. M :op . cit , p183.

(٣) Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance , Washington, September 25, 1957.

قبل افتتاح البرلمان " افتحوا عيونكم جيدا الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل فى السودان وهو ليس كانقلاب مصر وسوريا والعراق ولكنه انقلاب من نوع آخر انقلاب غير متشبع بالروح الوطنية " (١).

٢ - أما السبب الثانى فيرجع إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة إدخال السودان فى الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد العسكرية فى السودان وبعد رفض السودان لمشروع ايزنهاور عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المعونة الأمريكية فقبلت الحكومة السودانية مشروعات التنمية والتعمير، ورفض البرلمان السودانى باقى شروط المعونة ، ولهذا أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها فى السودان عن طريق البرلمان السودانى ، ولهذا عملت أمريكا على حل البرلمان السودانى وعملت على تحريض خليل لتسليم الحكم للعسكريين للموافقة على كل شروط المعونة الأمريكية بالقوة وبدون الحاجة للبرلمان ( بسبب سيطرة مصر على البرلمان ) وهذا ما فعله إبراهيم عبود فور استلام السلطة ، فقد قبل المعونة الأمريكية بكل شروطها حتى الشروط التى رفضها البرلمان ، ودليل على صحة رأى الباحث ما أكدته الصحف الأمريكية قبل تسليم الحكم للعسكريين حيث أشارت الصحف بأنه "عندما يتألف البرلمان السودانى ويعقد جلساته فإن الظروف قد تثبت أن للسيد خليل قوة تسنده وتقف وراء ظهره غير أعضاء البرلمان (٢) ، كما أكدت الصحف الأمريكية إلى " أن عبد الله خليل سيعتمد على الجيش دون البرلمان " (٣) فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن نواب البرلمان يؤيدون مصر ضد سياسة عبد الله خليل المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أن الولايات المتحدة قامت برشوة الكثير من نواب البرلمان عن طريق وسطاء فقد صرفت فى يوم واحد عشرة آلاف جنية وذلك حتى لايعارض النواب المعونة ، وللوقوف ضد سيطرة مصر على البرلمان السودانى . (٤)

كما يوجد دليل آخر على صحة رأى الباحث ما أكده السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس البرلمان السودانى أمام لجنة التحقيق بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ عن أسباب انقلاب الفريق عبود وتسلم الحكم للعسكريين : " أن المعونة الأمريكية كانت بداية الأزمة السياسية فى السودان ، وكان ملاحظ وجود تدخل أجنبى فى

---

(١) جريدة الميدان بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣

(٢) محمد سليمان : اليسار السودانى فى ١٠ سنوات ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٣) عبد العزيز محمد موسى : مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٤) السودان حقائق ووثائق ، نوفمبر ١٩٥٨ ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد :

مرجع سابق ، ص ٣٦٩

السودان بين أعضاء البرلمان وكان معروفا شراء النواب ، وبعد تقديم مشروع المعونة للبرلمان لاحظنا  
تعدام التعاون بين الحزبين الحاكمين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي " (١) وأصبح الموقف داخل  
البرلمان السوداني فريق يؤيد مصر وفريق يؤيد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يؤكد على عبد الرحمن  
أن حزب الأمة هو الذى قام بالانقلاب تنفيذاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية " (٢) .

كما أن خليل نفسه اشترك فى الجبهة الوطنية المعارضة للحكم العسكرى ، بل أكثر من هذا قام خليل  
بجولة بمعظم مدن السودان شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وكان يحمل فى عربته عشرات الألوف من  
المنشورات كتبها الصديق المهدي رئيس الجبهة الوطنية موجهاً إلى الشعب السودانى ، دعا فيها المواطنين  
إلى ضم الصفوف وتنظيمها ومقاومة الحكم العسكرى بكل الوسائل لديهم والاستمرار لعمل شعبى كبير  
للإطاحة بنظام الفريق عبود بقوة الشعب مجتمعاً (٣) .

ويذكر أبو حسبو ذلك المعنى فيقول : " لقد كان الانقلاب أمريكياً لحما ودما فهم الذين خططوا له  
ونفذوه بواسطة رجلهم خليل فقد كان خليل رجل الأمريكان والغرب ولم يكن يخفى خليل هذا بل كان  
يفأخر به ويدافع عن موقفه " (٤) كما يؤكد ذلك أيضاً أحمد خير وزير الخارجية فى حكومة عبود بأن  
" الولايات المتحدة الأمريكية هى التى دبرت انقلاب عبود " (٥) .

وبعد ثلاث سنوات من تسلم المجلس العسكرى الحكم فى السودان أقام الفريق عبود برلماناً سودانياً  
تحت اسم (المجلس المركزى) وتكون من ٧٢ عضواً بعضهم بالانتخاب وبعضهم بالتعيين . كان  
نظام عبود العسكرى فى حاجة ماسة لتأييد المؤسسة التقليدية لكى يكتسب مسحة من الشرعية لعمل  
برلمان ، وتتشكل الجمعية المركزية ، عن طريق إجراء انتخابات على ثلاث درجات ، إذ تنتخب  
أولاً مجالس محلية انتخاباً مباشراً ، وهذه بدورها تنتج مندوبين عنها إلى لجنة المقاطعة ، ثم ترسل  
كل لجنة مقاطعة ستة مندوبين إلى اللجنة المركزية ليصبح عددهم ٥٤ مندوباً عن المقاطعات يضاف إليهم  
١٨ عضواً يعينهم الرئيس ، كما يشترك فيها الوزراء . وقد أكد تشكيل الجمعية أن الذين فازوا

(١) اعترافات رئيس مجلس النواب ووزير الداخلية السودانى أمام لجنة التحقيق بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ فى أسباب

الانقلاب العسكرى فى نوفمبر ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٢) على عبد الرحمن : مقابلات الحركة الوطنية ، ص ص ٣٠ - ٣٢ .

(٣) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥) بشير محمد سعيد : أحمد خير (عطاؤه وبذلة فى خدمة السودان) من وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبى لمؤتمر

الخريجين ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .

بالانتخابات أو عينوا معظمهم من قادة القبائل والزعامات الدينية ، وكبار التجار وكبار المديرين ، وقد توزع ال ٧٢ عضو المنتخبين والمعينين من قادة قبليين ودينيين ومديرين وتجار وفلاحين <sup>(١)</sup> . وهكذا كانت جمعية المجلس الوطنى أو المجلس المركزى <sup>(٢)</sup> فى ظل الحكم العسكرى تمثل المؤسسة التقليدية بدرجة كبيرة مما مثلت برلمانات ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، ( وفشل النظام العسكرى فى كسب تأييد قادة اتحادات العمال أو الطلبة والتي ظلت تعلن معارضتها للنظام ) ، وكان من بين أعضاء هذا المجلس ١٢ عضواً من حزب الأمة ، أما الختمية والاتحاديون فقد كانوا يشكلون ٤٦ عضواً ، من بينهم يحيى الفضلى ، كما شارك بعض أعضاء الأحزاب السودانية الأخرى فى المجلس المركزى <sup>(٣)</sup> ، كما يتضح من خطاب الفريق عبود أمام المجلس المركزى أن من أهداف المجلس هو الدفاع عن حقوق الشعب السودانى ، والمحافظة على وحدة الشعب السودانى وتضامنه ، وصياغة التشريعات <sup>(٤)</sup> .

ويتضح من خلال جلسات المجلس المركزى أن أعضاء المجلس كانوا يعملون على إنهاء جميع الخلافات بين السودان وجميع الدول العربية وبخاصة مصر التى أظهر المجلس روحاً طيبة تجاهها ، وإقامة علاقات طيبة مع مصر ، والعمل من أجل إزالة أي خلاف بين مصر والسودان <sup>(٥)</sup> ، وأشاد أعضاء حزب الشعب اليمقراطى داخل المجلس المركزى بقيادة انقلاب ١٧ نوفمبر لإزالة الجفوة المفتعلة مع مصر <sup>(٦)</sup> . أما عن بيان الفريق عبود بعد الانقلاب والذى أشاد به أعضاء حزب الشعب لإزالة الجفوة المفتعلة مع مصر وجاء فيه : " كلكم بعرف ويعلم تماماً ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم

(١) غادة محمد الطنطاوى : القبلية وأثرها على النظام السياسى فى السودان من ٥٦ — ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٢١

(٢) بعد قيام الانقلاب العسكرى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ اصدر مجلسه الأعلى قراراً لتشكل لجنة تسمى لجنة التطورات الدستورية وأوكل لها مهمة الدراسة لإدخال نظام الانتخاب النسبى فى تشكيل المجالس وتقديم التوصيات اللازمة لتكوين مجلس مركزى فى يناير ١٩٦٢ قدمت اللجنة تقرير بقيام مجلس مركزى على مستوى قومى تكون له سلطات تشريعية ، انظر : جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطنى تاريخ المجلس الوطنى — تاريخ إنشاء البرلمان السودانى — ٢٠٠١ ، مدخل وموقع شبكة الإنترنت

[WWW.SUDAN-PARLIAMENT.ORG](http://WWW.SUDAN-PARLIAMENT.ORG).

(٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، ص ٥٧

(٤) هنرى رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية فى السودان ، ص ٧٣ .

(٥) مضابط المجلس المركزى ، الدورة الأولى بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣ ، انظر أيضاً : محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ .

(٦) محمد حسن داود : مرجع سابق ص ٩٢

استقرار للفرد والمجموعة وقد امتدت هذه الفوضى في أجهزة الحكم والمرافق العامة بدون استثناء ، كل هذا يرجع أولاً وأخيراً إلى ما تعانيه البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعاً ، كل يريد الكسب لنفسه بشتى الطرق والأساليب المشروعة منها وغير المشروعة ، وباستخدام بعض الصحف والاتصال بالسفارات الأجنبية ، وكل ذلك ليس حياً في إصلاح السودان ، وحفظ استقلاله وتقدمه ، ولا رغبة في صالح الشعب المفتقر للقوت الضروري ، ولكنه جرياً شديداً وراء كراسى الحكم والنفوذ والسيطرة على موارد الدولة إمكانيتها . وقد طال وكثر ذلك ، وصبرنا على تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو الأخرى أملين أن تتحسن الأحوال ويسود الاستقرار ... ولكن مع الأسف لم تزد الحالة الأسوأ على سوء ، كما وأنه يطيب لى أن أؤكد بأن السودان الحر المستقل سيبنى علاقاته مع جميع الدول العربية عامة والعربية الشقيقة خاصة على أساس من الاحترام والود وتبادل المنفعة . أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقات ، وحل جميع المسائل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التى كانت تسود البلدين الشقيقين " (١) ، كما أعلن أحمد خير وزير الخارجية فى حكومة عبود : " أنه سوف يعمل على تقوية العلاقات بين السودان والدول الأفريقية والدول العربية وخاصة تحسين العلاقات مع مصر " ، وقد تم اختيار اللواء عوض عبد الرحمن رئيساً للمجلس المركزى (٢) .

وكانت نقطة الخلاف بين مصر والحكم العسكرى هو موضوع اليمن حيث لم يوافق المجلس على السماح للطائرات المصرية للعبور فوق الأراضي السودانية أو بالهبوط فى بورت سودان لمساعدة الثوار فى جنوب اليمن بينما فتحوا ميناء المدينة لقطع الأسطول البريطانى ، وسمحوا للطائرات البريطانية بالترود بالوقود والتموين « وهى متجهة لضرب الثوار فى اليمن » (٣) .

ويرى الباحث أن موقفاً واحدة جمع بين الحكومات المدنية والعسكرية ضد مصر - وهو موضوع اليمن - معارضين تدخل مصر فى شئون اليمن الداخلية ، وعلى الرغم من أن موضوع مياه النيل وحد الكثير من نواب برلمان الحكومات المدنية ضد مصر .

(١) بشير محمد سعيد: المرجع السابق ص ص ٧٨ - ٨٠ .

(٢)

Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day, London, 1989, p.171.

(٣) مضابط المجلس المركزى إجراءات الدورة الأولى بتاريخ ١١/١/١٩٦٤ .

على الرغم من أن أزمة الحدود أثرت على الانتخابات البرلمانية إلا أنها لم تثار فى أثناء الحكم العسكري . وفى عام ١٩٦١ تكونت الجبهة الوطنية من الأحزاب المعارضة للحكم العسكري ، برئاسة الصديق المهدي ، وانضم إلي الجبهة الوطنية الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور الترابي . كما انضم عبد الله خليل وإسماعيل الأزهرى وبعض الأعضاء من الحزب الوطنى الاتحادى . ومن حزب الأمة للجبهة الوطنية للعمل من أجل إنهاء الحكم العسكري ومعارضته <sup>(١)</sup> ، كما كانت الجبهة ترسل المذكرة تلو الأخرى للفريق عبود تنتقد نظام الحكم العسكري . وتطالبه بإعادة الحكم للشعب . وإطلاق سراح جميع المعتقلين ، وإلغاء قانون الطوارئ ، وإقامة حكومة مدنية تمثل كافة الاتجاهات السياسية ، وأن يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية وهى حماية البلاد <sup>(٢)</sup> ، كما انضم للجبهة الوطنية الكثير من الأعضاء من نواب الجنوب الذين رفضوا الاشتراك فى المجلس العسكري وشاركوا فى الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٦٨ فقد هاجم نواب الجنوب فى البرلمان الحكومات العسكرية وتأييد مصر لها <sup>(٣)</sup> ، كما هاجم وزير الصناعة الجنوبى الحكم العسكري فى الجلسة الخامسة فى الدورة الأولى فى ١٩ من يونيو ١٩٦٨ " بأن الحكم العسكري للسودان فتح المعتقلات ومارس الإعدام وأنهى الديمقراطية البرلمانية " <sup>(٤)</sup> ، ويتهم الكثير الحكومات العسكرية التى حكمت السودان بأنها هى التى حالت دون إيجاد حل سياسى لمشكلة الجنوب وعقدتها <sup>(٥)</sup> ، حتى اتخذت أبعادها الحالية وأصبحت مشكلة السودان الأولى <sup>(٦)</sup> ، على الرغم من أنه فى عهد جعفر نميرى هدأت الأحوال نسبياً فى الجنوب بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا التى منحت الجنوب فترة من الاستقرار <sup>(٧)</sup> .

(١) رفض الإخوان المسلمون الاشتراك فى المجلس المركزى ، وقام المراقب العام للإخوان فى السودان بالاشتراك فى محاولات انقلاب ضد عبود . انظر : حيدر طه : الإخوان والعسكر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦ ، انظر أيضاً :

Beshir, M.O: Revolution and Nationalism in the Sudan, london 1974, p186.

(٢) مذكرة الجبهة الوطنية إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٣) فقد أدت هزيمة إسرائيل لمصر والعرب فى ١٩٦٧ إلى شعور العرب بالمرارة واليأس ، كما أدت إلى تعقيد الموقف بالنسبة للجنوب ، أنظر يوسف كرم : مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٤) محاضر الجمعية التأسيسية ، الدورة الأولى ، الجلسة رقم ٥ ، بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٨ .

(٥) وبعد الهجوم الذى قامت به المعارضة فى الجنوب على مدينة واو فى يناير ١٩٦٤ ، طالب بعض الأعضاء بإنشاء المزيد من المعاهد الإسلامية فى الجنوب ، كما طالب البعض بإرسال العديد من الطلاب إلى الأزهر ، وعارض الكثير من أعضاء الجنوب سياسة الحكومة فى الجنوب ، جلسة رقم ٤٣ للمجلس المركزى ، بتاريخ ٨/٧/١٩٦٤ .

(٦) الصادق المهدي : تحديات التسعينيات ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٤ ، أنظر أيضاً : عبد العزيز حسين الصاوى : حوارات الهوية والوحدة الوطنية فى السودان ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٩٩ .

## ١- انقلاب العقيد جعفر نميري عام ١٩٦٩ :

استيقظ الشعب السوداني في صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ على صوت المارشات العسكرية في المذياع، ثم سمعوا المذيع ينوه إلى أن العقيد جعفر محمد نميري سوف يذيع عليكم بيانا هاما . وأذاع جعفر نميري بيان الانقلاب الأول ، ثم أذاع بابر عوض الله بيانا باسم رئيس الوزراء أعلن فيه سياسات حكومته ووزارته . ثم أذاع الرائد فاروق عثمان بيانا لقوات الشعب المسلحة يوضح لهم فيه أهداف الحركة . وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات الأحزاب السياسية مثل إسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محبوب رئيس الوزراء ووضعوا في الإقامة الجبرية . وبإصرار من السيد بابر عوض الله ( أول رئيس للبرلمان السوداني ) نقل الأزهرى لسجن كوبر<sup>(١)</sup> . أما الصادق المهدي فقد بقي محتفيا بقبة الأمام المهدي ولم يقترب منه أحد ، وأخذت القيادات خارج العاصمة تذيع برقيات التأييد . مثل السيد محمد عثمان الميرغنى الذى أصدر بيانا يؤيد فيه الحركة<sup>(٢)</sup> .

وأعلن نميري " أن تاريخ السودان ملئ بالكوارث وأن أهداف الأحزاب السياسية أهداف ودوافع شخصية وأثانية " <sup>(٣)</sup> ، وهكذا استطاعت حركة ٢٥ مايو أن تسيطر على السودان بواسطة انقلاب عسكري . ويذكر محمد أحمد كرار أن " للسفارة المصرية دور هام فى تسهيل مهمة جعفر نميري وأعوانه على الانقلاب " <sup>(٤)</sup> كما اتهم محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء السودانى الرئيس جمال عبد الناصر بأنه وراء انقلاب جعفر نميري <sup>(٥)</sup> ، وهذا ما أكدده الأستاذ محمود الفضلى وبابكر قباني للباحث<sup>(٦)</sup> .

(١) انقلاب بابر على الأزهرى وشارك نميري فى انقلاب مايو ١٩٦٩ ، حتى أصبح رئيسا للوزراء وعن دوره فى انقلاب

مايو ١٩٦٩ . انظر :

EL NUEVO SUDAN / www. Sudan . net / government / biography

(٢) عن انقلاب مايو ١٩٦٩ ، انظر : محمد سيد أحمد : أيام نميري ، الخرطوم ١٩٨٧ ، ص ١٢ ، انظر أيضا :

Edgar, O. Balance: op. cit, pp. 102- 105.

(٣) محمد أحمد كرار : مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٤) حسن مكى محمد أحمد : الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ، الخرطوم ١٩٨٧ ، ص ٢٦ .

(٥) Edgar, O. Balance : op. cit, p. 103.

(٦) محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء حزب الأشقاء والحزب الوطنى الاتحادى منهم عبد الرحيم الحسينى وبابكر قباني ومحمود الفضلى بأم درمان بتاريخ ١/١/١٩٨٩ وفى ١/٧/١٩٨٩ .

وينكر حسن عوض الله وزير الداخلية في حكومة محمد أحمد محبوب قبل مايو ١٩٦٩ : " بأنه رفع تقريراً للأزهرى عن تنظيم الضباط الأحرار في السودان ومحاولة الأعداء للانقلاب ، واتضح للأزهرى تدخل القوى الحاكمة بمصر في الأعداء للانقلاب ، واعتقد الأزهرى أن اتصالاً عاجلاً وسريعاً بجمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدي لتدخله للعدول عن المضي في التدبير . وبتاريخ ٢١ مايو أرسل الأزهرى الأستاذ صالح محمد المبعوث الشخصي للرئيس إسماعيل الأزهرى لمقابلة عبد الناصر ليتدارك الموقف بكف رجالة عن المضي في المخطط المرسوم بعد أن تم كشفه ، وكان يجد الطريق سهلاً في كل مرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر لكن في هذه المرة وجد الطريق مسدوداً ولاقى لونا من المماطلة الى أن حل يوم ٢٥ مايو فأعيد للخرطوم معتقلاً سياسياً " (١) .

وأعلنت حكومة الانقلاب الجديدة عن التزامها بتأييد القضية الفلسطينية ، وبإقامة العلاقات بين السودان ومصر على أسس روابط الإخاء والوحدة ، وكان السيد بابكر عوض الله رئيس الوزراء من المؤيدين لمصر ، ومن مؤيدي الشرق ضد الغرب (٢) ، وكان موقف الرئيس عبد الناصر ، من كلا الانقلابيين اللذين حدثا في السودان في مايو ١٩٦٩ وليبيا أوائل سبتمبر ١٩٦٩ يتسم بسرية التأييد وتقديم العون لإتمام نجاح الحركتين (٣) .

ويرجح الباحث أن سبب تأييد عبد الناصر ، وتقديم العون للانقلابات العسكرية في الدول العربية ما أكدته هيكل من أنه " بعدما وضع القادة العرب خطة للقضاء على إسرائيل في مؤتمر الدار البيضاء ، أخبر الرئيس اليوغسلافي تيتو عبد الناصر بهذه الخطة ، وأن هذه الخطة وصلته من ثلاثة مصادر منها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فاندش عبد الناصر " (٤) ولهذا عمل الرئيس جمال عبد الناصر على إقامة حكومات عسكرية في الدول العربية تكون تابعة له ، ودليل على صحة رأى الباحث ما أكدته الرئيس الراحل محمد أنور السادات أمام الشعب السوداني " أن ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ اجاعت ضربة حاسمة لمخططات الاستعمار التي كانت تريد أن تحتوينا في هذه المعركة التي نعيشها اليوم ، وظنوا أنهم يستطيعون أن ينفردوا بنا بعد أن يقيموا أنظمة من حولنا تأتمر بأوامرها ، وتلتها بعد ذلك ثورة أول سبتمبر في ليبيا فقلبت مخططات العدو رأساً على عقب " (٥) ، ودليل على صحة رأى الباحث أيضاً ما قاله نميري " إن عبد الناصر قال له ثورة السودان أعطتني قوة وعزيمة ومنحتني أملاً وثقة " (٦) .

(١) مصطفى محمد الحسن : رجال ومواقف في الحركة الوطنية ، الخرطوم ١٩٨٧ ، ص ٤٩ — ٥٠ .

(٢) أبيل أليز : مرجع سابق ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٤٤ .

(٣) حسن أبو طالب وآخرين : مصر والعرب ، ١٩٦٧ — ١٩٨٢ ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .

(٤) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

(٥) خطاب الرئيس الراحل أنور السادات أمام الشعب السوداني في ٢٨/٣/١٩٧١ ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٦) محمد حسن داود : مرجع سابق ، ص ١١٢ .



وفى أعقاب قيام انقلاب مايو ١٩٦٩ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى استقطاب نظام مايو لحماية مصالحهم فى المنطقة <sup>(١)</sup> ، ويذكر أبيل ألير " بأن الحكومة الجديدة قد أعلنت التزامها بتأييد القضية الفلسطينية ، وبتحرير جنوب أفريقيا ، وبإقامة العلاقة بين مصر والسودان على أسس روابط الإخاء والوحدة ، وفتحت صفحة جديدة مع أوروبا الشرقية باعترافها بحكومة ألمانيا الشرقية ، وإنشاء العلاقات الدبلوماسية معها " <sup>(٢)</sup> .

وهكذا ارتبطت حركة ٢٥ مايو بالمعسكر الشرقى أول الأمر ، وانتهى الأمر بالتحول للمعسكر الغربى وأصبحت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية <sup>(٣)</sup> ، كما كانت توجد علاقة بين جهاز المخابرات المركزية الأمريكية والرئيس جعفر نميرى <sup>(٤)</sup> ، خاصة بعد قرار السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت فى يوليو ١٩٧٢ <sup>(٥)</sup> ، كما انحاز نظام مايو فى الأول للمعسكر الشرقى وفى آخر عهده للمعسكر الغربى مما أتاح له ضمن عوامل أخرى أن يحصل على قروض كبيرة أثقل البلاد بدين خاص بلغ ٩٠ مليار دولار ولم يستغل بطريقة رشيدة فتراكمت الديون <sup>(٦)</sup> .

واتهمت الحكومة العسكرية الجديدة إسماعيل الأزهرى بالعديد من التهم منها أنه أثرى من وراء منصبه رئيسا لمجلس السيادة إلى الحد الذى أتاح له ارتداء البديل الشاركسكىنى البىضاء ، وتشديد الطابق الثالث بمنزله فى أم درمان ، وصدرت الأوامر باعتقال الأزهرى اتقاء لشعبيته الكاسحة <sup>(٧)</sup> ، واطلع الباحث على عدد من الوثائق تدل على براءة إسماعيل الأزهرى من هذه التهم ، وأن هذه البديل كانت هدية من أصدقائه المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر ، كما أن عددا من المقاولين من أعضاء الحزب الوطنى تطوعوا من مالهم الخاص ببناء الدور الثالث <sup>(٨)</sup> .

(١) أبو المعالى عبد الرحمن : السودان من انقلاب النميرى حتى انقلاب البشير ( وثائق المعارضة السودانية ) القاهرة، ١٩٩٤ ص ٩٧ .

(٢) أبيل ألير : مرجع سابق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٤ .

(٣) التيجانى حسين دفع السيد : الفيضان — الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس وإبريل ١٩٨٥ — الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ٣١ .

(٤) عن اتصالات الرئيس السودانى محمد جعفر نميرى بالمخابرات المركزية الأمريكية ، انظر : سامى الرزاز : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٣-٣٤ .

(٥) جمال على زهران : السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٨ .

(٦) منشورات حزب الأمة « وثائق المؤتمر الرابع » ، أسمر ٣٠ يناير ١٩٩٨ .

(٧) يوسف الشريف : السودان وأهل السودان ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٧-٢٩ .

(٨) خطاب من إسماعيل الأزهرى لأحد أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى لطلب سلفة منه فى عام ١٩٦٣ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

وفى صباح يوم ٢٥ مايو أخذت الدبابات تحاصر بيت الأزهرى الذى عكف على تلاوة القرآن الكريم وتم اعتقاله ونقل إلى سجن كوبر مع خضر حمد ، وأمضى الأزهرى أيامه فى السجن فى الصلاة وتلاوة القرآن ، ثم فى مراجعة خرائط السودان التى حملها معه مدققا على الحدود مع كل دولة مجاورة وأيضا الاطلاع على معلومات تتعلق بالثروة المعدنية والحيوانية فى السودان ، وفى يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٩ ابلغ إسماعيل الأزهرى ب وفاة شقيقة على الأزهرى وسمح له بتشيع الجنازة <sup>(١)</sup> . وفى أثناء تقبل العزاء أصيب بنوبة قلبية ونقل إلى مستشفى الخرطوم للعلاج وطلبت أسرته من المسؤولين إرساله إلى القاهرة أو إلى لندن للعلاج ، ولكن مسؤولا كبيرا رفض ذلك وطلب أن يعامل كغيره من المرضى <sup>(٢)</sup> ، ووضع داخل المستشفى وشددت الحراسة وشددت الأوامر بعدم السماح لأحد بالدخول عليه ، ونفذت بنصها حيث منع نجله الوحيد محمد إسماعيل الأزهرى من الدخول إليه ، وظل الطفل مصرا على الدخول لرؤية أبيه فى اللحظات الأخيرة ، ولكن الأوامر جاءت بمنع ابنه من رؤية أبيه ولمح الأزهرى طفله الحزين ومحاولاته المستميتة للدخول ليرى أباه فلوح له بيده مشيرا إليه بالعودة ، واشتدت الأزمة على الأزهرى وحدثت له نوبة مرة أخرى ونفذت أنبوبة الأكسجين أيضا ورغم أن الأزهرى لم يتحدث ولم ينطق إلا أنه رفع إصبعه دلالة على أنه يتلو الشهادة وعندما أكملها استرخت يده وهدأت نفسه وأغمض جفنه وأسلم الروح إلى الله سبحانه وتعالى ، وانطلقت صرخة زلزلت الخرطوم من أقصاها إلى أقصاها ، وانطلقت صرخة من جميع حجرات وعنابر المستشفى وانطلقت كالكذيفة فى الشوارع والميادين وبعد دقائق كانت كل أسرة قد عرفت أن الأزهرى قد مات ، ورغم السرعة الشديدة التى اتخذت لنقله من سيارة إسعاف من المستشفى إلى منزله بأمر درمان فإن المستشفى بأكملها كانت أمام حجرته واكتظ شارع المستشفى ، ثم اندفع المواطنون الى أم درمان . وكانت وفاته فاجعة قومية هزت السودان كلها ، وتحولت العاصمة إلى مدينة الأحزان وصدم النبأ كل السودانيين وأخذت الجموع تتحرك من الأقاليم إلى العاصمة ، وشارك الآلاف فى تشيع جنازة الأزهرى . وخشى مجلس قيادة الثورة من تحول موكب التشيع

(١) محمد سعيد محمد الحسن : كيف مات الأزهرى ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٨ .

(٢) وكان الذى رفض علاج الأزهرى هو بابكر عوض الله وكان بابكر قبل ذلك لا يعرفه أحد وكان يعمل قاضيا فى الأبيض فى غرب السودان حتى رشحه الأزهرى فى عام ١٩٥٣ ليكون أول رئيس لأول برلمان سودانى . كما استقبله إسماعيل الأزهرى بنفسه فى محطة السكة الحديد تكريما لمكانته كأول رئيس للبرلمان السودانى ، انظر : نفس المرجع ، ص ١٥ ، انظر أيضا :

لى مظاهرة شعبية ضد نظام مايو فتم تجهيز طائرة هليكوبتر أخذت تجوب العاصمة ، وكانت الهتافات تطو ضد نظام مايو وانتظر الجميع كلمة واحدة من محمد عثمان الميرغنى للقضاء على النظام الجديد .  
ولكن السيد محمد عثمان الميرغنى خشى لحظتها من الصدام والدم والضحايا (١) .

ويعتبر الكثير من رواد الحركة الوطنية ونواب البرلمان السودانى ( من برلمان ١٩٥٣ وحتى برلمان ١٩٦٨ ) ومنهم الشريف زين العابدين الهنـدى عضو البرلمان السودانى عام ١٩٦٨ عن دائرة سنار أن يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ هو يوم مشئوم فى تاريخ السودان (٢) ، وعرف أول برلمان بعد انقلاب جعفر نميرى فى مايو عام ١٩٦٩ بمجلس الشعب القومى (٣) .

وانتهت هذه الفترة الزمنية ١٩٥٦ — ١٩٦٩ التى بدأت بالحكم البرلمانى وانتهت بانقلاب نميرى إلى تحقيق تعاون وثيق بين مصر والسودان أدى الى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى بين البلدين وإقامة برلمان وادى النيل (٤) .

وهكذا شهد الحكم البرلمانى للسودان العديد من الأزمات بين مصر والسودان وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى ، وسرعان ما تنتهى مع تحسن العلاقات فى فترة الحكم العسكرى للسودان وانتهى الأمر بالتقاء البرلمان المصرى (٥) ، مع البرلمان السودانى وعقد المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب المصرى والسودانى دورته الأولى بالقاهرة بين ٢٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ بناء على مبادرة من مجلس الشعب فى كل من مصر والسودان ، وجاء هذا المؤتمر

(١) محمد سعيد محمد الحسن : المرجع السابق ، ص ص ١٧ — ٢٤ .

(٢) زين العابدين الشريف الهنـدى : قضايا سودانية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٩٩ .

(٣) أما البرلمان السودانى الحالى هو المجلس الوطنى الثالث وهو أول برلمان يتم انتخابه فى ظل دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨ ، وقد تم انتخاب هذا المجلس فى نهاية عام ٢٠٠٠ ، جمهورية السودان : المجلس الوطنى السودانى الوثائق التشريعية، ٢٠٠١ .

(٤) عادل رضا : برلمان وادى النيل — أمن قومى واحد لودى النيل — مجلة وادى النيل، العدد الثالث، إبريل، ١٩٨٥ ، أنظر أيضا : إسامة غيث : التكامل الاقتصادى (دراسة تطبيقية للتكامل المصرى السودانى) القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ٧١ .

(٥) فى سنة ١٩٥٧ كان البرلمان المصرى يطلق عليه مجلس الأمة وبعد الدستور الدائم أطلق عليه مجلس الشعب ، أنظر: جلال السيد وآخرين : البرلمان المصرى ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٠ .

فى توافق كامل فى أهداف منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين البلدين <sup>(١)</sup> ، كما أنشئ بموجبه اتفاقية الدفاع المشترك للبلدين الموقعة فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ <sup>(٢)</sup> ، وقد أضافت هذه الاتفاقية بعدا جديدا إلى منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى إذ امتدت تجربة التكامل بين البلدين ، إلى المجال العسكرى ، لتعزيز أمن وسلامة البلدين ويضم مجلس الدفاع المشترك وزراء الخارجية والحربية فى البلدين ويعمل على وضع الأسس والمبادئ العامة بين البلدين فى كافة المجالات <sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) وعن لقاءات القمة المصرية السودانية لمنهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى ، ومجالات التكامل بين مصر والسودان ، انظر : شوقى الجمل وآخرين : التكامل المصرى السودانى ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٨٤ - ١٩٠ .
- (٢) وعن مجلس الدفاع المشترك « انظر : نفس المرجع » ص ٢٣٦ .
- (٣) محسن أحمد محمود : التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٣ .

## الخاتمة

تأثر موقف البرلمان السوداني من مصر وقضاياها بالأحداث الداخلية والخارجية التي تعرضت لها مصر ، أو شهدتها العلاقة بين البلدين ، أو نتجت عن صلاتها بالقوى الكبرى . وإذا كانت نظرة البرلمان السوداني لمصر قبل الاستقلال تتلخص في محاولة الاستعانة بها ، لإخراج الإنجليز من السودان ، وإذا كان نواب البرلمان ينظرون لمصر لتخلصهم من السيطرة البريطانية ، فإن هذا ما فعلته مصر وسخرت له كل إمكانياتها ، لإخراج الإنجليز من السودان بأي شكل وبأي طريقة ، بل وبأسرع الطرق ، حتى وإن أدى ذلك لخروج الإنجليز من السودان قبل مصر . ودخلت مصر في مفاوضات مع الجانب البريطاني لعدم فصل جنوب السودان عن الشمال ، وتحقيق وحدة وادي النيل ، واستخدمت مصر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده وهو وحدة وادي النيل ، ولكن بريطانيا انتهزت فرصة الأحداث الداخلية في مصر ، وعملت على التقرب للحزب الوطني الاتحادي ، مما أدى إلى التبعاد بين مصر والحزب الوطني الاتحادي ، وانتهى الأمر بتحول الأزهرى إلى صف الاستقلاليين ، وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ، فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهرى داخل البرلمان ، فسقطت حكومة الحزب الوطني الاتحادي .

كان تحول التأييد الأمريكي من مصر إلى بريطانيا تجاه قضية السودان — بسبب تحول مصر للمعسكر الشرقي — سببا مباشرا في استقلال السودان عن مصر .

وكما استخدمت بريطانيا البرلمان السوداني في الضغط على مصر قبل الاستقلال من خلال النواب وخاصة أحزاب المعارضة لتكرار الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملة حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف ضد مصر ، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الأسلوب بعد الاستقلال وذلك لعدم تأييد مصر داخل البرلمان ، ولوجود حالة من العداء تجاه مصر من جانب نواب البرلمان . وعلى الرغم من محاولات الخارجية البريطانية للاهتمام بتقوية الروابط بين البرلمان البريطاني والبرلمان السوداني إلا أن مصر نجحت في إضعاف هذه الرابطة ؟ كما نجحت في السيطرة على البرلمان السوداني .

ولقد أدى التقارب بين مصر والحزب الشيوعي السوداني إلى وقوف ممثل الجبهة المعادية للاستعمار بجانب مصر داخل البرلمان السوداني ، مما أدى إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا عملت الولايات الأمريكية على تدعيم الاتجاه الديني للسودان ، لمواجهة الشيوعية ولتقلص العوامل التي يمكن أن تسهل دخول الشيوعية للسودان وأفريقيا .

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أيضا أنه في خلال فترة الحكم البرلماني للسودان شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات في العلاقات بين مصر والسودان ، وكيف أثرت على موقف البرلمان السوداني من مصر ، على عكس فترة الحكم العسكري للسودان حيث شهد تحسنا ملحوظا في العلاقات بين البلدين نتيجة تشابه أنظمة الحكم في البلدين . كما أن مصر أثناء الحكم البرلماني تعاملت مع العديد من الاتجاهات

الحاكمة فى السودان مما أثر ذلك على العلاقات بين البلدين ، وذلك على عكس الحكم العسكرى الذى تعاملت فيه مصر مع جهة واحدة مما سهل تحسين العلاقات بين البلدين وإنهاء الجفوة المفتعلة ، كما أشار بذلك الفريق عبود .

وكان نواب الختمية هم أقرب الكتل لمصر داخل البرلمان السودانى ، وبعد استقلال السودان والتباعد بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر ، أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ، ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلا من الحزب الوطنى الاتحادى واختار لرئاسته السيد على عبد الرحمن ، وكان حزب الأمة يتهم حزب الشعب شريكه فى الحكم بأنه لا يصر على البقاء فى الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فقط ، ويأتى نواب الحزب الوطنى الاتحادى بعد نواب الختمية ، وكان معظم الخلافات بينهم وبين نواب حزب الشعب خلافات شخصية ، لكن داخل البرلمان يقفون صفاً واحداً مع مصر ، كما كان نواب الجبهة المعادية للاستعمار أيضا من أقرب الكتل لمصر داخل البرلمان السودانى ، وكان نواب حزب الأمة من أشد الكتل معارضة لمصر داخل البرلمان السودانى ، وكان نواب حزب الشعب الديمقراطى يتهمون نواب حزب الأمة بأنهم يعملون لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية . أما الكتلة الجنوبية فكانت تتأرجح فى ولائها تارة مع مصر وتارة مع حزب الأمة . أما عن موقف البرلمان السودانى من مجلس قيادة الثورة فى مصر ، فعلى الرغم من أحداث أول مارس المؤسفة التى حدثت عند افتتاح أول برلمان سودانى فى عام ١٩٥٤ ، ومظاهرات العداء التى استقبلت محمد نجيب ، إلا أن البرلمان السودانى تأثر بعزل محمد نجيب ، ووقف معارضا لجمال عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة بوكائنت مشاعر نواب البرلمان نحو الرئيس جمال عبد الناصر قد انتقلت من المقاومة إلى التأييد بعد أن برز وجهه الوطنى بكسر احتكار السلاح فى عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس فضلاً عن محاربته للأحلاف العسكرية . ولهذا السبب عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وقف الشعب المصرى موقف المساندة والتأييد لعبد الناصر . وقد كان لهذا التأييد الشعبى الدور الأول فى هزيمة العدوان ، إذ اقنع هذا التأييد شعوب العالم بمساندة مصر فى مقاومتها للعدوان ، وإجبار قوات المعتدين على الانسحاب ، كما أن الموقف السلبى للحكومة السودانية تجاه مصر فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ كان سببا فى إثارة نواب البرلمان ضد الحكومة حتى أن رئيس البرلمان السودانى قاد مظاهرة كبيرة من نواب البرلمان توجهت للسفارة المصرية فى السودان للتطوع فى الجيش المصرى . ولمطالبية الحكومة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما اجتاحت المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السودان رغما عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد ، وتدافعت صفوف الشعب السودانى مطالبة بالسلاح وإرسال قوات الجيش إلى بور سعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما انضم الكثير من المتطوعين السودانيين بجيش التحرير الوطنى للدفاع عن مصر ، كما قادت الأحزاب السودانية العديد من المظاهرات لتأييد مصر ، وهكذا نجد اختلاف موقف الحكومة عن موقف البرلمان وعن الموقف الشعبى ، فنجد أن الحكومة اعتبرت أن حربا عالمية ثالثة ستقوم ، وأن القوات البريطانية ستعود لاحتلال السودان

مرة أخرى في حالة تأييد الحكومة السودانية لمصر ، ولهذا وقفت الحكومة السودانية على الحياد . وذلك عكس موقف البرلمان والنقابات العمالية والموقف الشعبى ، فقد اعتبروا أن أي خطر تتعرض له مصر تتعرض له السودان ، كما أدى التأييد الشعبى للرئيس عبد الناصر فى مصر إلى تزايد الضغط الشعبى فى السودان على الحكومة لتأييد مصر فعطلت الحكومة السودانية جلسات البرلمان ، مما اعتبره الرئيس جمال عبد الناصر أن السودان خانته فى أصعب المواقف خاصة عبد الله خليل رئيس الوزراء ، الذى قال عنه أبو حسيب : " إنه رجل الأمريكان والغرب " مما جعل الرئيس جمال عبد الناصر يتشدد فى موقفه تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان عام ١٩٥٨ وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وانتهت الأزمة بعد أن أعلنت مصر إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية . وبعد فوز حزب الأمة بأغلبية ساحقة فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨ مما جعل عبد الله خليل ونواب البرلمان من حزب الأمة يتسددون تجاه موقفهم من أزمة مياه النيل ولم يعترفوا باتفاقية ١٩٢٩ كما لم تعترف مصر باتفاقيات تعديل الحدود ، ويطالبون من داخل البرلمان بتحويل قضية مياه النيل ومحاولة عرضها على هيئة الأمم والمجالس الدولية ، مثلما حدث بالنسبة لأزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان .

وكما جعلت بريطانيا من قضية المياه محلا للمساومة مع مصر . ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروج القوات البريطانية من السودان فى ازدياد أزمة مياه النيل وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين . وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السودانى . وللتأثير على نواب البرلمان للموافقة على المعونة الأمريكية . وهذا ما حدث وظهر ذلك خلال مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان أثناء الحكومات البرلمانية فى السودان ، ولهذا طالب النواب من داخل البرلمان السودانى بضرورة إعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ .

كما تأثرت الانتخابات البرلمانية فى السودان بطبيعة العلاقات المصرية السودانية ، فإذا كانت العلاقات طيبة بين البلدين تزايد أعداد النواب المؤيدين لمصر داخل البرلمان ، وكلما كانت العلاقات سيئة بين البلدين كلما تناقص عدد النواب المؤيدين لمصر داخل البرلمان . كما حدث فى الانتخابات البرلمانية فى السودان عام ١٩٥٨ والتي تأثرت بأزمة الحدود بين البلدين . وانتهى الأمر بهزيمة السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى ورئيس حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر فى الانتخابات البرلمانية ، بل ويعتبر رجل مصر الأول فى البرلمان السودانى .

كما كانت أزمة مياه النيل مفتعلة من الجانب السودانى وذلك للضغط على مصر وذلك لكى توافق مصر على استقلال السودان قبل الاستقلال وذلك ما اعترف به وفد الصحافة اللبناني للرئيس جمال عبد الناصر من أن الحكومة السودانية توافق على تقديم تنازلات فى مفاوضات مياه النيل مقابل اعتراف مصر باستقلال السودان وأن مسألة مياه النيل سهلة الحل إذا ما اعترفت مصر باستقلال السودان ، وأن السودان لا يعود يمانع فى نيل مصر قرضا من البنك الدولى للسد العالى ، وهكذا كانت أزمة مياه النيل مفتعلة من

الجانب السوداني رداً على موقف الرئيس جمال عبد الناصر المتشدد تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٨.

كذلك كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة وفي البرلمان ، وهكذا نجد أن مسألة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التي شَهرها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر . كما أن اختلاف نظم الحكم في بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن في ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ، ذلك لأن النظام في مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد ، ويميل للسرية في التفاوض وفي تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلماني بطبيعته بطيء والقضايا تبحث علناً ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأي العام يعبر عن موقفه بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة ، ولذا فإن المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتضاعفت . والصراع حول هذه القضايا دار علناً داخل البرلمان « وعلى أعمدة الصحف » وفشل البلدان في الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل ، كما تعثر التبادل التجاري وانتهى الأمر بعد قيام الانقلاب العسكري في السودان عام ١٩٥٨ بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ وانتهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين .

كما أدى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي إلى وجود السوفييت في مصر ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترسخ أقدامها في السودان لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتي إلى أفريقيا عن طريق مصر والسودان ، وأصبح البرلمان السوداني مسرحاً للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر للتأثير على البرلمان السوداني ومع تقدم النفوذ الأمريكي في السودان ومحاولتها لإقامة قواعد عسكرية في السودان وفرض المعونة بطريق الرشوة « خاصة بعد أن فتح خليل السودان للغرب والولايات المتحدة الأمريكية » وبعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان تطلع نواب البرلمان إلى مصر لتخليصهم من الخطر الأمريكي المحدق بالسودان . وطالب الكثير من نواب البرلمان بعودة وحدة وادي النيل خاصة بعد نجاح دعوة القومية العربية التي نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر ، وأمام عدم سيطرة عبد الله خليل على البرلمان نتيجة وجود حزب الشعب المؤيد لمصر في السلطة والمسيطر على البرلمان السوداني — وتستطيع مصر من خلاله أن تسقط أي حكومة قومية أو غير قومية داخل البرلمان في حالة اتخاذ أي موقف غير مؤيد لمصر أو معارض لسياسة مصر ، وأمام الشحن النفسي لخليل من الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر عطل خليل البرلمان وسلم الحكم لعبود .

وكما كان السودان الصخرة التي تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية ، كانت علاقة السودان مع مصر هي الصخرة التي تحطم عليها البرلمان السوداني والتي انتهت بقيام العديد من الانقلابات العسكرية في السودان .



وينضج لنا من خلال هذه الدراسة أنه بعد العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧، فقد تزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر فقد رقت الحكومة السودانية والشعب السوداني كله سواء كانوا داخل أو خارج البرلمان مع مصر ، وقامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية ، كما فتح السودان أراضي كعمق إستراتيجي لمسرح العمليات المصرية ، كما أصبحت أرض السودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية ، وكان ثمرة هذا التعاون المصري السوداني في نهاية الأمر عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتي نصت على : " أن أي اعتداء على أي من البلدين يعتبر اعتداء على البلد الآخر " ، وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب ١٩٦٧ قرر البرلمان إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنها ، وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل ، كما أعلن البرلمان تأييده ومبايعته للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك طالب البرلمان باستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ ، كما أن الشعب السوداني استقبل عبد الناصر كقائد منتصر تعجبت منه صحف العالم .

وفي خلال هذه المدة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧ كانت شعبية الرئيس جمال عبد الناصر ونجاح فكرة القومية العربية تزداد يوما بعد يوم في السودان وجميع الدول العربية حتى بعدما تنحى الرئيس عبد الناصر عن رئاسة الجمهورية بعد هزيمة ٦٧ خرجت المظاهرات في السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، كما شهد البرلمان السوداني في هذا الوقت قمة الصراع داخل حزب الأمة الحاكم في السودان بين الصادق المهدي رئيس الوزراء من ناحية والإمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب من ناحية أخرى ، وكل طرف يعمل على سحب الثقة داخل البرلمان من الطرف الآخر ، فكان كل فريق يعمل لكسب تأييد مصر والرئيس جمال عبد الناصر ضد الطرف الآخر .

الملاحق

## بيان بملاحق الرسالة

١. ملحق رقم (١) :

تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب وهو التقرير الذي أثبت بأنه لم يكن لمصر أي يد في حوادث الجنوب عام ١٩٥٥ .

٢. ملحق رقم (٢) :

خريطة توضيحية لحدود مصر الجنوبية .

٣. ملحق رقم (٣) :

خريطة توزيع المجموعات البشرية علي مناطق الحدود بين مصر والسودان .

٤. ملحق رقم (٤) :

تابع اتفاقية سنة ١٩٥٩ م .

٥. ملحق رقم (٥) :

خطاب الصادق المهدي للجنرال يعقوب رئيس حكومة نيجيريا بعد العدوان الإسرائيلي علي مصر عام ١٩٦٧ م .

٦. ملحق رقم (٦) :

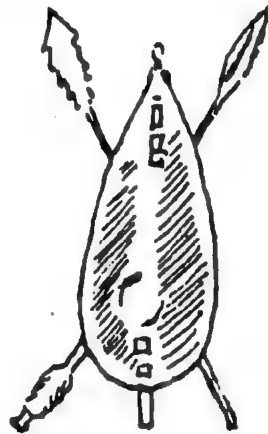
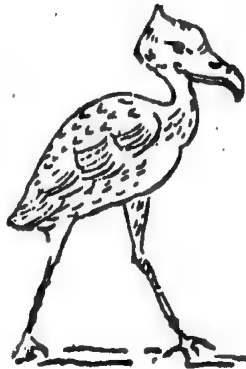
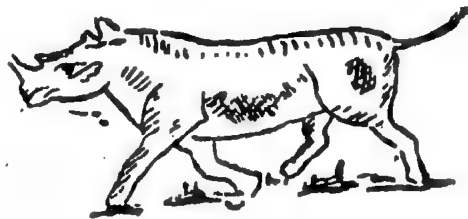
وثيقة انضمام للجبهة الوطنية .

الجمهورية السودانية

# مركز بحوث البيئة والتراث

الإدارة

في صناديق الجيوب



طبع بشركة مأكور كوديل بالخرطوم

## مقدمة

على أثر الحوادث والاضطرابات التي حدثت في المديرية الجنوبية الثلاث في أغسطس سنة ١٩٥٥ شكلت لجنة لاجراء تحقيق ادارى للوقوف على الحقائق والاسباب التي ادت الى حوادث التمرد والاضطرابات .

وقد قامت اللجنة بمهمتها ورفعت تقريرها الضافى للسيد وزير الداخلية بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٦ .

وقد رأت الحكومة ان الديمقراطية الصحيحة تقضى بنشر هذا التقرير باللغتين العربية والانجليزية حتى يتمكن الشعب على اختلاف طبقاته من الاطلاع عليه ليدرك العوامل والاسباب وما يتبع ذلك من تقصير أو اهمال مما ادى بطريق مباشر أو غير مباشر الى حدوث تلك الاضطرابات المؤسفة التي اودت بحياة عدد غير قليل من المواطنين والتي عطلت سير الاصلاح في المرافق العامة في ذلك الجزء من ارض الوطن لقد كانت مهمة اللجنة منحصرة في التحقيق الادارى عن الاسباب والحقائق التي افشت الى وقوع تلك الحوادث . وقد كشفت اللجنة في نطاق مهمتها عن حقائق ومعلومات هامة تضمنها التقرير الذى نشره اليوم .

أما النواحي السياسية والاجتماعية وغير ذلك من الجوانب غير الادارية فمكانها في غير هذا الكتيب وان كانت ذات صلة وثيقة بما احتواه هذا التقرير من حقائق .

والحكومة حينما تنشر هذا التقرير على الراى العام تؤكد انها بصدد اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد كل من نسب اليه أى اهمال أو تقصير من موظفى الحكومة سواء كانوا من رجال الادارة أو البوليس أو الجيش أو غير هؤلاء من الموظفين ممن تضمنت محاضر لجنة التحقيق التى بنت عليها هذا التقرير اتهامهم بالتقصير فى اداء واجباتهم الرسمية .

وانى حينما اقدم هذا التقرير للجمهور اتجه بكل قلبى الى الله جلت قدرته ان يشمل اولئك الذين ذهبوا ضحية هذه الحوادث المؤسفة برحمته وغفرانه وان يرغاهم بيره ورعايته فى فسيح جناته واتقدم بابلغ عبارات العزاء لآلهم وذويهم خاصة وللوطن عامة .

هذا - وانى أرجو ان اعبر عن تقديرى وشكرى للسادة رئيس واعضاء لجنة التحقيق الموقرة لما قاموا به من عمل جليل .

على عبد الرحمن  
وزير الداخلية

اكتوبر سنة ١٩٥٦

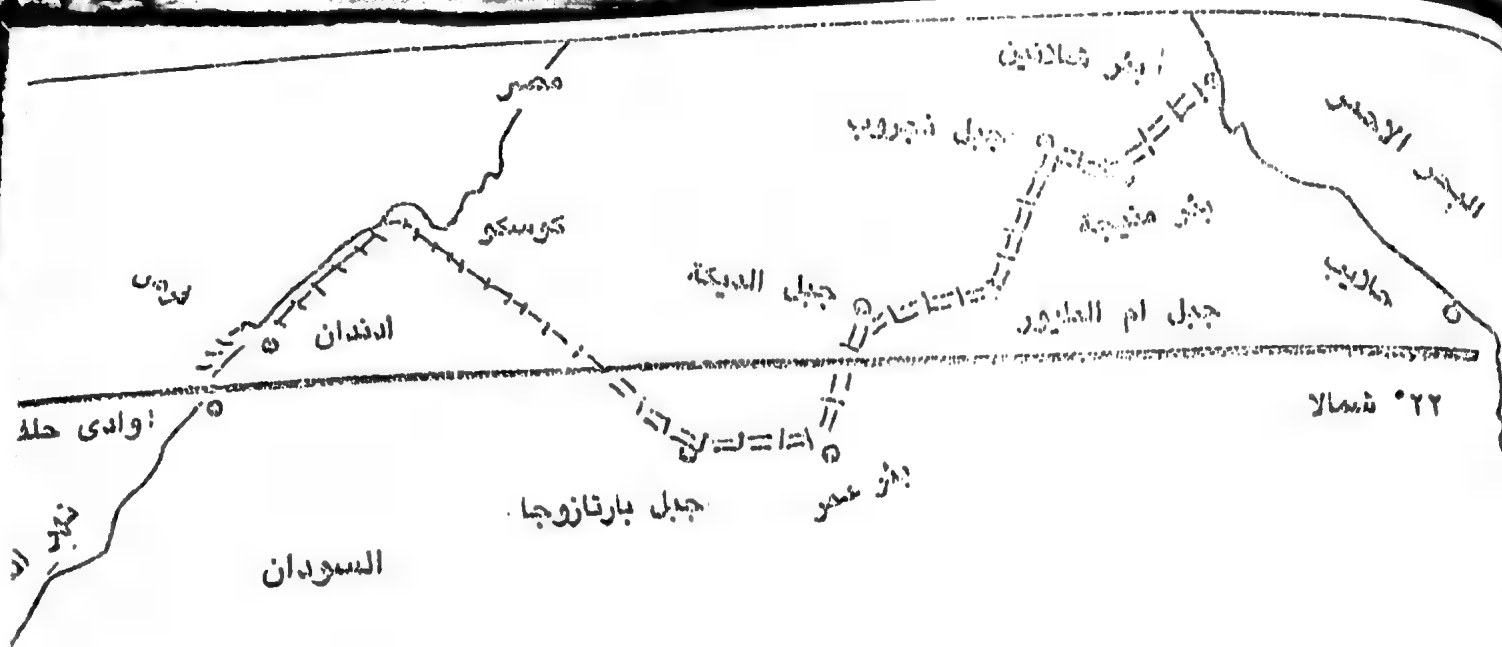
هذا هو وصف مختصر للحوادث السياسية في جنوب السودان . وسنجد حيلًا لمطمأئنه ما سذكركه فيما يلي من التقرير .

يوجد بالسودان حزبان سياسيان وهما (١) الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يحشد نوعًا من الارتباط مع مصر حتى شهر مايو سنة ١٩٥٥ (٢) حزب لامة الذي كان يحشد الاستقلال التام .

وعندما ذهب مندوبو الاحزاب الشمالية الكبرى لمصر قبيل ابرام الاتفاقية الانجليزية المصرية في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بقليل ليتفاوضوا مع المصريين بشأن تلك الاتفاقية لم يكن الجنوبيون مثيلين في أي من تلك الاحزاب . وقد اعتبر الجنوبيون ذلك عدم اهتمام بهم لان آراءهم لم تؤخذ . وقد ذكروا لنا ظلالهم هذه . ولكننا جددنا ان هذه علامة لتحذوئنا عنها وليست بظلمة حقيقية . فلم يكن لدى الجنوبيين حزب سياسي في ذلك الوقت كما اتنا وجدنا ان هذه فكرة طرأت لهم مؤخرًا عندما اتضح بان سودنة الجنوب ستكون أسرع بكثير مما كان متصورًا .

هذا وان السياسيين الجنوبيين البارزين قد باركوا الخطوات التي سبق اتناميا . وعلى أي حال فان الاستعدادات للانتخابات التي أجريت في شهر نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣ كانت على قدم وساق وقد حاول كل من الحزبين الرئيسيين كسب أصوات الجنوبيين . وكانت وجهة نظر الحزب الجنوبي بخصوص استقلال السودان مطابقة لرأي حزب الامة الذي لم يتم بمجهود كبير لكسب أصوات الناحيين في الجنوب . وقد قام قادة الحزب الوطني الاتحادي بزيارة للجنوب أثناء الانتخابات كما زار الجنوب أيضا الصاغ صلاح واعطى ساسة الحزب الوطني الاتحادي الجنوبيين وعدوا . يمكن وصفها بالتهور وعدم المسؤولية . واجتمع أول برلمان في اليوم الأول من يناير سنة ١٩٥٤ وفاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية صنيعة على كل الاحزاب الاخرى مجتمعة . وانتخب اثنان وعشرون نائبًا جنوبيا ( ما يبادل ربع أعضاء المجلس بالتقريب ) اثنا عشر منهم ينتسبون لحزب الجنوب وستة للحزب الوطني الاتحادي وأربعة مستقلون . وقد عينت لجنة للسودنة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ للظرف في وظائف الخدمة المدنية التي يجب سودتها على أن تقدم لخدمة الخدمة العامة فيجب عليها شريطة السودانية . وفي شهر أغسطس

عضو مجلس النواب جنوب السودان . وقد عقدوا اجتماعات ذكرت فيها أخبارهم شديدة اللجة للتقليل من هبة الحكومة منها إشارة الى القوة الهائلة التي يمكن أن يحدوها وللتضحيات التي بذلوها في حوادث أول مارس الدامية التي حصلت بالخرطوم سنة ١٩٥٤ . وقد وجه أعضاء الحزب الوطني الاتحادي بالاستوائية وممثلهم من الجالية اتهامات لحزب الامة كما ذكروا الجنوبيين بأن رئيس حزب الامة واتباعه انما هم حفدة اعدائهم اللدودين تجار الرقيق وانهم اذا أيدهم فسيأتي اليوم الذي ينكلون بهم . وانهم متحدثو حزبي الامة والاحرار التجار انشاليين باستغلال الجنوبيين كما عاتق التجار النشاليون سير تلك الجلسات . وكانت النتيجة الوحيدة لكل هذا في نظرنا تدهور العلاقات بين الجنوبيين والنشاليين . ويبدو أن هذه الرحلة كانت ناجحة فيما يخص بعض الجنوبيين اذ طالب كثير منهم نوابهم الذين انضموا للحزب الوطني الاتحادي بالاستقالة منه . وقد نشرت الحكومة في يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ ائذارا جاء فيه « ان الحكومة على علم تام بالمؤامرات التي تحاك في الجنوب » . وهددت الجنوبيين بأن « الحكومة ستستعمل القوة الحديدية ضد أي جنوبي يعرّض على محاولة تقسيم الامة » . وقد أغضب هذا كل الجنوبيين بغض النظر عن أحزابهم . « اخواننا النشاليون سيستمعون القوة ضدنا » هذا هو الشعار الذي ابتدأ مشير الشغب في ترديد . وفي شهر أكتوبر أعلنت أساء أولئك الذين ترقوا لتقلد الوظائف الكبرى وكانت النتيجة أن ازدادت العلاقات تدهورا بين الجنوبيين والنشاليين وازداد خوف المعلمين الجنوبيين من سيطرة النشاليين عليهم . واستقال بعض الأعضاء الجنوبيين من الحزب الوطني الاتحادي وانضموا لحزب الاحرار ( الاسم الجديد للحزب الجنوبي ) وقد دعا حزب الاحرار لمؤتمر في جوبا في أكتوبر سنة ١٩٥٤ نوقش فيه أثر السودنة واتخذ فيه قرار بالمطالبة بالاتحاد التدرالي ( تدریشن ) مع الشمال ووجه نداء لكل الجنوبيين « بأن يكونوا على استعداد للتضحية » . وقام بعد ذلك رجال الحزب الوطني الاتحادي بما فيه رئيس الوزراء بزيارة للجنوب فقبلوا مقابلة غير كريمة في كل مكان . وبدأ الشمو يزداد هياجًا . وكخطوة مضادة لنجاح مؤتمر حزب الاحرار أعلنت في الحال زيادان في مراتب السجانة ورجال البوليس والكتبة لتطبيق درجات النشاليين الأمر الذي اعتبره الجنوبيون بمثابة رشوة . وعلى أي حال فقد أدى هذا الى شموور بعدم الرضا لان هذه الزيادات لم تشمل فئة الكتبة خارج الهيئة الذين يكونون الغالبية المطلقة من الكتبة في السودان . وذلك وعلانية في



### خريطة توضيحية لحدود مصر الجنوبية

الحدود السياسية (خط عرض ٢٢° شمالا) ١٨٠٠

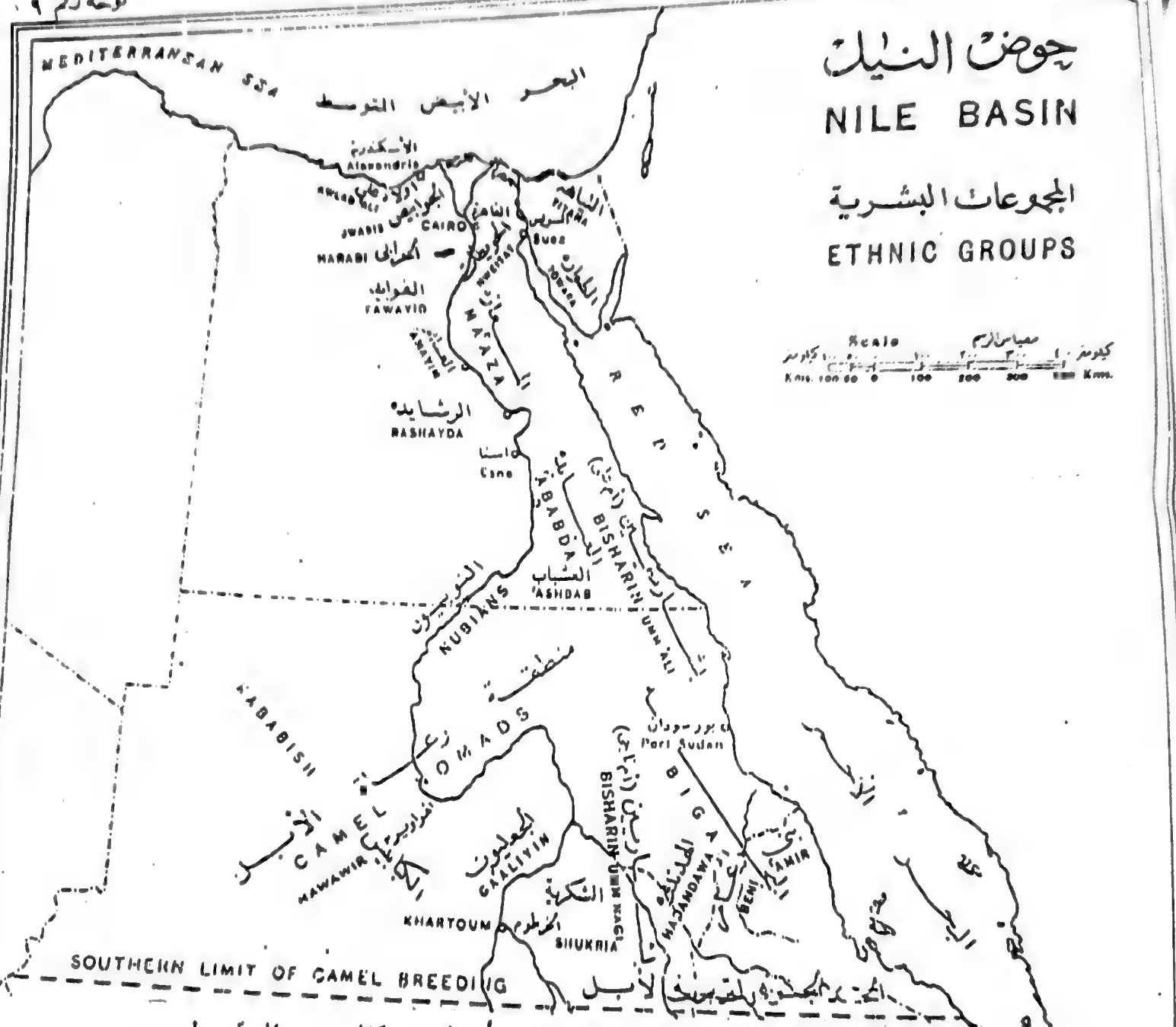
الحدود الإدارية ١٩٠٢

الحدود المتدلة عام ١٨٩٩ في منطقة لسان وادي حلفا

الحدود التي أعيد إلى مصر في عام ١٩٠٧

خريطة رقم (١) مأخوذة من: أحمد الرشيدى: الحدود المصرية السودانية، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣

لوحة رقم ٩



خريطة رقم (٢) توزيع المجموعات البشرية : مأخوذة من كتاب : رئاسة مجلس

الوزراء : وحدة وادى النيل . القاهرة . ١٩٤٧ .



(تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩)

ملحق رقم ٢

(أ)

السيد رئيس وفد جمهورية السودان :

بالإشارة إلى المادة ثانياً فقرة (٦) من الإتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالإسترليني أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محسبة على أساس سعر ثابت قدره - ٢,٨٧١٥٦ دولار أمريكى للجنيه المصرى الواحد . وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ مليون جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

■ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١

■ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

■ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٣

وأكون شاكراً إذا تكرمتم بأن تؤيدوا لنا موافقة سيادتكم على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . . .

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

إمضاء

زكريا محيى الدين

(تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩)

ملحق رقم ٢

(ب)

السيد رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة :

اتشرف بأن أحيط سيادتكم علما باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذي ينص على ما يأتي : « بالإشارة إلى المادة ثانياً فقرة (٦) من الإتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل » سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالإسترليني أو بعملة ثلاثة يتفق عليها الطرفان محسوبة على أساس سعر ثابت قدره - ٢,٨٧١٥٦ دولار أمريكى للجنيه المصرى الواحد وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٣

وأكون شاكرا إذ تكروتم بأن تؤيدوا لنا موافقة سيادتكم على ذلك .

واتشرف بأن أؤيد لكم موافقة حكومة جمهورية السودان على ما جاء بهذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . . .

رئيس وفد جمهورية السودان

إمضاء

اللواء طلعت فريد

## (تابع الاتفاقية سنة ١٩٥٩)

### ملحق رقم ٣

## دراسة الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل للاتفاقية الأفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية

يبين من استعراض نصوص هذه الاتفاقية بالنسبة لمجال عمل الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل أن هذه الاتفاقية مفيدة جدا للجمهورية العربية المتحدة باعتبارها دولة منتفعة على نهر مشترك. إذ أوردت الاتفاقية بعض النصوص التى يمكن الاستناد عليها لحماية مصلحتنا على النيل خصوصاً مع دولة كاثيوبيا لم نصل معها بعد إلى إتفاق دولى وهى بصفتها دولة أفريقية وافقت عليها بالفعل. تعتبر ملتزمة بتنفيذ ما تعاقدت عليه فى هذه الاتفاقية الدولية. وتأتى أهمية هذا الموضوع إذا علمنا أنه لا يوجد إتفاق مباشر الآن بيننا وبين أثيوبيا يحمى مصالحنا على النيل، وكل ما كنا نستند إليه فى حماية مصلحتنا معها قبل الآن، هو الاستناد إلى قواعد القانون والعرض الدولى أو إلى إتفاقية عقدت بين أثيوبيا وبريطانيا - نيابة عن السودان - فى سنة ١٩٠٢ وهى كلها لا تصل فى قوة التزام أثيوبيا بها مبلغ هذه الاتفاقية الحديثة.

وبمناقشة النصوص التى تهمنى نجد أن المادة الخامسة أشارت فى البند الأول إلى قيام الدول المتعاقدة بوضع السياسات اللازمة للمحافظة على المياه ومنع تلوثها. كما أشارت فى البند الثانى من نفس المادة إلى أنه فى حالة وجود مصادر مياه مشتركة الإنتفاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة فى هذه الاتفاقية فإن هذه الدول تعمل بالتشاور فيما بينها، كما تتكون إذا لزم الحال - لجان مشتركة لدراسة المشاكل التى تنشأ من استخدام هذه المصادر استخداماً مشتركاً وحلها. وكذلك للاشتراك فى تنميتها والمحافظة عليها.

### Article V-Water

- (2) Where surface or underground water resources are shared by two or more of the contracting States, the latter shall act in consultation, and if the need arises, set up inter-state commissions to study and resolve problems arising from the joint development and conservation thereof.

وهذه المادة نحن فى أشد الحاجة إلى تطبيقها مع أثيوبيا، بل أن الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل - نيابة عن الدولتين - سعت ولا زالت تسعى للوصول إلى هذا الهدف.

وفى المادة الرابعة عشر تحت عنوان مشروعات التنمية ورد فى البند الثالث أنه فى الحالات التى يحتمل فيها أن يكون لأى مشروع من مشروعات التنمية مساس بالمصادر الطبيعية لدول أخرى يؤخذ رأيها.

الجنرال ايفوري فوران - رئيس كلوفه نيجيريا - ايفوري

السودان يدعون ربات الارض حال في افريقيا تكون  
في يوم وهذه الدول الاسريقية - وشعبه ان تذكر سياستكم  
تتم التاريخيه في الابقاء على وهذه جمهوره نيجيريا  
في الحفاظ على كيانها ... فهو ايضا انه ليس  
اده والسياسيه في بلادكم نفس هذا السيل  
لما بالجمهوره صوما على ذلك  
الله بغيره لا يوصل الى هذا الهدف الى اسواقه  
والرغم ان ... نيجيريا الشقيقه =

السادف المهدى

رئيس حزب الله

جمهوريه السودان

# (الجبهة الوطنية)

المركز العام بامدرمان

ص.ب. ٢٠٧ تلفون ٦١٣

♦♦♦♦

امدرمان في ..... سنة ١٩

حضرة المواطن الفاضل .....

السلام عليكم ورحمة الله

نرفع اليكم على هذا صورة البيان الذي وضعته اللجنة التمهيدية للجبهة الوطنية والوسائل  
العملية الموصلة الي تلك الاهداف

ان الجبهة الوطنية اذ ترسل اليكم هذا البيان لمي كبيرة الامل في انكم ستولونه فائق عنايتكم  
وكبير اهتمامكم بالنسبة لما يحيط باقتران ظروف تستوجب على جميع السودانيين ان توحد كلتهم  
ويجمع ثملهم على هدى برنامج سياسي واضح مفصل يعملون له جميعا لتحقيق امانهم الوطنية  
لهذا فنحن نأمل ان تدرسوه دراسة مستفيضة فان وجدتموه محققا لحير البلاد الذي تنشده  
ان تنضموا اليها لتعملوا معنا على اسسه وهدية وتعاونوا مع بقية زملائكم من انضموا الى الجبهة  
لتدعيم العمل بالآراء المركزية المخلصه والجهد الحالص المتواصل في سبيل تحقيق حرية بلادنا واسعادها  
والله نسأل ان يوفقنا لما فيه الخير والساداد

المخلص

عن سكرتارية الجبهة الوطنية

حضرة المحترم سكرتير الجبهة الوطنية

بامدرمان (ن.ب. ٢٠٧)

بعد التحية -- وصلني بيان الجبهة الوطنية وبعد دراسته رأيت ان انضم الي جبهتكم ولهذا ارجو

اعتمادي عضوا بالجبهة الوطنية وشكرا

المخلص

ملحوظة : يمكنكم ان تشاركوا معكم اي عدد من معارفكم في امضاء هذه القسيمة اذا رغبوا في الانضمام

الى الجبهة الوطنية

الدوائر التي نالها كل حزب في ١٩٦٥ في شمال السودان

المديرية	الأمة	الاتحادى	مستقل	شعب	ميثاق	بجة	المجموع
كردفان	١٨	٩	٩	-	-	-	٣٦
النيل الأزرق	٢٩	١٤	٢	-	-	-	٤٥
الخرطوم	٠١	١١	-	-	+	-	١٣
دارفور	١٦	٦	١	-	١	-	٢٤
الشمالية	٤	١٠	٢	١	٠	-	١٧
كسلا	٧	٢	١	٢	٢	١٠	٢٥
المجموع	٧٥	٥٢	١٥	٣	٣	١٠	١٥٨

عدد الناخبين والذين صوتوا في الشمال ( ١٩٦٥ )

عدد المسجلين	الذين صوتوا	النسبة المئوية
٢١٤,٢٤٢	١٢٠,٠٢٦	%٥٦
٢٠٩,٩٠٥	١١٣,٨٤١	%٥٤,٢
١٧٥,٠٠٠	٧٨,٩٤٢	%٤٥,١
٢٢٥,٣٢٢	٩٧,٨٠٢	%٥٥,٤
٤٣٧,٩٧٣	٢٤٠,٧١٨	%٥٥,٥
٦٤٥,٣٩٣	٤٢٣%٣٥١	%٦٥,٥
١,٩٠٧,٨٤١	١,٠٧٤,٧٩٠	%٥٦,٨

مديرية الخرطوم  
مديرية دارفور  
مديرية الشمالية  
مديرية كسلا  
مديرية النيل الأزرق  
مديرية كردفان

المجموع

## تفاصيل انتخابات مايو ١٩٦٨

٧٤٢,٨٢٦ صوتا	نال الحزب الاتحادى الديمقراطى
٣٨٦,٢١٣ صوتا	نال حزب الأمة الصادق
٣٢٨,٤٩٧ صوتا	نال حزب الأمة الإمام
٧٠,٠٤٦ صوتا	نال المستقلون
٥٩,٩٤٠ صوتا	نال حزب سانو
٤٧,٩٧٥ صوتا	نال حزب جبهة الميثاق الإسلامى
٤٣,٣٠٩ صوتا	نال حزب الأمة
٣٩,٨٢٢ صوتا	نال حزب جبهة الجنوب
١٩,٦٣١ صوتا	نال الحزب الاشتراكى
١٩,٣٩٤ صوتا	نال حزب الجبهة الاشتراكية
١٥,٣٨٨ صوتا	نال حزب مؤتمر البجة
١٠,١٥٩ صوتا	نال الحزب الوطنى الاتحادى
٨,٢٦٤ صوتا	نال حزب لم يوضح لونه
٦,٦٦١ صوتا	نال حزب وحدة المزارعين
٥,٢٠٤ صوتا	نال حزب وحدة العاملين
٣,١٧١ صوتا	نال حزب اتحاد جبال النوبة
٢,٧٠٤ صوتا	نال حزب النيل
١,٨٤٤ صوتا	نال حزب الأحرار
١,٦٩٥ صوتا	نال حزب وحدة غرب السودان
١,٦٥٢ صوتا	نال الحزب الشيوعى
١,٥٣٥ صوتا	نال حزب الجنوب الديمقراطى
١,٤٧٨ صوتا	نال حزب الوحدة
١,١٥٧ صوتا	نال حزب السلام الديمقراطى
٠,٧٧٢ صوتا	نال الحزب الإسلامى
٠,٦٦٨ صوتا	نال حزب اتحاد العمال
٠,٢٧٩ صوتا	نال الحزب الاشتراكى الديمقراطى
٠,٠٦٣ صوتا	نال الحزب الوطنى للاتحادى — الصادق
٣٣ صوتا	نال حزب مؤتمر القوى الجديدة

## قائمة المصادر والمراجع

---



أولاً : وثائق عربية غير منشورة :

- خطاب من الصادق المهدي الى السيد يوسف السباعي ، سكرتير منظمة التضامن الاسيوي الاريقي ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- خطاب من الصادق المهدي الى الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- خطاب من الصادق المهدي الى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكي بالخرطوم بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، مجموعة السودان .
- تقرير عن السودان ، مرفوع الى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، س / ف / ٥٥ / ١٢ سرى جداً ، القاهرة .
- تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشي محمد كامل احمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان المهندس محمد كامل إبراهيم . تقرير سرى جداً ، القاهرة ١١ / ٨ / ١٩٥٥ .
- خطاب من صلاح سالم الى السيد على الميرغني ، مجموعة السودان ، برقم ٢٥٩٧٢٩ / ١٦ .
- خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧ / ٧ / ٢٧ وثيقة تحت رقم ٩٨٦ / ٥ / ٨ .
- تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من محمد احمد محجوب وزير خارجية السودان سرى جداً .
- خطاب من الحزب الجمهوري للرئيس جمال عبد الناصر — مجموعة السودان ، تحت رقم ٢٢٨٤٨ / ١٣ .
- خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٥٩ .
- خطاب من إسماعيل الأزهرى لاحد أعضاء الحزب الوطني الاتحادي لطلب سلفة منة في عام ١٩٦٣ مجموعة السودان .
- ثانياً : وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية :-

- Message to Mr. Attlee from Ahmed Hussein, Cairo, August, 1949, The Sudan collection. No.5.
- Summary of Conversations With the Umma party on, 30. October. 1953, The Sudan collection.

Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi, July 11, 1953, No, 8/956.

### ثالثاً : وثائق عربية منشورة :

- مضابط مجلس النواب بالبرلمان السوداني .
- مضابط مجلس الشيوخ بالبرلمان السوداني .
- مضابط المجلس المركزى .
- مضابط الجمعية التأسيسية .
- الجمعية التشريعية : كيف تعمل الجمعية ، بعض تعليقات على أعمالها اثناء الدورة الثانية ، فرع الاتصال العام صدر بنقويض من السكرتير الادارى ، أغسطس ١٩٥٠ .
- خطاب إسماعيل الأزهرى الحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادى النيل ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم ، برقم ١٦٨٦٨٥ .
- خطاب سكرتير حزب الأشقاء فى اجتماع نادى الخرجين بأمر درمان فى ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٧٠٨ .
- مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان برقم ١٦٠ / ٥٧١٣٣١ .
- مذكرة حزب الاتحاديين إلى الحكومة المصرية ، مجموعة السودان برقم ١٦٠ / ١٣٣١٧٤ .
- دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم تحت رقم ١٥٢ .
- دستور حزب الشعب الديمقراطى ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، ١٩٥٦ .
- وثائق ومنشورات الحزب الجمهورى ، مجموعة السودان ، رقم ٢٣٤ / ١٦٣٥١٦ .
- وثائق الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان برقم ١٣٣١٥٤ .
- وزارة الخارجية :محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس - ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- راشد البراوى : مجموعه الوثائق السياسية ، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، القاهرة ١٩٥٢ .
- اتفاق بين الحكومة المصرية والاحزاب السودانية ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ١٩٥٣ .
- الجمهورية السودانية : تقرير لجنة التحقيق الادارى فى حوادث الجنوب ، الخرطوم ، ١٩٥٦ .
- اللائحة الداخلية لمجلس النواب السودانى الأول ١٩٥٤ - ١٩٥٧ .
- المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ السودانى الأول ١٩٥٤ - ١٩٥٧ .
- خطب وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء فى مجلس الامة سنة ١٩٥٧ .
- سياسة مصر الاستقلالية : وثائق وبيانات ، مصلحة الاستعلامات القاهرة ١٩٥٧ .

- بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الامة ١٩٥٧.
- السودان حقائق ووثائق : نوفمبر ١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٥٨.
- تقرير لجنة التحقيق القضائية مع رئيس البرلمان السوداني ومع رئيس الوزراء ومع وزير الداخلية والفريق عبود في الاسباب التي أدت إلى انقلاب عبود في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، الخرطوم ، ١٩٦٥.
- مصر والسودان : القاهرة ، نوفمبر ١٩٥٩ .
- مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ، القاهرة ، ١٩٥٩.
- خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية ١٩٥٩ ، القاهرة ٢٠٠١.
- خطاب من الصادق المهدي الى الجنرال يعقوب رئيس جمهورية نيجيريا ، يوليو ، ١٩٦٧ ، مجموعة السودان.
- تقرير الدكتور عبد الرازق السنهوري عن المسائل البارزة في مسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان سنة ١٩٦٨.
- خطاب الرئيس الراحل انور السادات أمام الشعب السوداني في ٢٨/٣/١٩٧١ ، خطب الرئيس السادات : ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- محمد الطويل : برلمان الثورة ( تاريخ الحياة النيابية في مصر ١٩٥٧ — ١٩٧٧ ) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥.
- جمهورية مصر العربية : وزارة الدفاع — مصر والشرق الاوسط — القاهرة ١٩٨٢.
- جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية — مصر ونهر النيل — دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣.
- رئاسة مجلس الوزراء : وحدة وادي النيل « القاهرة » ١٩٤٧ .
- وزارة الإرشاد القومي : السودان — الذكرى الخامسة لثورة اكتوبر ١٩٦٤ — الخرطوم ، ١٩٦٩ ، مجموعة السودان « تحت رقم ١٤٤٢٥٠ / ١ .
- تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان : بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .
- حالة الوطن : التقرير الإستراتيجي السوداني الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ٢٠٠٠.
- رابعاً : وثائق منشورة باللغة الإنجليزية :

- 1 - American Foreign Policy , 1950 – 1955 , Near and Middle East , South Asia , and AFRICA, Part XIII ( Sudan) NO.1093. The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, February 5, 1953.
- 2- The Charge in the United Kingdom (Holmes) to the Department of State, London February 12, 1953. No.1098.
- 3- The Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, February 13, 1953, No.1099.

- 4- Anglo - Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .
- 5 -The Secretary of State to the Director for Mutual Security, Washington, February 19,1953. No.1101.
- 6 - The Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State,London,February20,1953, No,1103. (Top secret)
- 7 -Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern,South Asian,and African Affairs(Jernegan)to the Secretary of State ,Top secret, Washington, February24,1953, No.1104.Subject:Procedure for Negotiations with Egypt.
- 8 - United States Participation in the Mixed Electoral Commission for the Sudan :Statement by the Department of State,March 23,1953.
- 9 - Major problems of U.S. foreign policy 1954 , the Mediterranean - Middle East .
- 10 - United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan ) Washington ,August 16,1955.
- 11- Instruction from the Department of State to the Embassy in the Sudan, Washington, May,7,1956,No.235, No.235.
- 12- Basic Documents in United States Foreign Policy,1952-1961.  
Document No.71.Eisenhower Doctrine:Middle East,March 9,1957.
- 13- Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957.  
Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon, No.236..
- 14- Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22,1957.
- 15-Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.
- 16- Final Report Parliamentary Election 1957 - 1958.
- 16- The Democratic Republic of the Sudan :Policy Statement of the Southern Question,Khartoum,1969.
- 17- The United States and Africa - United States Policy Formulation.
- 18 Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries, February 7-23, 1970.
- (a) Letter from Secretary of State Rogers to President Nixon  
Submitting the African Policy Statement ,March 26,1970.
- (b)The United States and Africa:Policy Statement, Released on March 28,1970.

خامساً: المذكرات المنشورة :

١. مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، ( على عبد الرحمن - محمد أمين حسين - ابراهيم المفتي - عبد الماجد أبو حسبو - حماد توفيق - على حامد ) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٥.
٢. مذكرات الأمام عبد الرحمن المهدي ، مركز الدراسات السودانية ، ١٩٩٦.
٣. أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها السياسي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٠.
٤. أحمد سليمان : ومثيناها خطا ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .
٥. الدريزي محمد عثمان : مذكراتي ١٩١٤-١٩٥٨ ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٦١.
٦. الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال ، دار الصحف الاستقلالية ، الخرطوم ، ١٩٥٦.
٧. أمين التوم : نكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٤-١٩٦٩ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٧.
٨. انتوني إيدن : مذكرات إيدن ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٠.
٩. بشير محمد سعيد : أحمد خير - عطاؤه وبذله في خدمة السودان - من وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمؤتمر الخريجين ، شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة ، الخرطوم ، ١٩٨٨.
١٠. خضر حمد : الاستقلال وما بعده ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ، ١٩٨٠.
١١. زين العابدين الشريف الهندي : قضايا سودانية ، مكتب الإعلام الاتحادي ، لندن ، ١٩٩٢.
١٢. سعيدة رمضان : حكايتي مع الميرغنى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
١٣. عبد الخالق محجوب : لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني ، دار الوسيلة للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٧.
١٤. عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين " حقائق ووثائق " ، مطبعة شركة الطبع والنشر ، ام درمان ، ١٩٥٥.
١٥. عبد الفتاح أبو الفضل : كنت نائبا لرئيس المخابرات ، القاهرة ، ٢٠٠١.
١٦. عبد الماجد ابو حسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٧.
١٧. فاروق محمد أحمد : نكريات وانطباعات ، الخرطوم ، ١٩٨٦.
١٨. محمد نجيب : رسالة عن السودان ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- كلمتي للتاريخ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨١ .
- كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٩. - محمود محمد الجوهري : ٧ سنوات في مجلس قيادة الثورة ، القاهرة ١٩٧٨  
٢٠. يحيى محمد عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم، ١٩٨٧.

— سادساً :مراجع باللغة العربية :

١. إبراهيم الحردلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٧٧.  
٢. إبراهيم العدوى : بقطة السودان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.  
٣. إبراهيم العربي :التقارير السرية للمخابرات الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٩٢.  
٤. إبراهيم حاج موسى :التجربة الديمقراطية في السودان ،دار المأمون ، الخرطوم، ١٩٧٠.  
٥. إبراهيم نصر الحدود السياسية ودوافع الدولة في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٩٦.  
٦. أبوالمعالى عبد الرحمن :السودان من انقلاب النمرى حتى انقلاب البشير (وثائق المعارضة السودانية ) ، مركز الشريف حسين للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٤.  
٧. أبيل أليز : جنوب السودان ،ترجمة بشير محمد سعيد ،شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، ١٩٩٢.  
٨. أحمد حمروش : مصر والسودان — كفاح مشترك ،دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ .  
- قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧.  
- ثورة يوليو وعقل مصر ، القاهرة، ١٩٨٥.  
- مصر والعسكريون ، مجتمع عبد الناصر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .  
٩. أحمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥.  
١٠. أحمد رشدي : مسألة السودان ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٤٧.  
١١. أحمد محمد شاموق : ديسمبر ١٩٥٥ ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، ١٩٨١ .  
١٢. إدريس إبراهيم محمد : الطريق إلى الحزب الغالب ، الخرطوم ، د.ت .  
١٣. إدريس عبد القادر الباجورى : نضال العاملين عبر السنين ، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية ، أم درمان ، د.ت.

١٤. أسامة غيث: التكامل الاقتصادي ( دراسة تطبيقية للتكامل المصري السوداني ) ، مركز النيل للإعلام مطابع الشروق ، القاهرة، ١٩٧٧.
١٥. التيجاني حسين : الفيضان ( الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس وأبريل ١٩٨٥ ) الخرطوم ، ١٩٨٥.
١٦. الصادق المهدي : تحديات التسعينيات ، شركة النيل للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠.
١٧. الصادق المهدي : مياه النيل — الوعد والوعيد — مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
١٨. المحبوب عبد السلام : فصول في حريق الجنوب ، أم درمان « ١٩٨٩ » .
١٩. بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ، ج ١ ، الخرطوم ، ١٩٨٦.
- إدارة السودان في الحكم الثنائي ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨.
٢٠. بشير محمود بشير: مؤتمر الخريجين « دار جامعة الخرطوم للنشر » الخرطوم « ١٩٨٨ » .
٢١. تمام همام : السياسة المصرية تجاه السودان ، ١٩٣٦ — ١٩٥٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٢. جمال على زهران : السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ — ١٩٨١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٨٧.
٢٣. جميل عارف : الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية ، الدولية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٢٤. جلال الدين الحامصي : ماذا في السودان ، القاهرة « ١٩٤٥ » .
٢٥. جلال السيد وآخرون : البرلمان المصري « القاهرة ، ١٩٨٤ » .
٢٦. حسن ابو طالب وآخرون : مصر والعرب « ١٩٦٧ — ١٩٨٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٤ » .
- ماذا يجري في السودان ؟ القاهرة ، ٢٠٠٠.
٢٧. حسن مكي محمد أحمد: الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة « ١٩٨٧ » .
٢٨. حسين زو الفقار صبري : ثورة يوليو واتفاقية السودان ، مطبعة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨٢.
٢٩. حسين شريف: السياسة الخارجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات القاهرة ، ١٩٩٤.

- الولايات المتحدة الأمريكية من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم (١٧٨٣-٢٠٠١) القاهرة، ٢٠٠١.
٣٠. حمدنا الله مصطفى : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥-١٩٦٩، مكتبة سعيد رأفت جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٣١. حمدي عبد الرحمن حسين :العسكريون والحكم فى أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٣.
٣٢. حيدر طه : الإخوان والعسكر ، القاهرة ١٩٩٣.
٣٣. رأفت الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية « القاهرة ١٩٧٧.
٣٤. زكى البحيرى:التطور الاقتصادى والإجتماعى فى السودان ١٩٣٠ — ١٩٥٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧.
٣٥. زكى البحيرى : الحركة الديمقراطية فى السودان ١٩٤٣ — ١٩٥٨،مكتبة النهضة ، القاهرة ١٩٩٦.
٣٦. سامى مهران : حكايات برلمانية، (١٨٦٦-١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٩٩.
٣٧. سراج الدين عبد الغفار : تجربة الدفاع الشعبية فى السودان وحرب الجنوب « دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم ، ١٩٩٧.
٣٨. سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان « مطبعة التجارة » القاهرة ١٩٨٥.
٣٩. شوقى الجمل : تاريخ سودان وادي النيل ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠.
٤٠. شوقى الجمل وآخرون : التكامل المصرى السودانى « المجلس الأعلى للشباب والرياضة « مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
٤١. الدور الإفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٩٤ .
٤٢. شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ، ١٨٨٢-١٩٦٥، القاهرة ، ١٩٨٣.
٤٣. صلاح عزام :وثائق مصطفى النحاس ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٤٤. ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ،الدار السودانية للكتب، الخرطوم ١٩٧٥.
٤٥. طاهر ابو فاشا : مصر فى عام ٢٣ يوليو ١٩٥٦-٢٣ يوليو ١٩٥٧ « إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ، القاهرة ١٩٥٧.
٤٦. طلعت رميح : مستقبل السودان « الخرطوم « ١٩٩٤ .
٤٧. عادل رضا : الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر « الإسكندرية ١٩٧٥.
٤٨. عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩٢٣ يوليو ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٩، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩.



٤٩. عبد الرحمن الرافعى :مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ،دار المعارف ، القاهرة . ١٩٨٣.
٥٠. عبد الرحمن الفكى : تاريخ قوة دفاع السودان ، الدار السودانية ، الخرطوم . ١٩٧١ .
٥١. عبد العزيز المهنا:السودان وسط اللهب ، مطابع الكتاب العالمى ، قبرص . ١٩٩٤ .
٥٢. عبد العزيز حسين الصاوى : حوارات الهوية والوحدة الوطنية فى السودان ، القاهرة ١٩٩٤.
٥٣. عبد العظيم رمضان : اكذوبه الاستعمار المصرى للسودان « الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨.
٥٤. مصر قبل عبد الناصر ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٥٥. الوثائق السرية لثورة يوليو « ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٥٦. تطور الحركة الوطنية فى مصر ( ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٥٧. الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٥٨. عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان ..بين الوئام والخصام ، دار الحرية للطباعة والطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٤.
٥٩. عبد الفتاح مراد : الاتفاقيات الدولية الكبرى « بدون دار نشر ، القاهرة ١٩٩٥.
٦٠. عبد اللطيف عبد الرحمن : لمحات من الحركة الوطنية فى السودان « شركة الطباعة والنشر للناشئين المحدودة، الخرطوم، ١٩٨٦.
٦١. عثمان سيد احمد: الدين والسياسة ونشأة وتطور الختمية والأنصار، الخرطوم، د.ت.
٦٢. عزة وهبى وآخرون : مجلس الشعب والسياسة العامة ( الدور التشريعى والرقابى ) القاهرة، ٢٠٠١.
٦٣. عايدة سرى الدين :السودان والنيل (بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي) ، منشورات دار الأفاق الجديدة « بيروت، ١٩٨٨.
٦٤. على الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ — ١٩٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت . ١٩٨٩.
٦٥. على حسن عبد الله : الحكم والإدارة فى السودان « دار المستقبل العربى ، القاهرة . ١٩٨٦.
٦٦. علي محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان « الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة . ١٩٩٧
٦٧. عمر عبدالله : معركة البرلمان السوداني ، مطبعة التحرير ، القاهرة . ١٩٥٤ .

٦٨. فاروق أبو عيسى : قوانين العمل فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٨١.
٦٩. فضل الله على فضل الله : السودان ( المأزق والأمل ) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٧٠. من يحكم السودان ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٧١. فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ( ١٩٤٣ — ١٩٥٦ ) ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٧٢. فيليب رفل : العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٧٣. محمد أبو القاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخى وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٧٤. محمد أبو زيد محمد على : الازدواج البرلمانى وأثره فى تحقيق الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٧٥. محسن محمد : أوراق سقطت من التاريخ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٧٦. مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٧٧. محمد أحمد الحناوى : معركة الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥-١٩٥٤) ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٧٨. محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية فى السودان ، بدون دار نشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .
٧٩. الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية ، دار الفكر للطباعة ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .
٨٠. محمد الجوادى : البنیان الوزارى فى نصف قرن ١٨٧٨ — ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٨١. محمد الطويل : برلمان الخمسين فى المائة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٨٢. محمد المعتصم : جنوب السودان فى مائة عام ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٨٣. محمد العدوى : حقائق وأسرار الإخوان المسلمون ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٨٤. محمد أمين حسونة : ٢٣ يوليو ثورة التحرير ، دار الصباح ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
٨٥. محمد حسن داؤد : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢ — ١٩٩١) ، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٨٦. محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد الناصر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٨٧. سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة (١٩٦٧) دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
٨٨. الانفجار ، دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
٨٩. لعبة السلطة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٩٠. محمد سعيد محمد : الصاغ صلاح سالم ، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨.
٩١. كيف مات الأزهرى : دار فرح للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨.
٩٢. عبد الناصر والسودان ، الخرطوم ، ١٩٩٢.
٩٣. محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥) ، مطابع الأمل ، الخرطوم ، س ١٩٩٢.
٩٤. محمد سليمان : اليسار السودانى فى عشرة أعوام ( ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ) الخرطوم ، ١٩٧١.
٩٥. نور الأزهر فى السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٩٦. محمد سيد أحمد : أيام نميرى ، المجموعة الاعلامية للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٨٧.
٩٧. محمد شوكت: أحزاب وزعماء ١٩١٩-١٩٥٢، ج ١، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٠.
٩٨. محمد عامر بشير :الجلاء والاستقلال ،الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٧٥.
٩٩. محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورات مصر ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٩٥.
١٠٠. محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ١٩٠٠-١٩٦٩ ، الخرطوم ١٩٧٨.
١٠١. محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ، دار النسق للنشر والمكتبات ، الخرطوم ، ١٩٨٨.
١٠٢. محمد عوض محمد : نهر النيل ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠١.
١٠٣. محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
١٠٤. محمد مصطفى : مصر المعاصرة ١٨٨٢-١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
١٠٥. مصطفى عبد الحميد : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، القاهرة ١٩٩١.
١٠٦. مصطفى محمد الحسن: رجال ومواقف فى الحركة الوطنية ، مطبعة الوحدة التجارية ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .
١٠٧. منصور خالد : السودان والنفق المظلم ( قصة الفساد والاستبداد ) لندن ، ١٩٨٥ .
١٠٨. منصور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١٠٩. جنوب السودان فى المخيلة العربية ، لندن ، ٢٠٠٠ .

١١٠. نبيه بيومى عبد الله : قضايا عربية فى البرلمان المصرى، ١٩٢٤—١٩٥٨، القاهرة . ١٩٩٦ .
١١١. نوال عبدالعزيز : دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية ( ١٩٥٤—١٩٥٦ ) ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
١١٢. دراسة حول سقوط حكومة الازهرى عام ١٩٥٦ ، دار الأنصار ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
١١٣. هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ( ١٩٣٦—١٩٥٢ ) القاهرة ، ١٩٨٧ .
١١٤. هنرى رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية فى السودان ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .
١١٥. يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان — أسرار من وراء الرجال — المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٢ .
١١٦. يواقيم رزق مرقص : تطور نظام الإدارة فى السودان ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
١١٧. السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٣٦—١٩٥١ ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١١٨. يوسف الشريف : السودان وأهل السودان ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١١٩. يوسف محمد بشارة : التنظيم الشعبى لثورة مايو السودانية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ .
١٢٠. يونان لبيب وآخرون : مشكلة جنوب السودان ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٨١ .
١٢١. يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨—١٩٥٣ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

### سابعاً: كتب مترجمة :

١. أبيل أليز : جنوب السودان ، ترجمة بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، ١٩٩٢ .
٢. بوب وود وارى : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، ترجمة سامى الرزاز ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- تيسير محمد أحمد على : زراعة الجوع فى السودان ، ترجمة محمد على جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٣. جايل ماير : الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢—١٩٥٨ ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤. جراهام توماس : السودان ( الصراع من اجل البقاء ) ترجمة : الطيب الزبير الطيب ، دار الأمين للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٥. جريجى جويس : العلاقات اليمنية السعودية — بين الماضى والمستقبل — ترجمة طلعت غنيم ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٦. جعفر محمد على : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية بالسودان ، ترجمة هنرى رياض ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .
٧. مالكولم كير : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ — ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو ، القاهرة ١٩٩٧ .
٨. محمد عمر بشير : جنوب السودان (دراسة لأسباب النزاع) ترجمة أسعد حليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ .
٩. واي بوجوش وآخرون : السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ — ١٩٦٥ ، ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ١٩٨٢ .

#### ثامناً : مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1- Abd El Rahim, Muddathir: Imperialism and Nationalism in the Sudan, Oxford, 1969.
- 2- Abd El Rahim, Muddathir: Sudan Since Independence, Khartoum, 1989.
- 3- Abd El Rahman, Mohamed Ali : Fluctuations and Impact of Government Expenditure in The Sudan 1955-1967, Khartoum , 1974.
- 4- Abdin , Hasan : Early Sudanese Nationalism, Khartoum, 1985.
- 5- Abu Hasabu, Abdel Majid, Afaf: Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, 1918-1948, Khartoum, 1985.
- 6- Baddour, Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed : Sudanese — Egyptian Relation, Amesterdam, 1960
- 7- Bechtold, Peter : Politics in the Sudan, Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation, London, 1976.
- 8- Beshir, M.O: Revolution and Nationalism in the Sudan, london 1974.
- 9 - Beshir, M. O : the Southern Sudan From Conflict to Peace , London, 1975.
- 10- Duncan, J.S.R.: The Sudan's Path to Independence, London, 1957.
- 11- Edgar, O. Balance: The Secret War in the Sudan, 1955-1972, London, 1977.
- 12- El-Amin, M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's, Khartoum, 1984
- 13 - El-Madi, Mandour: A Short History of the Sudan , London, 1965.
- 14 - Fabunmmi, L.A: The Sudan in Anglo Egyptian Relations, London, 1960.
- 15- Fauzi, S. Abden: The Labor Movement in The Sudan, p.149.
- 16 - Ferrell, H. Robbrt : American Diplomacy A history , London , 1975 .
- 17 - Haines, Gerald : American Foreign Relations, London , 1981.
- 18 - Henderson, J. D.D: The Making of the Modern Sudan , London , 1950

- 19 -Henderson, k.D.D:Sudan Republic, New York,1965.
- 20 - Holt , Peter .M: A Modern History of the Sudan,London,1961.
- 21- Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day,London,1989,p.171.
- 22 -Hyslop,Johon:Sudan Today, London ,1959.
- 23 -Jackson,H.C:Behind The Modern Sudan,London,1955.
- 24 - Louis,Roger : The British Empire in The Middle East 1945 -1951,Oxford .
- 25 - Macmichael,Sir Harold: Hhe Sudan,London,1954.
- 26 - Mahgoub,Mohamed Ahmed : Democracy on Trial,London,1974.
- 27 - Mekki, Abbas: the Sudan Question , London,1951.
- 28 - Muhammad ,Ahmed Al-Awad :Sudan Defense Force- Origin and Role,1925-1955,Khartoum,1985.
- 29 - Niblock, Tim:Class and Power in the Sudan ,1889-1985 ,London,1987.
- 30 -Said Beshir Mohammed : The Sudan Crossroads of Africa,London,1956.
- 31 -Shibeika,Mekki: The Independent Sudan,London,1959.
- 32 - Warburg, Gabriel: Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the Case of Sudan,London,1978.
- 33 -Warburg,Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, London,1985.
- 34-Warburg,Gabriel:Historical Discord in the Nile,Valley,London,1992.
- 35 -William ,Tordoff : Government And Politics in Afreca,Printed in Hong Kong1998.
- 36- Woodward, p. :Sudan 1898-1989, Lodon,1977.
- 37-Woodward,P. :Condominium and Sudanese Nationalism,Lodon,1979.

### تاسعاً : الرسائل الجامعية باللغة العربية :ـ

- ١- إبراهيم شحاتة حسن: السياسة البريطانية في السودان واثرها على العلاقات المصرية السودانية ١٨٩٩-١٩١٤ رسالة دكتوراة ،معهد البحوث الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦.
- ٢- جمال معوض شقره : الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .
- ٣- حسن على محمد أحمد المكحل الشريف: مشروع الجزيرة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٠٤-١٩٢٩ رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- ٤- حسن على محمد : دراسة تاريخية لسياسة مصر المائبة ١٩٢٩-١٩٥٩،رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.
- ٤- حلمي جرجس غبريال : موقف الإدارة في السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين، رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات لأفريقية جامعة القاهرة ، ١٩٨٦.

- ٦- سامية عبد العزيز درويش : المقارن الأدبية في السودان - دراسة جغرافية - رسالة ماجستير معهد  
الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠.
- ٧- صلاح الدين حافظ : وقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسألة السودانية حتى الاستقلال ١٩٥٢ -  
١٩٥٧ رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- ٨- عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان ، دراسة لدور الأحزاب السياسية من ١٩٤٧  
إلى ١٩٧٢ رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٩- عبد القادر إسماعيل : جنوب السودان في ظل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ ( دراسة تاريخية ) رسالة  
دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.
- ١٠- عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ماجستير  
، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، قسم التاريخ ، ١٩٩٨.
- ١١- عبد المنعم عباس : مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣.
- ١٢- عادة الطنطاوى : القبلية وأثرها على النظام السياسى فى السودان من سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٨٩ ،  
رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.
- ١٣- فرهاد محمد على : مشكلات التنمية الصناعية فى جمهورية السودان الديمقراطية دراسة علمية  
وعملية عن الفترة من ٦١ - ٧١ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة  
القاهرة ، والاقتصادية ، ١٩٧٥.
- ١٤- قاسم إسماعيل : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ( ١٩٢٠ - ١٩٥٣ ) رسالة  
ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٤.
- ١٥- قاسم إسماعيل : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٦ رسالة دكتوراه ، كلية  
الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٦- محسن أحمد محمود: التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث  
والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٧- محمد علي الطيب : الحركة الوطنية في السودان ( ١٩٣٦ - ١٩٥٦ رسالة دكتوراه ، كلية  
الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٣.
- ١٨- مكرم سويحة بخيت : اثيوبيا فى عصر الإمبراطور هيلاسلاسى الأول ، ١٩٣٠ - ١٩٧٤ ، ١٩٨٨
- ١٩- نهلة عبد العظيم : القضية السودانية من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٦ وموقف الصحف السودانية منها ،  
رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ٢٠- يحي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات  
الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٠- يوسف كرم : تطور الحركة السياسية فى السودان، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية القاهرة، ١٩٩٥.

— عاشراً : الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية :—

1- Abdel Salam, El Fatih: the Umma party 1945-1969, A thesis submitted in partial fulfilment for the M.Sc. Degree, Department of political science, faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, March, 1979.

2 - Bectold, Peter klaus: Parliamentary Elections in the Sudan, A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy ,Recommended for Acceptance by the Department of politics September, 1967, University Microfilms international, Michigan, U.S.A. 1985.

3 - Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956, A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college, 1972.

4 - Taha ,Abdel Rahman El Tayib : The Sudanese Labor Movement , A dissertation Submitted in partial Satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in Business Administration ,University of California, Los angeles, 1970.

حادى عشر : أبحاث عربية أقيمت فى الندوات والمؤتمرات :

١ — أحمد عبد الرحيم مصطفى : انقلاب ٢٣ يوليو والسودان — ندوة ثورة يوليو والعالم العربى، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، فى المدة من ٣-٥ مارس ١٩٩٠، إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٩٣.

٢ — المهندس / أحمد فهمى : الجانب الفنى للتعاون مع دول حوض النيل حتى بداية مبادرة ١٩٩٨، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢.



١- البخارى عبد الله : نزاع الحدود بين السودان ومصر ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣- ١٥ مايو ١٩٨٩ ، بفندق شبرد ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٤- السعيد البدوى : الظروف الجغرافية وتنمية الموارد الطبيعية ، أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنمية متكاملة) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

٥- السعيد البدوى : المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى افريقيا ، ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ .

٦- السيد فليفل : أبناء مثل حلايب ( نظرة تحليلية فى الوعي التاريخي ) أعمال ندوة مثلث حلايب، رؤية تنمية متكاملة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٧- السيد فليفل : الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل ، المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا، القاهرة، ١٩٩٨ .

٨- المعتصم احمد الحاج : مجلة الفجر ودورها فى بث الوعي الوطنى ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، الخرطوم ٨- ١٥ يناير ١٩٨٦ ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم .

٩- جمال شقرة أزمة حلايب سنة ١٩٥٨- أعمال ندوة مثلث حلايب - رؤية تنمية متكاملة، جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

١٠- حسام سويلم وآخرين : حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣- ١٥ مايو ١٩٨٩ ،

١١- حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : فى عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠ .

١٢- حمدى عبد الرحمن حسين : مشكلة جنوب السودان : أعمال ندوة مصر وأفريقيا - الجنود التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ،

١٣- رجب عبد الحليم : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

- ١٤- زكى البحيرى : المفهوم الاجتماعى للأخوان الجمهوريين فى السودان ، الندوة الدولية لحوض النيل ، جامعة القاهرة ، ١- ٧ مارس ١٩٨٧ .
- ١٥- زكى البحيرى : النيل ومصر - الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية - المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ .
- ١٦- زكى البحيرى : موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع فى جنوب السودان ، ندوة مستقبل السودان فى ضوء التغيرات الأخيرة يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- ١٧- عبد الله عبد الرازق : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .
- ١٨- عبد الوهاب الأفتدى : الديمقراطية فى السودان - البعد التاريخى والوضع الراهن وآفاق المستقبل ، ( فشل التجربة الديمقراطية فى السودان ) ، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان ، ٤- ٦ يوليو ١٩٩٣ ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- ١٩- عبد الوهاب محمد وآخرون : العلاقات العسكرية المصرية السودانية « ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل » مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣ - ١٥ مايو ١٩٨٩ ، بفندق شبرد القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢٠- مأمون سناده : الجمعية التشريعية « ندوة تاريخ الحركة الوطنية فى السودان » الخرطوم من ٨ - ١٥ يناير ١٩٨٦ ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية « جامعة الخرطوم .
- ٢١- مأمون سناده : مناقشة فى ندوة العلاقات المصرية السودانية ، جامعة القاهرة « فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ مايو ١٩٨٩ .
- ٢٢- محجوب محمد صالح : العلاقات المصرية السودانية واشكالات الادراك المتبادل « ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل .
- ٢٣- محمد السيد سليم : التحليل الناصرى للسياسة الخارجية « ندوة مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٩٢
- ٢٤- محمد صبحى عبد الحكيم : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنمية متكاملة ) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .
- ٢٥- محمد شوقى عبد العال ، الأبعاد القانونية للتعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل « مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ،

- ٢٠- محمد عبد الغنى سعودى : النيل — دراسة فى السياسة المائية — ندوة العلاقات المصرية السودانية ، جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مايو ١٩٨٩ .
- ٢٧- محمود أبو العينين : أعمال ندوة مثلث حلايب ( رؤية تنموية متكاملة ) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٧٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .
- ٢٨- محمود أبو زيد وزير الرى والموارد المائية : مبادرة حوض النيل وصور التعاون الحالى مع دول الحوض وآفاق المستقبل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢
- ٢٩- السفير/ مروان بدر : الأبعاد السياسية لمشروعات التعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ .
- ٣٠- يحيى عبد المجيد :مسألة مياه النيل فى العلاقات المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل .
- ثانى عشر : أبحاث أقيمت باللغة الإنجليزية فى الندوات والمؤتمرات :

---

—Kirk, A.H. Green : Sudanese Nationalism in the Non -Nationalist Literature : The Case of the Sudan Political Service – Symposium on the History of the Nationalist Movement in the Sudan (Khartoum , January 1986 )

ثالث عشر : وثائق ومراجع من الانترنت باللغة العربية :

---

— جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطنى تاريخ المجلس الوطنى — تاريخ إنشاء البرلمان السودانى — ٢٠٠١ الموقع من الانترنت .

[WWW.SUDAN- PARLLAMENT/ORG](http://WWW.SUDAN-PARLLAMENT/ORG)

— كمال الدين عباس وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، موقع الإنترنت

[/www.madarat.org/art/november](http://www.madarat.org/art/november)

رابع عشر : موسوعات ومراجع من الإنترنت باللغة الإنجليزية :

- 
- 1 - El-Ferik Ibrahim Abboud Chairman of the Supreme council of the Armed Forces, 18 November, 1958 - 31 October, 1964  
www. Sudan . net / government / biography/ El-Ferik Ibrahim Abboud
- 2-Sadiq Al-Mahdi. www. Sudan . net / government / biography /Sadiq .
- 3-Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994

4-Excerpted From Compton's Interactive Encyclopedia Copyright 1993,1994,  
Compton 's New Media, Inc.

خامس عشر : مراجع من الإنترنت باللغة الأسبانية :

— EL NUEVO SUDAN / www. Sudan . net / government / biography.

سادس عشر : الدوريات العربية :—

١— صحيفة الإخوان المسلمون ، العدد ١٦٥ ، بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٤٦ .

٢— صحيفة البلاغ العدد ٧٧٦٧ بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٤٦ .

٣— جريدة السودان الحديث ، العدد ٨ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٥٣ .

٤— جريدة المصرى العدد ٥٢٦٣ بتاريخ ٢٤ يولية ١٩٥٢ .

— جريدة المصرى بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٥٤ .

٥— جريدة الأهرام ، العدد ٢٤٩٧١ ، بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٥٥ .

— جريدة الأهرام ، العدد ٢٥٢٢٢ ، بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥ .

— جريدة الأهرام ، العدد ٢٥٢٢٨ ، بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٥ .

— جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٥ .

٦— جريدة الشعب ، العدد ٢١ بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٥٦ .

— جريدة الشعب ، العدد ٢٨ بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٥٦ .

— جريدة الشعب ، العدد ٢٩ بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٥٦ .

— جريدة الشعب ، العدد ٣٠ بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٦ .

— جريدة الشعب ، العدد ٣١ بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٥٦ .

— جريدة الشعب العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٥٦ .

— صحيفة الأيام السودانية ، بتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٥٥ .

— جريدة الميدان بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٨ .

٧— جريدة صوت السودان ، بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٥٩ .

٨— جريدة السودان الجديد ، بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٥٩ .

٩— جريدة الميدان بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٨ .

١٠— الموعد ( عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨ فى السودان ) .

- ١١- دار الحياة :أحزاب السودان بين جيلين،بيروت ، ١٩٨٦.
- ١٢- مجلة السياسة الدولية « العدد ٢٤، إبريل ١٩٧١ .
- مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧١، يناير ١٩٨٣ .
- مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١،يناير ١٩٨٨.
- مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.
- مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.
- مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ،
- ١٣- مجلة وادى النيل،العدد الثالث ، بتاريخ إبريل ١٩٨٥ .
- ١٤- مجلة المستقبل العربى « العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ .
- ١٥- جريدة السياسة السودانية العدد ٨٧٩ بتاريخ ١/١/١٩٨٩.
- ١٦- صحيفة الأسبوع السودانية العدد ٧٦٥ ، ١/١/١٩٨٩ .
- ١٧- جريدة صوت الأمة السودانية ،العدد ٤٧٩، بتاريخ ١/١/١٩٨٩ .
- ١٨- جريدة الوفد العدد ٢٧٧ ، بتاريخ ٧/٧/١٩٨٨ .
- ١٩- جريدة الوفد بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٩ .
- ٢٠- مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.
- ٢١- مجلة الباحث العربى ، العدد ٤٦،نوفمبر ١٩٩٧.
- ٢٢- مجلة النهضة « مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية « العدد الخامس « أكتوبر ٢٠٠٠ ، والعدد الثانى عشر ، سبتمبر ٢٠٠٢.
- ٢٣- آفاق أفريقية مجلة دورية فصلية تعنى بالقضايا الأفريقية المجلد الثانى — العدد الخامس ربيع عام ٢٠٠١

#### — سابع عشر :الدوريات باللغة الإنجليزية :

- Holt,Peter.M:Sudanese Nationalism and self- Determination,The Middle East Journal, vol.10.No.4,Lodon,1956.

#### — ثامن عشر : الدوريات باللغة الفرنسية :

- Entre l'Egypte et le Soudan — Halayeb au bout du monde, Al-Ahram Hebdo,N.50,29/8/1995.

- تاسع عشر : اللقاءات والأحداث الشخصية :

- ١- محضر نقاش بين الباحث والاستاذ احمد زين رئيس الحزب الوطنى الاتحادي فى منزله بالخرطوم بحرى بحضور عبدالحميد جبريل سكرتير الحزب الوطنى الاتحادي يوم ١٩٨٩/١/٤ .
- ٢- محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء حزب الأشقاء والحزب الوطنى الاتحادي منهم عبد الرحيم الحسيني وبابكر قباني ومحمود الفضلى بأمر درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/١ وفى ١٩٨٩/١/٧ .
- ٣- محضر نقاش بين الباحث والاستاذ / عبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطنى الاتحادي بتاريخ ١٩٨٩/١/١ بمقر الحزب الوطنى الاتحادي .
- ٤- الدكتور جعفر كرار هو أحد مؤسسى حزب الاشقاء، أجرى الباحث لقاء معة فى مكتبه بالخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/٥
- ٥- محضر نقاش بين الباحث والأستاذ محمود الفضلى فى أم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ ، وهو من مؤسسى حزب الأشقاء ، وهو العضو السودانى فى لجنة السودان عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ ، وهو أخو يحيى الفضلى من رواد الحركة الوطنية فى السودان .
- ٦- محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ ، وأحمد خير من مؤسسى حزب الاتحاديين وصاحب فكرة مؤتمر الخريجين ، وانضم لحزب الأشقاء ، وشغل منصب وزير الخارجية فى حكومة عبود العسكرية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ .
- ٧- محضر نقاش بين الباحث والصادق المهدي رئيس الوزراء السودانى السابق ورئيس حزب الأمة بدار حزب الأمة بتاريخ ١٩٨٩/١/١ .
- ٨- محضر نقاش بين الباحث وضياء المفتى فى منزل إبراهيم المفتى وزير التجارة فى حكومة الأزهرى وأول مرشح لرئاسة البرلمان السودانى بعد الاستقلال ، وأجرى الباحث حوار مع ابنه الدكتور ضياء إبراهيم المفتى بتاريخ ١٩٨٩/١/٥ ، حول زيارات الحاكم العام لوالده لإقناعه بفكرة استقلال السودان عن مصر .
- ٩- أجرى الباحث لقاء مع جيمس اوجيلو أجور ممثل ملكال فى البرلمان السودانى وفى المكتب السياسى لجنوب السودان فى الخرطوم ، أجرى الباحث لقاء معه فى المكتب السياسى لجنوب السودان بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩ .
- ١٠- أبل أليز عضو الجمعية التأسيسية عن مركز بور فى أعالي النيل فى جنوب السودان ، وشغل منصب وزير شئون الجنوب فى حكومة نميرى عام ١٩٦٩ ، ثم أصبح نائب لرئيس الجمهورية جعفر نميرى من أكتوبر ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٢ ، وأجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أبل اليز بمكتبه فى الخرطوم يوم الاثنين ١٩٨٩/١/٩ .

- ١١- أجرى الباحث لقاء مع الدكتور مدثر عبد الرحيم رئيس جامعة أم درمان بمنزله ، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ وبتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ .
- ١٢- أجرى الباحث لقاء مع الأستاذ الدكتور الفاتح عبد السلام أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم ، وله دراسات وأبحاث عديدة عن حزب الأمة أجرى الباحث لقاء معه بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم ، وفي منزله بتاريخ ١٩٨٩/١/٣ .
- ١٤- أجرى الباحث لقاء مع رمضان شول رئيس حزب السلام القومي ورئيس منظمة الوحدة الوطنية السودانية للسلام ، وأسس حزب الوحدة عام ١٩٦٤ ، وحزب السلام عام ١٩٦٦ ويعتبر هو أول مسلم جنوبى يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٦٩ أمام الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى .

## الفهرس

- أ - م
- المقدمة
- التمهيد
- البرلمان السودانى ( نشأته وتكوينه وكتله السياسية ) ١٨ - ١

### الفصل الأول

- البرلمان السودانى ووحدة وادى النيل
- أولاً - موقف البرلمان السودانى من استقلال السودان . ٤٧ - ٢٢
- ثانياً - نظرة البرلمان السودانى لموقف مصر من استقلال السودان ٦٤ - ٤٨
- الفصل الثانى
- أولاً - موقف برلمان حكومة الأزهرى من أزمة مياه النيل . ٨٩ - ٦٨
- ثانياً - موقف برلمان الحكومة القومية من أزمة مياه النيل . ٩٩ - ٩٠
- ثالثاً - إنقلاب عبود واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ . ١١٩ - ٩٩

### الفصل الثالث

- البرلمان السودانى وأزمة الحدود بين مصر والسودان .
- أولاً - حلايب والحدود بين مصر والسودان ١٣٤ - ١٢٣
- ثانياً - الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود ١٥٩ - ١٣٤

### الفصل الرابع

- موقف البرلمان السودانى من العدوان الإسرائيلى على مصر .
- أولاً - الأهداف الأمريكية والروسية فى منطقة الشرق الأوسط . ١٦٨ - ١٦٣
- ثانياً - موقف البرلمان السودانى من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . ١٧٧ - ١٦٩
- ثالثاً - موقف البرلمان السودانى من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان . ١٩٠ - ١٧٧
- رابعاً - موقف البرلمان السودانى من عدوان ١٩٦٧ . ٢٠٢ - ١٩١



— الفصل الخامس —

---

البرلمان السوداني بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر .

٢٢٥ — ٢٠٥

أولاً — موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم المدنى .

٢٢٧ — ٢٢٦

ثانياً — موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم العسكرى .

٢٤٠ — ٢٢٧

أ — انقلاب الفريق عبود والمجلس المركزى .

٢٤٦ — ٢٤١

ب — انقلاب العقيد جعفر نميرى .

٢٥٢ — ٢٤٨

— الخاتمة —

٢٦٦ — ٢٥٤

— الملاحق —

٢٩٠ — ٢٦٧

— قائمة المصادر والمراجع —

٢٩٢ — ٢٩١

الفهرس

---